در مکتب آزمایش استاد علیست

عالم همه بسته‌اند و آزاد علیست

قبل المطالعه

اللهم زدني علماً وفهماً يا كاشف المشكلات و
يا عالم الخفيات اكشف الحجب عن وجوه هذه
المسائل واحفظني عن الخطأ والضلال
وانت موفق لكل امر وانت علام الغيوب
اللهم اخرجني من ظلمات الوهم واكرمني بنور
الفهم اللهم افتح لي ابواب فضلك وانشر
علي من خزائن رحمتك يا ارحم الراحمين

آمد کمک ز علی موافق بعدد

یعنی کمک بشمرهٔ ابجاد علیست

الفرق بين المعنى واللفظ
ان المنطق يكون من
الانسان وغيره والنطق
لا يكون الا من الانسان

شرح جامي

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتادبين بآدابه اما بعد

فهذه فوايد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق

والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه

نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز يوسف حفظه الله تعالى

عن موجبات التلهف والتاسف وسميتها بالفوايد الضيائية

لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية نفعه الله بها وسائر المبتدين

من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم

ان الشيخ رحمه الله تعالى لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه وتعالى

بان جعل جزء منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث

ان كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله حتى يصدره به على سننها

ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون بتركه اقطع لجواز

اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزء من كتابه وبدء بتعريف الكلمة والكلام

لانه يبحث عن احوالهما فما لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم

الكلمة على الكلام لكون افرادها جزء من افراده ومفهومها جزء من

مفهومه فقال **الكلمة** قيل هي والكلام مشتقان من الكلم

واما عدم تعريف الجزء... الكلمة جزء من الكلام ومعرفة الكل بعد
معرفة الجزء لان الكل متوقف على الجزء والفرق بين الكل والكلي ان الكل يتقوم بالاجزاء
كتقوم السكنجبين بالماء والخل والعسل بخلاف الكلي كالانسان فانه
لا يتقوم بالجزئيات بل تتقوم الجزئيات بالكلي كتقوم زيد وعمرو
مثلا بالانسان وان الكلي محمول على الجزئي كقولك الانسان زيد بخلاف
الكل فانه لا يكون محمولا على الجزء فلا يقال الخل سكنجبين

بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر
بعض الشعراء من بعض تاثيراتهما بالجرح حيث قال جراحات السنان لها
التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر
تمرة بدليل قوله تعالى **اليه يصعد الكلم الطيب** وقيل جمع حيث
لا يقع الا على الثلثة فصاعدا والكلم الطيب يؤول ببعض الكلم واللام
فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة
والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس
ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة
لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي
رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق
بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او
موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كا
لمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا
ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة اللفظ المنفصل من
نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة
والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان
وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس
كلمات الملئكة والجن والدوال الاربعة وهي الخطوط والعقود والاشارات
والنصب غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال
لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد به الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم

الاشتقاق مع كون اللفظ اخص **وضع** الوضع تخصيص شيء بشيء
بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني قيل يخرج عنه
وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة
واجيب عنه بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم
ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يق المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها
اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد
زايد **لمعنى** ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد
او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كمرمى ولما كان
المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه فخرج به
المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص
اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى
وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان
قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف يصدق عليه
انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون
لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ
المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا للمفرد قلنا هذه الالفاظ
وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها
الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا
لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده
الالفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك
ان هذا الحكم منقوض بامثال الضماير الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة
او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك
مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة **مفرد** وهو اما مجرور على انه صفة
لمعنى ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ
موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك
فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب
فيه تجوز كما ارتكب في مثل قتل قتيلا او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه
ح ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد من بيان نكتة في ايراد احد
الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع
على الافراد حيث اتى بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما نصبه وان
لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه
مفعول بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان مقدما على الافراد
بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية
وقيد الافراد لاخراج المركبات مط سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به
عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها مما يدل جزء اللفظ
منه على جزء المعنى لكنه نزل لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب
واحد ويبقى مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى
على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان
انسب ولما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي
اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال له لفظة

واحدة وبقى مثل الرجل وقائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلة
فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفت واعلم ان
الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى
تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة
كما وقع فى هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان يكون
ان يكون بالعقل كدلالة لفظ دين المسموع من وراء الجدار على وجود
اللافظ وان يكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر
الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما فى المفصل **وهي** اي الكلمة
اسم وفعل وحرف اى منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة منحصرة
فيها **لانها** اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم
الدلالة لمعنى **اما** من صفتها **ان تدل على معنى** كائن **فى نفسها**
اى فى نفس الكلمة والمراد بكون المعنى فى نفسها ان تدل عليه
بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله با
لمفهومية **او** من صفتها ان **لا** تدل على معنى فى نفسها بل على
معنى يحتاج فى الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم الاستقلال
وسيجيء تحقيق ذلك فى بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم
الثاني وهو ما يدل على معنى فى نفسها **الحرف** كمن والى فانهما
يحتاجان فى الدلالة على معنييهما اعنى الابتداء والانتهاء الى
ضم كلمة اخرى اليها كالبصرة والكوفة كقولك سرت من البصرة
الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف فى اللغة الطرف وهو

فهو

فى طرف اي جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة فى الكلام وهو
لا يقع كما ستعرف **و** القسم **الاول** وهو ما يدل على معنى فى نفسها
اما من صفتها **ان تقترن** ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها فى
الفهم عنها **باحد الازمنة الثلاثة** اعنى الماضي والحال والاستقبال
اى حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلاثة ايضا مقارنا
له **او** من صفتها ان **لا** تقترن ذلك المعنى فى الفهم عنها مع احد
الازمنة الثلاثة القسم **الثاني** وهو ما يدل على معنى فى نفسها
غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة **الاسم** ماخوذ من السمو وهو
العلو لاستعلائه على اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة
على مسماه **و** القسم **الاول** وهو ما تدل على معنى فى نفسها مقترن باحد
الازمنة الثلاثة **الفعل** سمي به لتضمنه فعل اللغوي اي الحدث وهو المصدر
وقد علم بذلك اى بوجه حصر الكلمة فى الاقسام الثلاثة
حد كل واحد منها اى من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم بذلك
بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى فى نفسها بل تحتاج الى انضمام
كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى فى نفسها لكنه مقترن باحد
الازمنة الثلاثة والاسم كلمة تدل على معنى فى نفسها غير مقترن باحد
الازمنة الثلاثة فالكلمة مشتركة بين اقسام الثلاثة والحرف ممتاز
عن اخويه لعدم الاستقلال فى الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف
بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال
وعن الفعل بعدم الاقتران نعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده مانع

عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع للما
ولله در المص حيث اشار الى حدودها فى ضمن دليل الحصر ثم نبه
عليه بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت
مراتب الطبايع **الكلام** فى اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا
وفى اصطلاح النحاة **ما تضمن** اى لفظ تضمن **كلمتين** حقيقة
او حكما اى يكون كل واحدة منهما فى ضمنه فالمتضمن اسم فاعل
هو المجموع والمتضمن اسم المفعول كل واحدة من الكلمتين فلا
يلزم اتحادهما **بالاسناد** اى تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى
الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما
الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة فقوله لفظ يتناول
المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد
تضمن كلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت
المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات
الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم
او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما يتضمن كلمتين
احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة
تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان يكونا الكلمتين حقيقة او
حكما دخل فى التعريف مثل زيد ابوه قائم او قائم ابوه فان الاخبار
فيها مع انها مركبات فى حكم الكلمة المفردة اعنى قائم الاب ودخل فيه
ايضا مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل

ليس بجملة فانه فى حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المص ظاهر فى ان نحو
ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث
قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى
فانه صريح فى ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم
اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام
والجملة وكلام المص ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى فى تعريف الكلام
بذكر الاسناد مط ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص
من الجملة قيده به فى تصدق الجملة الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا
بخلاف الكلام وفى بعض الحواشى بان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود
لذاته وح يكون عند المص ايضا اخص من الجملة **ولا يتاتى** اى لا يحصل
ذلك اى الكلام **الا فى** ضمن **اسمين** احديهما مسند
والاخر مسند اليه **او فى** ضمن **فعل** مسند **واسم** مسند اليه
وفى بعض النسخ او فى فعل واسم فان التركيب الثنائى العقلى بين الاقسام
الثلاثة يرتقى الى ستة ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم
وفعل وفعل وحرف وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل واسم
وحرف وفعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد
والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا
فى ضمن اسمين او فى اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية
ففى الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفى الفعل والفعل والفعل و
الحرف مسند اليه مفقود وفى الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم

اراد بالاسم الكلمة وفيه نظر لانه لو كان الاسم كلمة يلزم ان يكون منقسما الى الاسم
والفعل والحرف وهذا محال لانه يستلزم المحال وكل ما هو مستلزم المحال محال فكيف
الاسم كلمة بحاله وجوابه ان الاسم ليس بكلمة من حيث انه هو كلمة مخصوصة اعني
ما يدل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة ولا نسلم انها لا تنقسم
الى الاسم والفعل والحرف فسقط الاعتراض حينئذ

الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند
مفقود نحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الاسم والحرف
بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعو **الاسم ما دل**
الاسم
اي كلمة دلت **على معنى** كائن **في نفسه** اي في نفس ما دل يعني الكلمة
فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المص في الايضاح شرح المفصل
الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى المعنى اي ما دل على معنى
باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه
كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذا
قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار
متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه و محصوله ما ذكره
بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا
قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظا في ذاته
يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة
غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا
وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه
تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار
مدلول لفظ الابتداء فقط لا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة
اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم
والفعل معنى كائن في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل
من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف

حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما
عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان
يدل عليه الا بضم كلمة اخرى دالة على متعلقه والحاصل ان
لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد
من جزئياته المخصوصة المتعقلة من حيث انها حالات لمتعلقاتها
وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا
ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما
عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا يصلح
ان تكون محكوما عليها او بها اذ لا بد في كل منهما ان يكون ملحوظا
قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا
تتعقل الا بذكر متعلقاتها ليكون آلات لملاحظة احوالها وهذا
هو المراد بقولهم ان الحرف تدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا
علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية و
بكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم
كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فرجع كينونة المعنى في نفسه
وكينونة المعنى في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله
بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع
الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الانظم ليكون
على وفق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة و
يحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن

عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم
مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا
جزم المص هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر
انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء
اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى
غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية
ملحوظة في حد ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من
غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها
مضافة الى متعلقات مخصوصة لانه الغرض من وضعها لزم
ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة
على معانيها المعتبرة في حد انفسها لا في غيرها فهي دالة في حد
انفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل
دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان
ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلاثة في الفهم عن لفظ الفعل
اخرجه بقوله **غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة**
اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلاثة في الفهم عن لفظ الدال عليه
فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد
الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب
الوضع الاول فيدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة
عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيها صريحا نحو رويد فا

قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم
يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن
المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف
او الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس لشيء منها
الدلالة على احد الازمنة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الا
المنسلخة عن الزمان نحو كاد وعسى لاقتران معناها بحسب
اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين
الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة
الثلاثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنهما اذ لا يقدح في الدلالة
على معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة
ما سواه واين الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حد الا
اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال **ومن**
خواصه منبئها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها وعن التبعيضية
على ان ما ذكره المص بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء
ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراد ما هي
خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب با
لفعل له فمن خواص الاسم **دخول اللام** اي لام التعريف ولو قال
دخول حرف تعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله عم
ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته
وفي اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه

سيبويه من ان ادات التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها
همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب
الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت
اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول
حرف التعريف بالاسم لانه موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية
يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى
المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه
الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا
تدخل على الضماير واسماء الاشارة وغيرهما كالموصولات و
كك ساير الخواص الجنس المذكورة ههنا **و** منها دخول
الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور
به لفظا وفي المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول
حرف الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه موضوع لافضاء معنى
الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليفضى معنى الفعل اليه
واما الاضافة اللفظية فهي فرع المعنوية فينبغي ان لا تخالف
الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعنى الفعل
او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل **و** منها دخول **التنوين**
باقسامه الا تنوين الترنم وسيجيء في آخر الكتاب انشاء الله تعالى
تعريفه وبيان انقسامه على وجه يظهر وجه اختصاص ما
عدا تنوين الترنم به ووجه عدم اختصاص تنوين الترنم به

و منها **الاسناد اليه** وهو بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله
لان المتبادر من الدخول الذكر في الاول او اللحوق بالاخر وكلاهما
منتفيان من الاسناد اليه وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء
مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل قد وضع
لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه
و منها **الاضافة** اى كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره
لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف
والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا
لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم
وتدقيق هذا بتاويل المصدر اى يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير
حرف الجر مطلقا يختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا
ينتقض بمثل قولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة
حرف الجر لفظا **وهو** اى الاسم قسمان **معرب ومبني** لانه لا يخ
اما ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول اما ان يشبه مبنى الاصل
اولا وهذا اعنى المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل هو المعرب وما عدا
اعنى غير المركب والمركب الذى يشبه مبنى الاصل مبنى **فالمعرب**
اى الذى **هو** قسم من الاسم **المركب** اي الاسم الذي ركب مع غيره
تركيبا يتحقق معه عامله نيدخل فيه زيد وقايم وهؤلاء في قولك
زيد قايم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المفردة
المعددة نحو الف با تا زيد عمرو بكر خالد بخلاف ما هو مركب مع غيره

لكن لا تركيب يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك
من قبيل المبنيات عند المص الذي لم يشبه اى لم يناسب مناسبة
مؤثرة في منع الاعراب مبني الاصل اى المبنى الذى هو الاصل
في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضى والامر بغير اللام
والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء في مثل قام هؤلاء
لكونه مشابها المبنى الاصل كما سيجئ في بابه انشاء الله تعالى
اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية
عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي
الذي هو اسم المفعول من قولنا عربت الكلمة فان ذلك لا
يحصل الا باجراء الاعراب على اخر الكلمة بعد التركيب بل النزاع
في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق
الاعراب بعد التركيب وهو ظ من كلام الامام عبد القاهر و
اعتبر المص مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ
التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم
معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة
وانما عدل المص عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف
اخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف
باحوال اواخر الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف
احوالها بالسماع منهم فان العارف باحكامها مستغن احكامها
عن النحو ولا فائدة له معتمد لها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة

المعرب

المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف اخره في كلامهم ليجعل اخره مختلفا فيطابق
كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف اخره فلو كان في كلامهم
معرفته المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف
اولا بانه مما يختلف اخره به لتعرف انه مما يختلف اخره فيلزم تقدم الشئ
على نفسه فينبغي ان يعرف اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به
من جملة احكامه كما فعله المص وحكمه اى من جملة احكام المعرب واثاره
المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف اخره اي الحرف الذي
هو اخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف اخر حقيقة او حكما اذا
كان اعرابه بالحروف او صفة بان يتبدل صفة بصفة اخر حقيقة
او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اى بسبب اختلاف
العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل بعض
الاخر وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قو
ان زيدا مضروب واني ضربت زيدا واني ضارب زيدا فان العامل
في زيد في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان
اخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا نصب
على التميز اى يختلف لفظ اخره او تقديره او على المصدرية اي
يختلف اختلاف اللفظ او تقديره والاختلاف لفظا كما في قولك
جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وتقديرا نحو في قولك جاءني
الفتى ورايت الفتى ومررت بالفتى اصله فتى وفتيا وبفتى فقلبت
... ان يكون

حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت
احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين
مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلف
في اخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب
علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية
والجمع فان اخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف
العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف
لا في اخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء
المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامله ابتداء او
لا يترتب عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول
العامل قلت هذا حكم اخر من احكام المعرب والاختلاف
حكم اخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الاخر لا فساد فيه
فان للمعرب احكاما كثيرة فلم يذكر ههنا فلتكن هذا الحكم ايضا
من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواص الشاملة
الاعراب ما اي حركة وحرف **اختلف اخره** اي
اخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة **به** اي بتلك
الحركة او الحرف وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يراد
العامل والمقتضي ولو ابقيت ...
المفهومة من قوله ...
الترتيب وال...

الحيثية خرج حركة نحو يا غلامي لانه معرب على اختياره المص لكن
اختلاف هذه الحركة على اخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل
من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب
جمعا ومنعا لكن المص اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع
الاعراب فضم اليه قوله **ليدل على المعاني المعتورة عليه**
وكانه اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد ولانه خارج
عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع
الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية
البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف اخره يعني اختلف
اخره ليدل الاختلاف وبه الاختلاف على المعاني يعني المفعولية الفاعلية و
والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اي على المعرب
على تضمين مثل معنى الورود والاستيلاء يقال اعتوروا الشيء و
تعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة بعد واحد على سبيل
المناوبة والبدلية على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني
المقتضية للاعراب متعاقبة متناوبة ينبغي ان يكون علاماتها على المعرب
ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف في اخر الاسم المعرب ووضع الا
للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف به اخر المعرب لا
تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس
الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة
متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها

اي متاخرا عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعربها اذا وضحه
فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت
على ان تكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد سمي به لانه
يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض **وانواعه** اى انواع الاعراب
ثلثة **رفع ونصب وجر** هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات
والحروف الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف
الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية
غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة **فالرفع** حركة كان او حرفا
علم الفاعلية اى علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما
ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدء والخبر وغيرهما **والنصب**
حركة كان او حرفا **علم المفعولية** اى علامة كون الشيء مفعولا
حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به **والجر** حركة كان او حرفا **علم**
الاضافة اى علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الالفاظ
بنفسها مصدرا لم يحتج الى لحاق يا المصدرية اليها كما في الفاعلية
والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول
لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطى الثقيل
للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطى
الخفيف للكثير ولم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر فجعل علامة
له **العامل** لفظيا كان او معنويا **ما به يتقوم** اي
يحصل **المعنى المقتضي** اى معنى من المعاني المعتورة على المعرب

العامل

المقتضية

المقتضية **للاعراب** ففي جاء زيد جاء عامل اذ به حصل معنى
الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رايت زيدا رايت
عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها
وفي مررت بزيد البا عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد
فجعل الجر علامة لها **فالمفرد المنصرف** اى الاسم المفرد المنصرف
الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل **و**
جمع المكسر المنصرف اى الذى لم يكن بناء الواحد فيه سالما
ولم يكن غير المنصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين
من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في
الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما واذا
كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلاث في الاحوال
الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلث في الاحوال الثلث
فالاعراب فيهما **بالضمة رفعا** اى حالة الرفع **والفتحة نصبا**
اى حالة النصب **والكسرة جرا** اى حالة الجر فنصب قوله رفعا
ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب
على الحالية او المصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورايت
رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة ورايت طلبة
ومررت بطلبة **جمع المؤنث السالم** وهو ما يكون بالالف
والتا واحترز عن المكسر فانه تدعلم **بالضمة** رفعا **والكسرة**
نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع علي ديرة

الأصل الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء
ذكره مثل جاءتني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات
غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فان
الجر فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جاءني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد
أخوك وأبوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب من المرأة من جانب
زوجها فلا يعنى الا اليها وهنوك الهن الشيء المنكر الذي يستهجن
ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة
منقوصات واوية وفوك وهو اجوف واوي لامه هاء اذ اصله فوه
وذو مال وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله ذوو وانما اضيف
ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس
فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا
والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغرها تعامل
بالحركات نحو جاءني اخيك ورأيت اخيك ومررت باخيك وموحدة
اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين
القيدين اكتفاء بالامثلة مضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة
ولم يكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورأيت اخا
ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافة الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة
الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط
بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها اليها بكونها الى الكاف وانما جعل
اعراب
هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف

ارادوا

ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين
الاحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا الاسماء الستة لان
اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابل كل اعراب اسمين
وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى والمجموع في كون
معانيها منبئة عن التعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في
اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف ساير الاسماء المحذوفة
فيهما
الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع من العرب اعادة الحروف المحذوفة
عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا
مضافا
ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال كون كلا وكلتا الى
مضمر انما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار
معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي
الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى
المظهر الذي هو الاصل روعي فيه جانب لفظه الذي هو الاصل
واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان
اخر الالف يسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين و
رأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر
الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف
التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك
قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا
ثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة

التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها **بالالف** رفعا **والياء**
المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء **جمع المذكر السالم**
او الياء والنون صح والمراد به ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون فيدخل فيه
نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا يجمع بالواو والنون و
ما الحق به **و** هو **اولو** جمع ذو لا من لفظه **وعشرون واخواتها**
اى نظايرها التسع وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع
عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا يصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة
مقادير العشرة واطلاق الثلثين على التسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة
وعلى هذا القياس في البواقي وايضا هذه الالفاظ يدل على معان
معينة ولا تعيين في الجموع **بالواو** رفعا عليه **والياء** نصبا وجرا
وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما
فرعان للواحد وفي اخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع
فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا للاعراب
كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما
ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للجموع فلو جعل اعراب كل واحد
منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها بقي الجموع
بلا اعراب ولو خص الجموع بها بقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما
بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية
في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في الجموع لانه الضمير المرفوع للجمع
في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حالة الجر على الاصل
وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة

التثنية

التثنية وكسروه في الجموع لثقل الكسرة والجموع وحملوا النصب على الجر — وقلته
لا على الرفع لمناسبة النصب بالجر لوقوع كل منهما فضلة في
الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحروف وبيان
مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري
الذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديري اقل
اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي ما عداه فقال **التقدير** اى تقدير
الاعراب **فيما** اى في الاسم المعرب الذي **تعذر** الاعراب
فيه اى امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو
محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي
في اخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا
بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين **كعصا** بالتنوين
فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم
المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو **غلامي** فانه لما اشتغل
ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان
يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة لها
فما ذهب اليه بعض من ان الاعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر
لفظي غير مرضي **مطلقا** اى في احوال الثلاث يعني كون الاعراب
تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع
الاحوال غير مختص ببعضها **او استثقل** عطف على تعذر اي
تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب

اعراب تقديري

في اللفظ وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية و
لكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي
في اخره ياء مكسورة ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين
كقاضٍ او غير محذوفة كالقاضي **رفعًا وجرًّا** اى في حالتي
الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة
ونحو مسلميّ عطف على قوله كقاض يعني تقديرا الاعراب للاستثقال
قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلميّ
بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة **رفعًا**
يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب
والجر نحو جاءني مسلميّ فان اصله مسلموي اسقط النون بالاضافة
فاجتمع الواو والياء والسابق ساكن فانقلبت الواو ياء وادغم الياء
في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ
فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان
الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون
الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث في مثل جاءني ابو القوم
ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما اسقط حروف الاعراب
عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا
واللفظي اى الاعراب المتلفظ به **فيما عداه** يعني فيما عدا ما
ذكر مما تعذر فيه الاعراب واستثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب
المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته

يعرف

بحث غير منصرف

يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف
واكتفى بتعريفه فقال **غير المنصرف ما** اى اسم معرب **فيه
علتان** تؤثران باجتماعهما واستجماع شرائطهما فيه اثرا كما سيجيء
ذكره **من** علل **تسع او** علة **واحدة منها** اى من تلك التسع
هذه العلة الواحدة **مقامهما** اى مقام هاتين العلتين
بان يؤثر وحدها تاثيرهما **وهي** اى علل التسع مجموع ما في
البيتين من التسعة لا كل واحد منهما حتى يرد لا يصح الحكم
على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع
عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والعدول في عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد
المحافظة على الوزن **والنون زائدة من قبلها الف ووزن
الفعل وهذا القول تقريب** قوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى
ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف
اعني من قبلها او مبتدأ خبره الظرف المتقدم عليه ولا يخفى
انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة
ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف
فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة
الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها
في هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاء زيد راكبا
من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم الاخ

وقوله
عليه فى هذا الوصف ٢ وهذا القول تقريب يعنى ان ذكر العلل بصورة
النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل والقول بانّ
كل واحد من الامور التسعة قول تقريبى لا تحقيقى اذ العلة فى الحقيقة
اثنان منها لا واحدا والقول بانها تسع تقريب لها الى الصّواب لان
فى عددها خلافا فقال بعضهم منها تسعة وقال بعضهم اثنان
وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسعة تقريب لها الى ما هو
صواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على
ترتيب ذكرها فى البيتين فقال **مثل عُمَرَ** مثال للعدل **وَأَحْمَرَ**
مثال للوصف **وَطَلْحَةَ** مثالا للتانيث **وَزَيْنَبَ** مثالا للمعرفة
بعد طلحة اشارة الى قسمى التانيث اللفظى والمعنوى **وابراهيم**
مثالا للعجمة **وَمَسَاجِدَ** مثالا للجمع **ومعديكرب** مثالا للتركيب **وعمران**
للالف والنون **وَاَحْمَدَ** مثالا لوزن الفعل **وَحُكْمُهُ** اى حكم
غير المنصرف واثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين
او واحدة تقوم مقامهما **ان لا كسرة فيه ولا تنوين** وذلك لان لكل علة فرعية
فاذا وقع فى اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من
حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره الى
الفاعل واخريهما اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب
المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذى هو علامة التمكن وانما
قلنا لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف
والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع
التنكير

التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة فى كلام العرب فرع
فرع العربية اذ الاصل فى كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع
فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتين
فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع لوزن الاسم لان اصل كل
نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا
الوزن كان فرعا لوزنه الاصلى **وَيَجُوزُ** اى لا يمتنع سواء كان ضروريا
او غير ضروري **صَرْفُهُ** اى جعله فى حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين
فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المحققين ما فيه علتان
او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم
عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوى لا الاصطلاحي والضمير فى
صرفه راجع الى حكمه **لِلضَّرُورَةِ** اى لضرورة وزن الشعر او رعاية
قافيه فانه اذا وقع غير المنصرف فى الشعر فكثيرا ما يقع من منع
صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او انزحاف يخرجه عن الثلاثة
اما الاول فكقولها عليها السلام صُبَّتْ علىّ مصائب لو انها صُبّت
على الايام صِرْنَ لياليا واما الثانى فكقوله اعد ذكر نعمان
لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع فانه لو فتح نون نعمان
من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن الثلاثة
كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت الاحتراز عن بعض الزحافات
ليس بضروري فكيف يشتمل قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض
الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء اما

الجواز عند الاصوليين على قسمين جواز بمعنى العموم وجواز بمعنى
الخصوص وجواز بمعنى العموم

الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قول الشاعر سلام على خير
الانام وسيدي حبيب اله العالمين محمد بشير نذير هاشمي مكرم
عطوف رؤف من يسمى باحمد فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن
ولكن يخل بالقافية فان حرف الروي في ساير الابيات الدال المكسورة
أَوِ التَّنَاسُبِ اي ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه
وبين منصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم
وان لم يصل الى حد الضرورة **مِثْلُ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا** حيث
صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذى يليه اعنى اغلالا فانه
سلاسلا واغلالا مثال الجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف
الذى صرف غير المنصرف لتناسبه **وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا** اي
العلة الواحدة التى تقوم مقام العلتين من العلل التسع
علتان مكررتان قامت كانت كل واحدة منهما مقام العلتين
لتكرارهما ايهما احديهما **الْجَمْعُ** البالغ الى صيغة منتهي الجموع فانه
قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كان كاكالب واساور واناعيم او حكما
كالجموع الموافقة لها في عدد حروف والحركات والسكنات كمساجد
ومصابيح و ثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو **أَلِفَا**
التَّأْنِيثِ المقصورة والممدودة اى كل واحدة منهما كحبلى وحمراء
لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا تفارقانها اصلا فلا يقال في حبلى
حبل ولا في حمراء حمر فيجعل لزومها بمنزلة تانيث اخر فصار
التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب
اصل

مبحث عدل

اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو
عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعي
فَالْعَدْلُ مصدر مبني للمفعول اى كون الاسم معدولا **خُرُوجُهُ**
اى خروج الاسم اى كونه مخرجا **عَنْ صِيغَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ** اى عن
صورته التى يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها
ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فانه
الصيغة الى ضميرا لاسم خرجت المشتقات كلها وان المتبادر
من خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة باقية
والتغيير انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض
الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فان المادة ليست
باقية فيهما وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله
في صيغة اخرى اى مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها
لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة
تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة
فلا نم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل قوس و
انيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيهما
اعنى اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس
وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس
وانياب واخراج اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين
قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود تميزه

عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود منها تمييز العدل عن
سائر العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه هذا التمييز لا
باس بكونه اعم منه فح لا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب
تلك التكلفات البعيدة واعلم انا نعلم قطعا جزما انهم لما وجدوا
ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا
غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب اخر ولم يصلح
للاعتبار الا العدل فاعتبروه فيها لا انهم تنبهوا العدل فيما
عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوا غير منصرف للعدل وسبب
اخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود
الاصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك
الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج
ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود
الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها
لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه
عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري
انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار
اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه
الا منع الصرف فعلى هذا قوله **تحقيقا** معناه حال كونه ناشئا عن
اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف **كثلاث ومثلث**
والدليل على ان اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما

والاصل

والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني
القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال
في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفي ما وراءها
الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها والسبب في منع صرف
ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية العارضة
التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها
فيما وضعا له **وأُخَر** وهو جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل
لان معناه في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس
اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من حيث
لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول عن احدها فقال بعضهم
انه معدول عما فيه اللام اي عن الاخر وقال بعضهم هو معدول
عما ذكر معه من اي عن اخر من وانما لم يذهب الى تقدير
الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى
مثلها نحو قبل ويا تيم تيم عدي وليس في آخر شيء من ذلك
فتعين ان يكون معدولا عن احد الاخرين **وجُمَع** جمع جمعاء
مؤنث اجمع وكذا كتع وبصع وبتع وقياس فعلاء افعل ان
كانت صفة ان تجمع على فُعْل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان
تجمع على فعالى وفعلاوات كصحراء على صحارى او صحراوات فاصلها
اما جمع او جماعى او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة
منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والاخر

الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة فی بابه التاكيد اسما وفی اجمع واخواته
احد السببين وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا
يرد الجموع الشاذة كاينب واقوس فانه لم يعتبر اخراجها على ماهو
القياس فيهما كالانياب والاقواس كيف ولو اعتبر جمعهما اولا على
انياب واقواس فلا شذوذ فی هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج
ليلزم من مخالفتها الشذوذ ومن اين يحكم فيهما بالشذوذ وفی
هذا بيان الفرق بين الشاذ والمعدول **أو تقديرًا** اى خروجا
كاينا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعی الى تقديره وفرضه منع
الصرف لا غير **كعمر** وكذا زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين و
لم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف
اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده
غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر اعدل عنهما عمر
وزفر مثل **باب قطام** المعدول عن قاطمة واراد ببابها كل
ماهو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء فی لغة
بنی **تميم** فانهم اعتبروا العدل فی هذا الباب حملا له على ذوات الراء
فی الاعلام المؤنثة مثل حضار وظفار فانها مبنية وليس فيها دوبارہ
الا سببان العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر
فيها العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداها مما جعلوها
معربا غير منصرف ايضا حملا على نظايره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق
السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه

انما هو الحمل على نظايره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا
ذكر باب قطام ههنا ليس فی محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل
لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال فی تميم لان الحجازيين يبنونه
فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بنی تميم اكثرهم فان الاقلين منهم
لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة
الى اعتبار العدل فيهما لتحصيل سبب البناء وحملها عداها عليها
الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض
صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه
موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التی هی الحمرة او بحسب
الاستعمال مثل اربع فی مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة
معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل
قد تعرضه الوصفية كما فی المثال المذكور فانه لما اجری فيه على
النسوة التی هی من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه
مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا المعنى وصفی عرض له
فی الاستعمال لا اصلی بحسب الوضع والمعتبر فی سبب منع الصرف
هو الوصف الاصلی لاصالته لا العرضی لعرضيته فلذلك قال
المص **شرطه** ای شرط الوصف فی سببية منع الصرف **أن يكون**
وصفا **في الأصل** الذی هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية
لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع فی الاستعمال سواء بقی على الوصفية
الاصلية او زالت عنه **فلا تضره** بان يخرجه عن سببية منع الصرف

صفت وصف

الغلبة اى غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه
ببعض افراده بحيث لا يحتاج فى الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود
كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله فى الحية السوداء
بحيث لا يحتاج فى الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط
اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية
اربع فى قوله مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف
لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث صارا اسمين للحية
الاول للحية السوداء والثانى للحية التى فيها سواد وبياض
وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعنى
السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية
لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها فى معانيها الا
الاصلية ايض بالكلية فالمانع من الصرف فى هذه الاسماء الصفة
الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها فى معانيها الاصلية
فلا اشكال فى منع صرفها لوزن الفعل والوصف فى الاصل و
الحال وضعف منع افعى اسما للحية على زعم وصفيته
لتوهم اشتقاقه من الفعوة التى هى الخبث وكذلك منع اجدل للصقر
على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة و
اخيل للطاير اى لطاير ذى خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه
من الخال ووجه ضعف هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا منع الصرف فيه
اصلية فانها لم يقصد بها المعانى الوصفية مطلقا لا فى الاصل

ولانى

بحث تانيث

ولا فى الحال مع ان الاصل فى الاسم الصرف التانيث اللفظى
الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له شرطه اى شرط التانيث
بالتاء فى سببية منع الصرف العلمية اى علمية الاسم المؤنث
ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر
الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه
لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوى كذلك اى كالتانيث
اللفظى بالتاء فى اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها فى التانيث
اللفظى بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفى المعنوى شرط لجوازه ولا بد
فى وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره
اى شرط وجوب تاثير التانيث المعنوى فى منع الصرف احد
الامور الثلثة زيادة على الثلثة اى زيادة حروف الكلمة على ثلثة
مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروف الثلاثة مثل
سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط فى وجوب تاثير
التانيث المعنوى احد امور الثلاثة ليخرج الكلمة بثقل احد
امور الثلثة عن الخفة التى من شانها ان تعارض ثقل احد
السببين فيزاحم تاثيره وثقل الاوليين ظ وكذا العجمة لان لسان
العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط
تحتم تاثير التانيث المعنوى اعنى احد الامور الثلاثة ويجوز عدم
صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وزينب وسقر علم الطبقة
من طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما

ونيب فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط حتم تاثيره وهو زيادة على الثلاثة
واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط حتم تاثيره وهو متحرك الاوسط
واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط حتم تاثيره وهو العجمة
فان سمى به اى بالتانيث المعنوي مذكر فشرطه فى سببية
منع الصرف الزيادة على الثلاثة لان حرف الرابع فى حكم تاء التانيث قائم
مقامها فقدم وهو مونث سماعى معنوي باعتبار معناه الجنسى
اذا سمى به رجل منصرف لان التانيث الاصلى زال بعلمية المذكر من
غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو
مونث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل ممتنع صرفها
لانه وان زال تاء التانيث لعلمية المذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه
اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير فيق قديمة
بخلاف العقرب فانه اذا صغر فيق عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف
الرابع قائم مقامه وعقرب اذا سمى به مذكرا امتنع صرفه للعلمية و
التانيث الحكمى المعرفة اى التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف
التعريف لا ذات المعرفة شرطها اى شرط تاثيرها فى منع الصرف ان
تكون علمية انما اى يكون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون
الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة فى ضمنه
على ان تكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان
تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا فى المبنيات ومنع الصرف من احكام
المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا او فى حكم

المنصرف

بحث عجمه

المنصرف كما يجيئ انشاء الله فلا يتصور كونه سبب منع الصرف
فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم
يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر
من فرعية العلمية العجمة وهى كون اللفظ مما وضعه غير العرب و
لتاثيرها فى منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اي
منسوبة الى العلم فى اللغة العجمية بان تكون متحققة فى ضمن
العلم فى العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة
العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان فى
العجم اسم الجنس سمى به احد رواة القراء لجودة قراءته قبل ان يتصرف
فيه العرب فكانه كان علما فى العجم وانما جعلت العلمية شرطا لئلا
يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم فى كلامهم فتضعف فيه العجمة فلا تصلح
سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمى احد بمثل لجام لا يمنع صرفه لعدم
علميته فى العجمة و شرطها الثانى احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او
او زيادة على الثلاثة اى ثلثة احرف لئلا تعارض الخفة احد
السببين فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى شرط الثانى فانصراف
نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المص لان العجمة
سبب ضعيف لانها امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون
الاوسط واما التانيث فلانه له علامة مقدرة يظهر فى بعض
التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الوسط وان لا
يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة فى ماه وجور مع سكون الوسط

فيما سبق ثم لم تعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية
سببين اخرين لئلا يقاوم سكون الوسط ولا يلزم من اعتبارها
لتقوية اخرا اعتبار سببيتها بالاستقلال و شتر وهو اسم
حصن بديار بكر وابراهيم يمتنع صرفها لوجود الشرط الثاني
فيهما فان في شتر تحرك الاوسط و في ابراهيم الزيادة على الثلاثة
وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه على ما هو الحق عنده
من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء
شرط الثاني الاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى
واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة
محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما
وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه و يؤيده ما نقل
من ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي
وهود قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو
سبب قائم مقام السببين شرطه اي شرط قيامه مقام سببين
صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا
وثالثها الفا وبعد الالف حرفان متحركان او ثلثة احرف اوسطها
ساكن وهي الصيغة التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا
سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين
تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير الصيغة فاما جمع السلامة فانه لا
يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما جمع ايامن جمع ايمن على

ايامنين

على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت
صيغة منتهى الجموع ليكون صيغته مصونة عن قبول التغيير فاشترط
بغير هاء منقلبة من تاء التانيث حالة الوقف او المراد بها تاء التانيث
باعتبار ما يؤول اليه في حالة الوقف فلا يرد نحو فواره جمع فارهة
فانما اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفرد
كفرازنة فانه على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة
فيدخل في قوة جمعيته فتور ولا حاجة الى اخراج نحو مدائن فانه
عض ليس جمعا لا في الحال ولا في المآل وانما الجمع مدائن و هو لفظ اخر
فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى
الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون بها فاما
ما كان بغير هاء فيمتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها كمساجد مثال لما بعد الالف
حرفان ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن
واما فرازنة وامثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء
فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر
للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق
على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة
منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي
ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقدير الجواب ان حضاجر حال
كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية
الاصلية لانه منقول من الجمع فانه كان في الاصل جمع

حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به للضبع مبالغة في عظيم بطنها كان كل فرد
منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية
فان قلت لاحاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه
العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا علمية غير موثرة
والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم لجنس
الضبع مذكرا كان او مونثا وانما اكتفى الملة في التنبيه على اعتبار
الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في
الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد يكون
اصلية معتبرة وقد يكون عارضية غير معتبرة ولذا لم يرك اذلا
يتصور العروض في الجمعية وسراويل جواب سوال مقدر تقديره ان
بق قد تقضيت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بجعلها جمع يجعل
الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل متعلق بقوله قد تقضيت
فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولاجمعية فيه لا في الحال ولا
في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم
ينصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال
على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التقصي عنه انه اسم اعجمي
ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل لكن حمل في منع صرفه على موازنه
اي على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمها
من حيث الوزن فهو ان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من
قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقية او

اوحكمية

اوحكمية فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب اخر على
اسباب التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل هو اسم عربي لكنه جمع
تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا
وفرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون
الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة
فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة فكانه سمي كل قطعة من
السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل واذا صرف اي سراويل
لعدم تحقق جمعية تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال
بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التقصي عنه ونحو جوار اي كل جمع
منقوص على فواعل يائيا كان او واويا كالجواري والدواعي رفعا
وجرا اي في حالة الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة
في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه يقول جاءني جوار ومررت
بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فا
لياء متحركة مفتوحة نحو رايت جواري فلا اشكال في حالة النصب
لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي
الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان هذا الاسم منصرف
والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم
على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في
قولك جاءني جوار جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم
الصرف فبنى الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء

لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع
فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه الصرف كما كان قبل الاعلال
كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة
منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء
والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء
المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت
وفي الجر لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول
مررت بجواري كما تقول رايت جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف
على الاعلال فانه يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه
الاعلال واما في حالة الرفع فاصل جوار جواري بالضم بلا تنوين حذفت
الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار
جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة
فان فيها الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين
او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء بتة فلا يرد النجم وبصرى علمين شرطه
العلمية ليامن من الزوال فيحصل له نوع قوة فيوثر بها في منع الصرف
وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او
الى حكمه فكيف توثر في المضاف اليه ما يضاده اعني منع الصرف ولا اسناد
لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تابط شرا فانها
باقية في حالة العلمية على ما كانت عليه قبل العلمية فان التسمية بها انما هي
لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغير يمكن ان تفوت تلك

الدلالة

٢٣

٢٢-٢٣

هم نسبت میکند این [illegible] را مگر اثنین وتسعه وستة
نسبت نمیکند این هر دو نارا مگر ثلثه وعشره وخمسه عشر
نسبت نمیکند این دو نارا مگر خمسه وگاهی هم متعدد
نسبت میکنند این دو نارا مثل اثنی عشر وثمانیه عشر
که نسبت میکنند این دو نارا ستة وثلثه واثنان
پس توافق در این دو نا در این هنگام به سدس وثلث
ونصف الکی معتبر از این قاعده اقل اینها میباشد
مگر آنکه اقل فریضه ومناسب حساب اگر بگیرند
خوب تر میباشد ودر این حال سدس مناسب است
چرا که بر سه دفعه ثمانیه عشر را نسبت میکند نه مثل
اثنین میباشد که بر نه ومرتبه نسبت میکند والثانی
آنکه نسبت نمیکند این دو نارا مگر واحد آن
متباینان میباشد مثل ثلثه وخمسه وثلثه وتسعه
که نسبت نمیکند این دو نارا مگر واحد انتهی

خمسة عشر وستة عشر علمين

بحث الف ونون

الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذى
هو من احكام المعربات فان قلت كان على المص ان يقول وان لا يكون الجزء
الثانى من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه و
نفطويه قلنا كانه اكتفى فى ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات — ومثل خمسة عشر وستة عشر وغيرهما
واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكرها هنا اصلا فلذلك احتاج
الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل و هو اسم صنم
وبك هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما
نسبة اضافية او اسنادية الا الالف والنون المعدودان من اسباب
منع الصرف يسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد ويسميان مضا
ايضا لمضارعتهما الفى التانيث فى منع دخول تاء التانيث عليهما و
للنحاة خلاف فى ان سببيتهما لمنع الصرف ما كونهما جزئيتين وفرعيتهما
للمزيد عليه واما مشابهتهما لالفى التانيث والراجح هو القول الثانى
ثم انهما ان كانا فى اسم يعنى ما يقابل الصفة فان الاسم
المقابل للفعل والحرف ما ان لا يدل على ذات ما ملحوظ معها صفة من
الصفات كرجل وفرس ويدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى
اسما والثانى صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا
الشامل للاسم والصفة فشرطه اى شرط الالف والنون فى منعهما من
الصرف واراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذلك لا
فى متناعه عن الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او ليمتنع
التاء فيتحقق شبههما بالفى التانيث كعمران او كانا فى صفة

محث الف ونون

فانتفاء فعلانة اى ان كان الالف والنون فى صفة فشرطه انتفاء
فعلانة يعنى امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفى التانيث
على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه
وجود فعلى وفى رحمن لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة
فيبقى مشابهتهما لالفى التانيث على حالها ومن ثم اى ومن اجل المخالفة
فى الشرط اختلف فى رحمن فى انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث
لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا
على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط
وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف فى منع صرفه لوجود الشرط
على المذهبين لان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف
فى صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا
كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق
لان مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن
يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفى فى سببية منع الصرف بل شرطه
احد الامرين اما ان يختص فى اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد
فى الاسم العربى الا منقولا من الفعل كشمّر على صيغة الفعل الماضى المعلوم
من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكذا بذّر لماء و
عثّر لموضع وخضّم لرجل افعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقّم اسما للصبغ
معروف وهو العندم وشلّم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة
الى العربية فلا يقدح فى ذلك الاختصاص وضُرِب على البناء

بحث وزن فعل

للمفعول

للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل
وانما قيدنا بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم
يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون
فى اوله اى اول وزن الفعل واول ما كان على وزن الفعل زيادة اى
زيادة حرف او حرف زائد من حروف اتين كزيادته اى زيادة
حرف او حرف زائد فى اول الفعل غير قابل اى حال كون وزن الفعل
او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه
التاء المتحركة لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل
للتاء قياسا بالاعتبار الذى امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع
اذا سمى به رجل فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود
فان مجىء التاء فى اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلى
الذى لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية
ومن ثم اى من اجل اشتراط عدم التاء امتنع احمر من الصرف
لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله
التاء لمجىء يعملة للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية
مؤثرة اى كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة فى منع صرفه
بالسببية المحضة او مع شرطيتها لسبب آخر واحترز بذلك عما اجتمع
الف التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كان فى منع الصرف لا
تاثير فيه للعلمية اذا نكر بان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة
به نحو هذا زيد ورايت زيدا آخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة

عن الوصف المشتهر صاحبه نحو قولهم لكل فرعون موسى اى لكل مبطل محق

صرف لما تبيين اى ظهر حين بين اسباب منع الصرف و شرايطها

فيما سبق من انها اى العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اى السبب الذى

هى اى العلمية شرط فيه وذلك فى التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة

التركيب والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربع مشروطة

بالعلمية الا العدل و وزن الفعل استثناء مما بقى من الاستثناء

الاول اى لا تجامع غير ما هى شرط فيه الا العدل و وزن الفعل فان العلمية

تجامعهما مؤثرة كما فى عمر واحمر ليست شرطا فيهما كما فى ثلث واحمر

وهما اى العدل و وزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء

على اوزان مخصوصة ليس شىء منها من اوزان الفعل المعتبرة فى منع الصرف

فلا يكون معها اى لا يوجد شىء من الامرين مع هذين السببين بين احدهما

فقط الا احدهما فقط لا اجتماعهما فاذا نكر الغير المنصرف الذى احد

اسبابه العلمية بقى بلا سبب اى لم يبق فيه الذى من حيث هو سبب

فيما هى شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذى

هو العلمية بذاتها والسبب الاخر المشروط بالعلمية من حيث وصف

سببية فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد

فيما هى اى ليست بشرط فيه من العدل و وزن الفعل هذا وقد

قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسرتين علما للمفازة من اوزان

الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يجىء

بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه واجيب بان هذا امر غير محقق

الجواز ورد

الجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر فلا وزن الا تحقق فيه العدل تحقيقا كان

او تقديرا لم تجامع مع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل

محقق لا يكفى فى اعتبار العدل التحقيقى بل لا بد من اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة

عن ذلك الاصل وههنا لا اقتضاء لوجود سببين فى اصمت ورأى العدل وهما العلمية والتانيث

ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه وخالف سيبويه

الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما

ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاد وان كان غير مستحسن تنبيها على

ذلك فى انصراف مثل احمر علما والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية

ظاهرا غير خفى فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه

عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل

كذلك افعل التفضيل المجرد عن التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف

معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بالاتفاق لظهور

معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اذا نكر اعتبارا للصفة الاصلية اى

انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما

زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة

الاصلية وسبب اخر وزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من

اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف

الاصل اعنى منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية

عنهما وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقى فيهما شائبة من الوصفية

لان الاسود اسم الحية السوداء والارقم للحية التى فيها سواد وبياض وفيهما شائبة من الوصفية

منصرف

فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت بالكلية و
اما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير و
الزايل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل والالف والنون
لهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زايلا لزمه ان يعتبره
في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المص
بقوله ولا يلزمه اي سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما
باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية
وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف
من اعتبار المتضادين يعني الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد
هو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب اخر كما في اسود
وادهم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية
الزايلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع
متضادين قلنا تقديرا احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر في حكم واحد وان لم يكن
من قبيل اجتماع متضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اي
باب غير المنصرف باللام اي بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اي اضافته الى غيره ينجر
اي يصير مجرورا بالكسر اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار
قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا والخلاف
في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف لان مطلقا ٢
عدم انصرافه انما كانت لمشابهته الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من
خواص الاسم اعني اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى الاصل الذي هو الصرف

منصرف لاكن

الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين
اخريين احدهما علة البناء على الاصل البناء السكون والاخرى للحركة
المعينة لانها لما اخيرت دون الباقيتين **المضمر ما وضع لمتكلم**
من حيث انه متكلم يحكي على نفسه **او مخاطب** من حيث انه مخاطب
يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد بالمتكلم من يتكلم به وبالمخاطب من
يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج
بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة
للغايب مطلقا **او غايب تقدم ذكره** ويخرج بهذا القيد الاسماء
الظاهرة وان كانت موضوعة للغايب اذ ليس تقدم ذكر الغايب شرطا
فيها **لفظا او معنى او حكما** اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم
ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل
ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من
حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظه بعينه
كقوله تع اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم
من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام
كقوله تع ولابويه لكل واحد منهما السدس لما تقدم ذكر الميراث
دل على ان ثمه مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما
جار في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره
قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة لتعظيم وقعها في النفس ثم يفسرها
فيكون ذلك ابلغ من ذكره ولا مفسرا وصار كانه في حكم العايد الى

الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال فى ضمير نعم رجلا

زيد وربه رجلا **وَهُوَ** اى المضمر ~~بل هو كالاسم~~

عوضا بالنظر الى ما قبله قسمان **مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ فَالْمُنْفَصِلُ**

الْمُسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ غير محتاج الى كلمة اخرى كان مجاورا لعامله نحو ما انت منطلقا

عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك **وَالْمُتَّصِلُ غَيْرُ**

الْمُسْتَقِلِّ بِنَفْسِهِ المحتاج الى عامله الذى قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه

وَهُوَ اى المضمر باعتبار الاعراب ثلثة اقسام **مَرْفُوعٌ وَمَنْصُوبٌ وَمَجْرُورٌ**

لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها **فَالْأَوَّلَانِ** اى المرفوع و

المنصوب كل واحد منهما قسمان **مُتَّصِلٌ** لانه الاصل **وَمُنْفَصِلٌ**

لمانع من الاتصال **وَالثَّالِثُ** اى الضمير المجرور **مُتَّصِلٌ** فقط

لانه لا مانع فيه من الاتصال الذى هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال

انشاء الله **فَذَلِكَ** اى المضمر **خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ** المرفوع المتصل و

المنفصل والمجرور المتصل **النَّوْعُ الْأَوَّلُ** يعنى المرفوع المتصل نحو

ضَرَبْتُ على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضى **وَضُرِبْتُ** على صيغة

المتكلم الواحد المجهول الماضى المنتهيين اولهما الى ضربن صيغة جمع

الغايبة المعلوم الماضى وثانيهما **إِلَى ضُرِبْنَ** صيغة الجمع الغايبة المجهول

الماضى وانما بدء بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر

ضمير الغايب لانه دون الكل وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا

ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن

وعلى هذا القياس المجهول **وَ النَّوْعُ الثَّانِي** اى المرفوع المنفصل

انا هو

قبله ليكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء صح

والمنصوب المتصل و المنفصل صح

إِلَى هُنَّ انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هى هما هن والضمير فى انت

الى انتن هو ان اجماعا والحروف الاخر لواحق دالة على احوالها من الافراد والتثنية و

الجمع والتذكير والتانيث **وَالنَّوْعُ الثَّالِثُ** اى منصوب المتصل وهو قسمان

القسم الاول المتصل بالفعل **نَحْوُ ضَرَبَنِي إِلَى ضَرَبَهُنَّ** ضربنى ضربنا ضربك

ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن و

القسم الثانى المتصل بغير الفعل **نَحْوُ إِنَّنِي** اننا انك انكما انكم انك

انكما انكن انه **إِلَى إِنَّهُنَّ وَ النَّوْعُ الرَّابِعُ** اى المنصوب المنفصل

إِيَّايَ الى يا نا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه **إِلَى إِيَّاهُنَّ**

وفى اياى اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير ايا واللواحق لتكلم

على المتكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث

وَالنَّوْعُ الْخَامِسُ غُلَامِي مثال المتصل بالاسم **وَلِي** مثال

المتصل بالحرف غلامى غلامنا غلامك غلامكما غلامكم **إِلَى غُلَامِهِنَّ**

ولى لنا لك **إِلَى لَهُنَّ** وكان القياس ان يكون ضماير كل

من المتكلم والمخاطب والغايب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين

يدلان على ستة معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد

المذكر والمونث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المونث و

المجموع المذكر والمجموع المونث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة

غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المونث واعطوا

الغايب حكم المخاطب فى ذلك فان الضمير فى مثل ضربا وضربتا هو الالف

المشترك بينهما والتا حرف لتانيث وبقية الانواع الخمسة جارية

واما هى اسماء لم يقل انثا لانه يلتبس الف التثنية والف الاشباع

الجمع اعني ان المتكلم للمفطن وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار
المجموع ثنا عشرة كلمة لثمانية عشر معنا فاذا كان لكل واحد من الانواع
الخمسة ثنى عشر كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين
معنى و بينوا لتلك الامور عللا ومناسبات لا نطول الكلام بذكرها فا
لمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان
يستتر لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوز في
باب الضماير التي وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ
الفعل كما يحذف في اخر الكلمة المشتهر شيء ويكون فيما ابقى دليلا
على معنى في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في
الفعل الماضي للغايب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى
الظ نحو ضرب فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع
مع الفاعل الظ في نحو ضربت هند و في الفعل المضارع مطلقا
سواء كان مثنى او مجموعا واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو
اضرب ونضرب و للواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب
و الواحد الغايب والغايبة اذا لم يكونا مسندين الى الظ
نحو زيد يضرب وهند تضرب و في الصفة مط سواء كان اسم
فاعل ومفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل سواء كان
مفردا ومثنى ومجموعا مذكرا كان او مؤنثا اذا لم يكن مسندا
الى الظ نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة و
الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات

وليست

نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنثة الغايبة اذا لم يكن مسندة الى الظ نحو

للمتكلم صح

وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضميرين لانهما تنقلبان
ياء في النصب والجر والضماير لا تتغير عن حالها لان يتغير عاملها
والعامل ههنا ليست عاملا في الضمير وانما هو عامل في الاسم الفاعل
الضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع ولو كانت ضماير لا
تتغير الا ترى ان الياء في تضربين والنون في يضربن والواو في يضربون
والالف في يضربان لا تتغير فيهما اي الالف والواو في الصفة حرف
التثنية والجمع وليستا بضميرين و لا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل
مرفوعا كان او منصوبا لاجل شيء الا لتعذر المتصل اي
لاجل تعذره لان وضع الضماير للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن
لا يسوغ الانفصال و ذلك اي تعذر المتصل بالتقديم اي تقديم
الضمير على عامله على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان
يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل
الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل تنافي الاتصال و
تركه يفوت الغرض او بالحذف اي بحذف عامله لانه اذا حذف
عامله لا يوجد ما يتصل به او بكون العامل اي عامل الضمير
معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او بكون عامله
حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل
بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني وانك او
بكونه اي كون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة
جرت على غير من هي له اي تلك الصفة كائنة له فانه لو لم

وانما قال لغرض لعدم جواز الفصل بلا غرض وبين عامله لا لغرض لغلا يلزم العدول عن الاصل بلا فايدة م ط

يفصل الضمير عن هذه الصفة لزمه الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت
زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد
او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه
هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو
زيد والا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض
الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هي له لا ما هي
له كما هو الظاهر ليكون اشمل حقيقيا على ما هو الاصل مثل اياك
ضربت مثال التقديم الضمير على العامل وما ضربك الا انا مثال
الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر مثال الحذف
العامل اي اتق نفسك والشر وانا زيد مثال لكون العامل معنويا
وما انت قائما مثال لكون العامل حرفا وهند زيد ضاربته
هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند
اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند
حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا والا لكان
داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل
نحن الزيدون الضاربوهم نحن وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا
يكون فاعلا كما مر واختار بالتمثيل صورة لا للبس فيها ليثبت الحكم في صورة
اللبس بطريق الاولى وكذا اذا كان ضميران وليس احدهما
مرفوعا احتراز عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق
الفصل بين الفعل والضمير الثاني فلا يجب انفصاله فان كان على تقدير

اجتماعهما

اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين اعرف
من الاخر احتراز عما اذا تساويا نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال
في الثاني للتحرز عن تقديم احد المتساويين من غير مرجح وقدمته اي احد
الضميرين الذي هو اعرف على الاخر احتراز عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته
اياك فيلزم الانفصال لبعد المتكلم في تاخير الاعرف فلا يلحقه طعن في
الاول ... براده على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال اي — الوصلة ح
نحو اعطيتهوك فلك الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني ان
شئت اوردته متصلا باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل
وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتكه باعتبار الاعتداد بالفصل — نحو اعطيتكه
بما انفصل وان كان متصلا وضربتك فانه اجتمع فيه ضميران و
ليس احدهما مرفوعا لجر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم
الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل
بالمتصل ولك الفصل وضربني اياك للاعتداد بالفصل والا اي
وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته فهو اي الضمير الثاني
على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على تقدير الاول فلئلا يلزم
الترجيح في تقديم احد المثلين على الاخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح
واما على تقدير الثاني لكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة
الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين
غائبين و اعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير
المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر كان

واخواتها اذا كان ضميرا **الا الانفصال** كما تقول كان زيد قائما
وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدء ويجب ان يكون خبر المبتدء
ضميرا منفصلا لان عامله معنوى ويجوز ان تكون ضميرا متصلا
ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول
في ضربته واجب الاتصال ففي شبيه المفعول ان لم يكن واجبا
فلا اقل من ان يكون جايزا الاتصال لكن الانفصال مختار لان
رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول **والاكثر** في
الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدأ محذوف
الخبر تقول **لولا انت الى اخرها** يعني لولا انت لولا انتما لولا
انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا
هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا
انا لولا نحن الى اخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري
وكذا الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى ويكون
ما بعد عسى فاعلا تقول **عسيت الى اخرها** وجاء في بعض
اللغات **لولاك وعساك الى اخرها** فذهب الاخفش
الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضماير قد
يقع بعضها في موقع بعض كما تقول ما انا كانت في هذا المقام مع انه
ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا
المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالاخفش
تصرف في ما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب

الاخفش

الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه ان عسى محمول على لعل لتقاربهما
في المعنى وههنا ايضا الاخفش يصرف في الضمير وسيبويه في العامل **ونون**
الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم **لازمة في الماضي** اذ الحقه تلك الياء لتقي آخر
الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو
ضربني وكذا نون الوقاية لازمة **في المضارع** لكن لا مطلقا بل حال كونه **عريا عن**
نون الاعراب اي عن نون هي للاعراب نحو يضربني اذ الحقه تلك لتقي اخر المضارع ايضا
عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما بخلاف كسرة لم يكن الذين
كفروا وقل الحق لعروضهما **وانت مع النون** الاعرابية الكاينة **فيه**
اي في المضارع **و مع لدن وان واخواتها** يعني ان وكان ولكن وليت
ولعل **مخير** بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن و
على السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في
لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت **ويختار**
لحوق نون الوقاية **في ليت** من بين اخوات ان لعدم مانع في ذاتها
والحمل على اخواتها خلاف الاصل **و في من وعن وقد وقط** وهما
بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء
مع قلة الحروف **وعكسها** اي عكس ليت **لعل** في الاختيار
فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف **ويتوسط**
بين المبتدء والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم **وبعدها** اي بعد
العوامل نحو كنت انت الرقيب **صيغة مرفوع** ولم يقل ضمير مرفوع
لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصلا مطابق للمبتدء والخبر افرادا و

تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة **يسمى** هذا المرفوع

فصلا وذلك التوسط لتفصل ذلك المرفوع المتوسط **بين كونه**

نعتا وخبرا فمال بعض الصمائر فادخل فيه ماليس منه وذلك عند

اختلاف الاعراب وكون المبتدا ضميرا او غير ذلك بالحمل على الصورة للتبس **وشرطه**

اى شرط الفصل بذلك المرفوع **ان يكون الخبر معرفة** لان الفصل انما يحتاج اليه

فيهما او افعل من كذا لاحاقه بالمعرفة لامتناع اللام **مثل كان زيد هو افضل من عمرو**

واقتصر على مثال افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل

لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما **ولا موضع له** اى للفصل من الاعراب عند الخليل

لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم ليس مبنى لا مقتضى فيه للاعراب ولا

عامل لكن الخليل يستبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته **وبعض العرب يجعله**

مبتدأ اى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب لا تعرف المبتدأ

الخبر **وما بعده خبره** تقول حينئذ اما برفع على انه خبره والجملة حال او منصوب

عطفا على ثانى مفعول يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده

فى مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفى بعض النسخ المتن مبتدأ

ما بعده خبره بدون الواو وح الرفع فى خبره متعين **ويتقدم قبل الجملة** وايراد

لفظة قبل لتاكيد التقدم لان تقديم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقع

غيره
معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم ام من

ان يكون قبل الجملة او لا فلذلك نبه بقول قبل الجملة اى قبل هذا الجنس

من الكلام **ضمير غايب يسمى ضمير الشان** اذا كان مذكور رعاية للمطابقة

بين الاسم والمسمى لان الضمير راجع اليه **و** ضمير **القصة** اذا كان مؤنثا

وحسن

اذا كان مؤنثا وحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل المناسبة **يفسر** ذلك

الضمير الغايب لابهامه **بالجملة المذكورة بعده** اى بهذه الجملة من الجنس المذكور

والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة جملة معترضة بيان للواقع ليس داخلا

فى بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية فى هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع

هذه التسمية ام لا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم

يحمل التقديم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون

هو مبتدأ راجعا الى الشان وزيد قائم خبر عنه فانه يصدق عليه انه ضمير

غايب تقدم الجملة مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا

يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى **ويكون** ضمير

الشان والقصة **متصلا ومنفصلا** واذا كان متصلا يكون **مستترا**

وبارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ

كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح الاستتار كان مستترا والا

بارزا **مثل هو زيد قائم** مثال للمنفصل **وكان زيد قائم** مثال

المتصل المستتر **وانه زيد قائم** مثال للمتصل البارز **وحذفه** من اللفظ

باعتباره لا منسيا **منسيا** حال كونه **منصوبا ضعيف** اى جائز مع ضعف

بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على

صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان

الخبر كلام مستقل **مثاله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا**

وظبيا الا **مع ان المفتوحة اذا خففت** فانه اى حذفه بنية الاضمار

ههنا مع كونه منصوبا كمواقع واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين

الازم

وذلك لانه قد خففتا وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما
وجدوا ان المكسورة المخففة عاملا في الملفوظ كما قال الله تع وان كلا
لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ مع ان
وان المفتوحة اقوى تشبيها بالفعل من المكسورة فهي احدى في العمل
فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدر عملها في الضمير الشان لئلا يزيد
المكسورة عليها عملا مع انها اجدى ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير
لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون

وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت

اسماء الاشارة اى اسماء الاشارة المعدودة في المبنيات بحسب
الاصطلاح **ما وضع** اى اسما وضع كل واحد منها **لمشار اليه** اى لمعنى
مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند الاطلاق
حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغايب وامثاله فانها للاشارة
الى معانيها المشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم
مما ليس الاشارة اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها
بالحرف كما سبق **وهي** اى اسماء الاشارة **ذا** حال كونها للمذكر الواحد والعامل
في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدء او **لمثناه تان**
رفعا وذين نصبا وجرا اى ذان وذين حال كونهما للمثنى المذكر وقدم ليكون
الضمير اقرب الى مرجعه على هذا القياس في هذه التراكيب الثلثة الباقية
فقوله هي مبتدء وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا كل واحد منهما بحال
خبرا ويجيء في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر
منه قوله تع ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا

ين

قيل هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يتبين منها الا هي وذي و
قيل هي الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي ان يناسبهما وقيل هما اصلا
وللقول باصالتهما قدمتا على سايرها لفرعيتها وتي تقلب الالف ياء وته
وذه بقلب الالف اليا ياء بغير وصل اليا بها وتهي وذهي توصل اليا بهما
لمثناه اى مثنى المؤنث **تان** في الرفع **وتين** في النصب والجر ولا تثنى من
لغاته الا تا لكثرة ورودها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف

او احزم

ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على
ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان
موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب ووقوعها على
صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البنا فيها و
لجمعهما اى جمع المذكر والمؤنث **اولا مدا وقصرا** اى ممدودا ومقصورا
واذا كان مكسورا يكتب بالياء **ويلحقها** اى اسماء الاشارة يعني يدخل
على اوايلها على سبيل اللحوق فالعروض بعد اعتبار اصالتها حرف
التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة منها وانما هو حرف جيء للتنبيه
على المشار اليه قبل لفظه كما يجيء به للتنبيه على النسبة الاسنادية
كقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم **ويتصل بها** اى باواخر اسماء الاشارة
حرف الخطاب هو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع
الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك وبك **وهي**
اى حروف الخطاب **خمسة** والقياس يقتضي الستة واشترك خطاب الاثنين

رجع الى الخمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد
المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة
لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد
المؤنث يرتقي الى ستة فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين
وهي اي تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت
الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت
مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا
القياس ذانك وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا
الى ذانكن وذينكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات
وكذلك البواقي يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك
الى تانكن وتينكن واولاك بالمد واولاك بالقصر الى اولاكن
واولاكن واما ذينك فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا
يقال ذيك فانه خطأ وبق ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك
للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق
الطرفين ولما راى المص كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلاث
مقام الاخرين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فيق
وتلك وتانك وذانك حال كون هاتين الاخيرتين مشدد
واولالك باللام اي هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك في افادة
البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا
واما تاك وذانك وتانك مخففتين واولاك بغير اللام للمتوسط

وما هو

٣٣

وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب واما ثمة
وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون
وهو الاكثر وجاء كسرها ايضا فللمكان الحقيقي الحسي خاصة
لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من
اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره الموصول اي
الموصول المعدود من اسماء المبنيات في اصطلاح النحاة ما
لا يتم جزء اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون من جزء
تاما ان كان جزء مميزا او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من
الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه
جزءا اولياً يحل اليه المركب اولا الى انضمام امر اخر معه كالمبتدأ
والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفي كونه جزءا تاما لا الاجزاء مطلقا لانه
اذا كان مجموع الموصول والصلة جزء من المركب يكون الموصول وحده
ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اوليا الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها
اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول
مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف
الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا
الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لا اخراج بخ اذ وحيث وليس
لها صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا
يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يق الصلة جملة متصلة باسم لا
يتم جزء الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون

الموصول

قوله وعايد فانه لو اريد بها
معناها الاصطلاحي صح

المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العايد
مع انه تاخر في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة
في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بعينة اعم بحسب
المفهوم ان يكون خبرية او غير خبرية والعايد ولا يكون بحسب
الواقع الا خبرية والعايد اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا
اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ويكون ضميرا للموصول
عينهما بقوله وصلته اى صلة ما لا يتم جزءا الا بها في معناها — بصلة جملة خبرية
كاسمي الفاعل والمفعول والعايد ضمير لا غير ضمير له اى للموصول لا لغيره .
وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصولة
تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة
عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهي اى الموصولات الذي للمفرد
المذكر والتي للمفرد المونث واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المونث
ويكونان بالالف في حال الرفع واليا في حال النصب والجر والاولى
على وزن العلى لجمع المذكر والمونث الا انه في جمع المذكر اشهر و
الذين كالاولين لجمع المذكر واللائي بالهمزة واليا واللاء بالهمزة المكسورة
فقط واللاي باليا فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى
الوقف لجمع المذكر والمونث الا انها في جمع المونث اشهر واللاتي
واللواتي لجمع المونث وجاء في اللاتي اللات بحذف اليا وابقاء
بالكسرة على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء واليا معا وما
بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو
والسماء

هو الله المستعان
على ما تصفون

والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احترازا عما اذا
لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا عما اذا كانت
مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد
من قبيل اضافة صفة الى وهي اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من
قبيل اضافة صفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فايدة الا تخفيفا
لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى عن حالة
العقل باء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف
اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او
حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نون التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربوا
زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة
كالقائم الغلام كان اصل القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في
القائم واضيف القائم اليه التخفيف فالتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف
والمضاف اليه معا نحو زيد قايم الغلام اصله قايم غلامه فالتخفيف في المضاف
بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره ومن ثمة اي من
اي من جهة وجوب افادة اضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من
التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة الصفة الى
معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لا يفيد تعريفا جاز هذا التركيب
وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادة تعريفا المجوز الاول للزوم
كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة و
المراد ان المشار اليه بثمة وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة

[illegible]

يعني لم يصح الموصوف باللام المضاف لعدم وجود التخفيف اذ سقوط التنوين
باللام السابق الا لو كان المضاف اليه ضميرا متصلا نحو الضاربك امتحان

اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب
الاول وامتناع الثاني ولا يلزم ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور
دخل ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل
في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب
الضارب زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف التنوين وامتنع
الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام
لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا انتفاء
التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب بتقديم
هذا الفرع لكنه اخره لكثرة او احقه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب
زيد اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل
التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المص عنه
في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخر اللام المتقدمة حسا على الاضافة
مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما لما وقع في شعر الواهب المائة الهجان
وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار
العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث
اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص عنه بقوله وضعف الواهب
المائة الهجان وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوي في الفصاحة بحيث
يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في
الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال
المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب

الاعشى في قوله

تمام

حملا على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في
المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب
سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب
المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها اي ممدوح الواهب
المائة الهجان اي البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد والهجان صفة
للمائة او بدل عنها او من قبيل الثلاثة الاثواب كما هو مذهب الكوفية
وعبدها اي راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبدها
حقيقة باضافته لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذة اي
حديثات النتاج حال من المائة تزجي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم
المذكر اي يسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية
او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم
فاعله وحقيقة الامر لا تنكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروي من
القصيدة واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المص
عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء
التخفيف لو لا التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن
الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان اخران رفعه على الفاعلية
ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف
صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين
الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه اليه قياس مع الفارق والضاربك
يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا

ب

قوله باضافته لادنى ملابسة
لان النوق رعيها بيد العبد ويتعهدها
ويحفظها عن الضياع

[illegible]

شبهه وهو الضاربي والضاربته وغيرهما فمن قال اي في قول من قال
يعني سيبويه واتباعه انه اي الضارب في الضاربك مضاف دون من قال
انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف
لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه الى حمل حملا اي لحمولية
على ضاربك فاعده فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعني جاز وبيانه
انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمعمولها
وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقيق تخفيف
فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير
ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه وبد ونحملوا الضاربك عليه
لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل
محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يجعلوا الضارب زيد عليه لانهما
ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال
الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك
اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك
كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربك
فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة وللقائل ان يقول
لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك للفصل بالتنوين
ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا وصار
ضاربك وحصل التخفيف حينئذ ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد
حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار

حذف

تنوينها قبل الاضافة لا للاضافة ولم يجعلوا الضارب زيد عليه لانهما
ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان و
عبدها وقوله الضارب الرجل والضاربك حملا على نظيرهما على الاجوبة عن
استدلال الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب المص على ما وافقه بعض
الشارحين ولك ان تجعل كل واحدة منها اشارة الى مسئلة على حدة تماما
للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان و
عبدها انه ضعيف عطف المجرد عن اللام على المحلى باللام المضاف اليه صفة مصدرة
باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه
بالامتناع بل بالضعف لانها قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه و
يندفع ما فيه عن توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وارجاع
كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهر ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال
بهما ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء معنى المفاد بالتركيب الوضعي
الاضافي بمعنى اخر بحاله لان لكل من هيئتي التركيب الوضعي والاضافي معنى اخر
لا يقوم احدهما مقام الاخر ولهذا المعنى بعينه لا تضاف صفة الى موصوفها فلا
يقال مسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى المسجد الجامع وقطيفة جرد خلافا
للكوفيين فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى
قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف
الى صفته قول مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء
فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة
المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة

وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذا التركيب متاول ومسجد الجامع
متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل لمعنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا
في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد
بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا
والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة لكثرة وقوعه
فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة
للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء فتاول بصلوة الساعة
الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل
لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف
مكان وهو جانبه اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان
الذي اضيف اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب
بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة
الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب
اخلاق فقد قدم الصفة على الموصوف واضيفت اليه واجيب عنه بانه متاول
فانه حذف قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصد
التخصيص لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا
لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يتخصص به كما اضافوا خاتما
الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة بل من حيث انه جنس مبهم
اضيف اليه التخصيص ليتخصص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف
اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص اي ذلك المضاف اليه

سوا

سواء كانا مترادفين كليث واسد في الاعيان والجثث وحبس ومنع في المعاني
والاحداث او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق
لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد
الا ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغو لا فائدة
فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص ككل الدراهم وعين الشي فانه اي المضاف
فيهما يتخصص اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه
سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص واعلم ان تمييز العين عن الشي
اذا كان اللام فيه للعهد الظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء ويرد
على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان ونحوه
سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الاخر
فاجيب بانه متاول بحمل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني
سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان [illegible]
قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح
وهو في عرف النحاة ما ليس في اخره حرف علة او الملحق به وهو ما اخره واو
او ياء ما قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا
يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد
السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليها
الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء وكذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر اخره
للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء
مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ

اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما بني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان اخره اي اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء لمشاكلة ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصيّ ورحيّ ولا تقلب الالف التثنية كعلاماي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان اخره اي الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيفا الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم الياء في الياء فصار مسلميّ و ان كان اخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة نحو مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها الا انها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها بالحركة المناسبة لها فقيل مسلميّ وان كان قبل الواو والياء فتحة تبقى ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين مسلميّ وفي مصطفون مصطفيّ لخفة الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في صور الثلث للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين ان لم يتحرك ولخفة الفتح خفة واما الاسماء الستة التي مرّ البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي وابي اي فالحال في اخ واب منها اذا اضيفا الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف لجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخيّ وابيّ برد لام الفعل فيهما وهو الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر قدر احلّك

ذا المجاز وقد ارى وابيّ مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المصنف بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اي جمع اب فاصله ابين سقط النون في الاضافة فجمعت الياءان فادغمت الاولى في الثانية فصار ابيّ وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبيّن اصواتنا بكين وفديننا بالابينا اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا اباؤنا فداؤكم وتقول اي امراة قايلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمي وهني بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عند بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في فم حال اضافته الى ياء المتكلم فيّ بالرد فالقلب والادغام في الاكثر اي في اكثر موارد استعمالاته وفمي في بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلاث ولكن فتح الفاء افصح منهما اي من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم او حمك ورايت حما او حمك ومررت بحم او حمك وخبء بالهمزة فيقال هذا حمء وحماءك ورايت حمأ وحماءك ومررت بحمء وحماءك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورايت حموا وحموك ومررت بحمو وحموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك ورايت حما وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا اي جواز حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد او الاضافة بل يجيء هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد وجاء هن مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة يقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر

لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد
اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس
ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر
لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند الاضافة الى ياء المتكلم فنفي اضافته
الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم خاص باعتبار اضافته اليه ولا يقطع
اي ذو عن الاضافة لانه جعل وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته

بحث توابع

اليها التوابع وهي جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل
الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على كواهل والمراد بها توابع المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج
نحو ان ان لو ضرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود كل ثان اي متأخر
لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث
فصاعدا متلبس باعراب سابقه اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه
من جنس اعراب سابقه ناش كلاهما من جهة واحدة شخصية نحو جاءني زيد
العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية منه واعرابه من جنس
اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هي في
زيد العامل لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه
لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدأ وخبر كان واخواتها وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل
الا خبر المبتدأ وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه
الاشياء لان العامل في المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجريد عن

العوامل

العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار
عاملا في المبتدأ ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا
عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه
يقتضي آخذا وماخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم
ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون
لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال و
يا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف
انما يكون للجنس بالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد
مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه افاد
صدق المحدود والحد فيهما على كل افراد الحد فيكون مانعا والنظر الخاص المحدود فيها
لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع ويكون جمعه ومنعه
المنصوص عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في
متبوعه اي يدل بهيئة تركيبية مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا اي
دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن ساير التوابع
فلا يرد عليه البدل في مثل قولنا اعجبني زيد علمه او المعطوف في مثل اعجبني زيد
وعلمه ولا التأكيد في مثل قولنا جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في
القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوص
موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد
وغلامه او جاءني زيد نفسه لا يحصل لها دلالة على معنى في متبوعها بخلاف الصفة

فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف لحصول معنى في متبوعها في اي مادة
كانت وفايدته اي فايدة النعت غالبا التخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة
كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص او توضيح نحو بسم الله
الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد مثل
نفخة واحدة اذ الوحدة يفهم من التاء في نفخة فاكدت بالواحدة ولما كان غالب
مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تاولوا غير
المشتق الى المشتق ولما لم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اي ولا فرق بين ان
يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض
المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي
وذي مال فان التميمي يدل دايما على ان الذات منسوبة الى قبيلة تميم وذي مال على ان ذاتا
صاحب مال او خصوصا اي في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما
ويجوز ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل على ذلك ولا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل
اي رجل اي كامل في الرجولية فاي رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية
يصح ان يقع نعتا ومثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل
مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات
المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا يصح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع
الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم
الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اي بزيد المشار اليه فهذا في
هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة له وفي المواضع الاخر التي لا يدل
على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة ويوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي هي في

حكم النكرة

٤٠

حكم النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعه كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية
وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا يقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قيل جاءني
رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان تؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع
الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قايم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون
اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان يقع صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم ويوصف
بحال الموصوف اي بحال قايمة به مثل مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفة له
وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت
برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اي
النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في
الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث الا اذا كان صفة يستوي فيه المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور
وامراة صبور او فعيل بمعنى مفعول نحو رجل جريح وامراة جريح او كان صفة مؤنثة تجري
على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال المتعلق للموصوف انما يتبعه في الخمسة
الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان
وفي البواقي من تلك الامور العشرة وهو ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث كالفعل المشبه به يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد
كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق
الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا منفصلا
يذكر ويؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد
غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم اي يقعد غلمانهم ومررت بامراة

قايم ابوها مثل يقوم ابوها او برجل قايمة جاريته مثل يقوم جاريته و برجل معمورة
او معمورة داره مثل يعمر و يعمر داره و برجل قايم او قايمة في الدار جاريته مثل يقوم
و تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف
بحال الموصوف ايضا في الحسن الموافق كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى
والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل
والنون في جمع المونث و يونث في الواحد المونث ولذلك قلت مررت برجل
ضارب و برجلين ضاربين و برجال ضاربين و بامراة ضاربة و بامراتين ضاربتين
و بنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب و يضربان و يضربون و تضرب و تضربان
و يضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا اللفظ الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصف
الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول لا يتغير في الامور العشرة وكان
لا يخرج مشابهته للفعل في الحسن الموافق عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه
بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الحسن
الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعيته
لكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده لتبين حاله عند عدم التبعية ومن ثم اي
من اجل كونه وصف الثاني في الحسن الموافق حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد
غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مونث غير حقيقي كما حسن تقعد
غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق
علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف ويجوز من غير حسن
قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانه اذا كسرت الاسم المشابه للفعل
خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه

مثل

مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو من الاسمية
الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا
والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة
الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغايب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح او الذام
وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة
على قيام معنى بالذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف
به ولهذا اعتذر عنه الشارح الرضي وقال لم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه
يتبين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا
بالتعريف والمعلومية من الصفة يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان
يكون اكمل من الصفة في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل
من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعن جمهور النحاة ان اعرفها
المضمرات ثم الاعلام ثم الاشارة ثم المعرف باللام والموصول فبينهما مساواة
ومن ثم اي من اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله
اي ذو اللام الاخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت بينهما
من المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك
امس او بالمضاف الى مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب
الفرس او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف
المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف ساير المعارف فانها اخص
من ذي اللام فلو وقع احدها نعتا للغير اخص فهو محمول على البدل عند هذا المذهب واما
النحو يوصف باب هذا اي باب اسماء الاشارة بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل ان

كالفعل

لانه يدل على الذات

جار بردى شرح شافيه
من العوارى الرب العبد يحيى اسمعيل
الطف الله به ... سنة ١١٧١

قد استعرت هذا الكتاب
من عالى الجناب محمد سعيد
... حرمه ... الاكمل
محمود

القياس يقتضي جواز وصف ذي اللام والموصوف والمضاف الى احدهما للايهام الواقع في هذا
الآن بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور عند الابهام ولا يليق با
لمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعانة من المستعير والسؤال الى المحتاج الفقير
فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل
مررت بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثم اي ومن اجل ان النزام وصف اسم الاشارة بذي
اللام لرفع الابهام ببيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم
لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به
ان المشار اليه انسان بل رجل العطف يعني المعطوف بالحرف تابع مقصود اي قصد
نسبة الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد
المفهوم من المقصود مع متبوعه اي كما يكون هو مقصودا بالنسبة المفهومة يكون متبوعه
ايضا مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد وقصد نسبة المجيء
الواقعة في الكلام وكان نسبة المجيء مقصودة لكن لذلك نسبة المجيء الى زيد الذي هو متبوعه
ايضا هو مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن البواقي من التوابع لانها غير
مقصودة بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لان المقصود دون
متبوعه فلا يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف ببل ولا ولكن وام واما واو لان المقصود
بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما او اجيب بان المراد يكون المتبوع
مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة لا
يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المتبوع والمعطوف والمعطوف
عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد عاد ذكره
جملة منعا للرد فزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اي بين التابع وبين متبوعه

جاربردي شرح شافيه مالكه اقل الطلبه ابن محمد طاهر علي

بسم الله الرحمن الرحيم

ربنا افرغ علينا صبرا وثبت اقدامنا نحمدك يا من بيده الخير والجود وليس في الحقيقة غيره بموجود ونصلي على رسولك محمد الطيب العرق والعود الموعود بالبعث في مقام محمود وعلى اله وصحبه الذين اطاعوك في القيام والقعود والركوع والسجود اما بعد فيقول المولى المعظم علامة العالم افضل العصر اكمل الدهر قدوة المحققين للمدققين فخر الملة والدين احمد ابن الامام السعيد الحسن الجاربردي ضاعف الله فضايله وادام اقباله لما كان كتاب التعريف الذي صنفه الفاضل المحقق والعالم المدقق علامة الورى جمال الدين ابو عمرو عثمان ابن الحاجب رفع الله مكانه عليا مع صغر حجمه ووجازة نظمه مشتملا على فوائد شريفة وقواعد لطيفة محتويا على الاسرار العربية منطويا على المباحث التي هي مفتاح العلوم ولم يتفق له شرح يذلل صعابه ويخرج من قشره لبابه فخدراته بعد لم يكشف في شرح عنها القناع فلينظر في شرح مواضعه المشكلة من قيد ورفع خلاده انكارا ونزاع وستراته لم يبرز من شارح الى جد الاوان لم يطمثهن انس قبلهم ولا جان ثم اشار الى جمع من الفضلاء ان اكتب له شرحا يحل به الفاظه ومعانيه ويكشف عباراته ومبانيه وكنت اتعلل بعل وعسى وسوف ولعل وذلك لصعوبة المسلك ووعورة المرتقى توسلا بالسعي مع المخافة دون ذلك مظنته من الله تعالى بالمعاونة وحاولت الوصول الى حضرة من خصه الله تعالى بوفر حظ من الميراد في من الفضل الحسية والحلية بالقدحين الرقيب والمعلى ولم يترك في حوز المكارم الحسنة ممكنا الا وحق له قول من قال شعر لقد ذلت له سبل المعالي وذاق الحلق حرا بالبيان وهو الصاحب الاعظم والدستور المفخم وصاحب السيف والقلم سحبان وزار ابن ادم وحبه ديوان الممالك المنقذ للخلائق من المهالك ومن له طبيعة لا دنية وحسب بقرنا نه فية ولا صحيح الا قول من قال الا ان الوزارة منقادة اليه تجرر اذيالها فلم تك تصلح الا له ولم يك يصلح الا لها

ولو رامها احد غيره لزلزلت الارض زلزالها ولولم تطعه نيات القلوب لما قبل الله اعمالها ولا يعتبره لقول القايل جنابك مثل روضات الجنان ومنك تنال غايات الاماني تحفت من المكارم تسعة وتسعين عددا نظمها ابياتا فضيلتان منها السبع المثاني وقد اتت مني الرحمن حتى لديك فلو فقدها دوالي سعد الملة والحق والدين ملي الافضل والاعاظم في العالمين كهف المظلومين مغيث الملهوفين معين الملوك والسلاطين محمد ابن صاحب المعظم والدستور المكرم ازهد ملوك العالم ما كان مكرمة الا فخر لها حائزا ولا محمدة الا وكان بها فائزا تاج الملة والدين علي الساوي ادام الله له الرفعة والارتقاء ... التمكين والمعدلة ... شغله الترفع بها عن الشكر لواجبها ... العين الى التمتع بها عن التفكر في الاء صانعها فان الشكر مربوطا بالمزيد وانه سبب للتجديد شرعت في املاء شرح ... شرحا يوضح غاية الايضاح ويغني عن بقية الشروح اغناء الصباح عن المصباح بحيث يطلع على ما في الكتاب من الخفايا والمزايا العالم الناظر فيه كم خبايا في زوايا ينثل لها بعنايات وترديدات يخلو عنها الكتب مما استخرجته بفكري القاصر ونظري الفاتر بعون الله القادر وبقول من قطرق اسماعه كم ترك الاول للاخر مضافا الى ذلك اما لم الهاية يوافقه من التحليلات ويوافقه من التمثيلات متوسطا بين الاكثار الممل والايجاز المخل مسوقا هذا الكلام على وجه يخل في المواضع المشكلة من الشرح المنسوب الى المصنف مشيرا الى مواضع الغلط منه ومن شرح غيره من الشارحين مستعينا بالله تعالى في جميع ذلك انه خير مستعان وعليه التكلان وجعلته وسيلة للوصول الى حضرته العالية وسدته السنية زادها الله تعالى علوا وسناء وادام اقبال القلوب والالسن اليها بالمدح والثناء اذ هو تحفة تبقى بقاء الايام والدهور وناقي بمرور الاعوام والشهور رفابة ما سبقني احد في هذا الفن بهذه الطريقة ولا فتح احد قبلي اكمام هذه الحديقة فما ترى فيها من التنقيحات الغريبة والترديدات العجيبة انا ابو عذره ومقتضب حلوه ومره وهو مع ...تنقيح لهذا الكتاب

هو

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة على سيدنا محمد وآله الطاهرين وبعد فقد

ان الحق سئلني من لا يسعني مخالفته بمقدمتي في الاعراب مقدمة في التصريف على نحوها ومقدمة

في الخط فاجبته سائلا متضرعا ان ينفع بهما كما نفع باختهما والله الموفق التصريف علم باصول

تعرف بها احوال ابنية الكلم التي ليست باعراب

غاية التنقيح والايضاح وغاية التوضيح غير مختص بهذا الكتاب بل به يحصل ضبط جميع الكتب المصنفة

في هذا الباب فمن له بهذا الكلام [illegible] سوء الظن فعليه المراجعة الى الكتب المصنفة

في هذا الفن وان خلتني في هذا المقال من المدعين فقل فأت بآية ان كنت من الصادقين

هذا والمرجو من اكابر الفضلاء واماثل العلماء ان ينظروا فيه بعين الرضا ويصلحوا ما

عثروا عليه فيه من الزلل والخطاء فاني بالنقصان لمعترف وبالخطايا لمعترف واسأل

الهام الصواب انه على كل شيء قدير وبالاجابة جدير نعم المولى ونعم النصير

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

ربنا افرغ علينا صبرا وثبت اقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين قال الامام الفاضل

افضل علماء الدهر فخر الملة والدين احمد بن حسن الجاربردي دام الله افضاله

قال علامة الورى جمال الملة والدين ابو عمرو عثمان ابن الحاجب برد الله مضجعه

قوله التصريف لما كان قوله علم شاملا للمقصود وغير المقصود اورد فيما يخرج

ما سوى المحدود فخرج بقوله تعرف بها احوال ابنية الكلم سوى النحو والتصريف وبقوله

ليست باعراب يخرج علم النحو باقسامه اي بحث المبنيات والمعربات فانه تعالى

هذا كتاب اعراب القرآن مثلا وان كان مشتملا على ذكر البناء والاعراب

قول المصنف في اول الكتاب الكافية في النحو بمقدمتي في الاعراب فلا يمنع اعتراض بعض

الشارحين بانه غير مانع لدخول المبنيات فيه وانما قال احوال ابنية الكلم ولم يقل

ابنية الكلم ليكون الحد جامعا اذ يخرج عنه حينئذ بعض احكام الادغام نحو انا اخرت

وانما قيدنا بالبعض لان بعضها داخل في الابنية وهو الادغام في كلمة واحدة

نحو شدد شدّ واما ما كان في كلمتين فيكون داخلا في الاحوال لانه حال اللفظ الكلمة

من كلمة اخرى ويخرج عنه ايضا بعض احكام التقاء الساكنين مثل اضرب الرجل وانما

قيدنا بالبعض لان البعض الآخر داخل في الابنية وهو الذي يكون في كلمة واحدة اذ هو راجع

الى ابنية الكلم لا الى احوالها نحو انطلق بسكون اللام وفتح القاف في انطلق ويخرج ايضا

احكام الوقف لانها ليست راجعة الى ابنية الكلم لان الوقف على جعفر وزيد واشباههما بالسكون

او بالروم او بالاشمام ليس براجع الى بناء الكلمة هذا ذكر في الشرح المنسوب الى المصنف

فاعترض بعض الشارحين بانه ينبغي ان يقال بعض احكام الوقف ايضا لان بعضها راجع الى

ابنية الكلم ايضا وهو الوقف بالتضعيف الآخر نحو جعفر وفيه نظر لانا قد ذكرنا ان بعض احكام

الادغام راجع الى الابنية وهو ما يكون في كلمة واحدة وبعضها الى احوال الابنية وهو ما يكون

في كلمتين وكذا ذكرنا في التقاء الساكنين فبأي شيء نفرق بين احوال جعفر اذا وقف عليه

بالسكون او بالروم او بالاشمام والتضعيف فجعل بعضها راجعا الى الابنية والبعض الآخر الى احوال

الابنية فحكم هذا الوقف بالاشمام مثلا في حالة كالتضعيف في حالة اخرى ولا اثر لكون التغير

في بعض الصور بالطرف الآخر الى قول بعض الشارحين الاعراب داخل في احوال ابنية الكلم

لانه الابنية تكون ايضا على حال باعتباره فانه يدل على ما قلنا اذ الاعراب اعم من ان يكون

بالحركات او بالحروف وفي بعض ما ذكرنا وان كان نظر لسنذكره لكن ذكرناه كما ذكرنا

استشهادا به واورد على هذا الحد زيادة قوله احوال وان افاد كما ذكرتم لكن اخل من وجه آخر

لانه خرج به معرفة ابنية الكلم لانه لا يلزم من استناد المعرفة الى المضاف استنادها الى

المضاف اليه بل ينبغي ان يكون ملحوظا تبعا كما حقق في موضعه فيلزم ان لا يكون ابنية الكلم مسئلة التصريف

وفي نظر وجوابه ان يقال ان اريد بابنية الكلم موادها وجواهرها فلا باس بخروجها اذ هي

من مباحث اللغة وليست من مباحث التعريف وان اريد ما يطرء على الكلمات من الهيئات

والاحوال فهي نفس احوال ابنية الكلم والاضافة فيه كما في قولهم شجر اراك فمعنى قوله احوال

ابنية الكلم الهيئات التي هي ابنية الكلم

ابنية الكلم على هذا التقدير احوال هي ابنية الكلم كما ذكروه لكن التحقيق في هذا الموضع ان يقال
المراد بابنية الكلم هي الالفاظ باعتبار حروفها وحركاتها وسكونها الموضوعة لها باعتبار
كونها مادة للكلم وباحوال الابنية هي العوارض التي تلحقها بحسب كل غرض على ما تفصل
كما ذكره بعض الفضلاء في تعريفه واذا كان كذلك فلا بد من زيادة قولنا احوال المتعلق
الحد على علم التصريف ليخرج عنه البحث من اذ معرفة الابنية ليست منه فانه انما هو علم بقواعد
يعرف بها احوال الابنية التي يعرف بها الماضي والمضارع والامر الى غير ذلك على ما سياتي
فان جميع ذلك راجع الى احوال الابنية لا الى نفس الابنية يدل عليه قول المص فيما بعد واحوال
الابنية قد تكون للحاجة الى آخره حيث جعل جميع ذلك من احوال الابنية ويظهر لك من هذا التحقيق
ان الشارحين ان ارادوا بقولهم الكلام يرد عليه بعض احكام الادغام وبعض احكام التقاء الساكنين
من حيث قيدوا بالبعض ان البعض الآخر الراجع الى الابنية ليس من التصريف ولا باس بخروجه
فهو ليس بمستقيم لما مثلوا له بالادغام في نحو شدّ يشدّ وفتح القاف وسكون اللام في انطلق
والاخفاء في انه من التصريف وان ارادوا ان ذلك البعض كان داخلا في هذا الحد فزاد
قوله احوال ليدخل البعض الآخر ايضا فلا يستقيم ايضا انتهى هذا التركيب ايضا لا يفيد ذلك لما
ان اسناد الشيء الى المضاف لا يقتضي الاسناد الى المضاف اليه ولا يندفع بهذا ما قيل كل اصل
يعرف به حال ابنية الكلم يعرف به ابنية الكلم لانه ممنوع وايضا يلزم على هذا التقدير
دخول جميع مباحث اللغة فيه ثم نوقع في كتابنا هذا دقائق وتحقيقات تخالف ما ذكر في
الشرح المنسوب الى المص فلا باس فانا قد سمعنا ان هذا الشرح ليس من تصانيفه
بل كان قد املى عليه اشياء متفرقة فتصرف فيها بالزيادة والنقصان وجمعوها كما ترى
وكفاك شاهدا على ذلك النظر الى سائر تصانيفه هذا مع ان الحق حقيق بان يتبع واتما قال

وابنية الاسم الاصول ثلاثية ورباعية وخماسية وابنية الفعل ثلاثية ورباعية

علم باصول فاورد لفظ العلم لان المراد بالاصول الامور الكلية التي تنطبق على الجزئيات
كقولهم اذا اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت
الياء في الياء فيما علما ومن عادتهم انهم يستعملون العلم في الكليات ثم قال تعرف بها
فاورد لفظ المعرفة لان المراد بالاحوال هنا الموارد الجزئية التي يستعمل تلك الاصول فيها
كسيّد مثلا ومن عادتهم انهم يستعملون المعرفة في الجزئيات واتى بالباء في قوله باصول
لانه يقال علمه وعلم به قال الله تعالى الم يعلم بان الله يرى او ضمنه معنى الاحاطة فاني تعلقها
فان انتقال الصلة للتضمين وذكر بعض الفضلاء ان هنا حذفا لا بد من تقديره وتقديره علم
التصريف علم باصول وفيه نظر لان التصريف علم لعلم خاص كالفقه والنحو فلا حاجة الى هذا
التقدير واذا قيل علم التصريف او علم النحو مثلا يكون ذلك من باب اضافة العام الى الخاص
ولا حاجة هنا اليه قوله وابنية الاسم اعلم ان الاصل في كل كلمة ان تكون على ثلاثة احرف حرف
يبتدأ بها وحرف يوقف عليها وحرف يكون وسطا بين المبتدأ به والموقوف عليه
اذ يجب ان يكون المبتدأ به متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما تنافيا في الصفة كرهوا تقاربهما
ففصلوا بينهما فان قلت المتوسط لا يخلو من ان يكون متحركا او ساكنا واياما كان يلزم
التنافي مع احدهما قلت لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط
فلا يتحقق التنافي وجوزوا في الاسم رباعيا وخماسيا للتوسع ولم يجوزوا سداسيا لئلا
يتوهم انه كلمتان اذ الاصل كما ذكرنا ان يكون على ثلاثة احرف ولم يجوزوا في الفعل
خماسيا لكثرة تصرفه ولانه يتصل به الضمير المرفوع المتصل ويصير كالجزء منه بدليل تسكين ما قبله
فالخماسي فيه كالسداسي في الاسم وقد علمت انه مرفوض والمراد بقوله ابنية الاسم
ابنية الاسم المتمكن الذي يمكن تصريفه واشتقاقه كرجل وفرس لا الاسم المبني كمن وكم

قوله متحركا او ساكنا لانه ان كان متحركا يلزم التنافي مع الثاني وان كان ساكنا يلزم التنافي مع الاول ٢٢

وَيُعَبَّرُ عَنْهَا بِالْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ وَمَا زَادَ بِلَامٍ ثَانِيَةٍ وَثَالِثَةٍ وَيُعَبَّرُ عَنِ الزَّائِدِ بِلَفْظِهِ إِلَّا الْمُبْدَلَ مِنْ تَاءِ الْافْتِعَالِ فَإِنَّهُ بِالتَّاءِ وَإِلَّا الْمُكَرَّرَ لِلْإِلْحَاقِ وَلِغَيْرِهِ فَإِنَّهُ بِمَا تَقَدَّمَهُ وَإِنْ كَانَ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ

ولذلك لم يتعرض للحرف وقوله الاصول صفة الابنية وحذف الاصول من قوله وابنية الفعل اذ ذكرها اولا لانه غني عن التكرير قوله ويعبر عنها اي عن الاصول وذلك لانه لا بد من ميزان يتميز به الزائد عن الاصلي ولا يمكن ان يوزن بغيره فوضعوا لذلك لفظ فعل لانه اعم الافعال معنى فيصح استعماله في معنى كل فعل نحو فعل الضرب وفعل النصر قال الله تعالى والذين هم للزكوة فاعلون اي مزكون وليس المراد من قولنا يتميز به الزائد عن الاصلي ان معرفة الزائد والاصلي موقوفة على المقابلة بالفاء والعين واللام لان مقابلة الاصول بالفاء والعين واللام موقوفة على معرفة الاصول لا محالة فلو توقف معرفة الاصول عليها لزم الدور بل المراد منه اذا علم الاصول والزائد بطريق من الطرق كما تقول مثلا الحرف الاصلي ما ثبت في تصاريف الكلمة لفظا كحروف الضرب في ضرب او تقديرا كالعين في قلت وبعت والزائد ما سقط في بعضها كواو قعود في قعدتم اريد تعليم المتعلم بالطريق ان يتحقق اذا وزنا لفظا فما كان في مقابلة الفاء والعين واللام فهو اصلي وما سواه زائد وما زاد من الاصول على الثلاثة يعبر عنه بلام ثانية وثالثة كقولك وزن جعفر فعلل ووزن جحمرش فعلّل قوله ويعبر بلفظه كقولك في ضارب فاعل وفي مضروب مفعول وليس المراد من الزائد ما لو حذف لدلت الكلمة على ما دلت عليه وهو فيها فان الف ضارب زائدة ولو حذفت لم يدل الباقي على اسم الفاعل بل المراد ما ليس بفاء ولا عين ولا لام سواء زيد لغيرها او لتكثير حروف الكلمة او للالحاق او لافادة معنى زائد فيها ثم استثنى المبدل من تاء الافتعال فانه يقال وزن اضطرب وازدجر افتعل لا افطعل ولا افدعل اما لبيان الاصل او لدفع الثقل قوله والا المكرر عطف على قوله الا المبدل وقوله وان كان اخره كحروف الزيادة تاكيدا لما قبله ووجه دلالته على المبالغة

والتأكيد

إِلَّا بِثَبَتٍ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ حِلْتِيتٌ فِعْلِيلًا لَا فِعْلِيتًا وَعُثْنُونٌ فُعْلُولًا لَا فُعْلُونًا لِذَلِكَ وَلِعَدَمِهِ

والتأكيد انه عطف على مقدر اي يعبر عنه بما تقدمه ان لم يكن من حروف الزيادة وان كان من حروف الزيادة وما قبله ساد مسد جوابه لانه يدل عليه اعلم ان الزائد قد يكون من جنس حروف الكلمة وقد يكون من غير جنسها فهو من حروف سألتمونيها فان لا يكون زيادة من غير سألتمونيها الا وهي تكرير وحروف سألتمونيها قد تكون تكريرا وقد تكون غير تكرير واذا كانت تكريرا اي وغيره لم تفرق الا بلفظ الاصل المكرر سواء كان للالحاق او لا اما في الالحاق فلان غرضهم بالزيادة جعل الكلمة على مثال باب موزون بتلك الكلمة وذلك الباب اصل كهرج في باب فعلل مثلا فارادوا في الزنة ان ينبهوا على ذلك واما في غير الالحاق فللتنبيه على انهم ارادوا تكرير ما قبلها وذلك انهم يكرهون اجتماع الحرفين من جنس واحد ولذلك ادغموا عند اجتماع المثلين ولما كرروا الحرف علم ان غرضهم بالثاني كسي بالاول فوجب التعبير عن الثاني بما عبر به عن الاول قوله الا بثبت قيل هو استثناء من قوله الا المكرر اي يعبر عن المكرر بما قبله الا اذا دل دليل على انهم لم يقصدوا التكرار بل قصدوا زيادة هذه الحروف فيتفق موافقتها لما قبلها فانه حينئذ يعبر عنه بلفظه والتحقيق ان يقال التقدير الا المكرر فيعبر باي حال كان من كون الحرف من حروف الزيادة او لا في حال الا ملتبسا بثبت اي بدليل دال على عدم قصد التكرار فهو استثناء مفرغ منصوب المحل على الحال ومن ثم اي لاجل ان التكرير يقتضي زنة المكرر بما قبله كان حلتيت فعليلا لا فعليتا وان كان فعليت موجودا كعفريت والتاء في حلتيت للالحاق بقنديل وهو صمغ الانجدان ويقال له بالفارسية انگزد قوله وعثنون وهو اول الريح والمطر وعثنون فعلول لا فعلون للتكرير المذكور في حلتيت واعدم اي واعدم فعلون يريد ان فعلولا موجود في كلامهم كعصفور

قوله فهو استثناء مفرغ لان المستثنى منه وهو قوله ملتبسا باي حال غير مذكور [illegible] قوله ويعبر عن الزايد بلفظه [illegible]

وَسَحْنُونٌ اِنْ صَحَّ الفَتْحُ فَعْلُونٌ كَحَمْدُونٍ وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِالعَلَمِ لِنُدُورِ فَعْلُولٍ وَهُوَ
صَعْفُوقٌ وَخَرْنُوبٌ ضَعِيفٌ وَسِمْنَانُ فَعْلَانُ وَخَزْعَالٌ نَادِرٌ وَبُطْنَانُ
فُعْلَانُ وَقِرْطَاسٌ ضَعِيفٌ مَعَ اَنَّهُ نَقِيضُ ظُهْرَانٍ

وفعلون غير موجود فالحمل على ما يثبت في كلامهم هو الوجه ويكونان [...] لان
من العظم قوله وسحنون ان صح الفتح هذا شروع في بيان قوله الا بثبت وهو ما يكون صورة
صورة المكرر ولكن [...] دليل على انهم [...] به التكرار فلم يعتد بصورته وانه يوزن بلفظه
لا باعتبار ما تقدم وذلك مثل سحنون ان صح فتح السين اذ المشهور الضم
فانه فعلون كحمدون وهذا الوزن مختص بالعلم وليس فعلولا لندور لم يات غير صعفوق
والنادر كالمعدوم واما خرنوب بفتح الخاء فضعيف والفصيح الضم وهو نبت [...]
وصعفوق غير منصرف للعلمية والعجمة ذكر ابو منصور في كتاب خلل البيان للعرب
ان صعفوق اسم اعجمي ويقال بنو صعفوق لخول باليمامة قال العجاج فهو ذا فقد رجا
الناس الغير من امرهم على يديك والثور من آل صعفوق واتباع اخر تخالطت [...]
هو ذا اي الامر هذا الذي ذكرته من مدحك فقد رجاء الناس ان يتغير امرهم من فساد
الى صلاح بامارتك ونظرك في امرهم ودفع الخوارج والثور جمع ثورة وهو الثائر
اي [...] وقتلت الخوارج [...] فاذ ثبت ان صعفوق اعجمي فلو قال [...]
لعدم فعلول بدل قوله لندور فعلول لكان اولى قوله وسمنان فعلان لا فعلال لان
فعلالا نادر لا يات الا خزعال وهو ناقة بها ظلع وسمنان ماء لبني ربيعة غير منصرف
للتعريف والزيادة قال الحماسي نحو الاميلح من سمنان مبتكرا بفتية فيهم المرار
والحكم قالوا ليس في الكلام فعلال من غير النساء المكرر نحو زلزال الا خزعال [...]
بهرام وشهرام فعجميان قال في الصحاح القهقر بتشديد الراء الحجر الصلب وكان احمد
ابن يحيى يقول واحده القهقار وقال ايضا القسطل والقسطال بالسين والصاد الغبار
والقسطال لغة فيه كانه ممدودة منه قوله وبطنان لا فعلان لا فعلال او جهين [...]

الاول

وَاِنْ كَانَ قَلْبٌ فِي الْمَوْزُونِ قُلِبَتِ الزِّنَةُ مِثْلَهُ كَقَوْلِكَ فِي آدُرٍ اَعْفُلٌ وَيُعْرَفُ الْقَلْبُ بِاَصْلِهِ
كَنَاءَ يَنَاءُ مَعَ النَّأْيِ وَبِاَمْثِلَةِ اشْتِقَاقِهِ كَالْجَاهِ وَالْحَادِي وَالْقِسِيِّ

الاول انه نقيض ظهران اسم لظاهر الريش وبطنان لباطنه وظهران فعلان بالاتفاق
اذ لم يتصور فيه التكرار فبطنان كذلك حملا للنقيض على النقيض الثاني ان فعلالا
لم يوجد في كلامهم غير قرطاس بالضم وهو ضعيف ايضا والفصيح الكسر ثم اعلم ان المراد
بالنادر هنا ما يكون بخلاف القياس من غير النظر الى قلة وجوده وكثرته كالقود
والشاذ ما قل وجوده وان لم يكن بخلاف القياس من غير النظر الى قلة وجوده وكثرته [...]
والضعيف ما يكون في ثبوته كلام كقرطاس بالضم وحاصل الكلام من قوله ويعبر عنها بالفاء
الى هنا ان الحروف التي يراد وزنها اما ان تكون اصلية اولا فان كانت اصلية
فان لم تزد على ثلاثة احرف فيعبر عنها بالفاء والعين واللام وان زادت فاذا
بلام ثانية وثالثة وان لم تكن اصلية فاما ان تكون مكررة من حيث الصورة او لا فان
لم تكن مكررة من حيث الصورة فاما ان يدل دليل على انهم لم يقصدوا التكرار او لم يدل
[...] فان لم يدل [...] لما تقدم وان دل فبلفظه قوله ثم ان كان لما كان الغرض من وضع الزنة
التنبيه على الفاء والعين واللام على ترتيبها وعلى الزوائد ولو اتفق قلب في الموزون بجعل حرف
موضع حرف آخر وجب القلب في الزنة ايضا كما في ادر اصله ادور ابدلت الواو المضمومة
همزة [...] فصار ادؤر ثم جعل الفاء موضع العين فصار آدر لان الهمزتين في كلمة ان
الثانية [...] وفتح ما قبلها وجب قلبها الفا فقال وزنه اعفل قوله ويعرف شروع
في بيان ما يعرف به القلب وهو ستة اوجه الاول الاصل وهو المصدر فاذا قيل
في المصدر النائي علم ان نائيا فرع ناء اي ناى بجعل اللام موضع العين فوزنه فلع
[...] والضمير في باصله للمقلوب لدلالة القلب عليه وللفظ المدلول عليه من سياق الكلام
وبامثلة اشتقاقه الوجه الثاني امثلة اشتقاق المقلوب وهي الكلمات التي

وبتحقيقه كما ليس

علم ان الجمع راجع الى اصل واحد كالياء فان التوجه والموجهة ووجه يوجه يدل على ان
اصله وجه نقلت الفاء الى موضع العين وكان القياس ان يقال جوه بواو ساكنة
لكن حيث غيرت بالتقديم غيرت بالتحريك فانقلبت الفاء موزنه عفل كما ذكره بعض
الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك والحادي فان التوحد والوحدة والوحيد
يدل على ان اصله واحد نقل الواو الى موضع اللام ولا يمكن الابتداء بالالف فقدم الحاء
فصار الحاو قلبت الواو ياء فصار الحادي فوزنه عالف والقسي فان مفرده قوس
وتواهم قوس الشيخ واستقوس اي انحنى ورجل متقوس اي معه قوس مدل على ان
اصله قووس على وزن فعول قدم اللام الى موضع العين كراهتهم اجتماع الضمتين
والواوين فخفف فصار قسوو فقلبت الواو المتطرفة ياء فصار قسوي اجتمعت الواو والياء
والسابق ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت فيها ثم كسر السين لتناسب الياء فصار قسيا
نقل الثقل من الضمة الى الكسرة فقلبوا ضمة القاف كسرة للاتباع فصار قسي على وزن
فليع قال في الصحاح اذ انسبت اليها قلت قسوي لانها فلوع مغيرة من فعول فترد الى
الاصل وقال بعضهم قدمت السين على الواو في قووس تفاديا من اجتماع الواوين والضمتين
الضمة على احدهما في الجمع نحو قسو على قسي كما مر ويحققه والوجه الثالث صحة المعاقب
بالعكس فانه لما لم يقلب الياء الفاء مع تحركها وانفتاح ما قبلها علم ان اصله ييس نقل الفاء
الى موضع العين فوزنه عفل وسنح لي ان القلب اما ان يمنع الانقلاب او لا وايا ما كان
فالوجه مستو لانا وجدنا ايس في الانقلاب وعدمه نحو ايس وييس الاول
ان علة الانقلاب وعدمه وجوابه من وجهين الاول ان علة الانقلاب موجودة
في نا رتبناه على تقدير القلب وعدمه بخلاف ايس والثاني ان عدم الانقلاب دليل القلب والا لزم

الكس

وبقلة استعاله كآرام وآدر وبأداء تركه الى الهمزتين عند الخليل نحو جاءٍ او الى منع الصرف
بغير علة على الاصح نحو اشياء فانما لفعاء وقال الكسائي افعال وقال الفراء افعاء واصلها
افعلاء

العكس قوله ويعلم باستعماله الوجه الرابع قلة استعمال المقلوب فان آرام لما كان
اكثر استعمالا من آرام علم انه الاصل لان حمل الاكثر على الاصل اولى وكذلك آدر قدر او حمنا
والارام جمع الريم وهو الظبي الابيض وترجع هذه الاقسام الى الاول بناء على انه يمكن
البيان في الكل بالاصل لا بغيره لجواز اجتماع دلائل كثيرة على مدلول واحد قوله وبادائه
الوجه الخامس اداء ترك القلب الى اجتماع الهمزتين فهذا الوجه من التعريف انما يقول به
الخليل نحو جاء واصله جايي بالاتفاق لانه اسم فاعل من الاجوف المهموز اللام
فقال الخليل قلبت اللام الى موضع العين فصار جائي على فالع فاعل اعلال قاض فصار جاء
اذ لو لم تقلب لانقلب الياء همزة فصار جاءء بهمزتين وهو مستكره وقال سيبويه
واصحابه لا باس باجتماع همزتين اذ يعلم ح ما يقتضيه الاصول فتقلب الثانية في جائئ
ويعل اعلال قاض واعترض على مذهب سيبويه بانه لو كان كذلك لكان الياء المتطرفة
منقلبة من الهمزة وح قياسها ان تصح كما في داري ومستهزيون ورايا فانها اذا خففت
اثبت الياء على الافصح ولو كان جاء كذلك لكان الافصح جاءي ولما لم يجز دل على ان
الياء اصلية ولا يكون ذلك الا على مذهب الخليل بنقل ياء التي هي عين الفعل الى موضع اللام
واجابوا عن ذلك بانا لا نسلم ان قياسها ان تصح مطلقا بل فيها تفصيل وهو انه
ان كان القلب واجبا فالاعلال واجب وان كان القلب جائزا فالاعلال جائز ولما
كان القلب في جاء واجبا كان الاعلال ايضا واجبا ولما لم يكن القلب في داري و
مستهزيون واجبا لم يكن الاعلال ايضا واجبا واعترض اصحاب الخليل على شق هذا
التفصيل اما على قولهم ان كان القلب واجبا فالاعلال واجب فانه منقوض بايمة
لان اصلها ائمة بهمزتين وقلب الهمزة ياء واجب هنا مع ان الاعلال غير واجب واما على قولهم

ان كان القلب جائز فالاعلال جائز فبنا انه منقوض بخطايا فان قلب الهمزة فيه يا جائز
مع وجوب الادغام بعد القلب اجاب الاصحاب اما عن الاول فبان النقض غير وارد
لان اصل ائمة أأممة فلما اراد والادغام نقلوا حركة الميم الى الهمزة ثم قلبت الهمزة يا فحركة
اليا عارضة والحركة العارضة غير معتد بها بدليل قولهم اخشى الله ولو انهم كانهم لم يقلبوا اليا
والواو الفا واما عن الثاني فكذلك فلانه لا شي يقتضي قلب الهمزة في خطايا يا الا
ارادة الادغام فكيف يجوز القلب من غير الادغام فان الادغام من جملة شروط
تخفيفها فثبت ان ما اعترضوا به على مذهب سيبويه مدفوع عنه بموجب المصير اليه اذ القلب
خلاف الاصل ونقل عن ابي علي انه كان يقوي مذهب الخليل لما يلزم على مذهب سيبويه
من اعلالين قلب العين همزة واللام يا واذا كانوا قد قلبوا في ذلك مع انه ليس فيه
الا تعلو اجتماع همزتين ومع انهم لو لم يقلبوا لما اجمعوا على الكلمة اعلالين فهم بان قلبوا فيما لو لم يقلبوا
لزمهم اعلالين اولى قوله او الى منع هذا هو الوجه السادس اي يوقف القلب بانه لو لم يقدر
لادى على الاصح يعني الى منع الصرف من غير علة فانه لو لم يقدر القلب يلزم احد المذهبين كما سنذكر
والاصح منها مذهب الكسائي اي منع الصرف بغير علة كما اشار اليه المص في شرح المفصل
فبيّن ذلك ههنا ايضا وهذا ما ذكر في شرح المنسوب الى المص من ان قوله على الاصح
اشارة الى مذهب الكسائي فعلى هذا يتعلق قوله على الاصح بقوله ادى وقيل هو متعلق بقوله
يوقف اي يوقف القلب بهذا الطريق ايضا على الاصح لكن ما ذكرناه اولا اولى
لان ترك القلب فيه مطلقا لا يودي الى منع الصرف من غير علة بل اللازم احد المذهبين
فلو لم يتعلق قوله على الاصح بقوله ادى كيف يصح الحكم بادا ترك القلب الى منع الصرف
من غير علة على التعيين فتامل ثم اعلم ان في اشيا مذاهب احدها ما ذهب اليه سيبويه وهو ان

وكذا الك الحذف كقولك في قاض قاضي الا ان سيبين فيهما منه

اصلها شيآء على وزن فعلاء كحمراء كرهوا اجتماع همزتين بينهما الف فقلبوا اللام وهي
الهمزة الاولى الى موضع الفاء فقالوا اشياء بزنة لفعاء وقال الكسائي وزنها افعال الا انه
فعلا لجمع على افعال كقول واقوال وقال الفراء اصلها اشيئاء على وزن افعلاء وقال ان
شيئا في الاصل شيّئ كقيعل ثم خفف كما خفف بيّن وميّت ثم جمع على افعلاء
كما يقال بين ابيناء ثم حذفت الهمزة التي هي اللام تخفيفا كراهة اجتماع الهمزتين بينهما الف
فوزنها افعاء فمذهب الخليل وسيبويه اولى اذ لا يلزمه مخالفة الظاهر الا من وجه واحد وهو القلب
مع انه ثابت في لغتهم في امثلة كثيرة ويلزم الكسائي مخالفة الظاهر الا من وجه واحد وهو القلب
مع انه ثابت في لغتهم في امثلة كثيرة ويلزم الكسائي مخالفة الظاهر من وجهين الاول منع
الصرف بغير علة انها جمعت على اشاوي وافعال لا تجمع على افاعل ويلزم الفراء مخالفة الظاهر
من وجوه الاول انه لو كان اصل شي شيئا كبيّن لكان الاصل كثيرا الاتري ان بيّنا مشددة
اكثر من بين وميتا اكثر من ميت والثاني اعني ان حذف الهمزة في مثلها غير جائز او
يودي الى جواز حذف الهمزة اذا اجتمع همزتان بينهما الف والثالث تصغيرها على اشيّاء
فلو كانت افعلاء لكانت جمع كثرة ولو كانت جمع كثرة لوجب ردها الى المفرد عند
التصغير وليس لها جمع القلة والرابع انها تجمع على اشاوي وافعلاء لا تجمع على افاعل
سيبويه شي من ذلك لان منع الصرف لاجل الف التانيث وتصغيرها على اشيّاء
لانها اسم جمع لا جمع به وجمعها على اشاوي لانها اسم على فعلاء فجمع على فعالي كصحرا
وصحاري قال في الصحاح اصل اشاوي اشايي قلبت الهمزة يا فاجتمعت ثلاث
يا آت فحذفت الوسطى وقلبت الاخيرة الفا وابدلت من الاولى واو قوله
ولذلك اي كالقلب الحذف في انه يوزن باعتبار ما صار اليه فيقال في قاض فال

وَتَنقَسِمُ اِلَى صَحِيحٍ وَمُعتَلٍّ فَالمُعتَلُّ مَا فِيهِ حَرفُ عِلَّةٍ وَالصَّحِيحُ بِخِلَافِهِ فَالمُعتَلُّ بِالفَاءِ مِثَالٌ وَبِالعَينِ اَجوَفُ وَذُو الثَّلَاثَةِ وَبِاللَّامِ مَنقُوصٌ وَذُو الاَربَعَةِ وَبِالفَاءِ وَالعَينِ اَو بِالعَينِ وَاللَّامِ لَفِيفٌ مَقرُونٌ

الا اذا اريد البيان في المقلوب والمحذوف بان يقال اصله كذا فيقال وزن اَيْنُق في الاصل افعل ووزن قاض فاعل قوله وتنقسم اي تنقسم الابنية الى قسمين صحيح ومعتل لانه اما ان يكون حرف من حروفه الاصول وهي الواو والياء والالف او لا والصحيح بخلافه اي ما لا و اقسام المعتلات سبعة لانه اما ان يتعدد فيه حرف العلة او لا فان لم يتعدد فاما ان يكون فاء او عينا او لاما فان كان فاء يسمى مثالا لانه مماثل الصحيح في الصحة وان كان عينا يسمى اجوف لان اعتلاله من وسطه الذي هو كالجوف وذو الثلاثة لكونه ماضيه على ثلاثة احرف اذا اخبرت عن نفسك وان كان لاما يسمى ناقصا لنقصانه عن قبول بعض الاعراب وذو الاربعة لكونه على اربعة احرف اذا اخبرت عن نفسك فانه لما صار في الاجوف الى ثلاثة احرف وفي الناقص اولى لكون حرف العلة في الاخر الذي هو محل التغير فكانه خالف وزن ذلك الاصل فسمي باسم مستانف ولا يرد عليه الصحيح نحو ضربت لانه على الاصل وسلم عن المنافي وان تعدد فيه حرف العلة فاما ان يكون اثنين او اكثر فان كان اكثر فهو كواو وياء لا يسمى بالحرفين ولم يذكره المصنف لقلته وان لم يكن اكثر فاما ان يفترقا او يقترنا فان افترقا فيسمى لفيفا مفروقا لافتراق حرفي العلة فيه وان اقترنا فاما ان يكون في الفاء والعين كويل ويوم ولا يبنى منه فعل او في العين واللام كشوي ويسمى لفيفا مقرونا لاقتراب حرفي العلة فيه مع الاقتران قوله وللاسم الثلاثي قدم الثلاثي المجرد لكونه اكثر استعمالا واخف وانما تقتضي القسمة اثني عشر لان الفاء يكون مفتوحا ومضموما ومكسورا والعين مفتوحا ومضموما ومكسورا وساكنا واللام محل الاعراب فلا يقسم الاوزان باعتباره والحاصل من ضرب الثلاثة في الاربعة اثني عشر سقط فِعُل وفُعِل بضم الفاء وكسر العين وبالعكس استثقالا للانتقال فيهما من الضمة الى الكسرة

وَلِلاِسمِ الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ عَشَرَةُ اَبنِيَةٍ وَالقِسمَةُ تَقتَضِي اِثنَي عَشَرَ سَقَطَ مِنهَا فِعُلٌ وَفُعِلٌ استِثقَالًا وَجُعِلَ الدُّئِلُ مَنقُولًا وَالحِبُكُ اِن ثَبَتَ عَلَى اَنَّهُ تَدَاخُلُ اللُّغَتَينِ فِي حَرفَيِ الكَلِمَةِ وَهِيَ فَلسٌ فَرَسٌ كَتِفٌ عَضُدٌ حِبرٌ عِنَبٌ اِبِلٌ قُفلٌ صُرَدٌ عُنُقٌ

للانتقال فيهما من الضمة الى الكسرة وبالعكس لانهما حركتان ثقيلتان متباينتان في المخرج لكن الاول اخف لان فيه انتقالا من الاثقل وهو الضم للاحتياج فيه الى تحريك العضلتين الى ما دونه في الثقل وهو الكسر اذ لا يحتاج فيه الا الى تحريك عضلة واحدة وعلم ان الفتحة اخف منها اذ لا يحتاج فيه الى تحريك العضلة ولذا وضعوا ابناء الاول في الفعل عند الاحتياج واما نحو ضرب وان كان فيه انتقال من الكسر الى الضم فلم يعتبر به لان الضم في عرض الزوال بالناصب والجازم واورد على البناء الاول الدئل وجيب بانه اسم قبيلة فهو من الاعلام المنقولة من الفعل لانه اسم لابي الاسود الدئلي وان سلم انه اسم لدويبة شبيهة بابن عرس كما زعم بعضهم في قول كعب بن مالك يصف جيش ابي سفيان جيش في المدينة جاؤا بجيش لو قيس معرسه ما كان الا كمعرس الدئل فلم لا يجوز ان يكون منقولا من الفعل ايضا سلمناه لكنه شاذ واورد على البناء الثاني الحبك بكسر الفاء وضم العين وجوابه منع ثبوته اذ المشهور بالكسرتين او ضمتين وان ثبت فهو محمول على التداخل فان المتكلم لما تلفظ بالحاء المكسورة من اللغة الاولى غفل عنها وتلفظ بالباء المضمومة من اللغة الثانية والحبك تكسر كل شيء كالرمل والماء اذا مرت بها الريح وانما قال في حرفي الكلمة لان التداخل يكون في كلمتين ايضا مثل الاكثر كما قالوا قنط يقنط مثل ضرب يضرب وقنط يقنط مثل علم يعلم ثم لما قالوا اقنط يقنط بالكسر او بالفتح فيهما علم ان الماضي من احدهما والمضارع من الاخرى وقيل جاء بريح حلو بضم اللام وهو لغة في الحلو واجيب بانهما من الاجناس المنقولة من الافعال كتنوط وهو طائر من قال الاصمعي انما سمي تنوطا لانه يدلي خيوطا من شجرة ثم يفرخ فيها ثم بدا بالتمثيل بالمفتوح الفاء مع الاربعة في العين ثم بالمكسور مع الثلاثة ثم بالمضموم كذلك وسقط منه

وَقَدْ يُرَدُّ بَعْضٌ إِلَى بَعْضٍ فَفَعِلٌ مِمَّا ثَانِيهِ حَرْفُ حَلْقٍ كَفَخِذٍ يَجُوزُ فِيهِ فَخْذٌ وَفِخْذٌ وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ
كَشَهِدَ وَنَحْوُ كَتِفٍ يَجُوزُ فِيهِ كَتْفٌ وَكِتْفٌ وَنَحْوُ عَضُدٍ يَجُوزُ فِيهِ عَضْدٌ وَنَحْوُ عُنُقٍ يَجُوزُ
فِيهِ عُنْقٌ وَنَحْوُ إِبِلٍ وَبِلِزٍ يَجُوزُ فِيهِمَا إِبْلٌ وَبِلْزٌ وَلَا ثَالِثَ لَهُمَا

ما فيه النقل من الضمة الى الكسرة وحكى بامام وذكر لكل واحد مثالا من الاسماء ومن
من الصفات على ذلك الترتيب وهي صعب وبطل وحذر وطمن اليم طما فهو طمع
وقلع وريم اي متفرق وبلز اي ضخم ومشو ولكع اي لئيم ومرح يقال ناقة سرح
اي سريعة قوله فقد يرد بعض اي يجوز رد بعض هذه الاوزان الى البعض فعل ان
كان ثانيه حرف حلق كفخذ يجوز فيه سكون العين مع فتح الفاء للخفة ومع كسر الفاء لنقل
كسرة العين اليه وفخذ بكسرتين لكون حرف الحلق تؤيده فتتبع ما قبلها وليس فخذ بكسر العين
واصلية حجر وكذلك الفعل كشهد يجوز فيه هذه الاوجه وذكر الفعل هنا للاشتراك مع
الاسم في هذا الحكم هذا اذا كان ثانيه حرف حلق وان لم يكن كذلك ككتف يجوز
فيه وجهان اسكان عينه مع فتح الفاء وكسره كما ذكرنا ونحو عضد يجوز فيه عضد
بالاسكان مع فتح الفاء ولا يجوز عضد بضم الفاء نقلا من الضاد كما نقلوا الكسرة في
كتف لثقل الضمة وقد جوزه بعضهم ونحو عنق يجوز فيه عنق بالسكون مع ضم الاول
ونحو ابل وبلز يجوز فيه ابل وبلز بالسكون استثقالا للكسرتين ولا ثالث لهما يريد
ليس في الكلام فعل بكسرتين الا ابل في الاسماء وبلز في الصفات وقيل الا فرد
كالكتف والفخذ مثلا وفيه نظر لان عضدا وعنقا ايضا فرد واحد فقط ولم يقل هنا
ولا ثالث لهما في الزجج وقال بعضهم هذه التصحيف لمجي الابد والابط والحبك والاتان
من الاسماء والبلز من الصفات فكيف يصح الجمع بينهما فلا بد من التصحيف بالدال او بالتقسيم
قوله ولا ثالث لهما اي في الصفات قال ثعلب ولم يات من الصفات على فعل
الا امراة بلز وايد ودعوا اتان بلز اي ضخم فالمصنف ما اراد حصر مجي الفعل مطلقا في المثالين
المذكورين والا لكان لفظ نحو لغوا اذ لا نحو لهما حينئذ بل اراد حصر مجي الفعل صفة في الاثنين

المذكورين فعلى

ثم قال ابو اسكان العين من كل فعل اسما كانت او صفة بقوله نحو بلز وابل يجوز فيهما ابل وبلز
ثم خصص ثانيا اتيان الفعل في الصفات بالمثالين المذكورين بقوله ولا ثالث لهما
ما ذكروه والحق ما ذكرناه اولا يؤيده ما ذكر الزوزني في شرح البغيات انه
اجمع البصريون على انه لم يات على فعل من الاسماء الا ابل ومن الصفات الا بلز وحكى الكوفيون
الطل من الاسماء ايضا وهي الخاصرة وقد اتفق الفريقان على اقتصار فعل على هذه الثلاثة
هذا ما ذكره ثم ما نقل نحو ابد يمكن انه لم يثبت عندهم او لا يكون بطريق الاصالة او لا
يكون فصيحا ومراده بيان اللغة الفصيحة واما قوله لكان لفظ نحو لغوا فمدفوع لان
الافراد الذهنية لفعل اعم من هذين المثالين وان لم يوجد في الخارج غيرهما فقوله ونحو ابل
وبلز للنظر الى الافراد الذهنية وقوله ولا ثالث لهما اشارة الى انه لم يوجد في الخارج منها
غيرهما وبعضهم يقول معناه انه لم يجر اسكان العين في شي مما جاء على فعل كثير من الالفاظ
لكن لم يجر اسكان العين في شي منها غير الابل والبلز وذلك لان المصنف حكم في الحبك
بكسر الحاء وضم الباء بانه من التداخل ولو لم يثبت الحبك بكسرتين عنده كيف يمكنه الحكم
بالتداخل هنا والتصحيف الذي ذكره بعضهم تكلف ردي فتعين الحمل على ما ذكرنا وهذا ايضا
ضعيف لانه لو كان المراد ذلك لتناقض كلامه فان قوله ونحو ابل وبلز يجوز فيه ابل وبلز
تصريح بان كل ما كان على فعل بكسرتين يجوز فيه الاسكان فقوله ولا ثالث لهما على التفسير
يدل على انه لا يجوز الاسكان الا في ابل وبلز وهل هذا الا تناقض بين ولا يرد هذا على التفسير
الذي ذكرناه لان حاصله انه كل ما كان على فعل بكسرتين يجوز فيه الاسكان ثم اشار
الى انه لم يجي على فعل الا لفظان وهذا الانحصار فيه كما عرفت وايضا كل ما جاء بكسرتين على زعمهما
القائل كالابط والحبك والابد يجوز فيه الاسكان فكيف يصح هذا الحكم واما حكم المصنف بالتداخل

وَنَحْوُ فُعْلٍ يَجُوزُ فِيهِ فُعُلٌ عَلَى رَأْيِ المُحَقِّقِ عُسُرٌ وَيُسُرٌ وَلِلرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ خَمْسَةٌ
جَعْفَرٌ وَزِبْرِجٌ وَبُرْثُنٌ وَدِرْهَمٌ وَقِمَطْرٌ وَزَادَ الأَخْفَشُ

واما حكم المعتم بالتداخل فيها، على اللغة الغير الفصيحة وهي الحبك بكسرتين فان قلت ما تريد بالفصيح
وبالغير الفصيح نعلم انه غير فصيح وغيره فصيح قلت المراد الفصاحة اللفظية فان الفصاحة قسمان
راجع الى المعنى وهو خلوص الكلام عن التعقيد وراجع الى اللفظ وهو ان يكون اللفظ على السنة
الفصحاء الموثوق بعربيتهم اذ دوران استعمالهم لها اكثر وانت لو تصفحت كلامهم صفحة
بعد صفحة واستقريت كتبهم ورقا بعد ورق لا تكاد تجد الحبك بالكسرتين الا قليلا وتجده
بالضمتين كثيرا **قوله** ونحو فعل اي نحو قفل بالسكون يجوز فيه فعل بالضم لجي عسر ويسر بالضم في عسر ويسر
بالسكون فان الضم فرع السكون فيهما لعلة الاستعمال بالضم في عسر ويسر بالسكون فان الضم
فرع السكون فيهما لعلة الاستعمال بالضم وكثرته بالسكون والاكثرون لا يجوزون ذلك اذ
لا يحصل منه الغرض وهو التخفيف مع جواز ان يكون الضم والسكون في عسر ويسر بالاصالة
وكان الاخف الكثر استعمالا **قوله** وللرباعي القياس يقتضي ان يكون للرباعي المجرد ثمانية
واربعون بناء اذ هو الحاصل من ضرب اثني عشر في الاربعة التي هي احوال اللام الاولى لكن
لكن لم يات الا ما ذكره للاستثقال الجعفر النهر الصغير والزبرج الزينة والبرثن مخلب الاسد
والقمطر ما يصان فيه الكتب واشتقه من اصفات ما ذهب للطويل وفيش للجهاز
والخشع للطويل وهباع للاكول والسبطر للطويل الممتد واعلم ان في ثبوت فعلل بكسر الفاء
وفتح اللام تحتانا لان درهما معرب وهجاعا انما يكون رباعيا ان قلنا باصالة الهاء وان
قلنا بزيادتها كما هو مذهب ابي الحسن فلا ويتحقق ذلك في وزن زيادة
قوله وزاد الاخفش اي خماسيا في بناء فعلل بضم الفاء وفتح اللام فاثبته الاخفش وروي
جخدب بفتح الدال للنوع من الجراد وسيبويه رواه بالضم فهو كبرثن وروى الفراء طحلبا
وبرقعا بفتح اللام والقاف وقال ابو علي هو معرب والحق ثبوته لانهم يقولون طحلب

فنقول اي

وَزَادَ الأَخْفَشُ نَحْوَ جُخْدَبٍ وَأَمَّا نَحْوُ جَنَدِلٍ وَعُلَبِطٍ فَتَوَالِي الحَرَكَاتِ حَمَلَهُمَا عَلَى بَابِ جَنَادِلٍ وَعُلَابِطٍ وَلِلخُمَاسِيِّ أَرْبَعَةٌ
سَفَرْجَلٌ وَقِرْطَعْبٌ وَجَحْمَرِشٌ وَقُذَعْمِلٌ وَلِلمَزِيدِ فِيهِ أَبْنِيَةٌ كَثِيرَةٌ وَلَمْ يَجِئْ فِي الخُمَاسِيِّ إِلَّا عَضْرَفُوطٌ وَخَزَعْبِيلٌ وَقِرْطَبُوسٌ وَ
قَبَعْثَرَى وَخَنْدَرِيسٌ عَلَى الأَكْثَرِ

عنده هي بذ والدال الثانية للالحاق والا لوجب الادغام فوجب ثبوت فعلل ليكون الحاقه
وايضا ذكر المفسر في اطلال العين انه نحو تابب لمحافظة الالحاق وهذا يدل على ثبوته وايضا
لا رض فيها حجارة ونحابط القطيع من النعم فنادر وايضا نعلم بالاستقراء انه لا يوجد كلمة
فيها اربع حركات متواليات فلذلك قيل الاصل جنادل وعلابط فهو من المزيد الرباعي
وكذلك هدبد اللبن الخاثر مقصور عن هدابد **قوله** وللخماسي اي الخماسي المجرد اربعة ابنية والقمح
تقتضي ثلاثة وثمانين وستين سقط البواقي للاستثقال والقرطعب الشي القليل
والجحمرش العجوز والقذعمل الابل الضخم وامثلة الصفة جمرجل الواسع الخطو وجحل
للابل ضخم وقهبلس للافعوان العظيم وجحنفل للشديد وللمزيد فيه من الثلاثي
والرباعي ابنية كثيرة اذ تكون الزيادة واحدة او اثنتين او ثلاثا او اربعا وموقعها
اما قبل الفاء او بين الفاء والعين او بين العين واللام او بعد اللام وتكون متفرقة او مجتمعة
فلا يليق ذكرها بهذا المختصر فلذلك ترك المص ومن الخماسي لم يجي الا عضرفوط للعظاية
ويقال له بالفارسية كرباسو وخزعبيل للباطل وقرطبوس للداهية وقبعثرى
للابل القوي والقوليث للتانيث فيعتثراة فلو كانت الالف للتانيث لم تلحقها تاء
آخر ولا للالحاق لزيادتها على الغاية وهو الخماسي اذ ليس لنا اصل سداسي قبعثرى
فهي المكثرة للكلمة واتمام بنائها وهذا معنى قول الزمخشري وهي في قبعثرى كالف كمثرى
لا نافية اقربها على الغاية هكذا ذكر في شرح الهادي ويظهر لك من هذا ان ما ذكر في الصحاح
من ان الف قبعثرى للالحاق بنات الخمسة بينات الستة غير صحيح وخندريس وهو الخمر
القديمة وانما قال على الاكثر لان اكثر الناس يقولون النون اصلية فيكون من مزيد الخماسي
وبعضهم يقول النون زائدة فهو من مزيد الرباعي واستدل على الاول بانه اذا تردد في

وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضي والمضارع والأمر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل والمصدر واسمي الزمان والمكان والآلة والمصغر والمنسوب والجمع والتقاء الساكنين والابتداء والوقف وقد تكون للتوسع كالمقصور والممدود وذي الزيادة وقد تكون للمجانسة كالإمالة وقد تكون للاستثقال كتخفيف الهمزة والإعلال والإبدال والإدغام والحذف الماضي الثلاثي المجرد ثلاثة أبنية فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ نحو ضربه وقتل وجلس وقعد وشربه ووهمه وفرح ووثق وكرم

في حرف بين أن يكون أصليا وزائدا فالأصل الأصلي وعورض هذا بأنه إذا تردد لفظ بين وزنين أحدهما على تقدير أصالة حرف والثاني على تقدير زيادته ولم يوجد في أبنيتهم فالحمل على الزيادة أولى وأجيب عنه بوجهين الأول أن ذلك فيما كثر فيه الزيادة والثاني أنه قد ثبت عضرفوط وليس بينه وبين خندريس على تقدير أصالة النون إلا الواو والياء وهما أخوان كما ذكر في الشروح وفيه نظر لأن ما ذكر في الجواب الأول إنما يصح أن لو ألحق الخصم بمزيد الخماسي وليس كذلك وإنما يريد الإلحاق بمزيد الرباعي ومراد المصنف الحاقه بمزيد الخماسي فالأمر بالعكس يعرف بالتأمل ثم إذا عرفت ذلك بقي الجواب عن مثل عضرفوط وهو سهل فإنه يتغاير البناءان باختلاف الحركات كيف بالحروف وأما زنجبيل فعربي فلذلك لم يذكره ههنا وتحقيق حكمه في ذي الزيادة إن شاء الله تعالى **قوله** وأحوال الأبنية لما ذكر أن التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال الأبنية علم أن مسائله هي المباحث المتعلقة بأحوال الأبنية فأشار ههنا إلى بيان الأحوال ليشرع في التفصيل فالمذكور إلى ههنا من المبادي وذلك لأنه ذكر أولا تعريفه ثم شرع في موضوعه وهو الأبنية من حيث يعرض لها الأحوال المذكورة في الكتاب إذ أحوال الأبنية عارضة للأبنية فتكون الأبنية موضوع هذا العلم لأن موضوع مسائل العلم يكون موضوعا والأبنية كما عرفت عبارة عن الحروف والحركات والسكنات الواقعة في الكلمة فيبحث عن الحروف من حيث إنها ثلاثة أو أربعة أو خمسة ومن حيث إنها زائدة أو أصلية وكيف يعرف الزائد من الأصلي المقابلة بالفاء والعين واللام سواء كانت تلك الحروف ثابتة أو محذوفة مستقرة في موضعها أو منقولة عنه إلى غير موضعها بالقلب ومن حيث إنها من حروف العلة أو لا وهي من تورد أبنية الاسم

الى قوله

عن الياء زائدة فيه بالاتفاق وإذا كان النون زائدة أيضا عندهم يكون مزيد الرباعي

قوله وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة بمعنى الافتقار في التعبير عما في الضمير إليها أي إلى أحوال الأبنية

والمزيد فيه خمسة وعشرون ملحق بدحرج نحو شملل وحوقل وبيطر وجهور وقلنس وقلسى وملحق بتدحرج نحو تجلبب وتجورب وتشيطن وترهوك وتمسكن وتغافل وتكلم وملحق باحرنجم نحو اقعنسس واسلنقى وغير ملحق نحو أخرج وجرب وقاتل وانطلق واقتدر واستخرج واشهاب واشهب واغدودن واعلوط

إلى قوله وبالفاء والعين واللام الخفيف مفروق ثم شرع في الحركات والسكنات الواقعة في الاسم الجامد ثلاثيا ورباعيا وخماسيا مجردا ومزيدا مما لا يتحقق فيه باعتباره حال من الأحوال التي هي مسائل هذا العلم وأما ما يحصل فيه باعتبارها حال من الأحوال المذكورة فذكر حركاته وسكناته عند ذكره ولما فرغ من المبادي شرع في المسائل وهي أحوال الأبنية وقسمها إلى ما يكون للحاجة وإلى غيره والمراد بالأول ما يتوقف عليه فهم المعنى أو التلفظ بالكلمة والأول يسمى بالاحتياج المعنوي وهو من قوله كالماضي إلى الجمع والثاني بالاحتياج اللفظي كالتقاء الساكنين فإن التلفظ باذهب اذهب مثلا من غير تحريك الباء متعذر وكذا الابتداء فإن الابتداء بالساكن متعذر وكذا الوقف فإنه وإن كان على المتحرك ممكنا من حيث التلفظ لكن لما كان ممنوعا من حيث العربية كما يجيء في النحو بالاحتياج اللفظي وأما غيرها من الأبواب فلما لم يكن بهذه الحيثية لم يتعلق مما يحتاج إليه **قوله** الماضي إنما كان أبنية الماضي ثلاثة لأن أوله مفتوح للخفة وامتناع الابتداء بالساكن وللعين ثلاثة أحوال لأنه لا يكون ساكنا لئلا يلزم التقاء الساكنين فيما يتصل بضمير المرفوع فإن اللام تسكن ح ولا يشكل هذا بالمجهول ولا بالمكسور الأول لعروض الضم والكسر فيهما ثم ذكر المفتوح العين أربعة أمثلة لأنه إما متعد أو لازم وعلى التقديرين فعين مضارعه إما مضموم أو مكسور والمكسور العين كذلك لأنه إما متعد أو لازم وعلى التقديرين فعين مضارعه إما مفتوح أو مكسور ومثل بوبق ووثق لأن مكسور العين في الماضي إنما يكسر في المضارع إذا كان مثالا ولم يذكر لمضموم العين إلا مثالا واحدا لأنه أبدا لازم مضموم عين المضارع **قوله** والمزيد أي الثلاثي المزيد فيه لأن الرباعي سيأتي بعد وهو إما أن يكون موازنا للرباعي أو غير موازن والموازن إما أن يكون موازنا للرباعي أو غير موازن إما أن يكون ملحقا أو غير ملحق والملحق إما بدحرج أو بتدحرج أو باحرنجم وأما الملحق بدحرج

فنحو تشملل اي اسرع وتسوقل اي ضعف وخرص وتبيطر اي عمل البيطرة من البطر وهو الشق
وتجهور اي جهر وتقلنس اي لبس القلنسوة قال في الصحاح يقال قلنسيته فتقلسى وتقلنس
وتقلس اي لبس القلنسوة قلستها واما الملحق بتدحرج فنحو تجلبب اي لبس الجلباب
وتجورب اي لبس الجورب وتشيطن اي فعل فعلا كمردها وترهوك اي تبختر و
تمسكن اي اظهر الذل والحاجة وتغافل وتكلم وينبغي ان يعلم ان تحقق الالحاق في تجلبب
انما هو بتكرير الباء والتاء انما دخلت لمعنى المطاوعة كما كانت كذلك في تدحرج
لان الالحاق لا يكون من اول الكلمة وفي تجورب وتشيطن وترهوك بالواو والياء
لا بالتاء والماء وفي تمسكن كلام ياتي في باب ذي الزيادة ان شاء الله تعالى
وليست الالف في تغافل للالحاق لان الالف لا يقع للالحاق حشوا لا في الاسم
ولا في الفعل لكن المصنف قيد ذلك بالاسم في ذي الزيادة وتضعيف العين لا يكون للالحاق
فتكلم لا يكون ملحقا ذكر جميع ذلك في شرح الهادي ثم قيل في اطلاق لفظ الالحاق ههنا
سهو واما الملحق باحرنجم فنحو اقعنسس اي تاخر ورجع الى خلف من القعس وهو خروج الصدر
ودخول الظهر ضد الحدب واسلنقى اي وقع على القفا وهذه اقسام الملحقات وتحقيقه
غير واما غير الملحق من الموازن فثلاثة نحو اخرج وجرب وقاتل وانما حكموا بان شملل الملحق
بدحرج دون اخرج واخويه لان شرط الالحاق توافق المصدرين وقد قالوا شملل شمللة
كما قالوا دحرج دحرجة ولم يجئ مصدر اخرج واخويه على ذلك فان قلت فقد قالوا اخرج
اخراجا كما قالوا دحرج دحراجا قلت اجيب عنه بوجهين الاول ان الاعتبار انما هو بالفعللة
لاطرادها وعمومها في جميع صور فعلل واما الفعلال فلا اعتداد به وانما هو دخيل فيه غير مطرد
ولمجيئه في بعض الصور فانهم لم يقولوا قحطالا وعربادا في قحطه وعربده يقال قحطه اي
علفه دفعة ورجل معربد يوذي نديمه في سكره والعربدة تسوء الخلق الثاني ان شرط

واستكان قيل افتعل من السكون فالمد شاذ وقيل استفعل من كان فالمد قياس

توافق المصادر اجمع واما غير الموازن فسبعة نحو انطلق واقتدر واستخرج واشهاب
واشهب واغدودن اي طال الشعر وتم من الغدن وهو الاسترخاء واعلوط
بعيره اذا تعلق بعنقه وعلاه وانما حكمنا على اقعنسس بانه موازن لاحرنجم وعلى استخرج
بانه غير موازن له لانا لم نعن بالموازنة تصور حركات وسكنات وانما
نعنيا به وقوع الفاء والعين واللام في الفرع موقعها في الاصل الملحق به وان كان
ثم زيادة فلا بد من مماثلته في الملحق واستخرج بالنسبة الى احرنجم على خلاف ما ذكرنا في
الاصلية والزيادة جميعا اما في الاصلية فلان الخاء وهو فاء وقعت موقع النون
الزائدة في الاصل واما في الزيادة فلان النون واقعة في الاصل بعد الفاء والعين
وليس في الفرع نون في موضعها قوله واستكان لما ذكر ان غير الموازن سبعة و
استكان من جملتها اشار الى انه اما افتعل او استفعل فقال بعضهم انه استفعل ثم اختلفوا
فقيل هو من الكون لانه يقال اذا ذل وخضع اي صار له كون خلاف كونه كما يقال
استحال اذا تغير من حال الى حال لان استحال تام في كل حال واستكان خاص
بالتغير من كون مخصوص وهو خلاف الذل وقيل هو من الكين وهو لحم الفرج لانه في
اسفل موضع واذله اي صار مثله في الحقارة والذل وقال اخرون انه افتعل
من السكون وزيدت الالف لاشباع الفتحة كقول عنترة: ينباع من ذفرى
غضوب جسرة * زيافة مثل الفنيق المكدم * اي ينبع العرق من خلف اذن ناقة
غضوب موثقة الخلق والزيافة المتبخترة والفنيق الفحل المكرم والكدم العض
ويقال كدمه اي اثر فيه بحديدة وقول اخر: وانت من الغوائل حين ترمى
ومن ذم الرجال بمنتزاح * اي بمنتزح المنتزح المبعد وقال ابو علي الفارسي في [illegible]

تفعل المعاني كثيرة وباب المغالبة يبنى على فعلته أفعله نحو كارمني فكرمته أكرمه إلا
وعدت وبعت ورميت فإنه أفعله بالكسر وعن الكسائي في نحو شاعرته فشعرته أشعره
بالفتح

فاستغنوا وما استكانوا الا اقول انه افتعلوا من السكون وزيدت الالف كما في منتزح
لكنه عندي استفعلوا مثل استقاموا والعين حرف علة ولذا ثبت في اسم الفاعل
نحو مستكين وفي نحو مستكين على انه يجوز ان يكون من الزيادات اللازمة كما قالوا
مكان وهو مفعل من الكون ثم قالوا امكنة وامكن وتمكن وتمسكن على توهم
اصالة الميم للزومه وثباته في جميع متصرفاته قوله فتفعل لما كان فعل بالفتح اخف
ابنية الافعال جاء معانيه لا تنضبط كثرة وسعة فقل ما يوجد فعل الا وقد استعمل
فيه فبناؤه فهذا معنى كثرة معانيه ووجوهها قوله وباب المغالبة يعني بالمغالبة ما يذكر بعد
المفاعلة مسندا الى الغالب اي المقصود بيان الغلبة في الفعل الذي جاء بعد المفاعلة
على الآخر فاذا قلت كارمني اقتضى ان يكون من غيرك اليك كرم مثل ما كان منك اليه
فان غلبته في الكرم واردت بيانه فتبنيه على فعل بفتح العين لكثرة معانيه ثم خصوا
من ابوابه بالرد اليه ما كان عين مضارعه مضموما وان كان من غير هذا الباب نحو كارمني
فكرمته تكارمني فاكرمه وضاربني فضربته تضاربني فاضربه فهذا اقد ضربته وضربك
ولانك غلبته في الضرب ويجوز ان لا تكون ضربته ولا ضربك ولكنكما ضربتما غير
كالتغلب في ذلك او ليغلبك وكذا البواقي وانما فعلوا كذلك لان الفعل مبني للغالب [?]
وقد جاء كثيرا من هذا الباب نحو الكبر والكثر وهو الغلبة بالكثرة والقمر وهو الغلبة بالقمار
فنقلوا من غير ذلك الباب ايضا اليه ليدل على المراد الموضوع له ثم استثنى من هذه
القاعدة معتل الفاء واوا كان نحو وعد او يائيا نحو يسر فانه لا ينقل الى يفعل بالضم
لئلا يلزم خلاف لغتهم اذ لم يجئ منه مثال مضموم العين فيقال واعدني فوعدته
اعده وياسرني فيسرته ايسره ومعتل العين واللام اليائي فانه لا ينقل الى ما يفعل
بالضم

وفعل يكثر فيه العلل والاحزان واضدادها كسقم ومرض وحزن وفرح وتجيء الالوان والعيوب والحلى
كلها عليه وقد جاء ادم وسمر وعجف وخرق وعجم ورعن بالكسر والضم

بل يبقى على الكسر فيقال باعني فبعته ابيعه وراماني فرميته ارميه اذ لم يجئ اجوف
ولا ناقص يائي من يفعل بالضم لانك لو ضممت عينه لانقلب الياء واوا فيلتبس
بذوات الواو وعلى هذا حمل الجوهري قول جرير فالشمس طالعة ليست بكاسفة
تبكي عليك نجوم الليل والقمرا اي ان الشمس غلبت نجوم الليل والقمر بالبكاء
ويجوز ان ينتصب نجوم الليل بكاسفة اي انها لم تكسف النجوم والقمر لعدم ضوئها
وقيل يريد الواو التي بمعنى مع اي الشمس تبكي والنجوم والقمر ثم حذفها وهذا
بعيد واستثنى الكسائي ما فيه حرف حلق نحو شاعرته فشعرته اشعره بالفتح
لاستثقال حرف الحلق وهو غير مستقيم لثبوت الضم في مثله فان ابا زيد حكى
شاعرته فشعرته اشعره وفاخرته ففخرته افخره بالضم فيهما وايضا اعتبار هذه
القاعدة وهي النقل الى يفعل بالضم اولى لان هذه القاعدة قد ثبت كما عرفت وحرف
الحلق لا تمنع عنها لان ما فيه احد حروف الحلق لا يتعين فيه الفتح ولو لم ينقل الى يفعل
بالضم يلزم خلاف قاعدة معلومة وعلى تقدير النقل لا يلزم ذلك فالنقل اولى
قوله وفعل يكثر فيه العلل كسقم ومرض والاحزان كحزن واضداد الاحزان كفرح وجذل
يريد ان هذه المعاني تكون فيه اكثر منها في غيره لا انه يكون فيها اكثر منه في غيرها فان فعل
في غير هذه المعاني اكثر منه فيها فلذلك قال يكثر فيه العلل ولم يقل يكثر في العلل قوله وتجيء اي
وتجيء الالوان كادم وسمر والعيوب كعجف والعجف الهزال فانه من عيوب البدن
ورعن اي حمق وخرق من الخرق وهو ضد الرفق وعجم اي عجز من العجمة وهو عي
في اللسان فانهن من عيوب النفس والحلى كبلج والبلجة نقاوة ما بين الحاجبين كلها على فعل
والمراد ان كل ما كان من الصفات المذكورة ياتي بالكسر لا ان الكسر مختص به وجاء الكسر والضم فيها

الجذل الفرح

وَفَعُلَ لِأَفْعَالِ الطَّبَائِعِ وَنَحْوِهَا كَحَسُنَ وَقَبُحَ وَكَبُرَ وَصَغُرَ فَمِنْ ثَمَّ كَانَ لَازِمًا

ثم اشار المصنف الى ما جاء فيه الكسر والضم بالامثلة المذكورة **قوله** وفعل لافعال الطبائع اي الصادرة عن الطبيعة وهي القوة الموجودة في الشيء التي لا شعور لها بما يصدر عنها ويكون الصادر منها اثرا واحدا واقعا على نهج واحد كحسن وقبح وليس المراد بالحسن ما يمكن اكتسابه بالزينة من صفاء اللون ولين الملمس ونحو ذلك بل المراد بالحسن كون الاعضاء متناسبة على ما ينبغي ان يكون وبالقبح خلاف ذلك فهو مقتضى الطبيعة اذ لا اكتساب في ذلك وكانه اراد بقوله ونحوها الصغر والكبر والمراد بالصغر عظم الهيكل وقصره اذ الصغر قد يكون اعظم حكما من الكبر بل المراد الكبر الظاهر الذي يعرض للشيء صادرا عن الطبيعة بالنماء والوثوق وانما لم يجعلها من الافعال الطبيعية بل نحوها لاحتمال فيها باختلاف الاحوال والا وانما ضمت العين فيها لانها لما كانت خلقة وطبيعة وصاحبها مسلوب الاختيار جعلوا الضم علامة للخلقة كفعليم فيما لم يسم فاعله ولما كان جميع افعال هذا الباب خلقة وطبيعة لا تعلق له بغير من صدر عنه كان لازما **قوله** وشذ رحبتك الدار جواب اعتراض وهو ان فعل قد جاء متعديا فاجاب بانه شاذ والاصل رحبت بك وكثر استعماله حتى حذفوا الباء اختصارا فهو غير متعد في الحقيقة فانك لو قلت في شرفت بك اشرفتك كذا لا يكون متعديا فشذوذه من جهة استعماله على صورة المتعدي اذ هو ليس بمتعد قال الخليل قال نصر بن سيار ارحبكم الدخول في طاعة الكرماني اي اوسعكم فقال اوسع وتحكي في الصحيح فعل بضم العين متعديا غيره وما المعتل فقد اختلفوا فيه قال الكسائي اصل قلته قولته وقال سيبويه لا يجوز ذلك لانه متعد **قوله** واما باب سدته جواب اعتراض آخر وهو ان يقال اصل سدته وقلته سودته وقولته بضم العين كما هو مذهب الكسائي ثم نقلت ضمة العين الى الفاء وحذفت العين لالتقاء الساكنين

فقد جاء فعل

وَشَذَّ رَحُبَتْكَ الدَّارُ أَيْ رَحُبَتْ بِكَ الدَّارُ وَأَمَّا بَابُ سُدْتُهُ فَالصَّحِيحُ أَنَّ الضَّمَّ لِبَيَانِ بَنَاتِ الْوَاوِ لَا لِلنَّقْلِ وَكَذَلِكَ بَابُ بِعْتُهُ وَلَمْ يَجِئْ فِي بَابِ خِفْتُ بَيَانُ الْبِنْيَةِ وَافْعَلْ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا نَحْوُ أَجْلَسْتُهُ

فقد جاء فعل متعديا والجواب منع انه في الاصل مضموم العين وذلك لان المعتل انما يشكل امره بالحمل على الصحيح ولم يجئ في الصحيح فعل بالضم متعديا فهو في الاصل مفتوح العين ثم اختلف العلماء في كيفية صيرورته الى ذلك فقال بعضهم اصل سدت وبعت سودت وبيعت بفتح العين ثم لما تقرر ان العين تحذف لالتقاء الساكنين عند انقلابها الفا ولا تتميز الواوي عن اليائي حولوا الواوي الى فعل بالضم واليائي الى فعل بالكسر ثم نقل حركة حرف العلة الى الفاء وحذف لالتقاء الساكنين فقيل سدت وبعت ورده المصنف بقوله لا للنقل اي ليس الضم فيه لاجل النقل من باب الى باب كما ذكره بعضهم لما يلزم من النقل من باب الى باب محال لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فلاختلاف معاني الابواب واشار الى ان الصحيح ان الضم والكسر لبيان بنات الواو والياء وتقريره ان يقال تحركت الواو والياء فيهما وانفتح ما قبلهما فانقلبتا الفا وحذفتا ثم ضم الفاء في الواوي وكسر في اليائي دلالة عليهما وانما ارتكب الاولون المحذور المذكور لما راوا انهم لو لم يفرقوا في خفت وهبت بين الواو والياء فقالوا لو كانت الحركة لبيان بنات الواو لوجب الضم في خفت ثم حال المصنف مجيبا عن ذلك انما كسروا في خفت لبيان البنية وتقريره ان الدلالة على البنية اهم من بيان الواو والياء لتعلق الاول بالمعنى والثاني باللفظ ولما لم يمكنهم الدلالة على البنية في مات وبعت اذ لو نبهوا فيهما لما دل على حركة العين ثم ميزوا ايضا بيان بنات الواو والياء حذرا من فوت المقصود بالكلية فخفت وهبت فان الكسرة تدل على انه مكسور العين فراعوا فيه بيان البنية والمراد ببنات الواو الفعل الواوي وببنات الياء الفعل اليائي اي لبيان انه واوي او يائي **قوله** وافعل للتعدية غالبا وهي ان يجعل الفعل معنى التصيير فيصير الفاعل في المعنى مفعولا للتصيير فاعلا

وللتعريض نحو ابعته واعرضته ولصيرورته ذا كذا نحو اغدّ البعير ومنه احصد الزرع

لاصل الفعل في المعنى تقريره انك اذا اردت ان تجعل اللازم متعديا ضمنته معنى التصيير وادخلها
الهمزة مثلا ثم جئت باسم وصيرته فاعلا لهذا الفعل المضمن معنى التصيير وجعلت الفاعل الاصل
الفعل مفعولا لهذا الفعل كقولك خرج زيد واخرجته فمفعول اخرجته هو الذي صيرته فاعلا
وفي تمثيله هذا المعنى في فسقته نظر لان معناه نسبته الى الفسق لا صيرته فاسقا ولو قيل
معناها ان تجعل الفاعل للفعل الفاعل يصير من كان فاعلا قبل التعدية منسوبا الى الفعل
لكان اقرب قوله وللتعريض وهو ان تجعل المفعول معرضا لاصل الفعل كقولك ابعته
واعرضته اي عرضته للبيع وجعلته منسوبا اليه ومعنى التعريض للشيء النصب له قوله
ولصيرورته اي تجعل الفعل لصيرورة الشيء منسوبا الى ما اشتق منه الفعل كاغد البعير اي
صار ذا غدة والغدد هي التي في اللحم والواحدة غدة وطاعون قوله ومنه احصد الزرع
اي ومن الفعل الذي للصيرورة وانما فصله لانه ليس كالاول في حصول المعنى وتحققه وانما
معناه قارب وقت حصوله فنزلت مقاربته منزلة حصوله الا ترى انك تقول
احصد النخل واحصد الزرع وهو لم يصرم ولم يحصد بعد بخلاف الاول فانه على معنى
حصول ذلك الشيء ولذا جعله بعضهم للحينونة قال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى
او يمشي مكبا الآية انه جعل اكب مطاوع كبه ويقال كببته فاكب من الغرائب ونحوه
قشعت الريح السحاب فاقشع وهو كذلك ولا شيء من بناء افعل مطاوعا ولا يتقن
نحو هذا الا حملة كتاب سيبويه وانما اكب من باب انفض والأم ومعناه دخل في
الكب وصار ذا كب وكذلك اقشع السحاب اذا دخل في القشع ومطاوع كب وقشع
انكب وانقشع قوله ولوجوده اي لوجود الشيء على صفة ومعناه ان الفاعل وجد
المفعول موصوفا بصفة تقتضيها من اصل ذلك الفعل وكانت الصفة في معنى الفاعل ان

والغدة موت الابل صح

كان اصل

ولوجوده على صفة نحو احمدته وابخلته وللسلب نحو اشكيته وبمعنى فعل نحو قلته واقلته
وفعّل للتكثير غالبا نحو غلّقت وقطّعت وجوّلت وطوّفت وموّتت الابل
وللتعدية نحو فرّحته وفسّقته

كان اصل الفعل لازما نحو ابخلته اي وجدته بخيلا وفي معنى المفعول ان كان متعديا نحو احمدته
اي وجدته محمودا قوله وللسلب اي لسلب الفاعل عن المفعول اصل الفعل نحو اشكيته اي ازلت
شكايته وقد يكون بمعنى فعل نحو قلت البيع واقلته قوله وفعّل للتكثير وهو في الفعل نحو
جوّلت وطوّفت او في الفاعل نحو موّتت الابل او في المفعول نحو غلّقت الابواب
فان فقد ذلك لم يسغ استعماله فلذلك كان موّتت الشاة خطأ اذا كانت واحدة
لان هذا الفعل لا يستقيم تكثيره بالنسبة الى الشاة اذ لا يستقيم تكثيرها وهي واحدة
وليس ثمّ مفعول ليكون التكثير له وينبغي ان تعلم ان هذا بخلاف قولك قطّعت
الثوب فان ذلك جائز وان كان الفاعل واحدا ذكره المصنف في شرح المفصل
ثم قال فيه ان قوله في المفصل ولا يقال للواحد لم يرد به الا انه لم يستقم فيه تكثير الفعل و
انما يكون التكثير في الفاعل هو المصحح وذكر في الشرح المنسوب الى المصنف ان الفعل
ان كان لازما فالتكثير في فاعله وهذا على اطلاقه غير صحيح لانه قد يكون التكثير في الفعل
دون الفاعل نحو جوّلت وطوّفت وقد يكون في الفاعل نحو موّتت الابل وذكر فيه
ايضا انه ان كان متعديا فالتكثير في متعلقه يعني في مفعوله كقولك غلّقت الابواب
وزاد عليه بعض الشارحين ان المراد بالتكثير في المفعول انه لا يستعمل غلّقت بالتضعيف
الا اذا كان المفعول جماعة حتى لو كان واحدا وغلق مرات كثيرة لم يستعمل الا غلق
بلا تضعيف الا على سبيل المجاز وهذا يخالف ظاهر ما ذكره المصنف في شرح المفصل
قوله وللتعدية قد عرفت معناها وانما فصل قوله فسّقته لانه معنى الفرحته
اي انه لم يصيره فاعلا للفعل المشتق هو منه وانما جعله منسوبا اليه اذ معنى فسّقته قلت
له يا فاسق او نسبته الى الفسق وليس المعنى صيّرته فاسقا قوله

والسلب نحو جلدت البعير وقردته وبمعنى فعل نحو زلته وزيلته وفاعل لنسبة اصله الى احد الامرين متعلقا بالآخر للمشاركة صريحا فيجئ العكس ضمنا نحو ضاربته وشاركته ومن ثم جاء غير المتعدي متعديا نحو كارمته وشاعرته والمتعدي الى واحد مغاير للمفاعل متعديا الى اثنين نحو جاذبته الثوب بخلاف شاتمته وبمعنى فعل نحو ضاعفت وبمعنى فعل

والسلب نحو جلدت البعير اي ازلت جلده وقردته اي ازلت قراده وزلته وزيلته بمعنى ميزت فرقت قوله وفاعل لنسبة اصله وهو مصدر فعله الثلاثي الى احد الامرين متعلقا بالآخر صريحا ويجئ عكس ذلك ضمنا وهو نسبته الى الامر الآخر متعلقا بالاول كما اذا قلت ضارب زيد عمروا فانه يدل صريحا على نسبة الضرب الى زيد متعلقا بعمرو وضمنا على نسبته الى عمرو متعلقا بزيد ولاجل تعلقه بالامر الآخر جاء غير المتعدي اذا نقل الى فاعل متعديا نحو كارمته فانه اصله لازم وقد تعدى ههنا والمتعدي الى مفعول واحد ان لم يصلح مفعوله لان يكون مشاركا للفاعل في المفاعلة بل يكون مغايرا للفاعل وهو المشارك يكون متعديا الى مفعولين نحو جاذبته الثوب فان مفعول جذب وهو الثوب مثلا لما لم يصلح لان يكون مشاركا للفاعل في المجاذبة احتيج الى مفعول آخر يكون مشاركا فيها فتعدى الى اثنين واما ان صلح مفعوله للمشاركة فلا يتعدى الى اثنين بل يكتفي بمفعوله كما في شاتمت زيدا ويجئ بمعنى فعل اي للتكثير نحو ضاعفت بمعنى ضعفت وبمعنى فعل اي لنسبة الفعل الى الفاعل الاخير كقولك سافرت بمعنى نسبت السفر الى المسافر وليس ثمة فعل ثلاثي من لفظ سافرت بمعناه فيمثل به كما في شغلته واشغلته هكذا ذكر المصنف في شرح المفصل لكن نقل الجوهري سفرت اسفر سفورا اذا خرجت للسفر وقوم سفر مثل صاحب وصحب قوله وتفاعل لمشاركة امرين او اكثر في اصله اي مصدر فعله الثلاثي صريحا نحو تضارب زيد وعمرو وانما قال صريحا احترازا عن فاعل ولاجل انه يشارك فيه امران صريحا نقص مفعولا عن فاعل وحاصله ان وضع فاعل لنسبة الفعل الى الفاعل متعلقا بغيره مع ان الغير فعل مثل ذلك ووضع تفاعل لنسبته الى المشتركين فيه من غير قصد الى تعلق له فلذلك جاء الاول زائدا على الثاني بمفعول ابدا فان كان تفاعل من فاعل المتعدي الى مفعول كضارب لم يتعد

وان كان

وتفاعل لمشاركة امرين فصاعدا في اصله صريحا نحو تشاركا ومن ثم نقص مفعولا عن فاعل وليدل على ان الفاعل اظهر ان اصله حاصل له وهو منتف نحو تجاهلت وتغافلت وبمعنى فعل نحو توانيت ومطاوع فاعل نحو باعدته فتباعد وتفعل لمطاوعة فعل نحو كسرته فتكسر وللتكلف نحو تشجع وتحلم وللاتخاذ نحو توسد وللتجنب نحو تأثم وتحرج وللعمل المتكرر في مهلة نحو تجرعته وبمعنى استفعل نحو تكبر وتعظم

وان كان تفاعل من المتعدي الى مفعولين كجاذبته الثوب تعدى الى واحد وقد يفرق بينهما من حيث المعنى بان البادي في فاعل معلوم دون تفاعل ولذلك يقال اضارب زيد عمروا ام ضارب عمرو زيدا ولا يقال ذلك في تضارب ويجئ ايضا ليدل على ان الفاعل اظهر ان المعنى الذي اشتق منه تفاعل حاصل له مع انه ليس في الحقيقة كذلك اي فمعنى تجاهل انه اظهر الجهل من نفسه وليس عليه في الحقيقة ويكون بمعنى فعل نحو توانيت اي ونيت وهو الضعف ويجئ للمطاوعة ومعنى كون الفعل مطاوعا كونه دالا على معنى حصل عن تعلق فعل متعد به كقولك باعدته فتباعد فقولك تباعد عبارة عن معنى حصل عن تعلق فعل متعد هو باعدته اي بهذا الذي قام به تباعد وقد يتكلم بالمطاوع وان لم يكن معه مطاوع كقولك انكسر الاناء وقال عبد القاهر رحمه الله معنى المطاوع انه قبل الفعل ولم يمتنع فالثاني مطاوع لانه طاوع الاول والاول مطاوع لانه طاوعه الثاني قوله وتفعل لمطاوعة فعل وقد عرفت معناها وللتكلف ومعناه ان الفاعل يتعانى ذلك الفعل ليحصل بمعاناته كتشجع اذ معناه استعمل الشجاعة وكلف نفسه اياها لتحصل ولما كان هذا ملتبسا بتفاعل من حيث ان كل واحد منهما غير ثابت لمن نسب اليه فرق بينهما بان معنى تفعل ممارسة الفعل ليحصل ومعنى تفاعل الاظهار بل على حلمه ولا يحصل بل يظهر انه عليه فان الفاعل في تحلم زيد يطلب ان يكون حليما والفاعل في تجاهل لا يطلب ان يكون جاهلا قوله وللاتخاذ والمراد بالاتخاذ جعل الفاعل المفعول اصل الفعل نحو توسدت التراب اي اتخذته وسادة وللتجنب اي ليدل على ان الفاعل جانب اصل الفعل نحو تأثم وتحرج اي جانب الاثم والحرج قوله وللعمل اي ليدل على ان اصل الفعل حصل مرة بعد مرة نحو تجرعه اي شربه جرعة بعد جرعة ومنه تفهم كانه حصل له فهمه شيئا بعد شيء وبمعنى استفعل اي للطلب نحو تكبر وتعظم اي طلب ان يكون كبيرا وعظيما

وانفعل لازم مطاوع فعل نحو كسرته فانكسر وقد جاء مطاوع أفعل نحو أسفقته فانسفق وأزعجته فانزعج ويختص بالعلاج والتأثير ومن ثم قيل انعدم خطاء وافتعل للمطاوعة غالبا نحو غممته فاغتم وللاتخاذ نحو اشتوى وبمعنى تفاعل نحو اجتوروا واختصموا وللتصرف نحو اكتسب واستفعل للسؤال غالبا اما صريحا نحو استكتبته او تقديرا نحو استخرجته وللتحول نحو استحجر الطين وان البغاث بارضنا تستنسر وبمعنى فعل نحو قر واستقر

قوله وانفعل لازم لانه للمطاوعة وهو يقتضي اللزوم وهو مطاوع فعل نحو كسرته فانكسر وقد جاء مطاوع أفعل قليلا نحو أسفقت الباب اي رددته فانسفق وأزعجته اي اعدمته فانزعج قوله ويختص بالعلاج يعني خصوصية هذا الباب بالمعاني الواضحة للحس دون المختصة بالعلم كانهم لما خصوه بالمطاوعة التزموا ان يكون جليا واضحا ولا يقال علمته فانعلم وقال في شرح المفصل انعدم ليس بجيد قوله وافتعل للمطاوعة وقد عرفت معناها وللاتخاذ نحو اشتوى اي اخذ الشواء لنفسه وللتفاعل نحو اجتوروا واختصموا اي تجاوروا وتخاصموا وتاء وقع في بعض النسخ من قوله وللمفاعلة بدل قوله وبمعنى تفاعل خطا لانه لو كان للمفاعلة لوجب ان يقال في مثاله اجتور زيد عمرا او اختصم بكر خالدا مثلا لاجتوروا واختصموا قوله وللتصرف نحو اكتسب معنى الكسب تحصيل الشيء على اي وجه كان ومعنى الاكتساب المبالغة والاعتمال فيه ومن ذلك قوله تعالى لها ما كسبت وفيه تنبيه على لطف الله تعالى بخلقه (وعليها ما اكتسبت) فاثبت لهم ثواب الفعل على اي وجه كان ولم يثبت لهم عقاب الفعل الا على وجه مبالغة واعتمال فيه قال الزمخشري لما كان الشر مما تشتهيه النفس وهي منجذبة اليه وامارة به كانت في تحصيله اعمل واجد فجعلت لذلك مكتسبة ولما لم تكن في باب الخير كذلك لفتورها في تحصيله وصفت بما لا دلالة له على الاعتمال والتصرف وهنا معنى آخر ذكره جار الله العلامة في المفصل حيث قال وافتعل يكون بمنزلة فعل نحو قرأت واقترأت وخطف واختطف واستعمل هذه العبارة في الكشاف حيث قال واذ نتقنا الجبل قلعناه ورفعناه ومنه نتق السقاء اذا نفضه ليقتلع الزبدة منه وقال الجوهري في الصحاح قلعت الشيء وقلعته فتقلع وانقلع قوله واستفعل للطلب ومعناه نسبة الفعل الى فاعله لارادة تحصيل الفعل المشتق منه وذلك قد يكون صريحا نحو استكتبته اي طلبت منه الكتابة وقد يكون

تقديرا

وللرباعي المجرد بناء واحد نحو دحرجته ودربخ وللمزيد فيه ثلاثة ابنية نحو تدحرج واحرنجم واقشعر وهي لازمة المضارع بزيادة حرف المضارعة على الماضي فان كان مجردا على فعل كسر عينه او ضمت او فتحت ان كان العين او اللام حرف حلق غير الف

تقديرا نحو استخرجت الوتد من الحائط فليس ثمة طلب صريح بل المعنى لم ازل اتلطف واتحيل حتى خرج ونزل ذلك منزلة الطلب وللتحول الفاعل الى اصل الفعل نحو استحجر الطين اي تحول الى الحجر معناه انه صار حجرا وان البغاث بارضنا تستنسر اي تتحول الى النسر والبغاث بحركات الباء طاير دون الرخمة اي من جاور نا عز بنا تلبيه وذكر المصنف ان مزيد الثلاثي خمسة وعشرون ولم يذكر الا معاني الثمانية وسره ان ليس في الالحاق زيادة معنى غير المبالغة الا في تفعل وتفاعل فترك الملحق غيرهما ومن غير الملحق افعال وافعل وافعوعل وافعول اذ ليس لها معنى ايضا معنى غير المبالغة نحو اشهاب بالكسر شهابا والمبالغة اشهب اشهيبابا واشهاب اشهيبابا وكذا اخشوشن واعشوشبت الارض واحلولى مبالغة خشن وعشبت وحلي وقد جاء في افعوعل لفظان متعديان نحو احلوليته اي استطبته واعروريته اي ركبته عريانا وفي شرح الهادي ان افعوال للمبالغة كافعوعل نحو اخروط بهم السير اي امتد واجلوذ بهم السير دام مع السرعة واعلوط اي لزم وفي الصحاح اعلوطني فلان اي لزمني وللرباعي المجرد بناء واحد لانهم التزموا فيه الفتحات لخفتها ولما لم يكن في كلامهم اربع حركات متوالية في كلمة واحدة سكنوا الثاني لان اسكانه اولى من الاول والرابع لامتناع ما لا يتناهى ولوجوب فتح آخر الماضي اذا لم يتصل به الضمير المرفوع ومن اسكان الثالث ايضا لان الرابع قد يسكن لاتصال الضمير فيلزم التقاء الساكنين ثم مثل بمثالين احدهما متعد وهو دحرجته والثاني لازم وهو دربخ الرجل اي طاطا راسه ولم يات من مزيد الرباعي الا لازمة علم بالاستقراء تدحرج يقال دحرجته فتدحرج واحرنجم يقال احرنجمت الابل فاحرنجمت اي رددتها فاجتمع بعضها الى بعض واقشعر واصله اقشعرر يقال اقشعر جلد الرجل اذا اخذته قشعريرة قوله المضارع

وَشَذَّ أَبَى يَأْبَى وَأَمَّا قَلَى يَقْلَى فَعَامِرِيَّةٌ وَرَكَنَ يَرْكَنُ مِنَ التَّدَاخُلِ وَلَزِمُوا الضَّمَّ فِي الأَجْوَفِ بِالْوَاوِ وَالْمَنْقُوصِ بِهَا وَالْكَسْرَ فِيهِمَا بِالْيَاءِ متن

عين المضارع في النحو ونشاء ههنا الى نحو شيء يجيء ثم ان الماضي اذا كان مجردا مفتوح العين فمضارعه مكسور العين نحو ضرب يضرب او مضموم العين نحو نصر ينصر لانه لما تخالف حركتا الماضي والمضارع ... تخالف لفظهما لاتحادهما باختلاف حركة العين اذ هو المميز ثم المطابقة اي مفتوح العين في الماضي ومكسورها في الغابر اتم من المطابقة في مفتوح العين في الماضي ومضمومها في الغابر اذ المخالفة بين الفتح والكسر اعظم من المخالفة بين الفتح والضم اذ الفتحة علوية والكسرة سفلية والضمة بينهما فلهذا قدم ذكر مكسور عين المضارع على مضمومها لذلك وقد يكون مفتوح العين بشرط ان يكون عينه او لامه من حروف الحلق نحو سأل ومنع لاستثقال حرف الحلق والمراد انه لا يفتح عين المضارع في الا مع حرف الحلق لا ان كل ما فيه حرف الحلق يكون مفتوحا فانه ليس بلازم نحو دخل يدخل ونجح ينجح واما ان كان فاؤه حرف حلق فلم يفتحوا في مضارعه نحو امر يأمر لكون حرف الحلق في المضارع فلا يكون مستثقلا وقوله غير الف فيه نظر لان الالف لا تكون اصلا في الفعل فلا حاجة الى الاحتراز الا ان يعتبر المنقلبة ايضا فح يمكن تمشية كلامه بان يقال معناه ان الماضي المجرد المفتوح العين ان كان عينه او لامه حرف حلق يفتح عين مضارعه وهو اعم من ان يكون حرف الحلق فيه اصلية او منقلبة فلو لم يقيد بقوله غير الف يوهم نحو قال ودعا فانه لا يجوز فتح عين المضارع في مثله وشذ ابى يابى اذ ليس عينه ولا لامه حرف حلق غير الف والالف بكونها منقلبة عن الياء ولا يجوز ان يكون الفتح لاجلها اذ انقلاب الياء الى الالف لاجل الفتح فلو كان الفتح لاجلها لزم الدور وكانهم لما علموا ان الياء تنقلب الفا على تقدير فتح العين سوغوا فتحها اذ الالف يكون حينئذ مع حرف الحلق وحملوه على منع يمنع لانه بمعناه واما قلى يقلى فلغة بني عامر والفصيح قلى يقلي بالكسر وركن يركن بالفتح من التداخل لانه جاء ركن يركن

مثل

وَرَقَالَ طُوحْتُ وَأَطُوحُ وَتُوهْتُ وَأَتُوهُ فَطَاحَ يَطِيحُ وَتَاهَ يَتِيهُ شَاذٌّ عِنْدَهُ أَوْ مِنَ التَّدَاخُلِ وَلَمْ يَضُمُّوا فِي الْمِثَالِ وَوَجَدَ يَجُدُ ضَعِيفٌ متن الشافيه

مثل نصر ينصر وركن يركن مثل علم يعلم فاخذ الماضي من الاول والمضارع من الثاني ذكره صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى ويهلك الحرث والنسل في سورة البقرة انه قرأ الحسن ويهلك بفتح اللام مبنيا للفاعل ثم قال وهي لغة نحو ابى يابى وذكر في آخر حم الاحقاف انه قرئ فهل يهلك الا القوم الفاسقون بفتح الياء وكسر اللام وفتحها من هلك وهلك قوله ولزموا اذا كان العين واللام واوا وجب ان يكون عين المضارع مضموما نحو قال يقول ودعا يدعو للمناسبة ولئلا يلتبس ولا ينتقض هذا بخاف يخاف وعجي يعجى لان الكلام فيما عين ماضيه مفتوح وكذلك وجب الكسر في مضارع الاجوف والمنقوص اليائيين نحو باع يبيع ورمى يرمي كذلك قوله ومن قال طوحت اشارة الى اعتراض وهو ان يقال قد ثبت طوحت وتوهت بالواو منهم فالواو في طاح وتاه يتيه فقد كسر عين المضارع من الاجوف الواوي فاجاب بانه شاذ عند من قال طوحت وتوهت اذ قياسه ان يقال طاح يطوح وتاه يتوه واما من قال طيحت وتيهت فلا يرد وذلك ظاهر ثم قال او من التداخل بان يكون الماضي من الاول والمضارع من الثاني وهذا ضعيف لانه ان ثبت بالياء فالماضي والمضارع منه والا فلا يثبت التداخل لكن يوجد طحت اطوح بكسر الفاء في الماضي او طحت اطيح بضمها فيتحقق التداخل وقوله اطوح واتوه اسم التفضيل فلهذا لم يقل قوله ولم يضموا اي عين المضارع في معتل الفاء لئلا يلزم اثبات الواو فيه لارتفاع العلة الموجبة للحذف وهو وقوعها بين ياء وكسرة فيلزم واو بعده ضمة وهو مستثقل ووجد يجد بالضم ضعيف وهو لغة بني عامر قال قائلهم قوله لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة تدع الصوادي لا يجدن غليلا يقال نقعت بالماء اي رويت والغليل حرارة العطش والفصيح فيه الكسر

ولزموا الضم في المضاعف المتعدي نحو يشدّ ويمدّ ويمُدّ وقد جاء الكسر في يشدّه ويعلّه وينمّه
ويبتّه ولزموه في حبّه يحبّه وهو قليل وان كان على فعل فتحت عينه او كسرت ان كان مثالًا
وطئ يفول في باب بقي يبقي بقي يبقى

قوله ولزموا الضم اي لزموا ان المضاعف المتعدي لحق الضم نحو يشدّه لزموا الضمة في عينه لانهم لو كسروه لزم النقل من الكسر الى الضم وهو مستثقل والفتح غير سائغ لاشتراطه حرف الحلق في العين او اللام لا فيها او نقول انما ضمّوا ليحصل نوع من الخفة ويجري اللسان على سنن واحد وقد جاء اربعة افعال بالضم والكسر نحو نمّه ينمّه وبتّه يبتّه وعلّه يعلّه وشدّه يشدّه هكذا ذكر في الشرح المنسوب الى المص والتقييد بقوله اربعة افعال يوهم انه لم يجئ غيرها لكن ذكر صاحب الكشاف فيه انه قرأ ابن عباس رضي الله عنه فخذ اربعة من الطير فصِرهنّ اليك بضم الصاد وكسرها وتشديد الراء المفتوحة امرًا من صرّه يصرّه اذا جمعه نحو ضرّه يضرّه ويضرّه قال الجوهري حبّه يحبّه بالكسر شاذ لانه لا ياتي من المضاعف المتعدي يفعِل بالكسر الا ويشركه يفعُل بالضم وقال الواحدي في شرح ديوان المتنبي حببت لوحه في حببت شاذ لم يستعمل منه الا المحبوب قوله وان كان اي وان كان عين الماضي مكسورًا فالمضارع مفتوح العين نحو علم يعلم تحقيقًا للمخالفة عينهما او مكسورها بشرط ان يكون مثل الفاء فيسقط الفاء في المضارع لما يجئ في فصل الخفة نحو ومق يمق وما جاء على يفعِل بالكسر مع صحة الفاء قليل نحو نعم ينعِم واخوات له تجوز فيه الوجهان ولم يجوزوا الضم للاستثقال قوله وطئ يقول اي كل ياء مفتوحة قبلها كسرة تقلبها طئ الفا بقلب الكسرة فتحة فيقولون في بقي بقا وفي بني بنا للتخفيف قال الحماسي نستوقد النبل بالحضيض ونصطاد نفوسا بنت على الكرم جعل خروج النار من الحجر عند مصادمة النبل استيقادا اي نبعد سهامنا في الرمية حتى تصل الى حضيض الجبل فتخرج النار منه لشدة رمينا ونصيد بها نفوسا مبنية على الكرم اي نقتل الرؤساء قوله واما فضل يفضل ونعم ينعم بالكسر في الماضي والضم في المضارع

من نقل الفعلين

واما فضل يفضل ونعم ينعم فمن التداخل وان كان على فعل ضمت وان كان غير ذلك كسر ما قبل الآخر ما لم يكن اوله همزة تاء زائدة نحو تعلم وتجاهل ولا يغير او تكن الآخر مكررة
نحو احمر واحمار فتدغم
ومن ثم كان اصل مضارع افعل يؤفعل الا انه رفض لما لزم من توالي الهمزتين في المتكلم فخفف في الجميع وتؤكرم فانه اصل الكلام كرما شاذ

من نقل اللغتين لان العرب تقول فضل بالكسر والفتح ومضارع الفتح بالضم ومضارع الكسر بالفتح فاذا جمع بعد ذلك فضل يفضل علم انه من التداخل وهذا الفعل معناه من الفضلة لا من قولك فضله اذا غلبته في الفضل لانك ذلك ليس فيه الا الفتح في الماضي والضم في المضارع لما مر من ان هذا الباب موضوعة للصفات اللازمة فاختير في الماضي والمضارع فيه حركة لا تحصل الا بانضمام احدى الشفتين الى الاخرى رعاية للتناسب بين الالفاظ ومعانيها قوله وان كان غير ذلك اي وان كان الماضي غير الثلاثي المجرد وهو الثلاثي المزيد والرباعي المجرد والمزيد كسر ما قبل آخره في المضارع نحو دحرج يدحرج وقاتل يقاتل ثم استثنى منه شيئين الاول ما كان اول ماضيه تاء زائدة وهو ثمانية ابواب الاول التفعل نحو تعلم فانه يقال في مضارعه يتعلم بفتح اللام اذ لو كسر لالتبس امر مخاطبه بمضارع علّم يعلّم اذ لا مغايرة بينهما الا بحركة التاء وهي قد لا ترفع اللبس لاحتمال الذهول عنه وهذا التعليل مثل ما قيل في غير افعال القلوب حيث لا يجمعون بين ضمير الفاعل والمفعول لشخص واحد والثاني التفاعل نحو تجاهل فانه يقال في مضارعه يتجاهل بالفتح ايضا لا بالكسر لئلا يلتبس امر مخاطبه بمضارع جاهل والثالث التفعلل ولم يذكره المص نحو تدحرج فانه يفتح في مضارعه لئلا يلزم من الكسر الالتباس بين امره المخاطب ومضارع دحرج ولم يجوزوا الضم استثقالا لاجتماع الضمتين والفرق بينها وبين ما ذكره ان في من استثنائه الكسر كان اللام نحو احمر واحمار فانه يقال في مضارعهما يحمر ويحمار بالادغام وتحقيقه انه في الاصل كان مكسورا فادغم لاجتماع المثلين قوله ومن ثم اي لاجل ان المضارع يتحقق بزيادة حرف المضارعة على الماضي كان اصل مضارع افعل يؤفعل لكن لما اجتمع في المتكلم همزتان خفف

المغايبة قوله وان كان على فعل ضمت العين في المضارع

الامر واسم الفاعل والمفعول وافعل التفضيل تقدمت والصفة المشبهة من نحو فرح على فرح غالبا
معه في بعضها الضم نحو ندس وحذر ونجل وجاءت على سليم ونكس وحر وصفر وشنو
والعيوب والحلى على افعل ومن نحو كرم على كريم غالبا وجاءت على خشن وحسن
صعب وصلب وجبان وشجاع ووقور وجنب فهي من فعل قليلة وقد جاء نحو حريص
وضيق ويجي من الجميع بمعنى الجوع والعطش وضدهما على فعلان نحو جوعان وشبعان
عطشان وريان **متن**

احديها وحمل اخواته وهي فيه التاء والياء والنون عليه وقد شاع الهمزة في
تولستيخا على كرسته معها فانه اهل لان يؤكرها للضرورة وهو شاذ وقال صاحب
الكشاف في تفسير قوله تعالى اليس كمثله شيء لك ان تزعم ان كلمة التشبيه كررت
للتاكيد كما كررها من قال وصاليات ككما يؤثفين **ح** وقبله لم يبق من اي بها يحلين
غير رماد وحطام كنفين **ش** وغير ود جاذل او ودين **ش** الآي جمع آية وهي العلامة والحطام
ما تكسر من اليبس والكنف بكسر الكاف وسكون النون وعاء يجعل فيه الراعي اداته ومنه
قول عمر في ابن مسعود **شعر** كنيف ملئ علما والود **ش** الوتد ادغم والجاذل المنتصب
مكانه لا يبرح واراد بالصاليات الحجارة التي جعلت بها اثافي من صلي النار بالكسر
اي احترق و ثفيت القدر اذ جعلت لها اثافي وقوله يؤثفين اراد يثفين
فاخرج على الاصل اي لم يبق من علامات وآثار كانت تلك المنازل يزين بها
غير المذكورات **قوله** الامر لما كان البحث عن كيفية عمل الامر واسم الفاعل والمفعول
وافعل التفضيل متعلقا بعلم النحو وقد ذكر هناك كذلك وكان البحث عن كيفية وضعها
وصيغها متعلقا بعلم الصرف لكونها من الاحوال الغير الاعرابية وقد ذكرها هنا لكنه بالعرض
قدمها بهنا ليعلم انها من علم الصرف **قوله** الصفة المشبهة ذكرها في النحو والمراد بهنا
بيان كيفية بنائها وقدم ما عين ماضيه مكسور لان اكثر الصفة المشبهة منه واكثرها
منه بكسر العين وقد جاء مع الكسر في بعضها الضم نحو ندس وهو الفطن الخ وجاءت
على فعيل نحو سليم فهو سليم وعلى فعل نحو نكس فهو نكس اي الضعيف وعلى فعل
نحو حرت فهو حر فانت حر وعلى فعل نحو صفر فهو صفر اي خال وفي الحديث ان
اصفر البيوت من الخير البيت الصفر من كتاب الله تعالى وعلى فعول نحو غار الرجل على امرأته

اوله اي عرفت الدار بالعلامات
والمراد بالآي العلامات
الخفية

خبز

المصادر ابنية الثلاثي المجرد كثيرة نحو قتل وفسق وشغل ورحمة ونشدة وكدرة ودعوى
وذكرى وبشرى وليان وحرمان وغفران ونزوان وطلب نحو خنق وصغر وهدى
وغلبة وسرقة وذهاب وصراف وسؤال وزهادة ودراية ودخول وقبول ووجيف
وصعوبة ومدخل ومرجع ومسعاة ومحمدة وبغاية وكراهية **متن**

وغار فهو غيور قال في الصحاح
تقال جبل ...

غيرة وغارا فهو غيور وغيران وجمع غيور غير وجمع غيران غيارى بفتح الغين منهما
ورجل مغيار وقوم مغايير ويقال امرأة غيور ونسوة غير وامرأة غيرى ونسوة غيارى
ثم من غير الالوان والعيوب والحلى ومنها يكون على افعل نحو اسود واعور وابلج ثم ذكر
ما عين ماضيه مضموم واخره مفتوح عين الماضي اذ هي منه قليلة بخلاف غيره فانه استعمل
فيه باسم الفاعل وقد جاء قليلا نحو الامثلة المذكورة ثم بين ان معنى الجوع والعطش وضدهما يجي
من الجميع اي مما يكون عين ماضيه مفتوحا او مضموما او مكسورا على فعلان نحو جوعان
وهو ضد شبعان وعطشان وهو ضده وهو ضد ريان **قوله** المصدر بعض ابنية
المصدر سماعي وبعضها قياسي وقدم البعض السماعي وضبطه ان نقول عينه اما ساكن
او متحرك فان كان ساكنا فاما ان زيد فيه شيء او لا فان لم يزد فالفاء اما مفتوح
او مكسور او مضموم كقتل وفسق وشغل وان زيد فتلك الزيادة اما تاء التانيث او الف
التانيث او الالف والنون المشبهتان بهما وعلى التقادير فالفاء اما مفتوح او مكسور او
مضموم والحاصل من ضرب الثلاثة في الثلاثة تسعة والامثلة على الترتيب مذكورة في المتن
ثم اردف ذلك بقوله نزوان لان المصدر المتحرك العين مزيد في آخره الف ونون
لم يجي الا بهذا البناء فذكره بهنا للمناسبة مع بيان هذا اذا كان العين ساكنا وان كان
متحركا فاما ان زيد فيه شيء او لا فان لم يزد فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم فان
كان مفتوحا فعينه اما مفتوح كطلب او مكسور كخنق ولم يجي مضموم العين منه وان كان الفاء
مكسورا فلم يجي منه الا مفتوح العين كصغر ثم كراهة لتوالي الكسرتين والضمتين او النقل من
احديهما الى الاخرى واما ان زيد فيه شيء وهو متحرك العين فالزائد اما تاء التانيث
فقط او لا اما على الاول فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم بحسب القسمة لكن لم يجي منه الا

فلم يجي منه الا مفتوح العين
كصغر وان كان مضموما صح

الا ان الغالب في فعل اللازم نحو ركع على ركوع وفي المتعدي نحو ضرب على ضرب وفي الصنائع ونحوها نحو كتب على كتابة وفي الاضطراب نحو خفق على خفقان وفي الاصوات نحو صرخ على صراخ قال الفراء اذا جاءك فعل مما لم تسمع مصدره فاجعله فعلا للحجاز وفعولا لنجد

متن

مفتوح الفاء وغيره اما مفتوح كغلبة او مكسور كسرقة ولم يجئ مضموم العين منه واما على الثاني فاما فيه مدة او ميم زائدة بالاستقراء فان كان فيه مدة فهي اما الالف والواو والياء فان كانت المدة الالف فاما معها زيادة اخرى او لا فان لم تكن فالفاء اما مفتوح كذهاب او مكسور كصراف او مضموم كسؤال وان كانت معها زيادة اخرى فتلك الزيادة اما التاء فقط فالفاء اما مفتوح كزهادة او مكسور كدراية او مضموم ككفاية وان كانت التاء والياء فالفاء مفتوح لا غير ككراهية واخر ذكرها للاقلية هذا اذا كانت المدة الالف فان كانت الواو فاما معها زيادة اخرى او لا فان لم يكن فالفاء اما مضموم كدخول او مفتوح كقبول واخر مفتوح الفاء للقلة ولم يجئ مكسور الفاء لثقل الانتقال من الكسرة الى الضمة وان كانت معها زيادة فتلك الزيادة هي التاء ولم يجئ منه الا مضموم الفاء كصهوبة والقياس ذكرها مع دخول ولكن اخر لقلته بالنسبة الى المتقدم وان كانت المدة الياء فلم يجئ مما يقتضيه القسمة الا مفتوح الفاء من غير زيادة شيء آخر كوجيف هذا اذا كان فيه مدة واما ان كان فيه ميم زائدة فاما معها زيادة اخرى او لا وعلى الثاني فالعين مفتوح كمدخل او مكسور كمرجع او مضموم كمكرم وهو نادر لم يذكره هاهنا وفي هذا القسم كتب سنشير اليه ان شاء الله تعالى وعلى الاول فتلك الزيادة وهو التاء سواء كان مفتوح العين كمسعاة او لا كمحمدة

[margin:] او التاء والياء كما اذا كانت التاء فقط

قوله الا ان الغالب هذا في المعنى مستثنى من قوله كثيرة فكانه قال المصدر الثلاثي المجرد كثير لا ضبط له الا ان الغالب الخ فان ذلك نوع من الضبط قال الخليل الاصل في مصدر الثلاثي فعل لانه يرجع اليه اذا اريد المرة الواحدة وان اختلف بنيته نحو دخلت دخلة وقمت قومة ثم فرق بين اللازم والمتعدي فزيدت الواو في اللازم نحو قعود وخروج وابقوا المتعدي على فعل كقتل وضرب لان اللازم اقل فجعل له الاثقل وجاءوا الزيادة في المصدر ومنها من التعدي قوله

ونحوها

ونحو هدى وقرى مختص بالمنقوص ونحو طلب مختص بفعل الا جلب الجرح والغلب وفعل اللازم نحو فرح على فرح والمتعدي نحو جهل على جهل وفي الالوان والعيوب نحو سمر وادم على سمرة وادمة وفعل نحو كرم على كرامة غالبا وعظم وكرم كثيرا والمزيد فيه والرباعي قياس فنحو اكرم على اكرام ونحو كرم على التكريم والتكرمة وجاء كذاب وكذاب متن

ونحوها او نحو الصنائع مما ليس منها لكن يشابهها كعبر الرؤيا عبارة او نصيا وكبطل بطالة حملا للنقيض على النقيض كما قالوا الجولان والموتان ثم اشار الى ان ما فيه مدلول حركة او اضطراب تحرك عين مصدره ولذا لم يعل نحو الجولان قوله وفي الاصوات اي غلب فعال في الاصوات قالوا صرخ صراخا ونبح نباحا وقد جاء في مصدر بكى البكا اي لا يخلو البكاء في الغالب عن الصراخ فاجروه مجراه والقصر جعلوه كالحزن لانه قد يخلو عن الصراخ انشد ابن الانباري لحسان بن ثابت شاهدا لهذا بكت عيني وحق لها بكاها ولا يغني البكاء ولا العويل وانما قال الفراء ما قال نظرا الى الغالب قوله ونحو هدى وقرى مختص بالمنقوص لا ينتقض بنحو الصرفان الكلام فيما ماضيه على فعل بالفتح قوله ونحو طلب اي لم يجئ مصدر على فعل بفتحتين مما مضارعه مكسور العين ومفتوحها الا لفظان الاول الجلب من جلب الجرح اي علاه الجلبة وهي جليدة تعلو الجرح عند البرء وجلب في قوله جلب الجرح مصدر مضاف الى الفاعل والثاني الغلب قوله وفعل عطف على قوله فعل اي الغالب في فعل بالفتح على كذا وفي فعل بالكسر على كذا وكما فرقوا في فعل بالفتح بين اللازم والمتعدي بزيادة الواو فرقوا هاهنا بحركة العين وكذا قوله وفعل نحو كرم عطف عليه ثم اشار الى ان اكثر مصادر فعل بالضم يكون على فعالة وجاء على فعل وفعل كثيرا او غيرها نادر وبيانه ان الاشياء الواقعة على ثلاث مراتب غالب وكثير ونادر والكثير مرتبة متوسطة بين الغالب والنادر ومثلوا ذلك بالصحة والمرض والجذام فان الصحة غالبة والمرض المطلق كثير لكن ليس بغالب والجذام نادر قوله والمزيد فيه عطف على قوله الثلاثي المجرد سماعي لا ضبط له والثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياس ثم اعلم ان اكثر ما يجيء المصدر على تفعلة في الناقص

والتزموا الحذف والتعويض في نحو تعزية وإجازة واستجازة ونحو ضاربَ على مضاربة وضِراب ومِراء شاذّ وجاء قيتال ونحو تكرّم على تكرُّم وجاء تِملاق والباقي واضح ونحو التَّرداد والتَّجوال والحِثّيثى والرِّمّيا للتكثير

نحو وصيته توصية ولا يحذف منه الهاء الا لضرورة شعر واذا حذفت الهاء منها عاد الى تفعيل كقوله فهي تنزّي دلوها تنزيّا كما تنزّي شهلة صبيّا يريد تنزيه يصف ناقة بانها تحرك دلوها وامرأة شهلة اذا كانت نصفا عاقلة وهو اسم لها خاصة لا يوصف بها الرجال **قوله** التزموا اي التزموا حذف حرف العلة وتعويض التاء عنها في نحو تعزية والمراد بها مصدر فعّل اذا كان ناقصا واصلها تعزيي حذفوا احدى الياءين تخفيفا وعوضوا التاء وفي نحو اجازة واستجازة والمراد به مصدر افعل واستفعل الاجوف واصلها اجواز واستجواز انقلبت الواو الفا وحذفت لالتقاء الساكنين فعوضوا التاء ويجوز ترك التعويض في افعل عند الاضافة قال الله تعالى واقام الصلواة كانهم جعلوا المضاف اليه عوضا عنه ولم يجز ذلك في فعّل لما يلزم من حمل الياء عرضة للتحريك في النصب والحذف في الرفع والجر مع ما فيه من الاجحاف بالكلمة بالجمع بين الحذفين بخلاف اقام **قوله** ونحو ضارب اي جاء فاعَل على مفاعلة وفِعال وجاء على فيعال قالوا قاتلته قيتالا ومن ثم قيل ان قتالا فرع قيتال من حيث كان جاريا على الفعل قلبت الالف ياء لانكسار ما قبلها **قوله** ونحو تكرّم يريد ان ما في اوله التاء يجيء مصدره على طريقة الماضي الا انك تضم ما قبل آخره نحو تكرّم تكرّما وتدحرج تدحرجا وتقاتل تقاتلا الا انك اذا بنيت التفعّل والتفاعل من الناقص كسرت العين منهما نحو تمنّى تمنّيا وتجافى تجافيا لان الناقص ان كان يائيا فلمجانسة الكسرة وان كان واويا فلانه اذا كان في آخر الاسم المتمكن واو وما قبلها ضمة توجب قلب الواو ياء والضمة كسرة **قوله** والباقي واضح وهو ان يؤتى بالمصدر على حروف الماضي ويكسر ما بعد الساكن الاول ويزاد قبل الآخر الف نحو استخرج استخراجا وانطلق انطلاقا واحرنجم احرنجاما واقشعرّ اقشعرارا **قوله** ونحو الترداد اي التفعال كالترداد

بمعنى الرد

النصف من الجامعة

ويجيء المصدر من الثلاثي المجرد ايضا على مفعل قياسا كالمقتل والمضرب واما مكرمة ومعونة فلا غير لهما وقد ادّعي ان جعلهما الفراء جمع مكرمة ومعونة ومرضية على ارنية المفعول كالمخرج ومستخرج وكذلك الباقي واما ما جاء على الميسور والمعسور والمجلود والمفتون فقليل

بمعنى الرد والتجوال بمعنى الجولان تما يبنى لتكثير الفعل والمبالغة فيه وكذا فعّيلى تقول كان منهم رميّا اي الترامي الكثير والحثّيثى اي الحث الكثير من الجانبين قال عمر رضي الله عنه لولا الخليفى لاذّنت اي لولا كثرة الاشتغال بامر الخلافة والذهول بسببها عن تعهد اوقات الاذان لاذّنت وقيل سئل الزمخشري هو قياسي ام سماعي فقال هذا الباب كثير الاستعمال فينبغي ان يكون قياسيا **قوله** ويجيء المصدر اطلق لفظ الكلام لكن قال في الصحاح ما كان فاؤه حرف علة تسقط في مستقبله كيضع فالمصدر منه بالكسر كالموضع وان ثبتت الفاء في مستقبله كيوجل او كان لامه ايضا حرف علة وان سقط فاؤه في المستقبل كيقي فالمصدر منه مفتوح العين ايضا كالموجل والموقى ثم اشار الى ان مكرما ومعونا نادر ان لم يجيء على الافصح مصدر غيرهما على مفعل ولذا جعلهما الفراء جمعا على حذ ثمرة وتمر استبعادا من انفعال المفعل في المصدر وانما قيدنا بقولنا على الافصح لانه جاء مهلك بضم اللام مصدر هلك ومَيسر بضم السين بمعنى اليسر والغنيمة وقرأ بعضهم فنظرة الى ميسره بضم السين والاضافة وذكر ابن القطاع انه جاء مالك بضم اللام بمعنى الرسالة وانما لم يجعل معونا مما جاء على مفعول لزوم كثرة التغير وهو حذف الواو ونقل الحركة واذا جعل مفعلا فلا يلزم الا النقل وذكر في الصحاح ان المعونة بمعنى الاعانة وان المكرمة والمكارم وانه يقال ارض مكرمة للنبات اذا كانت جيدة للنبات ولم يتعرض لمجيء المكرمة بمعنى المصدر ولا غيرهما مبتدأ محذوف الخبر اي لا غيرهما جاء ثم ان جعله المصدر الميمي كليتينا مع ذكر مدخل وغيره في السماعي موضع تامل **قوله** ومن غيره اي من غير الثلاثي المجرد يجيء المصدر على زنة المفعول نحو اخرجته مخرجا واستخرجته مستخرجا قياسا مطردا وهو يصلح للمفعول والمصدر واسما الزمان والمكان والميسور بمعنى اليسر كقولهم دعه الى ميسوره والى معسوره وقال سيبويه

ما هما مصدران مفعول الى ما هما صفتان

وَمُفَاعَلَةٌ كَالْعَافِيَةِ وَالْكَاذِبَةِ وَالْبَاقِيَةِ أَقَلُّ وَنَحْوُ دَحْرَجَ وَدِحْرَاجًا بِالْكَسْرِ وَنَحْوُ زَلْزَلَ عَلَى زِلْزَالٍ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ وَالْمَرَّةُ مِنَ الثُّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ مِمَّا لَا تَاءَ فِيهِ عَلَى فَعْلَةٍ نَحْوُ ضَرْبَةٍ وَقَتْلَةٍ وَبِكَسْرِ الْفَاءِ لِلنَّوْعِ نَحْوُ ضِرْبَةٍ وَقِتْلَةٍ وَمَا عَدَاهُ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُسْتَعْمَلِ نَحْوُ إِخْرَاجَةٍ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَاءٌ زِدْتَهَا وَأَتَيْتُهُ إِتْيَانَةً وَلَقِيتُهُ لِقَاءَةً شَاذٌّ متن شافية

هما صفتان معناهما الى زمان يوسر فيه والى زمان يعسر فيه لانه يمتنع مجي المصدر عنده على وزن مفعول والمفتون في قوله تعالى بايكم المفتون بمعنى الفتنة اذا لم يجعل البا زايدة واذا جعلت زايدة فهو اسم مفعول قوله وفاعلة اي جاء من المصدر على فاعلة اقل مما جاء على مفعول كالعافية بمعنى المعافات والباقية بمعنى البقاء قال الله تعالى فهل ترى لهم من باقية والكاذبة بمعنى الكذب قال الله تعالى ليس لوقعتها كاذبة ونحو دحرج اي مصدر الرباعي وما الحق به يجي على فعللة وفعلال بكسر الفاء في فعلال نحو دحرج دحرجة ودحراجا وجلبب جلببة وجلبابا قوله ونحو زلزل اي مضاعف الرباعي ايضا كذلك الا ان في فعلال منه جاء الكسر والفتح والكسر افصح لانه اصله كما عرفت وجوز فيه الفتح لثقل المضاعف ووزن زلزال فعلال لا فعفال من زل خلافا للكوفيين على ما سيجي ثم اعلم ان ترتيب المصنف انه ذكر الثلاثي المجرد ثم الثلاثي المزيد ومزج به الرباعي المزيد لاشتراكهما في الضابط كما مر ثم ذكر جواب اشياء كانت ترد عليه منها ان يقال التفعال والفعيلى مصدر ولم يذكره في المجرد ولا في المزيد فاجاب بان التفعال ليس مما نحن فيه لانا انما نبين مصدرا يشتق منه فعل يشتمل على معناه وزيادة وهو ليس كذلك بل زيد في المصدر الثلاثي المجرد زيادة للايذان بكثرته وتكريره فقالوا تردادا وجالا تجوالا وليس في فعله دلالة على الترديد والتكثير فليس بجار على الفعل وكذا فعيلى يقال كان بينهم رميا ثم صار الى حجيزى ولا يريدون مجرد الرمي والحجز من الجانبين بل مع المبالغة والكثرة ولما كان ذلك قياسيا كما مر اشار للمناسبة الى ان هنا قسما اخر قياسيا من الجمع وهو المبالغة والتفعيل المبني ونحوه الى هنا لئلا يطول بذكره تارة في المجرد وتارة في المزيد ومنها ان يقال ترك المفعول والفاعلة فاجاب بانه نادر والمراد بيان الغالب ثم ذكر الرباعي قوله

المرة

أسماء الزمان والمكان متن

المرة هذا اشارة الى كيفية بناء المرة والنوع فنقول الفعل الذي يراد بناء المرة او النوع منه اما ان يكون ثلاثيا او رباعيا اما الثلاثي فاما ان يكون مجردا او مزيدا اما المجرد فاما في مصدره التاء او لا فان لم يكن في مصدره التاء وهو الثلاثي المجرد الذي لا تاء فيه فالمرة منه على فَعْلة بالفتح والنوع على فِعلة بالكسر وان كان فيه التاء وهو الثلاثي المجرد الذي فيه التاء فالمرة والنوع على مصدره المستعمل والفارق القراين كنشدة واحدة ونشدة لطيف فالاولى للمرة والثانية للنوع واما البواقي وهو الثلاثي المزيد والرباعي المجرد والمزيد فان كان في مصدرها التاء فالمرة والنوع على مصدرها المستعمل والفارق القراين ايضا نحو استقامة ودحرجة واحدة او حسنة وان لم يكن فيه التاء فالبناء على مصدره ومزيد فيه التاء نحو انطلاقة وتدحرجة واحدة او حسنة وشذ قولهم اتيته اتيانة ولقيته لقاءة لانهما من الثلاثي المجرد الذي لا تاء في مصدره اذ مصدرهما اتيان ولقاء والقياس اتية ولقية فان قيل ان كان المرة والنوع من هذا العلم فلم لم يعدهما في قوله واحوال الابنية الى آخره وان لا فلم ذكرهما قلت هما منه لانهما بالحقيقة نوع من انواع المصدر لان المصدر دليل على جنس الفعل وهيئتا المرة والنوع من المرات وجميع انواعه فاجمل ذكرهما هناك بقوله والمصدر وفصل هنا ذكره شارح الهادي ان المراد بالنوع الحالة التي عليها الفاعل عند الفعل تقول هو حسن الركبة اي ان ركبته كان ركوبا حسنا يعني ان ذلك عادته في الركوب وهو حسن الطعمة اي ان ذلك لما كان موجودا منه صار حالة له ومثله العذرة للحالة وقت الاعتذار والقتلة للحالة التي قتل عليها والميتة للحالة التي مات عليها قوله اسماء الزمان والمكان اي الاسماء

ثم ما مضارعه مفتوح العين او مضمومها او من المنقوص على المفعل نحو مشرب ومقتل ومرمى ومن مكسورها والمثال على المفعل كمضرب وموعد وجاء المنسك والمجزر والمنبت والمطلع والمشرق والمغرب والمفرق والمسقط والمسكن والمرفق والمسجد والمنخر واما منخر فمفرع كمنتن وملا غيرهما متن

قلت

الموضوعة للزمان والمكان باعتبار وقوع الفعل فيه مطلقا من غير تقييد بشخص او زمان فاذا قلت مخرج فمعناه موضع خروج مطلق او زمان ولم يعملوها في مفعول والظرف فلا يقولون مقتل زيدا ولا مخرج اليوم لئلا يخرج من الاطلاق الى التقييد وتاولوا قول النابغة كان مجر الرامسات ذيولها عليه قضيم نمقته الصوانع بان المضاف محذوف والتقدير كان موضع مجر الرامسات والمجر مصدر مضاف الى الفاعل ناصب لذيولها والرامسات الرياح التي تثير التراب وتدفن الاثار من الرمس وهو الدفن والقضيم جلد ابيض يكتب فيه ونمقه تنميقا زينه بالكتابة وامراة صناع اليدين اي اي حاذقة ماهرة بعمل اليدين ومعنى البيت تشبيه الموضع الذي جرت فيه الرياح بالرق الذي زينته بالكتابة والنقش وانما تاولوا هذا البيت بما ذكرنا لانهم لو لم يقدروا المضاف فاما ان جعلوا المجر مصدرا او اسم مكان لا سبيل الى الاول والا لم يستقم الاخبار بقوله قضيم لان الرق لا يصح تشبيهه بالمجر ولا الى الثاني والا لم يكن لنصب ذيولها وجه لما مر قوله ثم ما مضارعه الى اخره هذه الاسماء اما ان تبنى من ثلاثي مجرد او غيره فان بنيت من ثلاثي مجرد فلا يخلو اما ان يكون معتل اللام او الفاء او لا فان لم يكن معتل اللام ولا معتل الفاء فلا يخلو اما ان يكون مضارعه بالكسر او لا فان لم يكن بالكسر سواء كان بالفتح او بالضم فالاسم بالفتح نحو مشرب من شرب يشرب ومقتل من قتل يقتل وان كان مضارعه بالكسر فالاسم بالكسر ايضا نحو مضرب من ضرب يضرب هذا اذا لم يكن معتل اللام ولا معتل الفاء وان كان احدهما فحينئذ ان كان معتل اللام فالاسم بالفتح نحو مرمى فان كان معتل الفاء فالاسم بالكسر نحو موعد وجميع ذلك في الثلاثي المجرد واما غيره فسيجيء وانما فعلوا كذلك لانهم ارادوا ان يوافق حركة عينه حركة عين المضارع الذي هو منه في مفتوح العين ومكسورها الا في مضموم العين لعدم مفعل بالضم الا مكرم

ومعون كما عرفت

ونحو المظنة والمقبرة فتحا وضما ليس بقياس ومل غداة فعلى لفظ المفعول متن

شرح

ومعون كما عرفت فلما امتنع الضم ميل الى الفتح للخفة وميل الى الكسر في مثل مرزة كلمة لكون الكسرة تحت الضمة ولذا اجاز الكسر والضم في مضارع الفعل الواحد كثيرا كيحشر ويحشر فقالوا المنسك لمكان النسك وهو العبادة والمجزر لمكان الجزر وهو نحر الابل والمفرق لوسط الراس لانه موضع فرق الشعر والمسقط لموضع السقوط يقال هذا مسقط راسي اي حيث ولدت والمرفق لموضع الرفق وهو ضد العنف والمسجد اسم للبيت المبني للعبادة سجد فيه او لم يسجد قال سيبويه واما موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير والباقي ظاهر وفتحوا في المنقوص نحو مرمى للخفة وكسروا في معتل الفاء لان الكسرة مع الواو اخف من الفتح معه اذ موعد اخف من موعد وذلك لما قيل من ان المسافة بين الفتحة والواو منفرجة واما المنخر لثقب الانف وهو من النخير للصوت بالانف فهو في الاصل بفتح الميم وكسر الخاء وما جاء بكسرتين فهو اتباع الكسرة الخاء كما قالوا منتن بكسرتين فرعا على منتن بضم الميم وكسر التاء وهما نادران اذ مفعل بكسرتين ليس من الابنية قوله ونحو المظنة الكسر في المظنة شاذ لان مضارعها مضموم العين فالقياس الفتح ومظنة الشيء موضعه الذي يظن كونه فيه وكذا المقبرة مثلث وضما ليس بقياس انما الفتح فلانه لم يرد موضع وقوع الفعل ولا زمانه بل اريد المكان المخصوص والفتح لمكان الفعل او زمانه واما الضم فلانه لان مضارعها مضموم العين فالقياس الفتح لكن قيل انما يكون الضم غير قياسي لو اريد بها مكان الفعل اما لو اريد بها المكان الخاص فلا وان لم يعرض لكون المقبرة فيما غير قياسي خارج عن الغرض قال المصنف في شرح المفصل وقد يدخل على بعضها تاء التانيث مع جريها على القياس كالمظنة والمقبرة ومع مخالفته كالمظنة واما ما جاء على مفعلة بالضم فاسماء غير جارية على الفعل ولكنها بمنزلة قارورة وشبهها وذكر في شرح الهادي ان ما جاء على مفعلة بالضم

الآلة على مِفعَل ومِفعال ومِفعلة نحو مِحلب ومِفتاح ومِكسحة ونحو المُسعُط والمُنخُل والمُدُق والمُدهُن والمُكحُلة والمُحرُضة ليس بقياس متن

كانت اسماء غير جارية على الفعل يراد بها انها موضوعة لذلك ومتخذة له فاذا قالوا المقبرة
بالفتح ارادوا مكان الفعل واذا ضموا ارادوا البقعة التي من شانها ان يقبر فيها
اي التي هي متخذة لذلك وكذلك المشرقة الموضع الذي تشرق فيه الشمس المهيا
لذلك والمشربة كذلك لانها الموضع المهيا للشرب او المهيا لان يشرب فيها
قبل غيره لارتفاعه فهذه الاشياء لم يذهب بها مذهب الفعل الثبوت نحوها
فجعلوا لها صيغا غير صيغ ما هو الجاري على الفعل دليلا على خلاف معناه والتانيث
فيهذه الاسماء لارادة البقعة او للمبالغة ليدل على انها بانها في نفسها ونظائر ان معنى
قوله ليس بقياس ان ادخال التاء فيها ليس مطرد بل هو مقصور على السماع فهذا
لغير ما قاله الماذكره في شرح المفصل من ان بعضه قياسي وبعضه غير قياسي غير
بالتامل وجميع ذلك في الثلاثي المجرد وما عداه رباعيا كان او ثلاثيا بزيادة فكان على
لفظ اسم المفعول كالمخرج من اخرج والمدحرج من دحرج وكذلك ما اشبهه وكانهم قصدوا
مضارعته للفعل في الزنة فاجروه على لفظ المفعول لانه اخف من لفظ الفاعل لان الفاعل
بالكسر والمفعول بالفتح والفتح اخف ولان اسماء الزمان والمكان مفعول فيها من حيث
المعنى فكان استعمال لفظ المفعول فيها اقيس قوله الآلة وهو كل اسم اشتق من فعل
لما يستعان به في ذلك الفعل كالمفتاح فانه اسم لما يفتح به والمكسحة فانه اسم لما يكسح
وقد يطلق على ما يفعل فيه اذا كان مما يستعان به كالمحلب وصيغها المطردة مفعل ومفعال
ومفعلة وقيل ما الحق به الهاء سماعي وانما فصلها من المسعط ونحوه مما جاء بضمتين لحكم
بنفي القياس مع ان الجميع سماعي لانه لم يرد بقوله ليس بقياس كون الصيغة سماعية
بل اراد ان مضموم الميم والعين ليس كاخواته في جواز الاطلاق على كل آلة وانما هي اسماء

لآلات

المصغر المزيد فيه ليدل على التقليل متن

لآلات مخصوصة فلا يقال مدهن الا للآلة التي جعلت للدهن والوجه المدهن في وعاء غيره
لم يسم مدهنا وكذا غيرها والمسعط الاناء الذي يجعل فيه السعوط والمنخل ما ينخل به الشيء والمدق
ما يدق به والمحرضة الاناء الذي للاشنان وفي الصحاح المحرضة بكسر الميم وفتح الراء وذكر في شرح الهادي
انه المشهور قوله المصغر هو اللفظ الذي زيد فيه شيء ليدل على التقليل فالمزيد فيه كالجنس شمل له
ولغيره وقوله ليدل على التقليل خرج ما سواه اذ دلالة الزيادة على التقليل من خواصه وانما قلنا اللفظ
ولم نقل الاسم كما هو في الشروح ليشمل ما احيسنه فانه من المصغر اذ لو لم يكن منه كيف يقال انه
شاذ فان شذوذه على تقدير كونه مصغرا اذ التصغير من خواص الاسماء والصفات
المصغر الاسم الذي زيد فيه شيء ليدل على التقليل الا يسير ان يقال التصغير من خواص الاسماء
يعرف بالتامل وانما قلنا زيد فيه شيء ولم نقل ياء كما قال البعض الشارحين لان الزيادة
غير منحصرة في الياء لما سيعرف وتقييد الياء بكونها ثالثة في الصيغ صحيح اذ في البعض لا يكون
كذلك نحو ذيا وتيا وقوله ليدل على التقليل يشمل معانيه الثلاثة الاول تحقير ما يتوهم عظيما
وذلك اما مبهم كقولك رجيل وعمير اخبرت بحقارته من غير بيان لها او جب حقارته واما معين
نحو عويلم تحقيره من جهة قلة علمه وزهده وكذا احيمر وصغير يريد ضعف حمرته وصغره
الثاني تقليل ما يجوز ان يتوهم كثيرا كقولك دريهمات ونميرات وهذا مختص بالجموع وهذان
المعنيان هما شايعان الكثيران في هذا الباب والمعنى الثالث شاذ قليل الوقوع وهو تقريب
ما يجوز ان يتوهم بعيده ومجيئه في الظرف اكثر منه في غيره كقولك جنبك قبيل العصر و
سيتحقق ذلك في آخر الباب ان شاء الله تعالى واعترض على هذا الحد بانه غير
جامع لانه لا يتناول التصغير الذي للتعظيم كقول الشاعر وكل اناس سوف يدخل بينهم
دويهية تصفر منها الانامل فصغر الداهية والمراد بها الموت واي داهية اكبر منه

والقي

فالمتمكن يضم أوله ويفتح ثانيه وتزاد بعدهما ياء ساكنة
ويكسر ما بعدها في الاربعة الا في تاء التانيث والالف والنون المشبهتين بهما والف افعال جمعا
ولا يزاد على اربعة

ولا التصغير الذي للشفقة كما يقال يا بني واجيب عن الاول بان الدهيه اذا كانت عظيمة بحيث
الوصول فالتصغير لتقليل المدة او بان المراد ان صغر الاشياء قد يفيد الامور العظام فتحتف النفوس
قد يكون بالامر الصغير الذي لا يعبا به وعن الثاني بانه داخل في الحقد وهو قلتهم بانه ليس فيه التقليل
فان الشفقة لا تنافيه قوله فالمتمكن سنبين ان شاء الله تعالى ان التصغير لا يدخل الحروف والافعال فالكلام
في الاسماء فنقول اما ان يكون فيها مانع يمنع من التصغير اولا والاول لا يصغر كما سيجي واما الثاني
فاما متمكن او غير متمكن وغير المتمكن ايضا سياتي والمتمكن باعتبار التصغير قسمان قياسي وشاذ
والشاذ سيذكر والقياسي اما في الجمع والتفصيل يذكر واما في المفرد فالمراد ههنا بيان التصغير
القياسي للاسم المفرد المتمكن الذي ليس فيه مانع يمنع من التصغير فنقول يضم اوله لان التصغير والتكسير
ودال عليه كما يدل الفعل المبني للمفعول على المبني للفاعل فضم مثلا وليكون اللفظ مثالا للمعنى
لان المخرج تصغير بانضمام الشفتين وما اكتفوا بضم الاول لجواز ان يكون اول المكبر مضموما فلا يحصل
الفرق ففتحوا ثانيه لانه اخف من الكسر ولئلا يلزم فعيل وزادوا ياء لانه قد لا يحصل الفرق بين المصغر
والمكبر كما في جرد وهو طائر وخص الياء لانه اخف من الواو ولم يزد الالف مع كونها اخف
من الياء لانها زيدت الجمع في نحو دراهم ولم يعكس لان الالف اخف من الياء والجمع
اثقل من المفرد وانما جاوا ثالثة لان الحرف الثالث في الفعل المبني للمفعول يقلب ياء فلو كان
حرف لين كذي واقيم فناسب ان يزاد الياء لما بينهما من المشاكلة ولانها لو زيدت ثانية
التبس بالمضارع في بعض المواضع ولو زيدت ثانية انقلبت واوا في فعيل ان يكون ثالثه
في الثلاثي وكذا في الباقي وانما كانت ساكنة لئلا تقلب الفا وتقدير كلامه يضم اوله
ويفتح ثانيه اذا لم يكن المكبر كذلك كعمرو او نقول الضمة والفتحة في المصغر غيرهما في المكبر كما قيل
في فلك وهجان مفرد او جمعا فلا يحتاج الى التقدير قوله ويكسر اي يكسر ما بعد الياء في الاسم الذي

فلذلك لم يجي في غيرها الا افعيل وفعيعل وفعيعيل اذ تصغير الخماسي على ضعفه فالاولى حذف الخامس
وقيل ما اشبه الزائد وسمع الاخفش
سفيرجل متن

على اربعة احرف كقولك جعيفر للمناسبة بين الياء وما بعدها لما في الثلاثي لان انها الشيخ محل الاعراب
ثم استثنى من الحكم بالكسر اربع صور الاولى ما فيه تاء التانيث نحو طليحة لوجوب فتح ما قبل تاء التانيث
للخفة والثانية ما فيه الف التانيث اي المقصورة والممدودة كحبيلى وحميراء مراعاة لبقائهما على حالها
وقيد الالف بالتانيث لانهم يقولون في تصغير مولى وكساء معيز وكسي والثالث الالف والنون
المشبهتان بالفي التانيث نحو سكيران تشبيهها بها قوله المشبهتين بهما احترازا من نحو سريحان وسليطان
وشيطان فانك تقول في تصغيرها سريحين وسليطين وشييطين والرابعة الف افعال جمعا نحو اجيمال
لما فقط عليها وقيد بقوله جمعا احترازا عما ليس بجمع نحو اعشار فان تصغيره اعيشير يقال برمة اعشار
اذا كانت البرمة وهي القدر من الحجر منكسرة قطعا واعلم انه احترز بالمتمكن عن اللازم البناء لان
نحو خمسة عشر ايضا يصغر على هذا الوجه كما سيجي قوله ولا يزاد اي لا يزاد ياء التصغير على ما زاد
على اربعة اصول اي لا يصغر الا الثلاثي والرباعي على الافصح وقيل اي لا يزاد الصور المستثناة
على الاربع المذكورة قوله فلذلك اي لاجل انه يضم الاول ويفتح الثاني ويزاد الياء ساكنة
بعدها ويكسر ما بعد الياء في الاربعة الا ما استثني ولا يصغر الا الثلاثي والرباعي لم يجي في غير الصور
المستثناة الا فعيل وفعيعل وفعيعيل لانه ان كان ثلاثيا جاء فعيل كفليس وان كان رباعيا
من غير مدة قبل آخره جاء فعيعل كدريهم وان كان مع مدة جاء فعيعيل كدنينير القرير
على التفسير الاول لقوله لا يزاد على اربعة ظاهر واما على التفسير الثاني فمشكل لانه لم يعلم بعد ان الخماسي
لا يصغر فكيف يحكم بانحصار الابنية فيما ذكر فاشار الى العلة بقوله فلذلك فان ما تقدم لم يدل
عليه وثانيها ما يكتفى فيه ان يقال لما حكم بانحصار ابنية التصغير فيها استشعر اعتراضا بالخماسي
فاشار الى جوابه بان الكلام في اللغة الفصيحة وتصغير الخماسي ضعيف ثم بين انه اذا صغر على
ضعفه ففيه ثلاثة اوجه احدها وهو الاجود ان يحذف الخامس كما في جمع التكسير فيقال في تصغير

ويرد نحو باب وناب وميزان وموقظ الى الاصل لذهاب المقتضي بخلاف قائم وتراث وادد

متن

جحمرش جحيمر واطنه ما ذكر سيبويه وهو انه لا يزال الثاني سهوله حتى يبلغ الخامس ثم يرد تبع
فاما حذف الذي ارتدع عنده والثاني ان يحذف ما اشبه الزايد اي ما كان من الحروف
الزوايد في الجنس او في الشبه فيقال في تصغير جحمرش وقرزدق جحيرش وفريزد فلم
لانها من الزوايد والدال تشبهها بما هو منها وهو التاء والثالث ان يبقى حرو ونا فنقول نغيرجل
فان الاخفش قال سمعت من يقول نغيرجل بكسر الجيم لئلا يظن انه قال على مثال قريطيس مظهر توجيه
قوله واذ صغر الخماسي على التغير الثاني القوله ولا يزاد على ربعه واما على التغير الاول فظاهر والكلمات
التي ذكر بعض الشارحين كيفية تصغيرها ههنا من نحو مستخرج وغيره فغير مناسب اذ لها موضع يذكر فيه
وكانه لم يلحظ ترتيب الباب ثم اعلم انه انما يراد بفعيل وفعيعل وفعيعيل صورة الحروف
والحركات من كون الاول مضموما والثاني مفتوحا والثالث ياء التصغير ولا يراد اعتبار الحروف
الاصول ولذلك دخل كريم في فعيعل ولو اعتبر الحروف الاصول لادى الى ذكر اكثر ابنية
الاسماء في التصغير اذ يلزم ح ان يقال فيما كان على اربع احرف مثلا كجعفر ومكرم وعنبل انها
تصغر على فعيلل وفعيعل ومفيعل وفنيعل وكذا في الجمع فيؤدي الى الكثرة ولاجل الدلالة على
هذه الارادة كرر العين في مثال التصغير دون اللام مع ان عادتهم تكرير اللام لموقف الاوزان
قوله ويرد لما ذكر حد المصغر وكيفية البناء واقسام الابنية الاصلية واجاب عن الحاقي
حاين يرد على الابنية شرع في تفاصيل الابواب وكيفية العمل في الاسماء اذا اريد تصغيرها
فنقول الاسم الذي اريد تصغيره لا يخلو اما ان يكون قد حصل فيه التغير او لا فان لم يحصل فحكمه
ظاهر وان حصل فالتغير اما بالقلب او بالحذف او بالزيادة فان كان بالقلب فالقلب
اما لازم او غير لازم ونعني باللازم ما كان علة القلب فيه ثابتة في المكبر والمصغر وبغير
اللازم ما كان العلة فيه في المكبر دون المصغر فان كان غير لازم فيرد الى اصله كباب وناب

يقال

او لعيد لقولهم اعياد فان كانت مدة ثانية قالوا نحو ضويرب في ضارب وضويرب في ضراب

متن

يقال في تصغيرهما بويب ونييب لان علة القلب فيهما تحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلها
فلما ضم الاول في التصغير ذهب المقتضي والثاني ميزان وكميزان اصله موزان نقلبت الواو
ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فلما صغر ضم الاول فقيل مويزين وكذا موقظ اصله ميقظ
نقلبت الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فلما تحرك في التصغير قيل مييقظ وان كان لازما
فلا يرد كقايم فان علة القلب فيه كونه اسم فاعل من فعل اعل عينه وذلك موجود في مكبره
ومصغره فيقال في تصغيره قويئم بالهمز وكتراث وهو المال الموروث واصله وراث
قلبت الواو تاء للضمة وذلك موجود في المصغر فيقال في التصغير تريث وكذا ادد وهو علم
اصله ودد قلبت الواو همزة للضمة فيقال في تصغيره اديد لبقاء علة القلب في المصغر
قوله وقالوا عييد لقولهم اعياد جواب اعتراض وهو ان يقال اصل عيد عود انقلبت الواو ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها وقد ذهب المقتضي في التصغير ولم يقولوا عويد اجاب بانهم لما جمعوه
على اعياد فرقا بينه وبين جمع عود حملوا المصغر عليه لان التكسير والتصغير من واد واحد اي انه التغير
في المعنى مثله من حيث انهم قصدوا الى معنى زايد في الاسم فغيروا صيغته ولو قيل ابدا او
قالوا عييد فرقا بينه وبين مصغر عود لكان مستقيما ايضا وكانه انما عدل الى ذلك لبيان توجيه
ههنا قوله فان كانت مدة ثانية لما بين ان الف باب تقلب واوا في التصغير لما مر وكان
حكم الف ضارب وياء ضيراب مثله في وجوب الانقلاب الى الواو لانهم لما اضطروا
الى تحريكها وجب قلبها حرف لين وكانت الواو اولى لانضمام ما قبلها ذكره ههنا
وان لم يكن هذا موضع ذكره نظرا الى هذه المناسبة وان تغاير اي الثاني احدهما
رد الى الاصل دون الاخر قوله والاسم على حرفين لما فرغ مما وقع فيه التغير بالقلب شرع

اما لم يكسر للملاكة بالمستعار
وان كان حكم الف ضارب
ويا ضيراب

وَالاسم على حرفين يُرَدّ محذوفه تقول في عِدة وكُل اسمًا وُعَيدة وأُكَيل وفي سَنة ومُذ
سُنَيّة ومُنَيذ وفي دم وحِر دُمَيّ وحُرَيح وكذلك باب ابن واسم وأخت وبنت وهنت
بخلاف باب ميت وهار وناس متن

فيما غير المحذوف والمراد بيان ما لم يبق من حروفه الاصول الا حرفان فنقول الاسم الذي بقي
من حروفه الاصول حرفان لا يخلو من ان يكون من غير زيادة فيه او مع زيادة فان كان من غير
زيادة فالمحذوف اما فاء او عين او لام وحكم الجميع رد المحذوف ليكمل بناء فعيل ثم مثل
لكل واحد بمثالين فمثلا وضحا وفيه كل ومذ بعود اسما لان الاول لو كان فعلا والثاني حرفا
وابنة الانثى والحرج الفرج واصل مذ منذ خففت بحذف النون وانما حكموا بذلك لان الاصل
في الاسماء ان يكون على ثلاثة احرف ولانه لو لم يكن محذوفا منه لم يحتمل عند ملاقاة الساكنين
مذ اليوم بضم الذال بل بالكسر وان كان مع زيادة فاما ان يكن جعل الاسم بها على فعيل او كان بها
فهو قسمان احدهما ان يكون الزيادة همزة وصل كابن واسم فانك لو بنيت فعيلا منهما
الهمزة ونحنت ما بعدها فاما ان تحذف فالمحتمل فعيل او تثبتها وضمها وتنطق بها مع الاستغنا عنها
وصلا وابتداء وايضا تحريك ما بعدها والثاني ان يكون الزيادة تاء التانيث كبنت واخت
فانها بنوت واخوة وهنوة فحذف الواو وجعلوا التاء عوضا عنها ولذلك يسكنون ما قبلها
ويعقلون عليها بالتاء وسكنوا ما قبلها فلو بنيت فعيلا من هذا القبيل من غير رد المحذوف لصدرت
بناء التانيث وهي في حكم كلمة اخرى فوجب رد تاء واذا رددت المحذوف زالت الموجب فزال
حكمها فاذن كذلك تقعيف تبنيها وحرك ما قبلها فتقول بنية وهنية هذا اذا لم يكن
جعل الاسم بالزيادة على بناء فعيل وان امكن بحكمه ان يستغني بالزيادة عن المحذوف فتقول في ميت
وهار وناس ميت وفي هار هوير وهو اسم فاعل من هار
يهور هورا او اصله هاير حذفت عينه كما في شاك والقلب مقلوب هائر
الحور شيء ذكره مثلا ان يكون الياء فيه كالنابية لانه تقول في الترخيم هذا هوير

او تثبتها وتنطق بها ايضا مع تحريك ما بعدها مع ان وضعها لان ينطق بها وصلا وابتداء

وَإذا وَلِيَ ياءَ التصغير واوٌ أو ألفٌ مُنقلبة أو زائدة قُلبت ياءً وكذلك الهمزة المنقلبة بعدها
نحو جُرَيَّة وعُصَيَّة ورُسَيِّلة وتصحيحها في باب أُسَيِّد وجُدَيِّل قليل فإن اتفق اجتماع ثلاث ياءات
حُذفت الأخيرة نسيًا على الأفصح كقولك في عطاء وإداوة وغاوية ومعاوية عُطَيّ وأُدَيَّة
وغُوَيَّة ومُعَيَّة متن

وفي النصب رأيت هويريا باثبات الياء لفظا كما تقول هذا قويض ورأيت قويضيا
وقد ذكره المص فيما حذف منه حرف اصلي لا يرد عند التصغير وهو الظاهر للمتامل وكان
اشتبه عليه تماما ذكره في شرح المنسوب الى المص وهو انك لو رددت المحذوف لقلت
هويري وهو وصوابه ان يقال لقلت هوير بالضم كما تقول في تصغير قائم قويم
او هويير بالادغام لان الواو حذف منه قبل قلبها همزة وبقاء الهمزة في المصغر فرع بقائها
في المكبر فاذا لم يثبت في المكبر لم يثبت في المصغر فقلب الواو المدود ياء ويدغم في
ياء التصغير وناس مشتق من الاناس فقياسه حذف فاذا صغر قيل نويس ولو رد لقيل
انيس قوله واذا ولي لما اخر الكلام الى ذكر خيت واخية وقد وقع فيما بعد ياء التصغير
ما وجب فيه القلب والادغام اورد المص هنا حكم الاسماء التي يقع فيما بعد ياء التصغير
ما يجب قلبه الى الياء وادغامه فيها وذلك على قسمين احدهما ان لا يجتمع فيه عند التصغير ثلاث
والثاني ان يجتمع ثلاث ياءات فنقول اذا ولي ياء التصغير واو او الف منقلبة
او زائدة كرسالة قلبت تلك الحروف ياء وادغمت فيقال جرية وعصية ورسيلة
واما في جروة فلاجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون واما في عصا فلان الالف لما وقعت
فيما بعد ياء التصغير واضطر الى تحريكها ردت الى اصلها فصار كالاول واما في رسالة
فلانهم لما اضطروا الى تحريكها لما مر قلبوها ياء وكذلك الهمزة المنقلبة بعد الالف
فان تلك الهمزة ايضا تقلب ياء وتدغم نحو عطاء واصله عطاو قلبت الواو همزة
لوقوعها طرفا بعد الالف فاذا صغر انقلبت الالف ياء فزال الموجب فرد الى اصله
وقيل عطيو ثم قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فحصل عطيي ثم حذفت الياء الاخيرة
لما سيجيء فقيل عطي ثم اورد على الاصل المذكور بانه منقوض باسيود وجديل

فانه قد جاء في تصغيرهما اسيود وجديول مع انه ولي ياء التصغير واو فيهما واجاب بانه قليل
وليس بلغة فصيحة وانما كلامنا فيها ثم ان من صحح في تصغير اسود نظر الى المكبر ومن اعل ثم ادغم
فلان التصحيح في المكبر انما كان لئلا يلتبس بالفعل والتصغير يدفع ذلك ومن صحح في تصغير جدول
فلصحة جدول لا محافظة على الالحاق ومن اعل وادغم وقال جديل فلان الادغام لا يخرجه عن
حركته وسكونه ثم اشار الى كيفية العمل عند اجتماع ثلاث ياءات في آخر الكلمة فقال حذفت
الاخيرة استثقالا للياءات وخصت الاخيرة بالحذف لتطرفها وكثرة تطرق التغيير الى
الآخر واذا حذفت صار نسيا وجعل الاعراب على ما قبلها فيقال هذا عطي ورأيت
عطيا ومررت بعطي ولو اعتد بها لقيل عطي في الرفع والجر وعطييا في النصب كقاض
وكذا اداوة وهي المطهرة تقول في تصغيرها اديّة لانه انقلبت الالف واوا فوقعت بعد ياء
التصغير ياء فصارت اديوة ثم انقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فصارت ادييية
بثلث ياءات حذفت الاخيرة نسيا وقيل اديّة واصل غوية غويوية لانقلاب
الف غاوية في التصغير واوا وقلبوا الواو الثانية من غويوية ياء وادغمت فصارت غوييية
بثلث ياءات واصل معية معيوية لانه حذف من معاوية الالف ليمكن بناء التصغير
ثم قلبت الواو ياء وادغمت فاجتمع ثلاث ياءات وحذفت الاخيرة نسيا وقال بعض
الشارحين لا يجوز تعلق قوله على الافصح بقوله نسيا فانه يقتضي جواز قولك عطي بكسر الياء
حال الرفع ولم يقل به احد فهو متعلق بقوله حذفت الاخيرة فان بعض النحويين يعل عطيي حملا
على احيي بسكون الياء المحذوف الضمة والكسرة منها واثباتها لعدم موجب حذفها
هذا حاصل كلامه وانا اقول ان ثبت هذا النقل فله وجه في احيي اذ ليس فيه تنوين ليلزم
التقاء الساكنين الموجب للحذف بخلاف عطيي فانه اذا حذفت الضمة والكسرة عنها

والاصل اديوية

وقياس احوى احيّ غير منصرف وعلى يصرفه وقال ابو عمرو احيي على قياس
اسيود احيو متن

التقى ساكنان التنوين والياء فلا بد من حذف الياء والحق تجويز ان يكون متعلقا بقوله
نسيا فانه لما حكم بحذف الاخيرة من الياءات واراد كلية هذا الحكم من غير الاختصاص
ببعض الصور وكان في تصغير احوى خلاف في الحذف فيه على ما يأتي اولا اشار الى ان
الحكم كذلك في الجميع على الافصح فقوله على الافصح اشارة الى ان في بعض صور اجتماع الياءات
خلافا في ان الحذف اعلالي او لا ويظهر لك من هذا ان الاقتضاء الذي حمل هذا الشارح
على تغييره ممنوع فان تعلق قوله على الافصح بقوله نسيا لا يقتضي جواز قولك
عطي حال الرفع يعرف بالتأمل قوله وقياس احوى اعلم ان احوى صفة مشتقة من الحوة
وهو لون يخالط الكمتة مثل صدإ الحديد واحوى كاسود في عدم اعلال العين وهو
مما يلي ياء التصغير فيه الواو فلهذا ذكره ههنا وفي تصغيره الوجهان اي في تصغير احوى فمن
اعل في تصغير اسود يعل في مصغر احوى ومن لم يعل لم يعل فنقول على المذهب الاول اصل
مصغر احوى احيو وقلبت الواو الاخيرة ياء لانكسار ما قبلها فصار احيوي ثم
قلبت الواو الاولى ياء وادغمت ياء التصغير فيها فصار احييي بثلاث ياءات
فحذف الاخيرة ثم اختلفوا في ان الحذف اعلالي او اعتباطي فذهب سيبويه
وعيسى بن عمر وكثير من النحويين الى ان الحذف اعتباطي وذهب ابو عمرو الى انه اعلالي
ثم اختلف القائلون بانه اعتباطي في انه منصرف او لا فاختار سيبويه وكثير من النحويين
انه غير منصرف للصفة ووزن الفعل فان التصغير لا يمنع من اعتباره بدليل قولك هو
افيضل منك فيقال هذا احيّ ورأيت احيّ ومررت باحيّ واختار عيسى بن عمر ومن تبعه
انه منصرف فيقول هذا احيّ ورأيت احيّا ومررت باحيّ واستدل عليه بوجهين الاول
انهم صرفوا خيرا وشرا مع انهما في الاصل اخير واشر فلما فات الوزن بالحذف

يُعتبر قوة فكذا هاهنا واجيب عنه بان مبنى وزن افعل في امثاله على الهمزة الكاينة في الاول
فلما خففت فاتت بخلاف ما نحن فيه اذ الهمزة باقية الوجه الثاني انهم قالوا في تصغير اُعَيْل
بالتنوين فدل على انهم صرفوه واجيب عنه بان اصله اُعَيْلِيٌ اعل اعلال قاض فصار
اُعَيْلٍ باسكان الياء فمن لم يعوض عن الاعلال التنوين يبقى الياء ساكنة في الرفع والجر فلا تنوين
ومن يعوض عن الاعلال التنوين يقول في الرفع والجر اُعَيْلٍ جاء هذا التنوين للعوض عن الاعلال
لا لانه منصرف عنده يدل عليه قولهم اُفَيْضِلُ منك كما تقدم هذا كله على مذهب [illegible]
واما من جعله اعلالين وهو ابو عمرو فيقول اُحَيٍّ في الرفع والجر فيرد عليه ان التنوين اما ان يجعل
تنوين العوض او تنوين الصرف وكلاهما باطلان اما الاول فلانه يلزمه ان يقول اُعَيْطِي بكسر الياء
في الرفع والجر ورايت اعطيا في النصب اذ لا فرق بين البابين ولا قائل به واما الثاني
فلوجهين الاول ما ذكر آنفا فان اعلاله عنده كاعلال قاض والثاني انه يلزم صرف افعل
اذا صغر كما دخل في اُحَيٍّ ودخل في اُفَيْضِل فان قال ابو عمرو والفرق ان اُفَيْضِل باق على كمال صيغة افعل
وهذا اخرج عنها بالحذف اجيب بان الاعلال غير مخل بالزنة بدليل منع صرف اعلى فان قال
الفرق بين اُحَيٍّ وبين اعلى لان الالف في اعلى ثابتة وليس الياء في اُحَيٍّ كذلك فمنع
صرف اعلى لبقاء الالف ولم يمنع اُحَيٍّ لحذف الياء اجيب بان ثبوت الالف في اعلى
متفرع على منع صرفه لانه لو صرف لزال الالف لالتقاء الساكنين كزوال الياء على مذهب ابي عمرو
فلو كان منع صرفه لثبوت الالف لزم الدور فثبت ان ما ذكره ابو عمرو وهم وهذا كله غلط صح
على مذهب من يعل مصغر اسود اُسَيِّد اما من لم يعل ويقول اُسَيْوِد فقياسه هاهنا ان يقال في تصغيره
اُحَيْوٍ وقلبت الواو الاخيرة ياء فحصل اُحَيْوِيٌ ثم يعل الياء الاخيرة اعلال قاض في الرفع
والجر فمن مذهبه تعويض التنوين عن الاعلال يقول اُحَيْوٍ رفعا وجرا واُحَيْوِيَ نصبا ومن ليس
مذهبه التعويض يقول اُحَيْوٍ في الرفع والجر واُحَيْوِيَ في النصب

ويزاد

ويزاد للمؤنث الثلاثي بغير تاء تاء كعيينة واذينة وعُرَيب وعُرَيس شاذ بخلاف الرباعي كعُقَيرب
وقُدَيديمة ووُرَيِّئة شاذ وتحذف الف التانيث المقصورة غير الرابعة كحُجَيجب وحُوَيلي في
حَجَنْبى وحَوْلايا وتثبت الممدودة مطلقا كثبوت الثاني في بعيلبك متن

ويزاد للمؤنث قد ذكرنا ان التغيير الواقع اما بالقلب او بالحذف او بالزيادة فلما فرغ
من الاولين وما يتعلق بهما شرع في الثالث فنقول تلك الزيادة اما حرف تانيث او لا
فان لم يكن حرف تانيث فاما كلمة برأسها كما في بعلبك اولا فان لم يكن كلمة برأسها فاما
ان يكون مدة اولا فهذه اربعة اقسام فان كان الاول وهو ان يكون الزيادة حرف
التانيث فاما ان يكون تاء او الفا مقصورة او ممدودة فان كانت تاء فاما ان يكون
ظاهرة او مقدرة فالظاهرة ثابتة كضُوَيرِبة في تصغير ضاربة فرقا بين تصغير المذكر
والمؤنث وان كان مقدرة فتظهر في الثلاثي كعيينة لئلا يجتمع فرعيان التصغير والتقدير
وعُرَيب وعُرَيس شاذ والقياس التاء لانهما مؤنثان والعِرس بالكسر امراة الرجل
والعُرس بالضم وليمة العروس يذكر ويؤنث وانما لم تلحق التاء لان العرب في الاصل
سمي به وللنظر الى المصدر الذي هو الاعراس وهو مذكر قال في الصحاح الحرب مؤنثة وقد
ونعت منهم حرب قال الخليل تصغيرها حُرَيب بلا هاء رواية عن العرب وقال المازني لانه
في الاصل مصدر وقال المبرد الحرب قد يذكر ويؤنث وهو اذ الحرب [illegible]
[illegible] حرب لمتنظى اجرابه يقال [illegible] الطائر بجناحيه اي خفق وطار وجراب [illegible]
[illegible] الى اعلاها ولا تظهر في الرباعي للاستثقال وشذ قديديمة ووريئة
وقيل في وجه الحاق التاء بهما ان الظروف كلها مذكر غيرهما فلولم تظهر التاء فيهما لظن
انهما مذكران اذ لا يعلم تانيثهما باخبار عنهما لانهما ملازمان للظرفية ولا بوصفهما ولا با
الضمير العائد اليهما بالتصغير فقط ولان القدام بمعنى الملك وبمعنى الجهة والوراء بمعنى الولد الولد وبمعنى
الجهة فتصغيرهما بدون التاء يوهم انهما بمعنى الملك وولد الولد فاثبت التاء ازالة لهذا
الوهم وان كانت الفا مقصورة وهي رابعة تثبت لخفة الاسم كحُبَيلى وان كانت خامسة

والمدة الواقعة بعد كسرة التصغير تنقلب ياء ان لم تكن اياها نحو مفيتيح وكريديس وذو الزيادتين غيرهما من
الثلاثي يحذف اقلهما فائدة كمطيلق ومغيلم ومضيرب ومقيدم في منطلق ومغتلم ومضارب ومقدم
فان تساويا فمخير كقلينسة وقليسية وحبينط وحبيط وذو الثلاث تبقى الفضلى كمقيعس متن

ثم فوقها حذفت استثقالا فتقول في جحجبي وهو اسم رجل سيد في قومه جحيجب وفي حولايا
وهو علم مكان حويلي لانه لما حذفت الف التانيث بقي حولاي قلبت الالف ياء لانكسار
ما قبلها عند التصغير وادغمت في الياء الاخيرة فحصل حويلي بقي فالان منع الصرف لما كان
لالف التانيث ولا الف للتانيث وان كانت ممدودة ثبتت سواء كانت في الثلاثي
او في غيره لانها لما زادت على حرف واشبهت كلمة اخرى فثبتت كما ثبتت تاء بك
في بعلبك وانما ثبتت الكلمة الثانية في نحو بعلبك لئلا يلتبس تصغير غير المركب وتركوا قبل
الثاني مفتوحا تشبيها بتاء التانيث ولذا صغروا الصدر فان الجزء الثاني بمنزلة
تاء التانيث والتنوين من حيث انه نازل منزلة ذيله وتتمته نزولها بها تبك المنزلة
وكذا المركب المتضمن للحرف والمضاف فتقول خميسة عشر سواء اردت العدد او سميت
وفي اثني عشر واثنتي عشرة ثنيا عشر وثنيتا عشرة وتقول ابي بكر وعبيد الله فعلم
حكم القسم الثاني ايضا وهو ان تكون الزيادة كلمة براسها قوله والمدة الواقعة
هذا هو القسم الثالث وهو ان تكون الزيادة هي المدة فتلك المدة اما ثانية او ثالثة
او رابعة ذكر الثانية في قوله فان كانت مدة ثانية فالواو والثالثة في قوله واو اولي
ياء التصغير للمناسبة المذكورة واشار بها الى ذكر الرابعة وهي ان كانت واقعة بعد كسرة
التصغير تنقلب ياء لسكونها وانكسار ما قبلها نحو كريديس في كردوس وهي القطعة العظيمة
من الخيل ومفيتيح في مفتاح وانما قال وان لم تكن اياها اي ان لم تكن ياء لانها لو كانت
ياء بقيت على حالها كقولك منيديل وان لم تكن واقعة بعد الكسرة بان لم تكن ما بعد
ياء التصغير كما في سكران وحمراء فتبقى المدة على حالها قوله وذو الزيادتين اشارة
الى القسم الرابع فنقول تلك الزيادة اما في الثلاثي او في الرباعي فان كانت في الثلاثي

في مقعنسس ويحذف زيادات الرباعي كلها مطلقا غير المدة كقشيعر ومقيشعر وحريجم في احرنجام ويجوز
التعويض من حذف الزيادة بعد الكسرة فيما الثبت فيه كمغيليم في مغتلم ويرد جمع الكثرة لا اسم الجمع
الى جمع قلته فيصغر نحو غليمة في غلمان والى واحده فيصغر ثم يجمع جمع السلامة نحو غليمون ودويرات متن

فاما واحدة او ثنتان او ثلث فان كانت واحدة فظاهر اذ تكون بناء التصغير من غير
التغيير نحو كريم في مكرم فلذلك لم يذكرها وان كانت ثنتين ولا يكون احدهما المدة
الواقعة بعد كسرة التصغير اذ حكم ذلك قد علم في القسم الثالث فاما ان يكون احدهما
فضلى اولا فان كانت احدهما فضلى فتبقى الفضلى وهي الميم في الامثلة المذكورة اذ الميم
موضحة للمعنى والزيادة الاخرى تخرج ما وضع له من انفعال او افتعال او غير ذلك و
المغتلم من الاغتلام وهو هيجان شهوة الضراب وان لم يكن احدهما فضلى كان
عند التصغير مخيرة في حذف ايهما شئت كقلنسوة النون والواو فيها زائدتان ولا مزية
لاحدهما على الاخرى فان شئت حذفت النون وقلت قليسية وكذا حبنطى فان
حذفت الالف قلت حبينط وان حذفت النون الحقت حبيطي بقلب الالف ياء
لكسرة ما قبلها ثم يعل اعلال قاض والحبنطى العظيم البطن والنون والالف فيه للالحاق
بسفرجل فلذا يقال رجل حبنطى بالتنوين وان كان في الزيادة ثلاث غير المدة اذ حكمها
ابدا نحو مقيديم في مقاديم جمع مقدام فتبقى الفضلى من الثلاث فتقول مقيعس في مقعنسس
فتحذف النون واحدى السينين وتبقى الميم لانها الفضلى من حيث دلالتها على اسم الفاعل وان كانت
تلك الزيادة في الرباعي فتحذف مطلقا اي سواء كان احدهما فضلى اولا فانك
تحذف الجميع فتقول في محرنجم حريجم بحذف الميم والنون لانك لو ابقيت شيئا منها
تخرج عن بناء التصغير قوله غير المدة اي غير المدة الواقعة بعد كسرة التصغير فانه لا يحذف نحو
لانك اذا قلت في احرنجام حريجيم بحذف الزيادات كلها غير ياء الالف
لكان على بناء فعيعيل قوله ويجوز لما بين انه قد يحذف الزائد عند التصغير اشار الى جواز
التعويض عنه بياء بعد الكسرة التصغير والغلمة بالضم شهوة الضراب وقد علم ان التصغير

بالكسر ظليمة واشيلم اذا الميم والمعلم الجمل الذي يشتهي الضراب والفائدة في الحذف
والتعويض عنه بمدة ان ذلك التعويض لا يخل ببناء التصغير بخلاف بقاء الزائد فانه يخل
واما ان كان فيه للمدة فلم يمكن التعويض لاشتغال محلها بها كما تقول احيرجيم في احرنجام
ويرد وبعد الفراغ من الكلام على المفرد شرع في الجمع وهو اما جمع قلة او جمع كثرة فان كان
جمع قلة يصغر على بنائه لقرب القلة من معنى التصغير فتقول في اكلب واجمال اكيلب
واجيمال ويجوز ان ترده الى الواحد وتقول كليبات وجميلات وتقول في الزيدين
والهندات الزييدون والهنيدات لانك ترد جمع الكثرة الى الواحد وتجمعه جمع السلامة
فابقاء جمع السلامة على حاله اولى هذا اذا كان جمع قلة واما اذا كان جمع كثرة فلا يصغر
على بنائه للتنافي بين الكثرة والتصغير فينظر ان كان لمفرده جمع قلة ايضا كغلمان فان شئت
رددته الى مفرده وهو الغلام فتصغره ثم تجمعه جمع السلامة اما بالواو والنون كما في
مثالنا هذا فتقول غليمون وانما جمعه بالواو والنون مع انه لا يجوز ذلك في نكرة لان المصغر
كالصفة فلا يشترط العلمية في جمعه بالواو والنون واما بالالف والتاء كما اذا اردت
تصغير دور ترده الى مفرده فتصغره ثم تجمعه على دويرات على حسب ما تقتضيه الاصول وان شئت
رددته الى جمع القلة فتصغره وتقول غليمة وادير هذا اذا كان له جمع قلة واما اذا لم يكن تعين
الرد الى المفرد وتصغيره ثم جمعه جمع السلامة كما تقول في شعراء ومساجد شويعرون
ومسيجدات ولا يفوت بذلك جمع الكثرة بل يكون استعارة صيغة القلة للكثرة
او تقول لا يلتبس بفوت معنى جمع الكثرة لما مر ان التصغير للجمع للدلالة على قلة ما يتوهم كثرته
هذا في الجمع واما اسم الجمع فيصغر على بنائه لانه لا واحد له من لفظه ولانه بمنزلة جمع القلة ويعلم
مما ذكرنا ان معنى قوله ويرد انه يجب الرد اي يجب في جمع الكثرة ان يرد الى احد الامرين

ويجب

وما جاء على غير ما ذكر كأُنَيسيان وعُشَيشية وأُغَيلمة وأُصَيبية فشاذ وقولهم أُصَيغِر منك دُوَين هذا وفُوَيق ذلك لتقليل ما بينهما ونحو ما أُحَيسنه شاذ والمراد المتعجب منه

متن

ويجب في جمع القلة ان يرد الى مفرده واما اسم الجمع فلما لم يكن له مفرد علم انه يجب تصغيره على
لفظه وبهذا يشكل مثل ركب وحمر فانه ليس له جمع قلة ولا يجمع مفرده بالواو والنون ولا
بالالف والتاء ويمكن ان يقال انما لم يستثنه لانه علم مما ذكره في الكافية انه لا يجمع مثل ذلك
جمع السلامة فيكون قوله هنا ثم يجمع الجمع السلامة محمولا على ما يجوز جمعه جمع السلامة ولا يشكل بجمع
الكثرة الذي ليس له واحد مستعمل في الكلام نحو عباديد لانا نقول قال سيبويه يرده الى
ما يجوز ان يكون واحده قياسا وهذا اما فعلول او فعليل او فعلال واياما كان فتصغيره عبيديد
وجمعه بالواو والنون على عبيديدون وبالالف والتاء على عبيديدات قوله
وما جاء لما فرغ من التصغير القياسي في المتمكن شرع فيما هو شاذ وذلك على ثلاثة اقسام
لان شذوذه اما من جهة اللفظ او من جهة المعنى اما الذي من جهة اللفظ فكانيسيان وقياسه
انيسان وكانه مصغر انسيان لكن استغنى عنه بانسان كما جاء يدع مثل ودع وترك
وودع للاستغناء عنه بترك وكذا عشيشية والقياس عشية وتوجيهها انك لما صغرت
عشية اجتمع ثلاث يآت والقياس حذف الاخيرة كما في عطية ومعية ولكن لو فعلوا
كذلك وقالوا عشية لالتبس بتصغير عشوة وهو ما بين اول الليل الى ربعه فابدلوا الياء الوسطى
شينا اذ يهون عليهم زيادة الحرف من جنس العين كما في باب التفعيل وذكر في
الصحاح انه يقال تعشيوا عنكم من الظهيرة اي ابردوا واصله تعشيوا بثلاث يآت ابدلوا من
الياء الوسطى خاء للفرق بين فعّل وفعال وخص الخاء لان في الكلمة خاء ثم قيل فيه
وهذه علة تجري في سائرها من الكلمات وكذا اغيلمة واصيبية في غلمة وصبية وقياسهما
غليمة وصبية فكانهما تصغير اغلمة واصبية لان غلاما فعال كغراب وصبيا فعيل كفقير
وهما يجمعان في القلة على افعلة كاغربة وافقرة فردوهما في باب التصغير الى بابهما من العرب جمعا منفردة وصبية

ونحو جُمَيْل وكُعَيْت لطائرين وكُمَيْت لفرس موضوعٌ على التصغير وتصغير الترخيم أن تحذف منه كلّ الزوائد ثم تصغّر كحُمَيْد في أحمد وخولف بالإشارة والموصول فأُلحقت قبل آخرهما ألف فقيل ذَيّا وتَيّا واللَّذَيّا واللَّتَيّا واللَّذَيّان واللَّذَيّون واللَّتَيّان واللَّتَيّات متن شافيه

على القياس فقولهم جُنَيْبة ونُظَيْرة وأما الذي من جهة المعنى فقسمان لأن المراد بالتصغير أن يكون الشيء الذي يصغر عندهم مستصغرا في نفسه وذلك المعنوي أما لأنه ليس المراد إلا تصغير أن قرب الشيء من الشيء كقولهم صغير منك ولا يستقيم أن يكون المراد أنه صغير لأن اللفظ أصغر مثل كل الزيادة في الصغر فهو مستغن عن التصغير بهذا المعنى لكنه أفاد تقريب ما بينهما من التفاوت أو قلت هو أصغر منك لجاز أن يكون التفاوت بينهما قريبا أو بعيدا وكذا أبا في الأمكنة وأما لأن المراد الاستصغار لكن وقع المصغر لشيء آخر كقولهم ما أحيسن زيدا فإن معنى التصغير الوصف بالصغر وإنما المعنى تصغير من نسب إليه الفعل قال الخليل في أميلحه إنما يعنون الشيء الذي تصف بالملح كأنك قلت زيد مليح وعلم من هذا أن الأصل في الفعل أن لا يصغر قوله ونحو جميل يريد أن هذه الأسماء وضعت في الأصل على التصغير كأنهم فهموا في الأصل تصغيرها وذلك قليل وجميل طائر على صورة العصفور والكعيت العندليب قال سيبويه سألت الخليل عن كميت قال إنما صغر لأنه بين السواد والحمرة ليدل على ذلك المعنى فإذا جمعوه ردوه إلى المكبر المقدر لأنه ليس للمصغر جمع على حياله فقالوا في جميل وكعيت جِملان وكِعتان فدل ذلك على أن المكبر في التقدير جُمَل وكُعَت لأن فِعلان جمع فُعَل وفي كميت كُمْت فدل ذلك على أن مكبره في التقدير أكمت لأن فُعلا جمع أفعل قوله وتصغير الترخيم هو أن تحذف الزوائد كلها وتصغر الاسم وسمي تصغير الترخيم لما فيه من الحذف لأن الترخيم التقليل يقال صوت رخيم إذا لم يكن قويا فتقول حميد في أحمد ومحمد ومحمود ولا يبالي بالالتباس لثقة بالقرائن قوله وخولف لما فرغ من كيفية تصغير ما يصغر من الأسماء المعربة قياسا وشاذا وما أدى ذلك إليه من ذكر حكم الفعل أشار إلى حكم الأسماء المبنية وأردفها بذكر الأسماء المعربة التي لا تصغر أما الأسماء المبنية فهي باعتبار التصغير قسمان قسم يصغر لكن

تصغير

ورفضوا تصغير الضمائر ونحو أين ومتى ومن وما وحيث ومنذ ومع وغير وحسبك والأسماء العاملة عمل الفعل فمن ثم جاز ضويرب زيدا متن شافيه

تصغير المتمكن وقسم لا يصغر أصلا أما الأول فبعض أسماء الإشارة والموصولات فزادوا قبل آخرها ياء وزادوا في آخرها ألفا فقيل في ذا وتا ذيّا وتيّا لأنهم لما زادوا ياء قبل الآخر انقلبت الألف ياء وأدغمت ياء التصغير فيها وفتحوا ما قبل الألف وإنما خولف بتصغير المبهمات تحقيرا سواء لمخالفتها لسائر الأسماء لأنها تقع على كل جنس بخلاف نحو رجل وفرس فأزالوا ضمة الصدر وعوضوا منها الألف في الآخر لأن هذه الأسماء مبنية وسكون الآخر هو الأصل في البناء فناسب أن يلحق في الآخر بحرف لازم السكون ثم أتوا بالياء ثانية لأنه لما لم يضم الصدر امتنع وقوع الياء الساكنة بعد الحرف الأول ولا يصغر ذي وته لئلا يلتبس بتصغير المذكر وللاستغناء بتصغير تا عن تصغيرها ولا يجوز أن يقال زيد قبل آخرهما ياء ان لأنه لو كان كذلك لوجب أن يقال في الذي اللذييّ وفي التي اللتييّ لكن قالوا اللذيّا واللتيّا لأنهم لما زادوا قبل الآخر ياء اجتمعت مع ياء آخر فأدغموا وفتحوا ما قبل الألف وفتحوا ما قبل ياء التصغير أيضا ليكون ما قبل الياء المصغر فيها واحدا وأما اللذيّون فلأنهم زادوا في الذين قبل الياء ياء وقبل النون ألفا فصار اللذيّيان ثم أبدلوا الفتحة ضمة والألف واوا لئلا يلتبس بالتثنية وأما اللتيّات فإنما حصل برده إلى الواحد وتصغيره ثم جمعه جمع السلامة وإنما قيدنا بالبعض لأن ثَمّ وهنا ومن وما وذو الطائية لا تصغر وأما القسم الثاني فكالضمائر فإنها لا تصغر لأن التصغير كالصفة وهي لا توصف وأين ومتى ومن وما أيضا لشبهها بالحرف والحرف لا يوصف فلا يصغر أو لأنها على وجه لا يمكن تصغيرها وحيث استغنى بتصغير المكان عن تصغيره ومنذ للاستغناء بتصغير مذ عن تصغيره ولم يعكسوا لأنها بحذف النون والتصرف فيها أدخل في الإبهام من منذ وأما الأسماء المعربة التي لا تصغر فهي مع لتعذر بناء فعيل منه وغير لتوغله في معنى الحرف وحسبك لمعنى الفعلية فيه والاسم العامل عمل الفعل في حال عمله فلا تقول ضويرب زيدا

المنسوب الملحق بآخره ياء مشددة ليدل على نسبته الى المجرد عنها وقياسه حذف تاء التأنيث مطلقا وزيادة التثنية والجمع الا علما قد اعرب بالحركات فلذلك جاء قنسري وقنسريني

ويجوز تصغيره في غير وقت علم نحو ضويرب لعدم قوة معنى الفعل فيه قوله المنسوب الغرض من النسبة ان تجعل المنسوب من آل المنسوب اليه ومن اهل تلك البلدة او الصنعة وفايدتها فايدة الصفة وانما افتقرت الى علامة لانها معنى حادث فلا بد لها من علامة وكانت من حروف اللين لخفتها وكثرة زيادتها وانما الحقت بالآخر لانها بمنزلة الاعراب من حيث العروض فموضع زيادتها هو الآخر وانما لم يلحق الالف لئلا يصير الاعراب تقديريا ولا الواو لانه اثقل وانما كانت مشددة لئلا يلتبس بياء المتكلم وانما قال الى المجرد نحو كرسي فاذا قلت بغدادي فقد الحقت آخره الياء المشددة ليكون معناه الشيء المنسوب الى بغداد واعترض بعض الشارحين على هذا التعريف من وجهين الاول انه يقتضي ان يكون المنسوب هو المنسوب اليه والثاني ان الذي الحق آخره ياء مشددة لا يدل على نسبته الى المجرد عنها لانهما واحد وجواب الاول انه لا يصدق على المنسوب اليه انه يدل على نسبته الى المجرد عن الياء فانه هو المجرد عن الياء واذا لم يصدق بما ذكر في تعريف احدهما على الآخر فكيف يكون احدهما هو الآخر والثاني انه من الظاهر البين ان المراد بالملحق بآخره ياء مشددة هو المركب من المنسوب اليه ومن الياء المشددة والمجرد عن الياء المشددة هو المنسوب اليه فقط فظهر انهما ليسا واحدا ثم اعلم ان اعتراضه الثاني يدل على انه توهم ان الضمير في ليدل عايد الى الملحق لكنه ليس كذلك بل هو عايد الى الالحاق الذي يفهم من قوله الملحق ان قرئ بالياء وان قرئ بالتاء فهو عايد الى الياء المشددة اي ليدل الالحاق او الياء المشددة على نسبة الملحق الى المجرد عن الياء والصواب ان نقول الضمير في نسبته عايد الى المجموع المركب من المنسوب اليه ومن الياء المشددة وهو الملحق بآخره الياء وبالملحق المراد هنا لا بالمعنى الذي ذكره الشارح واعترض باعتباره قوله وقياسه لما فرغت النسبة الاسم من مدلول الى آخر مغاير له الا ترى

ان

هو

ويفتح الثاني من نحو نمر والدئل وابل خلافا وتغلبي على الافصح ويحذف الياء والواو من فعيلة وفعولة بشرط صحة العين ونفي التضعيف كحنفي وشنئي

ان قولك دمشقي اسم للبلد ودمشقي للرجل المنسوب اليه وغيرته من حال الى حال لانه كان عريا من الياء فقارنها وكان اعرابه على ما قبلها وصار عليها وطرفت الى الاسم التغيرات ثم وتلك التغيرات على ضربين جارية على القياس المطرد في كل اسم ومعدول عن ذلك ثم ان المص قدم التغيرات القياسية وبعد الفراغ منها اشار الى غير القياسية اما القياسية فمنها حذف تاء التانيث وهو واجب لانك اذا نسبت رجلا الى ضاربة فلو ابقيت تاء التانيث لكنت مونثا المذكر ولا يرد عليه ما قيل من ان التاء للتانيث المنسوب اليه لا المنسوب لان المراد انهم استكرهوا اثبات تاء التانيث في صفة المذكر وايضا يلزم اجتماع التانيثين في نسبة مونث الى مونث نحو امراة بصرية وايضا وقوع تاء التانيث وسطا لان الف التانيث لا يجب حذفها لان التاء علم التانيث وليس الالف كذلك ثم اذا حذفت تاء التانيث ودخلت ياء النسبة فلو وقع الاسم صفة مونث وجب ادخال التاء بعد الياء نحو امراة بصرية وهذا غير ذلك ومنها حذف زيادة التثنية والجمع المصحح اذا لم يسم بهما فالنسب الى ضاربان وضاربون ضاربي لان المعنى يحصل بالنسب الى المفرد فيقع الزيادة ضايعة ولانك لو قلت ضارباني وضاربوني لجمعت على الكلمة اعرابين احدهما بالحرف والثاني بالحركة اما اذا سمي بها فلا اما ان تجريه اعراب المفردات كما تقول قنسرين حال الرفع او تجريه في الاعراب على ما كان عليه تقول في حال الرفع قنسرون فعلى الاول تثبتها لانك اخرجتها من احكامها التي كانت لها فكانها غير التثنية والجمع كما في عمران وغسلان وعلى الثاني تحذفهما لان احكامها باقية وقنسرين علم بقعة غير منصرف للعلمية والتانيث قوله ويفتح الثاني هذا شروع في ساير اقسام التغيرات القياسية فنقول الاسم الذي يراد النسبة

الياء اما ان يكون جمعا او لا فان لم يكن جمعا فاما ان يكون مركبا او لا فان لم يكن مركبا فاقسامه
المذكور في الكتاب اربعة الاول ان يكون في الاسم كسرة بحيث اذا نسب الى ذلك الاسم
يجتمع مع ياء النسبة كسرتان والكسر الثاني ان يكون في آخره حرف علة الثالث ان يكون
في آخره همزة بعد الف الرابع ان يكون على حرفين بحذف الفاء او العين او اللام ويمكن جعل
الاقسام خمسة بان يجعل القسم الاول ما فيه تاء التانيث وزيادة التثنية والجمع ثم يذكر بقية
الاقسام على الترتيب الذي ذكرنا اما القسم الاول فنقول في ضبطه لا يخلو اما ان يكون ذلك
الاسم على ثلاثة احرف او اكثر فان كان على ثلاثة احرف فاما ان يكون لامه حرف علة
او لا فان كان حرف علة فسيذكر في القسم الثاني من الاقسام الاربعة ان شاء الله تعالى
وان لم يكن حرف علة فاما ان يكون فاؤه ايضا مكسورا او لا فان لم يكن فاؤه مكسورا فتحت
عينه مطلقا سواء كان فيه التاء او لا نحو شقري في النسبة الى شقرة وهي شقائق النعمان ادكم
كفري كراهة لتوالي اليائين والكسرتين مع قلة حروف الكلمة وان كان فاؤه ايضا مكسورا
كابل فمنهم من يفتح العين لما ذكرنا ومنهم من يبقي الكسر لان اللسان يعمل في جهة واحدة
فلا يثقل وان كان على اكثر من ثلاثة احرف فاما ان يكون على اربعة احرف او على اكثر
منها وان كان على اكثر كمغل ومستخرج لم تغير الكسرة البتة ولا تشبيهم لبعده منه
وان كان على اربعة احرف فاما ان يكون قبل الحرف المكسور او بعده حرف لين او لم يكن
فان لم يكن فاما ان يكون الحرف الثاني من ذلك الاسم متحركا او ساكنا فان كان
متحركا كعلبط فلم تغير الكسرة ايضا وان كان ساكنا فالافصح بقاء الكسرة فيقول تغلبي
لان عدد حروف الاسم كثيرة فلا يجدي عليه الخفة وضع حركة مكان حركة ولان الساكن
حاجز من المتحركين فيخف اللفظ ومنهم من يفتح فيقول تغلبي لان الثاني ساكن فهو كالمعدوم مضار

كمر

ومن فعيلة غير مضاعف كجهني بخلاف شديدي وطويلي متن

كمر وحكم فقد غمل ومستخرج وعلبط كما ذكرت مذكور في شرح الهادي ويمكن ان يقال كلام
المصنف ايضا يدل عليه فان تقديره ويفتح الثاني من نحو نمر بخلاف نحو تغلبي وحذف لفظ نحو
لتقدم ذكره ثم اراد بنحو تغلبي ما زاد على ثلاثة احرف من القسم الذي لم يذكر سوى الذي
تقدم فيه على المكسور او تأخره حرف لين ويكون قرينة ذكر ذلك من بعد دون السوابق
فافهمه وانما قال على الافصح لانه لا خلاف في البعض كمغل ومستخرج وعلبط لانه لما اراد
ان حكم جميع ما كان على اكثر من ثلاثة احرف سوى المستثنى بخلاف حكم نحو نمري وجارية
تغلبي الفتح كما مر اشار الى ان حكم الجميع بخلافه على الافصح فان الفتح في تغلبي ليس بالافصح هذا اذا
لم يكن قبل المكسور ولا بعده حرف لين واما ان كان فاما ان يكون بعده او قبله فان
كان بعده فيكون على وزن فعيل او فعيلة لا محالة اذ الكلام فيما لا يزيد على اربعة ولا عبرة بالتاء
والى هذا القسم اشار بقوله وتحذف الياء واما كان فعول وفعيل وفعولة وفعيلة فيميزه
من فعيل وفعيلة لفظا وحكما ذكر الجميع ههنا فنقول اما ان يكون معتل اللام او لا فان لم يكن
معتل اللام فتحذف منه الياء والواو وتبدل الكسرة والضمة فتحة من فعيلة وفعولة دون
فعيل وفعول لكن بشرط صحة العين ونفي التضعيف فنقول في حنيفة وشنوءة حنفي
وشنئي وفي حنيف وشنوء حنيفي وشنوئي فرقا بينهما والمؤنث اولى بالحذف
لاستثقالهم اياه اما المعتل العين فلم يفرقوا فيه وقالوا طويلي في طويل وطويلة لانهم لو قالوا
طولي في طويلة لتحركت الواو وانفتح ما قبلها فلو قلبوا لزم زيادة التغيير مع اللبس ولم يقلبوا
لزم الاستثقال وكذا قوولي في قوول وقوولة واما المضاعف فلم يفرقوا فيه ايضا كشديدي
وحروري في المذكر والمؤنث لانهم لو حذفوا الياء والواو وقالوا شددي وحرري لادى
الى الثقل ولو ادغموا لزم زيادة التغيير مع اللبس والحرور الريح الحارة ومعنى الحرارة ايضا قوله ومن فعيلة

وَسَلِيقِيٌّ وَسَلِيمِيٌّ فِي الأَزْدِ وَعَمِيرِيٌّ فِي كَلْبٍ شَاذٌّ وَعَبِيدِيٌّ وَجَذَمِيٌّ فِي بَنِي عَبِيدَةَ وَجَذِيمَةَ أَشَذُّ وَخُرَيْبِيٌّ شَاذٌّ وَثَقَفِيٌّ وَقُرَشِيٌّ وَفُقَمِيٌّ فِي كِنَانَةَ وَمُلَحِيٌّ فِي خُزَاعَةَ شَاذٌّ متن

اي ويحذف ايضا اليا من فعيلة بشرط ان لا يكون مضاعفة فيقول في جهينة جهني وفي حنيفة
وقويمة قومي وثومي ولا يشترط فيها صحة العين لان حرف العلة اذا تحرك وانفتح ما قبلها
لا تنقلب الفا فلا يلزم المحذور واما المضاعف فلا تغير فيه تقول في حبيبة وخبيبة حبيبي
لان حذف اليا يؤدي الى الثقل لو لم يدغم احد المثلين في الآخر او زيادة التغير مع اللبس لو ادغم
فقوله بخلاف شديدي وطويلي اشارة الى ما احترز عنه في فعيلة بقوله بشرط صحة العين وبقي التضعيف
ولم يذكر ما احترز عنه في قوله بهذا القول ولا ما احترز عنه بقوله غير مضاعفة في فعيلة بضم الفا
وفتح العين اشارة الى ان الغرض الاصلي بناء ذكر فعيل وفعيلة واما فعول وفعولة وفعيل وفعيلة
فبالغرض للمشابهة المذكورة قوله وسليقي مبتدأ وما بعده عطف عليه وهذه كانت
ترد اعتراضا على فعيلة فاخبر بانها شاذ والقياس سلقي وسلمي وعمري بحذف اليا وابدال
الكسرة فتحة والسليقي من يتكلم بسليقة اي بطبيعته معربا من غير تعلم قال الشاعر ولست بنحوي
يلوك لسانه ولكن سليقي اقول فاعرب وقيل في سليمي وعميري انما جاءا كذلك لئلا يلتبس
بسليمة التي في غير الازد وعميرة التي في غير الكلب وعبيدي وجذمي بهذا ايضا كانا
واردين اعتراضا على فعيلة حيث ضموا اولهما والقياس الفتح كحنفي في حنيفة لكن ضموا العين
للفرق بين هذا المنسوب وبين المنسوب الى عبيدة اسم رجل وكذا فتح الجيم للفرق ايضا لان
الجذيمة جذيمتان فالنسبة الى جذيمة عبد القيس بالفتح على الاصل والى جذيمة اسد بالضم
وانما قال اشذ لان في عدم الحذف الواقع في الصور الاولى رجوعا الى الاصل واما الضم
فلا وجه له قوله وخريبي وارد على فعيلة والقياس خربي وخريبة موضع سمي بالبصرة
الصغرى تركت ياؤه في النسبة لئلا يلتبس بالنسبة الى خرب مكبرا وهو جمع خربة وهي عروة المزادة
قوله وثقفي وارد على فعيل والقياس ثقيفي قوله وقرشي وفقمي وملحي وارد على فعيل والقياس

قرشي

وَيُحْذَفُ اليَاءُ مِنَ المُعْتَلِّ اللَّامِ مِنَ المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ وَتُقْلَبُ اليَاءُ الأَخِيرَةُ وَاوًا كَغَنَوِيٍّ وَقُصَوِيٍّ وَأُمَوِيٍّ وَجَاءَ أُمَيِّيٌّ بِخِلَافِ غَنَوِيٍّ وَأَمَوِيٌّ شَاذٌّ وَأُجْرِيَ تَحَوِيٌّ فِي تَحِيَّةَ مُجْرَى غَنَوِيٍّ وَأَمَّا نَحْوُ عَدُوِّيٍّ فِي عَدُوٍّ اتِّفَاقًا قَالَ المُبَرِّدُ وَنَحْوُ عَدُوَّةَ مِثْلُهُ وَقَالَ سِيبَوَيْهِ عَدَوِيٌّ متن

قريشي وفقيمي ومليحي وقيل انما فعلوا كذلك لدفع اللبس فانهم قالوا في قريش اسم رجل وابن الحرث قريشي
وفي فقيم بني تميم فقيمي وفي مليح سعد مليحي قوله ثقفي مبتدأ وما بعده عطف عليه وقوله شاذ
خبره قوله ويحذف اليا لما تكلم فيما لم يكن معتل اللام من فعيل وفعيلة وما يشبههما شرع
في المعتل اللام منها وقدم فعيلا وفعيلة مذكرا ومؤنثا فتقول اذا نسبت الى غني او غنية
حذفت اليا الاولى وقلبت الاخيرة واوا كراهة اجتماع اليا آت مع الكسرتين ثم كسرة النون
فتحة كما في نمر فتقول غنوي واذا نسبت الى قصي وقصية وامي وامية حذفت اليا الاولى
وقلبت الاخيرة واوا وجاء اميي باربع يا آت اذ ليس قبلها كسرة ولم يجئ غنيي للكسرة
واموي بفتح الهمزة شاذ والقياس الضم قوله واجري لما كان حكم تحية مثل حكم غنية
ذكر حكمها ههنا مع انها تفعلة لا فعيلة فاذا نسب اليها تحذف اليا الاولى وتقلب الاخيرة
واوا فيقال تحوي قوله واما نحو عدو لما فرغ من فعيل وفعيلة معتل اللام شرع في فعول منه فعول
اذا نسب الى عدو يقال عدوي بالواوين اتفاقا واختلف في عدوة فقال المبرد عدوي
ايضا فقد خالف ههنا باب الصحيح اذ كان يفرق فيه بين المذكر والمؤنث وههنا لا يفرق
فنظر الى مقتضى اصل النسب ولم يجعله مما استثني كباب شنوءة لان الادغام اجرى مجرى الحرف
الواحد وقال سيبويه عدوي بحذف احدى الواوين وفتح الدال للفرق بين المذكر
والمؤنث كما في الصحيح ثم ان المصنف ضم فعولا الى فعيل في الاول لاشتراكهما في الاشتراط
واخر فعيلا عنها وفي الثاني ضم فعيلا الى فعيل لاشتراكهما في الحكم واخر فعولا عنها رعاية
للاختصار والمناسبة فيها قوله ويحذف اليا الثانية لما فرغ مما وقع فيه بعد المكسور حرف
لين وما يتعلق به من الابحاث شرع فيما وقع فيه اللين قبل المكسور فنقول لا يخلو اما ان يكون

وَيُحْذَفُ اليَاءُ الثَّانِيَةُ مِنْ نَحْوِ سَيِّدٍ وَمَيِّتٍ متن

ومُهَيْمٍ في مُهَيَّمٍ وطالي شاذٌّ فان كان نحوهم تصغير مُهَوِّمٍ قيل مُهَيْمٌ بالتعويض متن

اما ان يكون المكسور ايضا حرف علة بحيث يجب الادغام اولا فان كان الثاني فاما في آخره حرف علة كالغاني ويذكر في القسم الثاني او لا وح يجب ان تركت الاسم كما هو كفاليي وقاليي وناوريي وان كان الاول فيحصل ثلاث يا آت لاجتماع كسيد وبيت فتحذف الياء الثانية فتقول سيدي وميتي كراهة كسرتين واربع ياآت ولم يحذفوا الاولى لئلا يرجع الى تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبلها فيلزم الثقل او لم تقلب الفا ويلزم زيادة التغيير مع اللبس مع انقلبت قوله ومهيمي لما كان حكم مهيم حكم سيد في حذف احدى اليائين حال النسبة وان كان على اكثر من اربعة احرف والكلام فيما هو على اربعة احرف ذكره ههنا فنقول مهيم ان كان اسم فاعل من هيمه العشق تهييما اذا جعله هائما فحذف منه الياء الثانية في النسبة كما في سيد ويقال مهيمي وان كان تصغير مهوم اسم فاعل من هوم الرجل اذا حرك رأسه من النعاس فيقال مهيمي كذلك لانه لما صغر مهوم حذف منه الواو فصار مهيوما ثم قلبت الواو ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها ثم ادغم فقيل مهيم ولفظ اسم الفاعل من هيم ايضا مهيم فلو انسبوا اليه هنا ايضا بحذف احدى اليائين لالتبس ولو ابقوا اليائين ونسبوا اليه كما هو وقالوا مهيمي لزم الاستثقال فزادوا ياء لان السكون من غير ادغام كالاستراحة وخص مهيم مصغر مهوم بهذه الزيادة دون مهيم اسم فاعل من هيم لانه حذف منه احدى العينين فكان التعويض به اجدر وذكر ان طاليا شاذ لان اصله طيئي فحذفت الياء الثانية وقلبت الاولى الفا فهذا اوجه شذوذه وقيل فيه نظر لان هذا الانقلاب لا يتعلق بهذا الباب ومقتضى هذا الباب كما ذكرنا حذف الياء الثانية وقد حذف الثانية فوجه شذوذه ان يقال حذفت الياء الاولى الساكنة

الفتت

وتقلب الالف الاخيرة الثالثة والرابعة المنقلبة واوًا كعصوي ورحوي وملهوي ومرموي وتحذف غيرها كحبلى وجمزي ومرامي وقبعثري وقد جاء في نحو حبلى حبلوي وحبلاوي وجاء في نحو جمزي متن

وقلبت الثانية المتحركة الفا فطائي شاذ من حيث حذف الاولى والقياس حذف الثانية وهذا ليس بسديد اذ لو كان كذلك لا يكون القلب فيه شاذا وقد ذكر شذوذه في الاعلال فالوجه انه حذف الثانية كما ذكرنا اولا لكن لما كان هذا القلب مختصا بحال النسبة ذكر شذوذه فيها ولما كان ذلك القلب في نفسه ايضا شاذا ذكره في الاعلال قوله وتقلب الالف لما فرغ من القسم الاول شرع في القسم الثاني وهو ما يكون آخره حرف علة فهي اما الف او ياء او واو فان كان الفا فاما ثالثة او رابعة او خامسة او سادسة فان كانت ثالثة فتقلب واوا سواء كانت منقلبة عن واو او ياء اما انقلابها فلانها بدل من اصل فحذفها اجحاف بالاسم لنقصه عن اقل الاصول اما قلبها واوا فلانها ان كانت عن واو كعصا فظاهر واما ان كانت عن ياء كرحى فلئلا يجتمع الكسرة والياآت وان كانت رابعة فاما منقلبة اولا فان كانت منقلبة فالاحسن ابدالها واوا سواء كانت من الواو او من الياء كملهوي من اللهو ومرموي من الرمي لانها بدل من اصل فهي كالاصل ويجوز حذفها فتقول ملهي ومرمي لان الاسم لم ينقص بحذفها عن اقل الاصول وان لم تكن منقلبة فاما ان يكون الحرف الثاني من الاسم الذي هو فيه ساكنا او متحركا فان كان ساكنا كحبلى فيجوز فيه الحذف لزيادتها وقلبها واوا لتشبيهها بملهى وقلبها واوا مع زيادة الالف قبلها تشبيها لها بالالف الممدودة كصحراوي وان كان الحرف الثاني من ذلك الاسم متحركا فلم يجز فيه الا الحذف كجمزى في جمزي لان حركة الحرف الثاني بمنزلة حرف آخر فالالف فيها في حكم الخامسة الا ترى ان من صرف هندا ودعدا لم يصرف سقر وقدم علمين لان الحركة صيرتها في حكم زينب وسعاد ويقال حمار جمزي اي سريع من الجمز وهو ضرب من السير

وتقلب الياء الأخيرة الثالثة المكسور ما قبلها واوا ويفتح ما قبلها كعموي وشجوي وتحذف الرابعة على الأفصح كقاضي وشجي ويحذف ما سواها كمشتري وباب محيي جاء على محوي ومحيي كأموي وأميي متن

واعلم ان المراد بالمنقلبة ما كانت منقلبة عن حرف اصلي فالف الالحاق وان كانت منقلبة عن الياء حكمه حكم الف التانيث فيجوز في معزى معزوي تشبيها بالمنقلبة عن الاصل كملهوي ويجوز معزي تشبيها بالف التانيث كحبلي ومعزاوي كحبلاوي وان كانت خامسة كمرامي وهو منقول من المرامات او سادسة كقبعثري وهو الجمل العظيم الشديد فالحذف لا غير لطول الاسم فقول العامة مصطفوي خطأ والصواب مصطفي قوله وتقلب الياء الاخيرة مما آخره يشرع فيما آخره ياء او واو وخلط حكم احدهما بالآخر لتقاربهما في الحكم فنقول الياء المتطرفة اما ان يكون مخففة او مشددة فان كانت مخففة فاما ان يكون ما قبلها متحركا او ساكنا والواو المتطرفة ايضا اما مخففة او مشددة لكن المخففة لا يكون ما قبلها الا ساكنا لانه لو انفتح ما قبلها انقلبت الفا وليس في الكلام اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمة او كسرة فواو كذلك فالتكلم في الياء المتطرفة المخففة التي تحرك ما قبلها فنقول لا تكون الحركة الا الكسرة لانها لو كانت فتحة انقلبت الفا فلا يكون ما نحن فيه وليس في الكلام اسم في آخره ياء قبلها ضمة فالياء المتطرفة المخففة المكسور ما قبلها اما ثالثة او رابعة او خامسة او سادسة فان كانت ثالثة كما في عم من عمي عليه الامر اذا التبس ورجل عم القلب اي جاهل وكما في شج من شجي اي حزن قلبت في النسبة واوا كراهة اجتماع الياءات ويفتح ما قبلها كما في نمر وان كانت رابعة فمنهم من يحذفها فيقول قاضي وهو الافصح كراهة لاجتماع الياءات والكسرتين لو لم تغير ولو غيرت بان قلبت واوا وفتح ما قبلها كما فعل بعضهم اجراء لها مجرى الياء الثالثة لسكون ثانيه مجرى الحرف الصحيح مجرى متحرك يلزم زيادة التغيير مع اجتماع حروف العلة وهذا ان ... قد وجدنا

بيانها

ونحو ظبية وقنية وزنية وعروة ورشوة على القياس عند سيبويه وزنوي في بني زنية وقروي شاذ عنده وقال يونس ظبوي وغزوي واتفقا في باب ظبي وغزو وبدوي شاذ وباب طي وحي ترد الاولى الى اصلها وتفتح فتقول طووي وحيوي بخلاف دوي وكوي وما آخره ياء مشددة بعد ثلاثة ان كانت اصلية في نحو مرمي قيل مرموي ومرمي وان كانت زائدة حذفت كرسي وبخاتي في بخاتي اسم رجل متن

بانها في القسم الاول وان كانت خامسة فاما ان يكون قبلها ياء مشددة كمحي اسم فاعل اولا فان لم يكن حذفت فيقال مشتري وان كانت قبلها ياء مشددة كمحي اسم فاعل من حيا يحيي واصله محيي اعلت الاخيرة اعلال قاض فاذا نسب اليه حذفت الاخيرة وكانه نسب فيصير محيي باربع ياآت كما كان امية فيجوز الوجهان كما تقدم وان كانت سادسة حذفت كما في مستقصي قوله ونحو ظبية لما فرغ مما في آخره ياء مخففة قبلها حركة شرع فيما آخره ياء او واو مخففة قبلها سكون فنقول فانه اما مفتوح او مكسور او مضموم وعلى التقادير فاما مذكر او مؤنث واختلف في ذلك فاختار سيبويه ان النسبة اليها كالنسبة الى غيرها بغير حذف التاء من المؤنث فيقال في النسبة الى ظبي ظبيي وظبية ظبيي كما في نمر ونمرة نمري لان حرف العلة اذا سكن ما قبلها كان حكمها حكم الصحيح ووافقه يونس فيما لا تاء فيه واما ما فيه التاء فقال يحرك فيه الساكن وتقلب اللام واوا ان لم تكنها فيقال في ظبية وغزوة غزوي قياسا على عموي في عم وهذا القياس بعيد لان ما قبل الياء والواو في ظبية وغزوة ساكن وفي عم متحرك وكان الخليل يعذر يونس في ثبات الياء دون ثبات الواو لوجهين الاول انه حمل ظبيا على عم لئلا يجتمع الياآت فانه مستكره والثاني انه قد جاء مثل ذلك في الياء في حيث قالوا زنوي في النسبة الى بني زنية وقروي في النسبة الى قرية ولسيبويه ان يجيب عن الاول بان اجتماع الياآت وان كان مستكرها لكن السكون يجبره وعن الثاني بانه شاذ لا يحمل عليه وبدوي بفتح الدال شاذ عندهما والقياس السكون قوله وباب طي لما فرغ من الياء والواو المخففة المتطرفة شرع في المشددة وهي اما بعد الحرف الاول او الثانية او الثالثة او الرابعة فان كانت بعد الحرف الاولى وان كانت ياء ترد الياء الى اصلها

المشددة

وتفتح كما في نمر وتقلب الثانية الفا واوا لئلا يجتمع اليا آت فيقال في طي طووي لانه طوى الثوب
وفي حي حيوي وان كانت واوا بقيت اذ ليس اجتماع الواوين واليائين في الاستثقال
كاجتماع اليا آت فيقال دووي وكووي في النسبة الى دو وهو البادية والى كو وكوة
وهو ثقب البيت وان كانت بعد الحرف الثانية كغني وعدو فقد تقدم في القسم
الاول وان كانت بعد الثالثة واليه اشار بقوله وما آخره ياء مشددة بعد ثلاثة
فلا يخ اما ان يكون الياء الاخيرة اصلية او زايدة فان كانت اصلية كمرمي ففيها وجهان
الاول حذف احدهما وقلب الاخرى واوا كما في غني والثاني حذفهما استثقالا
وان كانت زايدة ككرسي حذفت هي بعينها ويقال كرسي ايضا فهذه اليا
هي يا النسبة والتي كانت قبلها حذفت وان كانت بعد الرابع كبخاتي اسم رجل
فانك اذا نسبت اليه حذفت اليا واتيت بيا النسبة وانما قيده بقوله اسم رجل
لانه لو كان جمعا رد الى الواحد والبختي نوع من الابل وجمعه بخاتي غير منصرف واذا سمي
فلا ينصرف ايضا كما سمي بمصابيح لكن اذا نسبت اليه صرفت لان يا النسبة
ليست من بنية الكلمة الا ترى انك لو نسبت الى جمال العلت جمالي منصرفا ولو كانت
غير يا النسب لم ينصرف كذا ذكره شرح المنسوب الى الهضم وفيه نظر لانه ليس بجمع ولو قيل
المراد لو كان اليا للجمع لكان بعيدا عن التوجيه يعرف بالتامل ثم قيل فيه ومن ثم
قالوا رباعيات يمانيا ولم يكن وارد اعن الزنة التي لا تقع الا جمعا يعني لحسن حجة ان يا
النسبة ليست من البنية لم يكن يمانيا ويمانيا منته بالياء وتخفيفه واوردنا
بطريق الاعتراض على ما قالوا افاعل ومفاعل ونحوهما لا يكون الا جمعا ونقول المعنى
لا جل ان يا النسبة لم يكن داخلا في بنية الكلمة قالوا رباعيات يمانيا في التنوين منصرفا و

ولم يجعلوه

وما آخره همزة بعد الف ان كانت للتأنيث قلبت واوا كصنعاوي وبهراني وروحاني وجلولي وحروري
شاذ وان كانت اصلية ثبتت على الاكثر كقرائي والا فالوجهان ككسائي وعلباوي متن

ولم يجعلوه من الجمع التي لا يكون الا جمعا وهذا اقرب الى اللفظ لكن يرد عليه الاعتراض
المتقدم وكذا نقول في النسبة الا الشافعي شافعي وشفعوي خطاء ذكر في الصحاح
ان النسبة الى اليمن وهو بلاد العرب يمني ويمان مخففة والالف عوض من يا
النسبة فلا يجمعان قال سيبويه وبعضهم يقول يماني بالتشديد ولم يذكر المص
ما في آخره الواو المشددة بعد الثلاثة كمغزو والظاهر ان النسبة اليه مغزوي
ولم اره نقلا قوله وما في آخره همزة لما فرغ من القسمين الاولين من اقسام الاربعة
شرع في القسم الثالث منها وهو ما آخره همزة بعد الف فهي اما للتانيث او اصلية
او منقلبة عن حرف اصلي او عن حرف الالحاق فان كانت للتانيث قلبت واوا
كحمراوي في حمراء لكون الهمزة اثقل من الواو ولم تقلب يا لئلا يجتمع ثلاث يا آت
مع الكسرة وشذ صنعاني في النسبة الى صنعاء اليمن وبهراني في النسبة الى بهراء
اسم قبيلة والقياس صنعاوي وبهراوي ومن العرب من يقوله فابدلوا من الهمزة
النون لان الالف والنون تشابهان الفي التانيث وروحاني بفتح الراء في
النسبة الى روحاء وهو بلد والكلام فيه كما في صنعاني وبضم الراء في النسبة الى الملائكة
والجن ويقال لهم الروح للطافتهم واستتارهم عن الناس زادوا الالف والنون
للفرق بينه وبين المنسوب الى روح الانسان قال ابو عبيدة تقول العرب روحاني
لكل ما فيه الروح من الناس والجن والدواب وجلولي الى جلولاء قرية وحروري ايضا قرية
ينسب اليها الحرورية من الخوارج اذ كان اول مجمعهم بها وتحكيمهم منها وان كانت اصلية
ثبتت على الاكثر لقوتها باصالتها فتقول في قراء وهو الرجل المتنسك من قرا
اذا تنسك قرائي ومنهم من يقلبها واوا استثقالا وان كانت منقلبة عن حرف اصلي

صنعاء غير منصرف لكنه مضاف
فدخلها حرف الجر

وباب سقاية سقائي بالهمزة وباب شقاوة شقاوي بالواو وباب زاي وزاية زائي وزاوي
وما كان على حرفين ان كان متحرك الاوسط اصلا والمحذوف اللام ولم تعوض همزة وصل او كان
المحذوف فاء وهو معتل اللام وجب رده كأبوي واخوي وشهي في شية ووشوي في شية
وقال الاخفش وشيي على الاصل متن

كساء ورداء واصلهما كساو وردای قلبت حرف العلة همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة
كما سيجيء او من حرف الالحاق نحو علباء وهو عصب العنق والهمزة فيه منقلبة عن ياء زيدت
للالحاق ففيها وجهان الابقاء تشبيها بالاصلية والقلب واوا تشبيها بالهمزة التي للتانيث
قوله وباب سقاية لما بين حكم ما انقلب فيه حرف العلة بعد الالف همزة لوقوعها
طرفا بعد الف زائدة اشار الى بيان حكم ما لم ينقلب فيه حرف العلة الواقعة بعد الالف
همزة وذلك بان لا يكون طرفا او لا يكون الالف زائدة فباب سقاية وشقاوة اشارة
الى الاول وباب زاي وزاية الى الثاني فنقول في الاول حرف العلة الواقعة بعد الالف
ان كانت ياء قلبت همزة فيقال سقائي بالهمزة لئلا تجتمع الياءات مع ذهاب المانع
وهو التاء ولو قلبوها واوا لم يبعد كما في رداوي وان كانت واوا ابقيت فيقال
شقاوي في شقاوة اذ لم يستثقل الواو مع الياءين كاستثقال الياءات فيعالج
التاء باق تقديرا او خاف ياء النسبة عنها واما في الثاني وهو باب زاي وزاية
وهو الاسم الثلاثي الذي تقع فيه الياء بعد الف مقلوبة عن حرف اصلي ويكون التاء
فارقة بين الواحد وغيره فيجوز زائي بالهمزة بياءات كظبيي لسكون قبلها وزاوي
بالهمزة كسقائي اذ الياء فيها وقعت بعد الف وزاوي كاستثقال الياءات
هنا لتقدم حرف العلة عليها بخلاف ظبيي والياء اذا استثقلت قبل ياء النسب
قلبت واوا فكذا هنا قوله وما كان على حرفين لما فرغ من الاقسام الثلاثة شرع
في القسم الرابع والمراد بيان ما يرد وما لا يرد عند النسبة الى الاسم الذي
صار الى حرفين بالحذف وذلك على ثلاثة انواع ما يجب فيه الرد وما يمتنع وما يجوز
الامران اما الذي يجب فيه الرد فصنفان الاول ان يكون متحرك الاوسط في الاصل

والمحذوف

والمحذوف لامه ولم يعوض عن المحذوف همزة وصل كأبوي واخوي وستهي
في ست واصله ستة وهو الاست وانما يجب الرد لانهم لو لم يردوا لاخلوا بالكلمة
بسبب حذف اللام وحركة العين لان الحركة الآن انما هي لاجل ياء النسب مع ان المحذوف
لام وهو قابل للتغيرات فان قلت هذا منقوض بقولهم دمي ودموي مع ان دما
متحرك الاوسط في الاصل والمحذوف لام ولم يعوض همزة وصل قلت ان دما في
الاصل فعل بسكون العين عند سيبويه والاخفش نعم هو عند المبرد فعل بفتح العين واستدل
عليه بقولهم دمي يدمى دما كما يقال فرق يفرق فرقا وحذر يحذر حذرا او الصحة منه دمي
كحذر وفرق وهذا ضعيف لجواز ان يكون الشيء على وزن فاذا اشتق منه فعل كان
ذلك الفعل على غير وزن ذلك نحو جنب الرجل يجنب جنبا او اشتكى جنبه والفعل
ماخوذ من الجنب بسكون النون والمصدر فعل بفتح العين فكذا فيما نحن فيه واستدل المبرد
ايضا بقولهم في التثنية دميان وبقول الشاعر فلسنا على الاعقاب تدمى كلومنا ولكن
على اقدامنا يقطر الدما فانما اضطر الشاعر اخرجه على اصله وقال المصنف في شرح المفصل ان قولهم
الدميان ويقطر الدما لا ينهض دليلا لكونه شاذا وقال سيبويه انه يجمع على دماء ودمي
كدلاء ودلي وظباء وظبي ولو كان متحرك العين كعصا لا يجمع على ذلك وقال المبرد جمعه
مخالف لنظائره وبالجملة بني المصنف الكلام على مذهب سيبويه الصنف الثاني ان يكون
المحذوف فاء وهو معتل اللام كشية وهي كل لون يخالف معظم اللون واصلها وشية
حذفت فاؤها لما يجيء فاذا نسب اليها يرد المحذوف لانه لو لم يرد فاما ان يقال
شيي فيجتمع الياءات في مؤنث منكر او يقال شوي فلا يكون فيه تنبيه على حذف
الواو اذ ليس في كلامهم كلمة فاؤها ولامها واو الا الواو اذ رد المحذوف يجب

تنبيه

وان كانت لامه صحيحة والمحذوف غيرها لم يرد كعدتي وزنتي وسهي في سه وجاء عدوي وليس برد وما سواهما يجوز فيه الامران نحو غدي وغدوي وابني وبنوي وحري وحرحي وابو الحسن يسكن ما اصله السكون فيقول غدوي وحرحي متن

فتح الشين لانه لو ابقي ساكنا لزم بقاء الواو مع موجب الحذف ثم تقلب لامها واوا فيقال وشيوي واجاز الاخفش وشيي بالسكون على الاصل كما في وحليي والفرق ان الواو فيه وحيي مفتوح بخلاف ما نحن فيه قوله وان كانت لامه صحيحة هذا شروع فيما يمتنع فيه الرد وهو ايضا صنفان الاول ان يكون لامه صحيحة والمحذوف الفاء كعدة واصلها وعد فاذا نسب اليها يقال عدي ولا يرد المحذوف لانه لو رد فاما ان لا يفتح العين فيلزم بقاء الواو مع موجب الحذف او يفتح فيكون التحريك من غير موجب مع ان المحذوف غير اللام التي هي محل التغيير وكذا زني في زنة واصلها وزنة والثاني ان يكون اللام صحيحة ايضا والمحذوف العين كسهي في سه والاصل ستة وانما لم يرد وفاقا بين النسبة الى ما حذف منه اللام وبين النسبة الى ما حذف منه العين ولم يعكس لان اللام محل التغيير فهو اولى بالرد وقوله والمحذوف غيرها اي غير اللام سواء كان فاء او عينا وجاء عدوي في النسبة الى عدة وليس هو ارد الفاء المحذوف والا لوجب ان يقال وعدي بل هو شيء كالعوض عن المحذوف قوله وما سواهما لما فرغ مما يجب فيه الرد ويمتنع شرع فيما سواهما وهو ثلاثة اصناف الاول المحذوف اللام الذي سكن وسطه اصلا ولم يعوض همزة وصل كغد والثاني المحذوف اللام المتحرك الوسط الذي عوض فيه عن المحذوف همزة وصل كابن والثالث المحذوف اللام الساكن الوسط الذي عوض فيه عن المحذوف همزة وصل كاسم واسكنه مو لما يجيء وانما انحصر فيها لان المحذوف ان كان غير اللام فاللام ان كانت صحيحة فهو داخل فيما يمتنع رده حيث اشار اليه بقوله وان كانت لامه صحيحة والمحذوف غيرها لم يرد وان لم يكن اللام صحيحة فلا يكون المحذوف الا الفاء اذ لم يثبت حذف العين الا في سه ومذ وسه وثبة على تقدير ان يكون من ثاب يثوب فانه قال الامام عبد القاهر رحمه الله

ولخت وبنت كاخ وابن عند سيبويه وعليه كلوي وقال يونس اختي وبنتي وعليه كلتي وكلتوي وكلتاوي كحبلي

لا يوجد شيء حذف فاؤه اكثر من ثبة بل ثبة وسه واما ثبة فالاكثر على ان لامها محذوف من ثبيت اذ جمعت واجاز ابو اسحق ان تكون من ثاب يثوب لان معنى الاجتماع ان يعود بعض الى بعض والثوب الرجوع وايضا فانه قال بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك نص اهل التصريف على انه ليس في اللغة العربية ما حذف عينه سوى مذ وسه وثبة على قول فثبت انه لا يكون المحذوف الا الفاء فدخل فيما يجب فيه رد المحذوف حيث اشار بقوله او كان المحذوف فاء وهو معتل اللام وجب رده فثبت انه ان كان المحذوف غير اللام فهو داخل في الواجب والممتنع واما ان كان المحذوف اللام فان جمع الشرطين بان يكون متحرك الاوسط اصلا ولم يعوض همزة وصل فهو ايضا مما يجب فيه الرد كما مر بقي ثلاثة اصناف كما ذكرنا لانه اما ان ينتفي الشرط الاول او الثاني او هما جميعا وحكم الكل جواز الامرين واما في الاول كغد والاصل غدو وحر والاصل حرح وان شئت رددت المحذوف لان اللام قابل للتغيير وان شئت لم ترد لان اصله سكون العين فلا يلزم من ترك الرد اخلال بالكلمة بخلاف اب واخ كما مر واما في الثاني كابن واصله بنو فان شئت حذفت همزة الوصل ويكون حكمه حكم اب فتقول بنوي وان شئت ابقيت همزة الوصل وتقول ابني ولا تقول ابنوي لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض واما في الثالث كاسم فتقول اسمي وسموي ولم يذكر المصنف مثاله وابو الحسن الاخفش يسكن ما اصله السكون كغد وحر لانه لما رد واصله السكون كغدو وحرح وقد فكما يقال فيهما غدوي وقدي فكذا يقال فيها غدوي وحرحي واما من لم يسكن فلان التغيير في غد حال النسبة وقع لو لم يكن في اخر المنسوب اليه وقبله يكون مثل طووي في طي فكما يقال طووي فكذا في غدوي ثم يحمل غير المعتل كحر على المعتل كغد لما كان موافقا له في الحذف والرد لكن مذهب الاخفش اقيس

والمركب ينسب الى صدره كبعلي وتأبطي وخمسي في خمسة عشر علماً ولا ينسب اليه عدداً والمضاف ان كان الثاني مقصوداً اصلاً كابن الزبير وابي عمرو قيل زبيري وعمري وان كان كعبد مناف وامرئ القيس قيل عبدي وامرئي **متن**

قوله واخت وبنت اختلف في النسبة الى اخت وبنت فقال سيبويه هي كالنسبة الى الاخ والابن لان التاء تحذف في النسبة فيقال في اخت اخوي كاخ وفي بنت بنوي كما يقال في ابن بحذف همزته وعلى هذا يقال في كلتا كلوي لان اصل كلتا على المختار كلوى ووزنه فعلى ابدل الواو تاء اشعاراً بالتانيث ولم يكتب بالالف لانها تقلب ياء في النصب والجر فاذا نسب اليها وجب حذف التاء لانها انما ابدلت من الواو دلالة على التانيث كما عوضت في اخت وبنت عن المحذوف ولذلك واذا تحذف التاء منهما فكذا ههنا ورد الواو التي ابدل عنها التاء كما في اخت وبنت وحذف الالف كراهة اجتماع الواوين لو قلبت واواً والياءات لو قلبت ياء فيقال كلوي وقال يونس يجب ابقاء التاء في اخت وبنت لانها لما كانت عوضاً من المحذوف فكانها اصل فيقال اختي وبنتي ويجب ان يعلم ان النسبة الى ابنة ابني وبنوي اتفاقاً اذ التاء فيها ليس عوضاً كما في بنت حتى يبقيه يونس وعلى مذهب يونس يكون النسبة الى كلتا كالنسبة الى حبلى بالوجوه الثلاثة لان التاء عنده كالاصل وهذا كله على قول من يقول وزن كلتا فعلى واما على قول من يقول التاء للتانيث غير عوض وان الالف لام ووزنه فعتل فقياس النسب كلتوي وهذا القول ليس بشيء اذ لا يعرف فعتل ولا يكون تاء التانيث متوسطة وذكر في الشرح المنسوب الى المص ان النسبة الى كلتا عند سيبويه كلوي لان التاء عنده للتانيث فتحذف وتقلب اللام واواً وفيه نظر لان هذا الكلام يدل على ان وزن كلتا عند سيبويه فعتل وليس كذلك لان المص صرح في شرح المفصل بان اصل كلتا عند سيبويه كلوى ووزنه فعلى ابدل الواو تاء اشعاراً بالتانيث **قوله** والمركب لما فرغ من بيان التغييرات القياسية في غير

المركب

المركب شرع في المركب وهو اضافي وغير اضافي وغير الاضافي اسنادي ومتضمن الحرف كخمسة عشر وامتزاجي فالاقسام اربعة اما غير الاضافي فينسب الى صدره لاستثقال النسبة الى الكلمتين معاً فحذفوا الثانية كما حذفوا تاء التانيث ولان الاسم اذا ثقل بطول قبل تمامه فكان الباقي كانه مذكور فكان اولى بالحذف من الاول وانما لا ينسب الى خمسة عشر عدداً لان الجزئين معاً مقصودان فلو حذف احدهما اختل المعنى ولو لم يحذف استثقل واما في خمسة عشر اسماً فالامر سهل لانه علم لا دلالة له على العشرة والخمسة فكان الثاني كتاء التانيث ولم يكن في الحذف اختلال واما الاضافي فان قصد الواضع بالثاني معنى مقصوداً ثم اضاف اليه الاول فاذا نسب اليه حذف المضاف كزبيري في ابن الزبير لان المضاف اليه وهو الزبير مقصود بمدلوله ونسبته الابن اليه وان لم يكن الثاني مقصوداً كما ذكر حذف المضاف اليه كعبدي وامرئي في عبد مناف وامرئ القيس فانه لم يقصد الى مناف والقيس اضافة عبد وامرئ اليه فليس للثاني مدلول على حياله فينزل منزلة بعلبك في ان الثاني ليس له مدلول على حياله فيفعل به ما فعل ببعلبك وجاء منافي في عبد مناف قال سيبويه سألت الخليل عن قولهم في عبد مناف منافي فقال لخوف اللبس وفي هذا الكلام نظر لان لقائل ان يقول لا نسلم ان الثاني ليس بمقصود في عبد مناف فان منافاً اسم صنم وقد قصد المضاف اليه واضيف اليه يحقق هذا المعنى ما ذكر في الكشاف في آخر سورة الاعراف في تفسير قوله تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة ان الخطاب لقريش والمعنى خلقكم من نفس قصي وجعل من جنسها زوجها عربية قرشية فلما آتاهما ما طلبا من الولد جعلا لله شركاء فيما آتاهما حيث سميا اولادهما الاربع بعبد مناف وعبد العزى وعبد قصي وعبد الدار وذكر في حواشيه انه اضاف قصي ولده الى صنمية مناف والعزى

وَالجمع يُرَدُّ إلى الواحد فيقال في كُتُبٍ وصُحُفٍ ومساجد وفرائض كُتُبِيّ وصُحُفِيّ ومَسجِدِيّ وفَرَضِيّ وأمّا مساجدُ علماً فمساجديّ كأنصاريّ وكلابيّ متن

و واحد الى نفر و واحد الى داره التي هي دار الندوة وانما قال مقصودا اصلا لئلا ينتقض بمثل
الاطفال كابي عمرو فان حكمه كذلك وان لم يكن بالباب منسوب الى رجل مسمى بعمرو ولكن
اصل الكنى القصد الى التفاؤل وانما اجريت فيه هذه المواضع مجرى الاعلام وتقول في ذي مال ذووي
لانك تحذف تاء التانيث وترد ذا الى اصلها وهو ذوا كالعصا فتقول ذووي كعصوي
وقولهم ذاتي خطاء قوله والجمع لما فرغ من المفرد شرع في الجمع وهو اما مصحح او مكسر اما المصحح فقد
ذكر حكمه مع حكم التثنية في اول الباب لما وقع فيه التاء حكما والا فهذا موضع ذكره واما
المكسر فان كان باقيا على معنى الجمعية وجب رده في النسبة الى الواحد لان الغرض من النسبة
الى الجمع الدلالة على ان بينه وبين هذا الجنس ملابسة وهذا يحصل بالمفرد فيقع لفظ الجمع
ضايعا فتقول في النسبة لمن يعلم علم الفرائض فرضي ولمن يكثر النظر في الصحف صحفي
بفتحتين وفي الفتح صُحُفي بضمتين خطاء وان لم يكن باقيا على معنى الجمعية بل صار علما وجب ابقاؤه على
لفظه فتقول في مساجد علما مساجدي اذ لو قلت مسجدي لم يحصل المقصود وفي الانصار انصاري
لانه غلب حتى صار علما فكان حكمه حكم الاعلام واما الاعرابي فلكونه جاريا مجرى القبيلة ولانه ليس بجمع
لا يقال انه جمع عرب لان الاعراب سكان البوادي من العرب والعرب اعم
سواء كان ساكن الحضر او البادية فلو كان جمعا له لكان المفرد اعم من جمعه وانه محال واذا
لم يكن للجمع واحد ينسب اليه كعباديدي في عباديد وهي الخيل المتفرقة يذهبون ويجيئون
وقال الاصمعي هي الطرق المختلفة وقال يقال صاروا عبادية وعباديد اي متفرقين وانما
لم يرد الى ما جاز ان يكون واحده في القياس كما رده اليه في التصغير لانه ليس رده
الى فعلول او فعليل او فعلال اولى من رده الى الآخر بخلاف التصغير لان تصغير الكل واحد
وليست النسبة الى الكل واحدة وكذلك لا يرد الجمع الذي ليس له لفظ واحد الى واحده

نحو

وما جاء على غير ما ذُكر فشاذٌّ وكثر مجيء فعّال في الحِرَف كبتّات وعوّاج وثوّاب وجمّال وجاء فاعل أيضاً بمعنى ذي كذا كتامرٍ ولابنٍ ودارعٍ ونابلٍ ومنه عيشةٌ راضيةٌ وطاعمٌ وكاسٍ متن

نحو محاسني في النسبة الى محاسن قوله وما جاء اشارة الى ما فيه تغييرات غير قياسية
فبعضها تقدم كصنعاني وبعضها لم يتقدم كرازي في النسبة الى الري وبدوي منسوب
الى بادية وهندواني بكسر الهاء وضمها سيف منسوب الى الهند ومروزي منسوب
الى مرو وهذا في الاناسي وقالوا ثوب مروي على القياس كانهم فرقوا فيه بين الانسان
وغيره وازلي منسوب الى لم يزل ولا يستقيم الا بالاختصار فقالوا يزلي ثم ابدلوا الياء
الفا فقالوا ازلي كما قالوا في ذي يزن اسم ملك ازني وثلاثي منسوب الى ثلاثة لان
ليس المراد المنسوب الى ثلاث الذي هو بمعنى ثلاثة ثلاثة بل المراد به لفظ منسوب الى الثلاثة
وكذا رباعي وخماسي وغيرهما ومنه قولهم عبقسي وعبشمي وعبدري منسوب الى عبد القيس
وعبد الدار وعبد شمس قوله وكثر لما فرغ من المنسوب اشار الى كلمات تشابهه وهي قسمان
قسم لمن يكثر ملابسة الشيء او كان شيء من هذه الاسماء صنعته ومعاناته اودمه وهو على
فعال بالتضعيف لان التضعيف للتكثير فقالوا للعامل البتوت وبايعها بتات والبت الطيلسان من خز ونحوه
ولصاحب العاج وهو عظم الفيل عواج ولصاحب الجمال جمال وقسم لمن يلابس الشيء
لا على صيغة التكثير وهو على فاعل كتامر لذي تمر وفاعل هذا ليس جاريا على الفعل وانما هو اسم صيغ
لذي الشيء الا ترى انك لا تقول تمره ولا درعه ولذلك قيل الفرق بينه وبين اسم الفاعل
انه لا يؤنث اذا كان بمعنى ذي كذا فيقال جمل نابل وناقة نابل كقوله تع السماء منفطر
اي ذات انفطار لانه لو كان بمعنى اسم الفاعل لقال منفطرة وقوله تع بقرة لا فارض اي ذات
فروض والا لقال فارضة ومن هذا القبيل رجل كاس اي ذو كسوة وطاعم اي اكل وهو
مما يذم به اي ليس له فعل غير انه يأكل ويشرب قال الحطيئة دع المكارم لا ترحل
لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسي وقال الخليل ومنه عيشة راضية اي ذات رضى

الجمع الثلاثي الغالب في نحو فلس على أفلس وفلوس وباب ثوب على أثواب وجاء زناد في غير باب سيل وزئلان وبطنان وغردة وسقف وانجدة شاذ متن

لان الحيض لا يوصف به رضيعة بمعنى فاطمة بل يقال مرضع حتى يكون بمعنى مرضعة وهو يشكل
بدخول التاء فيجوز ان يكون دخولها على المبالغة كما في علامة ويجوز ان يجعل دخوله مجازا او الرضيع
الحقيقة صاحبها ومن هذا القبيل طالق وحايض بمعنى ذات طلاق وذات حيض اي ان ذلك
ثابت وحاصل لها من غير تعرض لحدوثه في زمان حتى لو ارادوا الاجراء على الفعل لالحقوا
بالتاء فقالوا حائضة الآن وطالقة غدا كانك قلت تحيض الآن وتطلق غدا هذا مذهب
الخليل وحمله سيبويه على انه صفة شيء او انسان لان المراة شيء وانسان والحمل على
المعنى مهيع معتد وذهب الكوفيون الى ان سقوط التاء من هذا القبيل لاختصاص معناه
بالمؤنث ويبطل طرده بقولهم امراة حاملة ومرضعة وعكسه بقولهم رجل عاشق وجمل ضامر والمراة
عاشق وناقة ضامر قوله الجمع الثلاثي ذكر في النحو شرايط الجمع المصحح والمراد هنا بيان
الجمع المكسر فان وقع في البين ما يتعلق بالجمع المصحح فهو بالعرض لا بالغرض يذكر في موضوعه ينبغي
ان يعلم ان اكثر الجموع سماعي لكن منها ما يغلب فيذكر الغالب ليحمل عليه ما لم يسمع جمعه فالاسم
المراد جمعه اما ثلاثي او رباعي او خماسي فقدم الثلاثي لخفته وكثرة ابنيته ثم من الثلاثي
ما يكسر ومنه ما لا يكسر استغناء عنه بجمع التصحيح اما الاول وهو الذي يجمع جمع التكسير فاما مجرد
او مزيد والمجرد اما اسم او صفة والاسم اما مذكر او مؤنث والمذكر اما ان يكون عينه ساكنا
او متحركا فان كان ساكنا فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم فان كان مفتوحا فاما
ان يكون معتل العين اولا وان لم يكن كفلس فيجمع غالبا في القلة على افلس وفي الكثرة
على فلوس وان كان معتل العين فان كان واويا كثوب فيجمع غالبا في القلة على اثواب
وقد جاء في الكثرة على ثياب كما يجمع زند وهو عود يقدح به النار على زناد وان كان
يائيا كسيل فلا يقال فيه سيال لاستثقال الكسرة قبل الياء المتحركة وشذ ضياف

في جمع ضيف

المراد بالمعتد ان الكثير السلوك فيه

ونحو حمل على احمال وحمول وجاء على قدلح وارجل وعلى صنوان وذؤبان وقردة ونحو قرء
على اقراء وقروء وجاء على قرطة وخفاف وفلك وباب عود على عيدان

في جمع ضيف وتجوزوا في ثياب لان الواو تقلب يا فيحصل التخفيف يقال فيه سيول — ولا يقال في سيل سيال
كما جاء قوله وزئلان يريد ان فعلا قد يجمع على هذه الاوزان الاربعة فيقال زئلان
في رأل وهو ولد النعامة وبطنان في بطن وهو المطمئن من الارض وغردة في غرد وهو ضرب
من الكماة وسقف في سقف وانجدة يعني ان افعلة في جمع فعل شاذ لانها جمع مخصوص
بما قبل آخره حرف مد نحو حمار واحمرة وكساء واكسية والنجد ما ارتفع من الارض قال عبد
القاهر رحمه الله ان عبيدا ليس بتكسير وانما هو اسم جمع لجواز تصغيره على لفظه وذكر في الصحاح العبد خلاف
الحر والجمع عبيد مثل كلب وكليب وهو جمع عزيز اي نادر واعترض بعض الشارحين على قوله
وباب ثوب يوهم ان نحو بيت لا يجمع على افعال لكن ليس كذلك لانه يقال ابيات
وسيف واسياف وجوابه ان المراد بقوله باب ثوب هو معتل العين سواء كان واويا
او يائيا فالمعنى المعتل العين يجمع على افعال سواء كان واويا او يائيا وانما يجمع على فعال اذا لم يكن
وكلام المصنف يدل على هذا المعنى فانه يدل على هذا المعنى لما قال وجاء زناد في غير باب سيل
فعالا دون فعال علم ان افعالا غير مختص بالواوي وانما مثل بزناد للتنبيه على اختصاص فعال
بالمعتل العين فان قلت هذا الكلام يدل على ان افعالا مختص بالمعتل العين وقد قالوا زند و
ازناد وفرخ وافراخ وفرد وافراد وانف وآناف ورأد وهو اصل اللحي وأراد
فالجواب عن هذا فانه اجيب عنه بوجهين الاول ما نقل عن ابن جني انه من التداخل
يعني شبهوه بفعل مفتوح العين اذ ليس بينهما الا فتح العين وهذا معنى التداخل ههنا والثاني انهم
حملوا زندا على عود وفرخا على طير او ولد وفردا على احد وانفا على عضو ورأدا على ذقن
فجمعوها جمعها وعلم مما ذكرنا ان ما ذكره بعض الشارحين من انه لو قال الاجوف وجاء افعال
في باب ثوب دون باب سيل لكان اولى ليس بصحيح فانه والاشارة الى نحو كلاب

ونحو جَمَلٍ على أجمالٍ وجِمالٍ وبابُ تاجٍ على تيجانٍ وجاءَ على أذْكُرٍ وأزْمُنٍ وخِرْبانٍ وحِجْلانٍ وجِيرةٍ وحِجْلى ونحو فَخِذٍ على أفخاذٍ فيهما وجاءَ على نُمورٍ ونُمُرٍ ونحو عَجُزٍ على أعجازٍ فيهما وجاءَ سِباعٌ

متن

وكعاب وفراخ وفعال (قوله) ونحو حمل لما فرغ من مفتوح الفاء شرع في مكسوره فمثل حمل يجمع غالبا في القلة على أحمال وفي الكثرة على حمول والحمل بالكسر ما كان على ظهر أو رأس وبالفتح ما كان في بطن أو على شجرة (قوله) وجاء يريد أن فعلا قد يجمع على هذه الأوزان الخمسة أيضا فِعال قِداح في قِدح وهو السهم قبل أن يراش ويركب نصله وأرجل في رِجل وصنوان في صنو إذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد فكل واحد صنو والاثنان صنوان بكسر النون والجمع صنوانٌ برفع النون وذؤبان في ذئب وقردة في قرد (قوله) ونحو قُرء هذا شروع في المضموم الفاء وهو إما أن يكون معتل العين أو لا فإن لم يكن معتل العين كقُرء فيجمع في القلة على أقراء وفي الكثرة على قروء وجاء على فِعَلة أي جاء في جمع هذه الثلاثة كقِرَطة في قُرط وهو ما يعلق في شحمة الأذن وخِفاف في خُفّ الذي يلبس وأما خُفّ البعير فيجمع على أخفاف وفُلك فإن النحويين يزعمون أن الضمة في الفلك جمعا كالضمة في أُسْد ومفردا كالضمة في القفل وإن كان معتل العين كعود فيجمع على عيدان (قوله) ونحو جمل لما فرغ من ساكن العين شرع فيما يكون عينه محركا فهو إما أن يكون الفاء مفتوحا أو مكسورا أو مضموما فإن كان مفتوحا فالعين إما مفتوح أو مكسور أو مضموم فإن كان مفتوحا فإما أن يكون صحيح العين كجمل فيجمع غالبا في القلة على أجمال وفي الكثرة على جمال أو معتل العين كتاج فيجمع على تيجان وجاء أي جاء في جمع فعل المفتوحتين على هذه الأبنية الستة أيضا كذكور في ذكر وهو خلاف الأنثى وأزمن في زمن وخِربان في خَرَب وهو ذكر الحبارى وحجلان في حجل وجيرة في جار وحجلى في حجل محركة (قوله) ونحو فخذ هذا هو مكسور العين من مفتوح الفاء فيجمع غالبا على أفخاذ في القلة والكثرة وجاء فيه بناآن آخران كنمور ونُمُر في نَمِر وهو سبع (قوله) ونحو عجز هذا هو مضموم العين

من

وليس رِجْلةٌ بتكسيرٍ ونحو عِنَبٍ على أعنابٍ وجاءَ فيهما أضْلُعٌ وضُلوعٌ ونحو إبِلٍ على آبالٍ فيهما ونحو صُرَدٍ على صِردانٍ فيهما وجاءَ أرطابٌ ورِباعٌ ونحو عُنُقٍ على أعناقٍ فيهما وامتنعوا من أفْعُلٍ في المعتلِّ العينِ وأقْوُسٌ وأثْوُبٌ وأعْيُنٌ وأنْيُبٌ شاذٌّ وامتنعوا من فِعالٍ في الياءِ دون الواوِ ومن فُعولٍ في الواوِ دون الياءِ وفُؤوجٌ وسُؤوقٌ شاذٌّ

متن

من مفتوح الفاء فيجمع غالبا على أعجاز والعجز مؤخر الشيء وجاء سباع في سبع وليس رِجلة بتكسير يريد أن فَعلة بفتح الفاء وسكون العين ليس بجمع بل اسم جمع وذكر ابن الخباز في شرح الدرة الألفية أن فعلة لم يكسر عليها إلا اسم واحد وهو رجل ثم أشار إلى أنه لم يعد هذه الصيغة تكسيرا غير ابن السراج فإنه جعل ما كسر الرجل عليه أصلا في ذكره وكذلك الفاضل في شرح الدرة الألفية والظاهر أنه ليس المراد بالرجل هنا الرجل الذي هو خلاف المرأة لأنا لم نجد رجلة بمعنى الرجال وقد وجد رجلة بمعنى الرجالة وهو خلاف الفرسان فيكون المراد به الرجل بمعنى الراجل فإنه ذكر في شرح الهادي أنه جاء رَجُل بمعنى راجل واستشهد بقول الشاعر: أما أقاتل عن ديني على فرسي ، أو هكذا رجلا إلا بأصحابي ، ومعنى البيت الإنكار على من يرى أن مقاتلة هذا الشاعر لا تجوز إلا في حال مصاحبته مع أصحابه فيقال لم لا أقاتل منفردا سواء أكون فارسا أو راجلا وذكر في الكشاف أنه يقال جاء رَجُل رَجِل أي رَجُل راجل وقول الشاعر: وما زلت تحسب كل شيء بعدهم ، خيلا تكر عليهم ورجالا ، أي رجالة (قوله) ونحو عنب لما فرغ مما فتح فاؤه شرع في مكسور الفاء فعينه إما مفتوح أو مكسور ولا يكون مضموما فإن كان العين مفتوحا كعنب فيجمع على أعناب وقد جاء أضلع وضلوع في جمع ضلع بالسكون وإن كان العين أيضا مكسورا كإبل فيجمع على آبال في القلة والكثرة (قوله) ونحو صرد هذا شروع في مضموم الفاء وعينه إما مفتوح أو مضموم فإن كان مفتوحا كصُرَد وهو طائر فيجمع على صِردان وجاء أرطاب في رُطَب ورِباع في رُبَع وهو الفصيل الذي ينتج في الربيع وهو أول النتاج وإن كان عينه مضموما أيضا كعنق فيجمع على أعناق في القلة والكثرة (قوله) وامتنعوا هذه قاعدة متعلقة بالأبنية المتقدمة فلا يجمع المعتل العين من الأبواب المذكورة على أفعُل واويا كان أو يائيا فلا يقولون أقول

المؤنث نحو قصعة على قصاع وبدرة على بدر وبدور ونوب ونحو لقحة على لقح غالبا وجاء على لقاح وانعم ونحو برقة على برق غالبا وجاء على حجوز وبرام ونحو رقبة على رقاب وجاء على اينق ونير وبدن ونحو معدة على معد متن شافيه

وسيل ولا اسوق في سوق لاستثقال الضمة على حرف العلة وما جاء فشاذ والناب بين الناب
وكذا لا يجمع المعتل العين اليائي على فعال ويجوز ذلك في الواوي لما من اعتناب سيال
وحوار وسياب ولا يجمع المعتل العين الواوي على فعول لاستثقال الواوين والضمتين ويجوز
ذلك في اليائي فيقال ثووب وسيول قوله المؤنث لما فرغ من المذكر شرع
في المؤنث فعينه اما ساكن او متحرك فان كان ساكنا فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم
فان كان مفتوحا فقد ذكر جموعه اربعة ابنية كقصاع في قصعة وبدور وبدر في بدرة
وهي عشرة الاف درهم ونوب في نوبة قوله ونحو لقحة هذا هو المكسور الفاء من الساكن
العين كاللقحة وهي الحلوب من الابل فجمع غالبا على لقح وجاء لقاح وانعم في جمع نعمة
قوله ونحو برقة هذا هو المضموم الفاء من ساكن العين كبرقة وهي ارض غليظة فيها حجارة
فجمع غالبا على برق وجاء فيه بناآن آخران وهي حجوز في حجزة وهي ما فيه التكة من
السراويل وبرام في برمة وهي القدر من الحجر قوله ونحو رقبة لما فرغ من الساكن العين
شرع في المتحرك فقال وهو اما مفتوح او مضموم ولم يذكر مكسور الفاء فان كان مفتوح الفاء
فالعين اما مفتوح او مكسور ولم يذكر المضموم فان كان مفتوحا كرقبة فجمع على رقاب
وجاء على اينق قال بعضهم اصله انوق ثم استثقلوا الضمة على الواو فقدموها فقالوا اونق
ثم عوضوا من الواو ياء لان التغيير يؤنس بالتغيير فقالوا اينق فوزنه اعفل وقال آخرون
اصله انوق كما ذكرنا لكن حذفت العين ثم عوضت منها ياء زائدة فوزنه ايفل وما ذكرنا
مبني على ان الف الناقة من الواو وهو كذلك لقولهم تعبير مستنوق اي مذلل وفي المثل
استنوق الجمل اي صار ناقة تضرب هذا المثل لرجل يكون في حديث او صفة شيء
ثم يخلط بغيره واصله ان طرفة كان عند بعض الملوك فانشد شاعر شعرا في وصف جمل

ثم تحوله

ونحو تخمة على تخم واذا صحح باب تمرة على تمرات بالفتح والاسكان ضرورة والمعتل العين ساكن وهذيل تسوي متن

ثم حوله الى نعت ناقة فقال طرفة قد استنوق الجمل ونير جمع نيرة قال في الصحاح النير
نير وانيار حذفت منها الالف وبدن جمع بدنة قوله ونحو معدة اي ان كان مكسور العين
وهو مفتوح الفاء كمعدة فجمع على معد قوله ونحو تخمة لما فرغ من مفتوح الفاء ذكر مضموم الفاء
ولم يذكر منه الا ما كان عينه مفتوحا قوله واذا صحح باب تمرة لما فرغ من تكسير الاسم
الثلاثي المجرد غير الصفة مذكرا او مؤنثا وكان بعض منه اذا صحح يدخله تغيير ما ذكره هنا
اما لانه بسبب ذلك التغير قرب من التكسير او لانه لو لم يذكر لما يعلم حكمه من القاعدة
المذكورة في النحو وهو قسمان قسم جمع بالالف والتاء وقسم جمع بالواو والنون
وقدم ما جمع بالالف والتاء اما لان الابحاث المتعلقة به اكثر او لان كلا القسمين
من الاسماء المؤنثة والاصل فيها او صحت ان تجمع بالالف والتاء ثم ما جمع بالواو والنون
منها خارج عن القياس كما سيجيء ثم الكلام وان كان في الاسم غير الصفة لانه لم يشرع
بعد في الصفة لكن ذكرها هنا ايضا لئلا يحتاج الى الذكر في بحث الصفات فنقول
اذا عرفت ذلك فنقول المؤنث الذي جمع جمع التصحيح فاما بالالف والتاء او
بالواو والنون فان كان بالالف والتاء فان تحرك عينه فالكلام فيه اذ هو على الاصل
وان سكن فالتاء التي في مفرده اما ملفوظة او مقدرة فان كان ملفوظة فهو اما اسم او صفة
فان كان اسما فاما مضاعف او لا فان لم يكن مضاعفا ففاؤه اما مفتوح او مكسور
او مضموم فان كان مفتوحا فاما ان يكون معتل العين او لا فان لم يكن معتل العين
كتمرة ورمية يقال فيه تمرات ورميات بفتح العين فرقا بين الاسم والصفة
فان الصفة تبقى على السكون كما سيجيء ولم يعكسوا لان الصفة لثقلها بالخفة اجدر وجاء
الاسكان كقوله فتستريح النفس من زفراتها وان كان معتل العين فيبقى ساكنا

وباب كسرة على كسرات بالفتح والكسر والمعتل العين والمعتل اللام بالواو يسكن ويفتح
ونحو جرة على جرات بالضم والفتح والمعتل العين والمعتل اللام بالياء يسكن ويفتح

ويقال جصات لانهم لو حركوا فان فتحوا الفا لزم زيادة التغير وان لم يغلبوا لزم الاستثقال
وهو بدل الشتوي من المعتل وغيره فهو كون فيه ايضا ولم يعتبروا الحركة لعروضها قال ابو انهم
في الصفة النعامة اخو صنابة رايح متاوب والمتاوب اسم فاعل من قولهم
اوب اذا جاء اول الليل قوله وباب كسرة لما فرغ من مفتوح الفاء شرع
في مكسوره وهو اما صحيح العين واللام اولا فان كان صحيح العين واللام ككسرة وهي القطعة
من الشي المكسور فتحرك عينه للفرق المذكور ثم يجوز ان يكون تلك الحركة فتحة للخفة
وكسرة للاتباع لا ضمة لعدم مقتضيها ولئلا يلزم فعل وتميم يجوزوا السكون كما جيء
وان كان معتل العين كديمة وهو المطر الدائم ليس فيه رعد ولا برق وهو يائي لقولهم
ديمت السماء تديما هكذا ذكره في الصحاح والحق انه واوي لما سنذكره ومثال اليائي بيعة
فيجوز فيه السكون مراعاة لحرف العلة والفتح ايضا ليحصل الفرق المذكور لا الكسر
لاستثقالهم تحريك الياء بالكسر وان كان معتل اللام فان كان واويا كرشوة
فيجوز فيه السكون كرشوات مراعاة لحرف العلة والفتح على الاصل كرشوات
مراعاة لحرف العلة والفتح على الاصل كرشوات ولا باس بتحركها وانفتاح ما قبلها
لما بعدها من الساكن كعصوان ولم يجز الكسر لما يلزم من واو متحركة قبلها كسرة في آخر
الاسم وهو مرفوض وان كان يائيا كلحية يجوز فيه الكسر لان الياء اذا تحركت وانكسر ما قبلها
كانت كالصحيح قوله ونحو جرة هذا هو المضموم الفاء فان كان صحيح العين واللام كجرة
تحرك عينه ايضا للفرق المذكور وتلك الحركة يجوز ان يكون فتحة للخفة وضمة
للاتباع للكسرة وهو ظاهر تمام وتميم يجوز السكون ايضا كما سبق وان كان
معتل العين كدولة فيجوز فيه سكون العين لحرف العلة والفتح لانها تحتمل الفتح مع ضم
ما قبلها

وقد يسكن في نعم في جرات وكسرات والمضاعف ساكن في الجميع واما الصفات فبالاسكان
وقالوا لجبات وربعات للمح اسمية اصلية وحكم نحو ارض واهل وعرس وعير كذلك

متوسطة ولا يجوز فيه الضم العين لان ضم الواو وبعد الضم مستثقل والدولة اسم اي الذي
يتداول بعينه وقال بعضهم الدولة والدولة لغتان بمعنى وان كان معتل اللام فاما يائي كزبية
فيجوز فيه السكون لحرف العلة والفتح على الاصل لا الضم لئلا يلزم ياء قبلها ضمة وهو مرفوض واما
واما واوي كخطوة ويجوز فيه الضم ايضا قوله وقد يسكن في تميم كانهم جوزوا السكون فيها
وان لم يحصل الفرق المذكور لاستثقال الكلمة بكسر الفاء او ضمها لما فرغ من غير المضاعف
شرع في المضاعف وهو سواء كان مفتوح الفاء او مكسوره او مضمومه يسكن عينه اذا جمع
بالالف والتاء لئلا يلزم فك الادغام الواجب لاجتماع المثلين فيقال في شدة وردة
وغدة شدات وردات وغدات قوله واما الصفات لما فرغ من الاسم شرع
في الصفة وقال تسكن عينها اذا جمعت بالالف والتاء سواء كان مفتوح الفاء او مكسورها
او مضمومها لما مر فيقول في صعبة وصفرة وصلبة صعبات وصفرات وصلبات
وقالوا لجبات جواب سؤال وهو ان يقال ما ذكرتم في الصفات منقوض لجبات
وربعات بفتح العين مع كونهما من الصفات واللجبة هي الشاة التي اتى عليها بعد نتاجها
اربعة اشهر فجف لبنها ويقال رجل ربع اي مربوع الخلق لا الطويل ولا القصير وامراة ربعة
واجاب بانها في الاصل اسمان وصف بهما ففتح نظرا الى الاصل وحكم لما فرغ
مما فيه التاء لفظا اشار الى ان ما فيه التاء تقديرا حكمه حكم ما فيه التاء لفظا فيفتح في ارضات
واهلات كما في تمرات ويجوز الاسكان في اهلات لان الاهل فيه معنى الصفة فالفتح نظرا الى
الاسمية والاسكان نظرا الى الوصفية ويفتح ويضم في عرسات كما في جرات والعرس
وليمة العرس ويسكن ويفتح في عيرات كما في ديمات والعير الابل التي عليها الاحمال وزعم سيبويه
على ان العرب لا تجمع الارض جمع التكسير وحكى ابو زيد في جمع ارض اروض وزعم ابو الخطاب

وباب سنة جاء فيه سنون وقلون وثبون وقلون وسنوات وعضوات وثبات وجاء إم كآكم متن

انهم يقولون أرض وأرض كما قالوا أهل وآهال والاراضي ايضا على غير القياس وجاء
في جمع غير عزان قوله وباب سنة لما فرغ مما جمع بالالف والتاء من الاسماء المؤنثة
شرع فيما جمع بالواو والنون منها وهو قسمان قسم لا يكون محذوف اللام ولم يذكره
اذ لم يتعلق به مزيد بحث وقد علم شذوذه وقسم يكون محذوف اللام فشرع فيه
وذكر من الاحكام المتعلقة بالاسم المحذوف اللام الذي فيه التاء ما يناسب
هذا الموضع وقسمه ثلاثة اقسام قسم جمع بالواو والنون وقسم جمع بالالف والتاء
وقسم جمع على افعل اما الاول فمنه ما غيّر اوله كسنون وقلون في جمع سنة وقلة
واصل سنة سنوة بدليل سنوات او سنهة لقولهم سانهت الاجير مسانهة
وسنهت النخلة اتت عليه السنون والقلة عودان طويل وقصير يلعب بهما الصبيان
فالمقلاء الذي يضرب به والقلة الصغيرة تنصب والاصل قلوة وقد حذفت
منها اللام جمع بالواو والنون عوضا عن النقصان وكسر السين والقاف فانون
تنبيها على انهما لم يجمعا جمع زيد ومسلم لان جمع السلامة الحقيقي لا يكون فيه تغير ومنه
ما لم يغير اوله كثبون في ثبة والاصل ثبوة وهي الجماعة وقلون في قلة ايضا ليعلم
جواز الوجهين في جمعها اي تغير الفاء واما الثاني وهو ما جمع بالالف والتاء فمنه
ما رد محذوفه كسنوات في جمع سنة وعضوات في عضة وهي قطعة من الشيء
وقوله تع وجعلوا القرآن عضين قيل هو من عضوته اي فرقته لان المشركين فرقوا
اقاويلهم فيه فجعلوه كذبا وشعرا وسحرا فتنقص الواو وقيل بنقص الهاء والاصل عضهة
لان العضهة في لغة قريش السحر يقولون للساحر عاضه ومنه ما لم يرد محذوفه كثبات
في جمع ثبة وهنات في جمع هنة واصلها هنوة واما الثالث وهو

الصفة نحو صعب على صعاب غالبا وباب شيخ على اشياخ وجاء ضيفان ووغدان وكهول ورطلة وشيخة
وورد وسحل وسحاء ونحو جلف على اجلاف كثيرا وجلف نادر ونحو حر على احرار ونحو بطل على ابطال
وحسان وإخوان وذكران ونصف ونحو نكد على انكاد ووجل وجلاء وخشن وجاء وجاع وحباطى وحذارى
ونحو يقظ على ايقاظ وبابه التصحيح ونحو جنب على اجناب

وهو اما جمع على افعل فهو امة وهي خلاف الحرة والاصل اموة بالتحريك فجمعت على آمو
كأكم في جمع أكمة وهي الرابية ثم قلبت الواو ياء والضمة كسرة ثم اعل اعلال قاض
فيقال هذه آم ومررت بآم ورأيت آميا فان قلت جمع التصحيح ما سلم فيه بناء الواحد
وفي بعض الامثلة من قوله واذ صح باب ثمرة الى هنا ما لم يسلم بناء الواحد لسقوط التاء
وتحرك العين فكيف عدها المص من جمع التصحيح قلت لم تحرك العين ولم تحذف التاء منها
الا بعد مجيء الالف والتاء للجمع فعد وردّ الجمع على ما سلم بناؤه ونظمه قوله الصفة لما
فرغ من الاحكام المتعلقة بالاسم الثلاثي المجرد الذي لا يكون صفة مذكرا ومؤنثا باعتبار
التكسير والتصحيح للغرض المذكور شرع في الصفة وهو اما مذكر او مؤنث والمذكر اما ساكن
العين او متحركها وساكن العين اما مفتوح الفاء او مكسورها او مضمومها فان كان مفتوح
الفاء فان لم يكن معتل العين كصعب اي شديد فجمع على صعاب غالبا وان كان معتل العين
كشيخ فعلى اشياخ قوله وجاء اي وجاء في هذا القسم ثمانية ابنية اخرى كضيفان في ضيف
ووغدان في وغد اي لئيم وكهول في كهل ورطلة في رطل يقال غلام رطل اي لم يستحكم قوته
وشيخة في شيخ وورد في ورد يقال فرس ورد اذا كان بين الكميت والاشقر
وسحل في سحل وهو الثوب الابيض من القطن وسحاء في سمح اي كريم ثم شرع في بيان مكسور
الفاء ثم مضموم الفاء وكلاهما من ساكن العين وهو ظاهر فيقال اعرابي جلف اي جاف
قوله ونحو بطل لما فرغ مما سكن عينه شرع في متحرك العين فعينه اما مفتوح او مضموم او مكسور
فان كان الفاء مفتوحا فالعين اما مفتوح كبطل اي شجاع ونصف اي عوان وذكر
لجمعه امثلة او مكسور كنكد اي عسر وذكر لجمعه الغالب ثلاثة امثلة واشار الى انه جاء مكسور العين
على فعالى كحباطى في حبط وهو المنتفخ البطن او مضموم وذكر له مثالا واحدا كيقظ وايقاظ

ويجمع الجميع جمع السلامة للعقلاء الذكور وأما مؤنثه فبالألف والتاء لا غير نحو عبلات وحذارت وبقضاء
الا نحو عبلة ومسنّة فإنه جاء على عبال وكماش وقالوا علج في جمع علجة وما زيادته مدة ثالثة الاسم
نحو زمان على ازمنة غالبا وقد جاء قذل وغزلان وعنوق ونحو حمار على الحمرة وحمر غالبا وجاء صيران
متن

واشار الى ان صلة التصحيح وقل التكسير فيه ثم لما فرغ من مفتوح الفا شرع في مضموم الفا وذكر ما عينه
ايضا مضموم كجنب واجناب ولم يذكر ما يكون عينه مفتوحا كحطم يقال رجل حطم اي قليل
الرحمة للماشية ولا يكون فيه هذا القسم لمكسور العين لعدم فعل ثم لم يذكر بعد الفراغ من مفتوح
الفاء ومضمومها او مكسور الفا كزيم اي متفرق وكبلز اي ضخم ولا يكون في هذا القسم مضموم
العين وانما لم يذكر هذه الثلاثة لما قيل انها لا تكسر بل انها تجمع اما بالواو والنون او بالالف والتاء
قوله ويجمع كان مستغنيا عن هذا بالقاعدة المذكورة في النحو لكن لما اراد ان يذكر بعد ذلك
ان مؤنثه لا يجمع الا بالالف والتاء وكان مظنة ان يقال كما خص مؤنث هذا القبيل بالجمع
دون التكسير فهل خص المذكر بشي منها فدفع هذا الوهم وكانه قال اما المذكر من هذا القبيل
فيجمع جمع التصحيح وجمع التكسير واما مؤنثه فلا يجمع الا جمع التصحيح بالالف والتاء الا ما كان على فعلة
بسكون العين وفتح الفاء او كسره فانه جاء تكسيره ايضا كما ذكر والعبلة المراة التامة
الخلق والكمشة الناقة الصغيرة الضرع والعلج الكافر الضخم قوله وما زيادته لما فرغ من الثلاثي
المجرد شرع في المزيد واقسام ما يجمع جمع التكسير على ما ذكر اربعة لان الزيادة اما مدة او
همزة في الاول او الف ونون في الاخر او ياء ثانية ساكنة كسيد فان كانت مدة فهي
اما ثانية او ثالثة او رابعة او خامسة وقدم ما زيادته مدة ثالثة لكثرة ابحاثه وهو اما
اسم او صفة والاسم اما مذكر او مؤنث والمذكر اما مدته الالف او الياء او الواو فان كانت
مدته الالف ففاؤه اما مفتوح كزمان ويجمع غالبا على ازمنة وجاء ثلاثة امثلة اخرى
كقذل في قذال وهو ما بين النقرة القفا الى الاذن وهما قذلان من اليمين فذال جمعه
وغزلان في غزال وعنوق في عناق وهي الانثى من ولد المعز واما مكسور كحمار ويجمع على احمرة
وحمر غالبا وجاء مثالان آخران وهما صيران في صوار وهو قطيع من بقر الوحش وشمال اي ذيل

ونحو غراب على اغربة غالبا وجاء قرد وغربان وزقان وغلمة قليل وذبب نادر وجاء في مؤنث الثلاثة
اعنق واذرع واعقب وامكن شاذ ونحو رغيف على ارغفة ورغف ورغفان غالبا وجاء انصباء
وفصال وافائل وظلمان قليل وربما جاء مضاعفه على سرر ونحو عمود على اعمدة وعمد غالبا وجاء قعدان
وافلاء وذنائب متن

وهو الحلق واما مضموم كغراب فيجمع غالبا على اغربة وجاء ثلاثة امثلة اخرى كقرد في قراد
وغربان في غراب وزقان في زقاق وهو السكة وجمعه على فعلة كغلمة في غلام قليل
اذا لم يكن مضاعفا واما ان كان مضاعفا فلا يجمع على فعل بضمتين فذبب في جمع ذباب
نادر والاصل ذبب كذا ذكر في المفصل وبعض شارحيه قال انما قال والاصل ذبب لرجحة
للالتباس لان الادغام تركه على فعل بسكون العين قوله وجاء مراده من هذا الكلام بيان
ان ما مدته الالف لا يجمع على افعل اذا كان مذكرا اما اذا كان مؤنثا فقد جاء قليلا كاعنق
في عناق بفتح الفاء واذرع في ذراع بكسرها واعقب في عقاب بضمها الطاير فامكن
شاذ لكون المكان مذكرا وانما قلنا ان مراده ذلك لان الجمع للمونث بهذا القسم
لم يذكره وسنشير اليه ان شاء الله تعالى قوله ونحو رغيف لما فرغ فيما مدته الياء وفاؤه لا يكون
الا مفتوحا لعدم فعيل وفعيل ويجمع على ارغفة ورغفان غالبا وجاء ثلاثة امثلة اخرى كانصباء
في نصيب وفصال في فصيل وهو ولد الناقة وافائل في افيل وهو الصغير من الابل وقل على فعلان
كظلمان في ظليم وهو الذكر من النعام والمضاعف من هذا القسم لا يجمع على فعل بضمتين لانهم
ادغموا التبس والا لزم الثقل وقد جاء بفك الادغام قليلا كسرر في سرير قوله ونحو
عمود شروع فيما مدته الواو ولا يكون فاءه الا مفتوحا لان كسر الفاء في مثله ليس من ابنيتهم
والضم من ابنية الجموع الا ما شذ من نحو سدوس للطيلسان الاخضر وقد روي
الاصمعي بالفتح هكذا ذكر في شرح المفصل واما نحو قعود وركوب فليس من هذا القبيل
لانه مصدر يعرف بالتأمل ويجمع غالبا على اعمدة وعمد وجاء ثلاثة امثلة اخرى كقعدان
في قعود وهو الابل الذي يركب في كل حاجة وافلاء في فلو بتشديد الواو وهو ولد الفرس
الذي فطم اي يفطم وذنائب في ذنوب وهو الدلو هذا حكم المذكر من الاسم الذي

والمراد بالازهة الازهرة

الصفة نحو جبان على جُبناء وضُنُع وجياد ونحو كِناز على كُنُز وهِجان ونحو شجاع على شُجعان وشِجعة وشُجعاء
ونحو كريم على كُرماء وكِرام ونُذُر وثُنيان وخِصيان واشراف واصدقاء واشجعة وظروف ونحو صبور على صُبُر
غالبا وعلى وُدداء واعداء وفعيل بمعنى مفعول بابه فَعلى نحو جرحى وقتلى واسرى وجاء اسارى وشذ
قتلاء واسراء ولا يجمع جمع التصحيح فلا يقال جريحون ولا جريحات ليتميز عن فعيل الاصل ونحو مرضى محمول
على جرحى واذ لحملوا نحو هلكى وموتى وجربى عليه فهذا اجدر متن

مدة ثالثة ولم يذكر المص حكم المونث منه فنقول نحو حمامة ورسالة وذؤابة وسفينة
وجمعوا الكثير على حمائم ورسائل وذوائب وسفائن وحمائل وجاء سُفُن ايضا فالاسم
كالمذكر فتأمل قوله الصفة لما فرغ من الاسم الذي زيادته مدة ثالثة شرع في الصفة منه
وتنقسم الى مذكر ومونث والمذكر الى ما يكون مدته الفا او واوا او ياء واما مدته الف
اما مفتوح الفاء كجبان للفرس وجمع على جبناء وضُنُع في صناع وجياد في جواد للفرس
واما مكسور الفاء ككناز وهي الناقة المكتنزة من اللحم وجمع على كُنُز وعلى هجان فان
جعلته مفردا تكون الكسرة ككسرة كتاب وان جعلته جمعا تكون الكسرة ككسرة رجال واما
مضموم الفاء وجمع على ثمانية امثلة كما ذكر قوله ونحو كريم هذا ما مدته الياء وفاؤه لا يكون
الا مفتوحا لما مر وهو اما بمعنى مفعول وسيجيء او لا يكون بمعنى مفعول وذكر لجموعه تسعة امثلة
والثني هو الذي يلقي ثنيته وهي واحدة الثنايا وهي الاسنان المتقدمة اثنتان
فوق واثنتان اسفل قوله ونحو صبور هذا ما مدته الواو وهو لا يكون الا مفتوحا لما مر وذكر
لجموعه ثلاثة امثلة وفعيل طريقة المص في هذا الكتاب تقديم ما فيه الكسر او الياء على ما فيه
الضم او الواو لان الكسر والياء اخف من الضم والواو فهذه المناسبة ايضا تقتضي
تقديم هذا البحث على نحو صبور وكأنه بخلاف القياس اذ الاصل في فعيل ان يكون بمعنى فاعل
فصل بينه وبين فعيل الاصلي بنحو صبور ثم ذكر هذا لا يجمع بالواو والنون فرقا بينه وبين فعيل
بمعنى فاعل ككريم وعكس اذ الاصل بالتصحيح اجدر ولا مونثه بالالف والتاء لان
المذكر اذ لم يجمع جمع التصحيح فالمونث اولى قوله ونحو مرضى جواب سؤال
وهو ان مريضا فعيل بمعنى فاعل لا بمعنى مفعول مع انه جمع على فعلى وكلامكم يدل على ان
ذلك في فعيل بمعنى مفعول فاجاب بانه محمول على جرحى لان المريض لما كان ممن اصابه

٤١١

كما حملوا ايامى ويتامى على وجاعى وحباطى المونث نحو صبيحة على صِباح وجاء خُلفاء وجعله
جمع خليف اولى ونحو عجوز على عجائز وفاعل الاسم نحو كاهل على كواهل وجاء حُجران و
حِجران المونث نحو كاثبة على كواثب وقد نزلوا فاعلاء منزلته فقالوا قواصع ونوافق ودوامّ
وثواب الصفة نحو جاهل على جُهّل وجُهّال غالبا متن

واذ كان كجريح لمن اصابه جرح فلذا حمل ثم قوي ذلك الحمل بانهم لما حملوا باب هلكى
وميت واجرب على فعيل بمعنى مفعول مع المخالفة لفظا للموافقة معنى فحمل المريض للموافقة لفظا
ومعنى اجدر كما حملوا اليتامى انه هالك واخواته على الفعل اي الفعل اسار الا انهم قد يحملون مع
مخالفة اللفظ كما حملوا ايما وهو الذي لا زوج لها من الرجال والنساء وهو فيعل ويتيما و
هو فعيل على الفعل كوجع ويجوز ان يكون متعلقا بالاول اي نحو مرضى محمول على جرحى كما حملوا
ايامى على وجاعى وكلاهما مستقيم وبيان ذلك ان يقول ان وجعا وحبطا جمعا على وجاعى
وحباطى تشبيها الفعل بفعلان لاشتراكهما كثيرا كصدٍ وصديان وغرث وغرثان
وحبطٍ وعطشان وفعلان جمع على فعالى كما جاء محل الميم فعلى وهو فعل للجمع وايامى
ويتامى حملا على وجاعى لقرب ما بينهما من الوزن لان فيعلا وفعيلا لا يغاير فعلا
الا بزيادة فحملا عليه مع موافقتهما اياه في معنى الآفة المونث لما فرغ من المذكر شرع
في المونث ولم يذكر ما مدته الالف وشرع فيما مدته الياء وفاؤه لا يكون الا مفتوحا
لما مر كصبيحة وهي الحسناء من صبح وجهه حسن وذكر لجموعه الغالب مثالين ثم اشار الى ان
الاولى ان يكون الخلفاء جمع خليف لا خليفة لما تقدم نحو قولهم كريم وكرماء فيحمل خلفاء
ان يكون باب بالاحتمال جمع الخليف فلا يحمل اصلا في جمع خليفة عليهما اذ لا يثبت باب
بالاحتمال بل لا بد من ثبت قال الواحدي في الوسيط اصل الخليفة خليف بغير هاء لانه فعيل بمعنى
فاعل كالعليم والسميع فدخلت الهاء للمبالغة بهذا الوصف كما قالوا راوية وعلامة
الا ترى انهم جمعوه خلفاء كما يجمع فعيل ومن شرط تانيث اللفظ قال في جمع
خلائف وقد ورد التنزيل بهما قال الله تعالى خلفاء من بعد قوم نوح وقال خلائف
في الارض ثم ذكر المص ما مدته الواو وفاؤه مفتوح لا غير وذكر لجموعه مثالا واحدا قوله

وَفَسَقَةٍ كَثِيرًا أَوْ عَلَى قُضَاةٍ فِي الْمُعْتَلِّ اللَّامِ وَعَلَى بُزَّلٍ وَشُعَرَاءَ وَصُحْبَانٍ وَتِجَارٍ وَقُعُودٍ وَأَمَّا فَوَارِسُ فَشَاذٌّ الْمُؤَنَّثُ نَحْوُ نَائِمَةٍ عَلَى نَوَائِمَ وَنُوَّمٍ وَكَذَلِكَ حَوَائِضُ وَحُيَّضٌ متن

قال لما فرغ مما زيادته مدة ثالثة شرع فيما زيادته مدة ثانية وهي الالف وقسمه الى الاسم والصفة والاسم الى المذكر والمؤنث فالمذكر كالكاهل وهو ما بين الكتفين يجمع غالبا على كواهل وجاء بناءان آخران كحجران في حاجر وهو الموضع الذي يبقى فيه ماء المطر وجنان في جان وهو ابو الجن والعظيم من الحية ايضا سميت بذلك لاعتقادهم انها من الجن ثم قسم المؤنث قسمان قسم بالتاء كالكاثبة وهي من الفرس مقدم المنسج بين الكتفين المسمى بالقاثبة بمثل الاب ويجمع على كواثب وقسم بالالف وقد نزلوها منزلة الالى في الجمع لكونها للتانيث فيقال قواصع في قاصعاء وهي جحر من جحرة اليربوع وهي التي يدخل منها ونوافق في نافقاء وهي احدى جحرته ايضا يكتمها ويظهر غيرها وهو موضع يرققه اي من قبل القاصعاء ضرب النافقاء برأسه فانتفق اي خرج ودوام اصله دوامم في داماء واصله دامماء وهي احدى جحرته ايضا التي يدفنها بالتراب اي يطلي بها وقالوا في سابياء وهي المشيمة التي يكون فيها الولد سوابب واصله سوابي اعلال قاض فيقال هذه سواب ومررت بسواب ورأيت سوابي وانما قلبت الف فاعل واوا تشبيها للتكسير بالتصغير ثم شرع في الصفة وقال في المذكر يجمع المعتل اللام على قضاة واصلها قضية بفتح القاف فضمت بعد قلب الياء الفا فرقا بينها وبين المفرد من نحو قناة وانما قدروا كذلك لانهم لم يروا جمعا على هذا الوزن في الصحيح والمعتل اذا اشكل امره يحمل على الصحيح ويمكن فيه بجواز ان يكون من الاوزان المختصة بالمعتلات وسيتحقق زيادة تحقيق فيما بعد ان شاء الله تعالى والبازل البعير الذي انشق نابه وذلك في السنة التاسعة ثم ذكر ان فواعل في فاعل المذكر صفة شاذ نحو فوارس في فارس وقال المرزوقي شاذ في الجموع عند سيبويه لان فواعل انما يكون جمع فاعلة في صفات من يعقل دون فاعل واستدرك على سيبويه ذلك

في الهوالك

الْمُؤَنَّثُ بِالْأَلِفِ رُبَاعِيَّةٌ نَحْوُ أُنْثَى عَلَى إِنَاثٍ وَنَحْوُ صَحْرَاءَ عَلَى صَحَارِي الصِّفَةُ نَحْوُ خُنْثَى عَلَى خَنَاثَى وَنَحْوُ حَرْمَى عَلَى حَرَامَى وَنَحْوُ بَطْحَاءَ عَلَى بِطَاحٍ وَنَحْوُ عُشَرَاءَ عَلَى عِشَارٍ وَفُعْلَى أَفْعَلَ نَحْوُ الصُّغْرَى عَلَى الصُّغَرِ

في الهوالك وبيت الفرزدق واذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكس الابصار وبيت عتيبة بن الحارث احامي عن ذمار بني سليم ومثله في عوابكم قليل ثم نقل عن المبرد انه الاصل في جمعه ويجوز في الشعر وقال المصنف في شرح المفصل اما فوارس فالذي حسن منه انتفاء الشركة بينه وبين المؤنث لانهم لا يقولون امرأة فارسة اي فبعد بهذا عن الصفة لان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء من خواص الصفات فهو كالاسم واما هوالك فجار في مثل هالك في الهوالك والامثال كثيرا ما تخرج عن القياس واما نواكس فللضرورة اي جاء في الشعر فلا حاجة الى عذر ثم قال ويجوز في فاعل اذا كان مما لا يعقل ان يجمع على فواعل وقياسا مطردا تقول في جبل في كودن كوادن وفي فرس اعرف وهو الفرس بالرجل وسره هو ان الجمع فيما لا يعقل من المذكر يجري مجرى المؤنث فيمن يعقل
ولما كانت هذه صفات لما لا يعقل اجريت ذلك المجرى شرع في المؤنث بالتاء وبغير التاء وذكر ان حكمهما واحد قوله المؤنث بالالف هذا شروع فيما زيادته مدة رابعة وقسمه الى الاسم والصفة ثم الاسم الى المقصور والممدود وذكر حكمهما واصل صحاري صحاري واصله صحاري بالتشديد وقد جاء ذلك في الشعر لانك اذا جمعت صحراء ادخلت بين الحاء والراء الفا وكسرت الراء كما يكسر ما بعد الف الجمع في كل موضع نحو مساجد وجعافر فتنقلب الالف الاولى التي بعد الراء ياء للكسرة التي قبلها وتنقلب الالف الثانية التي للتانيث ايضا ياء فتدغم ثم حذفوا الياء الاولى وابدلوا من الثانية الفا فقالوا صحاري بفتح الراء ليسلم الالف من الحذف عند التنوين وانما فعلوا ذلك ليفرقوا بين الياء المنقلبة من الالف للتانيث وبين الياء المنقلبة من الالف التي ليست لتانيث نحو الف مرمى ومغزى اذ قالوا مرام ومغاز وبعض العرب لا تحذف الياء الاولى ولكن تحذف الثانية فيقول الصحاري بكسر الراء

وبالالف خامسة نحو حبارى على حباريات متن

صحار كما تقول جوار قال في شرح الهادي الهمزة في حمراء وبيضاء وصحراء وخضراء بدل من الف التانيث كالتي في حبلى وسكرى والاصل فيها القصر للتانيث فزادوا قبلها الفا اخرى للمد توسعا في اللغة وتكثيرا لابنية التانيث ليصير له بناآن ممدود ومقصور فالتقى الفان فلم يمكن حذف احديهما لان الاولى للمد والثانية علم التانيث فحذفها يخل بمدلولها ولم يمكن تحريك الاولى لانها لو حركت لفارقها المد فتعين تحريك الثانية فانقلبت همزة وقيل ان الاولى في حمراء للتانيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث افعل نحو احمر وحمراء وبين مؤنث فعلان نحو سكران وسكرى وهو ضعيف لان علم التانيث لا يكون الا طرفا وقيل ان الفين معا للتانيث وهو باطل اذ لا نعلم علامة تانيث على حرفين ثم قسم المص الى ما جاء مذكره على افعل والى ما ليس كذلك وما ليس مذكره على افعل المقصور والممدود والمقصور الى ما مذكره على فعلان كعطشان والى ما ليس له مذكر كحبلى بفتح الحاء وهي الشاة التي تشتهي الفحل ثم ذكر الممدود كبطحاء وهو مسيل واسع فيه دقاق الحصى وبطحاء مكة وعشراء وهي الناقة التي اتت عليها من يوم ارسل عليها الفحل عشرة اشهر ثم ذكر ما جاء مذكره على افعل واشار الى حكم الجمع وهو ظاهر لكن ترك المص ههنا قسما وذلك لان ما مذكره على فعل فهو اما مقصور يجمع على الفعل بضم الفاء وفتح العين كما ذكره واما ممدود ويجمع على فعل بضم الفاء وسكون العين نحو حمراء وحمر ولم يذكره فان قيل فقد يجمع احمر ايضا هكذا كما يجيء فما سبب الاتحاد بين الجمعين قلت السبب انهم لما استاقوا لكل من المذكر والمؤنث في هذه الخصوصية على حدة نحو احمر وحمراء ولم يقولوا احمرة كما قالوا كريم وكريمة وضارب وضاربة آثروا الاتحاد في صيغة جمعيهما ليكون هذه الموافقة بازاء تلك المخالفة قوله وبالالف خامسة هذا بيان ما زيادته مدة خامسة كحبارى

اي فعلا افعل نحو صغرى صغر (margin)

افعل الاسم كيف تصرف نحو اجادل واصابع ولحوص على اجادل واصابع ولحاوص وفيه حوص للمح الوصفية الاصلية والصفة نحو احمر على الحمران وحمر ولا يقال احمرون لتميزه عن افعل التفضيل ولا الحمراوات لانه فرعه وجاء الخضراوات لغلبته اسما ونحو الافضل على الافاضل متن

وهو طاير ولا يجمع الا بالالف والتاء لان تكسيره وهو على خمسة احرف غير ممكن فلا بد من الحذف فان حذفت الف التانيث وقلت حبار اشتبه برسائل وان حذف الاولى وقلت حبارى اشتبه بحبالى قال في الصحاح الحبارى يقع على الذكر والانثى والواحد والجمع وان شئت قلت في الجمع حباريات والف الحبارى للتانيث ولا للالحاق وهي لا تنصرف معرفة ولا نكرة هذا هو المذكور فيه وهو متناقض لانها لو لم تكن للتانيث لصرفت وصرح في شرح الهادي بانها للتانيث وكلام المص هنا وفي شرح المفصل ايضا يدل عليه لانه قال فيه عدم تكسيره بانهم اذا كسروا الخماسي المذكر فالمؤنث اولى ان كانت الالف الخامسة زائدة ومعيار زائد آخر حذفت ايا شئت كسرندى وهو شديد ووزنه فعنلى فالنون والالف للالحاق بسفرجل فان حذفت الالف فيبقى سرند فينقل الى سراند كسفارج فيقال سراند وان حذفت فيبقى سرد فينقل الى سرد كارطى فيقال سراد فتقلب الالف ياء لانكسار ما قبلها وانما قيدنا بان معها زائد آخر لانه لو لم يكن كذلك لكان رباعيا وسيجي حكمه قوله افعل الاسم الخ شروع فيما زيادته الهمزة في الاول وقسمه الى الاسم والصفة اما الاسم فهو اما بفتح اوله او كسره او ضمه كما في ابلم بضمتين يجمع على افاعل ثم اشار الى الاعراض بقول الشاعر اتاني وعيد الحوص من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا فان حوص فيه جمع على حوص وجوابه انه منظور فيه الى الوصفية الاصلية فجمع جمعها كما يجيء في فعل حوص والا الاسمية العارضة بالعلمية فجمع جمعها والاحوص اسم رجل من بني كلاب صار ضيق العين والمراد بالاحاوص من الاحوص واولاده ولو في البيت للتمني اي وددت ان نهيتهم اما الصفة فان لم يكن للتفضيل فلا يجمع بالواو والنون فرقا بينه وبين ما للتفضيل ولم يعكس لان الاصل ان يكون بالتصحيح اقدر ولا بالالف والتاء لما مر ثم اشار الى الاعراض بقوله

ام الجمع غير حمراء على حمر ولا هو ولان للمذكر وام فجمع لا بد

ونحو شيطان وسرحان وسلطان على شياطين وسراحين وسلاطين وجاء سرائح والصفة نحو غضبان على غضاب وسكارى وقد جمعا على فعالى كسالى وسكارى وبعالى وغيارى وفعل نحو مليب على اموات وجياد والبيلاء ونحو شش ابون وحباتون وفسقون ومضروبون ومكرمون استغنى فيها بالتصحيح وجاء عواتن وملاعين ومشامين ومشائيم ومياسير ومفاطير ومناكير ومطافل والثاني نحو جعفر بجيده على جعافر وقناسا ونحو قرطاس على قراطيس وما كان على زنته ملحقا او غير ملحق بمدة او بغير مدة نحو حوقب وتجدول وعثير وتنصب ومعظم وقرطاح وقرطاط ومصابيح

ليس في الخفر وامثالها صدقه مواجاب بعلة تمام الغرب المضوف فكلية قيل البرح البقول

وان كان المتصل كما ذكره ونحو سلطان مشروع فيما زيادة الالف والنون

واذكر حكمه وهو طاهر وانشعال الادب والنعلبات بين العلام ذكر

ما زيادة الياء الثانية كجيد ونتين وهو ليضا طاهر قوله ونحو شر ابون مشروع

فيما استغنى عنه بالتصحيح عن التكسير وجاء التكسير في البعض منه كما ذكره والعوار الحيوان المشوم

الشوم وميامير جمع موسر ومفاطير جمع مفطر والمطفل الظبية التي معها طفل والمتيدن وله

الظبية اذا طلع قرناه قوله والرباعي لما فرغ من بيان تكسير الثلاثي شرع في الرباعي واراد

نحو جعفر ما كان مفتوح الفاء ونحوه ما كان مكسور لهما او مضموما وما كان على زنة الرباعي

حكمه حكمه فحوكب وجدول وهو النهر الصغير وعثير وهو الغبار ملحق بنحو بمدة وتنضب

وهو شجر يتخذ منه السهام ومذحج وهو الرحم غير ملحق بغير مدة وقرطاح وهو الارض المستوية

وقرطاط وهو البرذعة ملحق مع مدة ومصباح غير ملحق مع مدة ثم حكم الرباعي اذا لحق حرف

لين رابع ان ثبتت في جمعه موضع الالف تقلب ياء ان لم تكن ياء لانكسار ما قبلها كقرطاس وقراطيس

وكذا ما كان على زنته كمصباح ومصابيح فليس قوله بمدة سهوا كما ذكر في بعض الحواشي فان نحو

نحو فاعل وفعول وفعيل ليس رباعيا ولا على زنته وليس قوله بغير مدة احترازا عنه وانما

ما ذكره المص في شرح المفصل لبيان لفظ المفصل في حديث آخر لا يناسب هذا الموضع

فانه ذكر في المفصل ان كل ثلاثي فيه زيادة للالحاق يجمع بالرباعي او لغير الالحاق لم يجمع

وليست بمدة ولما قال المص في هذا المختصر وما كان على زنته خرج فاعل وفعول وفعيل مع

ذكرها في ما تقدم وفايدة قوله بمدة الفايدة جعل نحو قرطاط ومصباح هذا اذا لم يكن الرباعي

مجيبا ولا منسوبا فان كان مجيبا كجوربب او منسوبا كاشعثي يلحق التاء ولان الثلاثي

فرع

ونحو جاريه واشاعنه في الاعجمي والمنسوب وتكسير الخماسي مستكره كتصغيره بحذف خامسه ونحو تمر وحنظل وبطيخ مما يميز واحده بالتاء لين جمع على الاصح وهو غالب في غير المصنوع ونحو سفين ولبن وقلنس لبس بقياس وكماة وكمام وحباة وحبساء على تمرة وتمر ونحو ركب وحلق وحامل وسراة وفرهة وغزى وتوام لين جمع على الاصح ونحو اراهط واباطيل واحاديث واعاريض واقاطيع واهال وليالي وامكن وحمير على غير الواحد منها ش

فرع الجواري في امارة البرغتة وهو التاء لنيابة على عجمة وياء النسب كالتاء من حيث انهما

يجيئان للفرق بين المفرد والجنس كتمرة وتمر وزنجي وزنج فناسب ان يقوم التاء

مقام الياء في الجمع وكل رباعي فيه زيادة ليست بمدة وراجعة قبل الطرف يجمع بحذفها على

فعالل نحو حبارك في حبركي وهو القراد وعناكب في عنكبوت قوله وتكسير الخماسي

مستكره كتصغيره للثقل فيحذف خامسه على الاكثر اذا لثقل نشأ منه فيقال فرازد في فرزدق

وبعضهم يحذف ما اشبه الزائد اذا كان قريبا من الطرف فيقول فرازق ولا يقول

جحارش في جحمرش لبعد الميم من الطرف قال ابو سعيد عن سبكرين انهم لا يكسرونه الا

اذا سئلوا فيقال لهم كيف تجمعونه قوله ونحو تمر اشارة الى الفاظ توهم انها جمع وليست

به وهي قسمان قسم يميز واحده بالتاء كتمر وتمرة وذلك غالب في غير المصنوعات فنحو

سفين وسفينة من المصنوعات شاذ وكماة وكماء نبت وحبة وحباء نوع منه

وهي عكس تمرة وتمر لان التمرة بالتاء للواحد وبغير التاء للجنس وهذه بالعكس وقيل انما

انعكست القضية في الحباء ليطابق اللفظ المعنى فانها من حباء اذا تاخر وذلك لانها تختفي

في الارض فكانها متاخرة الى الجهة التي من شان النبات ان تذهب منها وقسم لا يميز

واحده بالتاء فليس ركب جمع راكب ولا حلق جمع حلقة ولا حامل جمع جمل ولا سراة

جمع سري وهو السيد ولا فرهة جمع فاره وهو الحاذق ولا غزى جمع غاز ولا توام

جمع توأم وانما حكم بذلك لصلاحيته لتمييز خمسة عشر ولانها تصغر على بنائها فلا تكون

جمع كثرة وليست من ابنية القلة قوله ونحو اراهط القواعد المتقدمة تقتضت ان لا يجمع

باطل وحديث وعروض وقطيع واهل وليل وحمار ومكان على الطريقة المذكورة

لكن جمعت عليها فيكون جمعا على غير المفرد كنساء في جمع المراة وقد جاء في جمع رهط اراهط

وتاء جمع الجمع نحو أكالب وأناعيم وجمائل وجمالات وكلابات وبيوتات وحمرات وجزرات
التقاء الساكنين يغتفر في الوقف مطلقا وفي المدغم قبله لين في كلمة نحو خويصة والضالين
وتمود الثوب وفي نحو ميم قاف عين مما بني لعدم التركيب وصلا ووقفا وفي نحو الحسن
عندكم وايمن الله يمينك للالتباس وفي نحو لاها الله واي الله ضجان وحلقتا البطان شاذ متن

وارهط وأراهط فكان أراهط جمع لما عرفت أن أفعل الاسم كيف تصرف يجمع على أفاعل
وكان أباطيل جمع بطيل وأحاديث جمع أحدوثة وأعاريض جمع عريض وأقاطيع جمع إقطيع
وأهالي جمع أهلاة كمرات وليالي جمع ليلاة كموماة فذكره ههنا إشارة إلى أنه يمكن
أن يكون على غير الواحد لا على أنه على واحده وشاذ كما تقدم وأما حمير فليس من أبنية الجموع
كما مر فكان الصواب ذكره في الفصل المتقدم وهو غير مذكور في أكثر النسخ قوله وتاء جمع
الجمع وذلك قسمان جمع التصحيح وجمع التكسير وإذا أرادوا التكسير يقدرونه مفردا ويجمعونه مثل
جمع الواحد الذي على زنته فيجمعون أكلبا على أكالب كأصبع على أصابع وأنعاما على أناعيم
كقرطاس على قراطيس وجمالا الذي هو جمع جمل على جمائل كشمال وهي الريح التي تهب من ناحية
القطب على شمائل وإذا أرادوا أن يجمعوه جمع التصحيح ألحقوا بآخره الألف والتاء
نحو جمالات في جمال جمع جمل وكذا البواقي واعلم أن جمع الجمع لا ينطلق على أقل من تسعة
كما أن جمع المفرد لا ينطلق على أقل من ثلاثة إلا مجازا وإنما قال بنحو قد لإفادة الجزئية
ليعلم أنه لا يطرد قياسا لكنه كثر في جمع القلة وقل في جمع الكثرة إلا بالألف والتاء قوله التقاء
الساكنين حتى التقى ساكنان فإما أن يكون التقاؤهما في الوقف أو في الدرج فإن كان في الوقف
فيغتفر في الوقف مطلقا أي لا فرق بين أن يكون مدغما أو غير مدغم ولا بين أن يكون
حرف لين وغيره لأن الوقف على الحرف ساد مسد حركته لأنه يمكن [illegible]
فإنك إذا وقفت على عمرو مثلا وجدت للراء من التكرر وتوفر الصوت ما ليس له
إذا وصلته بغيره ومتى أدرجتها زال ذلك الصوت لأن أخذك في حرف سوى المذكور
يشغلك عن إتباع الحرف الأول صوتا فبان بما ذكرنا أن الحرف الموقوف عليه
أتم صوتا وأقوى جرسا من المدرج فسد ذلك مسد الحركة فجاز اجتماعه مع ساكن قبله كما

في عمرو ولأن الوقف محل تخفيف وقطع فاغتفر فيه ذلك وإن كان في الدرج فلا يغتفر
إلا في صور ذكرها المصنف منها أن يكون الأول حرف لين والثاني مدغما ويكونان في كلمة
واعلم أولا أن حرف العلة إذا سكن يسمى حرف لين ثم إذا جانسه حركة ما قبله فهو حرف مد
فكل حرف مد حرف لين ولا ينعكس والألف حرف مد أبدا والواو والياء تارة حرف
لين كما في قول وبيع وأخرى حرف مد كما في يقول ويبيع وذلك لتباعد في لين ولا حرف فيه
بل هما بمنزلة الصحيح وذلك إذا تحركتا كما في وعد هكذا ذكر في بعض شروح المفصل وكثيرا
ما يطلقون على هذه الحروف حرف المد واللين مطلقا فهو إما محمول على التغليب أو تسمية
الشيء بما يؤول إليه وإنما جاز التقاء الساكنين في هذه الصورة لما في حروف المد واللين
من المد الذي يتوصل به إلى النطق بالساكن بعده مع أن المدغم مع المدغم فيه بمنزلة حرف
واحد لأن اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة والمدغم فيه متحرك فيصير الثاني من الساكنين
كلا ساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالصي السكون ونحو خويصة تصغير خاصة وتمود مجهول
تمادونا الثوب وقوله في كلمة احتراز عما يكونان في كلمتين نحو قالوا ادارأنا فإنه تحذف
الساكن الأول وأصله تدارأنا أي اختلفنا وتدافعنا فأدغمت التاء في الدال واجتلبت
الألف ليصح الابتداء بها وكذا قالا ادارأنا وفي واداراتنا أدغمت التاء في الدال ثم اعلم
يجوز التقاء ثلاث سواكن إذا اجتمع هذان الأمران أعني في الوقف على الساكن الأول منها حرف
لين والثاني مدغم كدوابّ وأصيمّ تصغير أصم ومثله يقع في كلام العجم كثيرا نحو گوشت
وبلج بين أربع سواكن ممتنع في كل لغة وعلى كل حال ومنها أن يكونا في أسماء حروف
لعدم التركيب وقفا أم وصلا فرقا بينها وبين المبني لوجود المانع ولم يعكس لأن أكثر
الأسماء المبنية إنما بنيت لوجود المانع فأجرى الأكثر على الأصل وبعضهم زعم أن التقاء الساكنين فيهما

لعدم التركيب فيها للوقف ايضا وعليه خلف في الم الله من زعم ان ذلك لاجل الوقف جعل الحركة في الميم نقلا من الهمزة لانه لا يسقط الهمزة اذ لا يكون في الدرج فيتقل الحركة فلذلك كان الميم مفتوحا ومن قال ان ذلك ليس لاجل الوقف فيقول سقطت الهمزة في الدرج والتقى ساكنان وهما الميم واللام فحركوا الاول لما يجي ولم يكسر الميم بل فتحوها محافظة على ابقاء التفخيم في اسم الله تعالى ولانهم لو كسروا الميم لاجتمع كسرتان وياء ومنها كل كلمة اولها همزة وصل مفتوحة دخلت عليها همزة الاستفهام وذلك في صورتين الاولى لام التعريف والثانية ايمن الله وايم الله فان همزة الوصل لا يكون مفتوحة الا فيهما لما يجي قال في الصحاح ايمن الله اسم وضع للقسم هكذا بضم الميم والنون والفه الف الوصل عند اكثر النحاة وانما سوغوا التقاء الساكنين ههنا لانهم لو حذفوا همزة الوصل وقالوا الحسن عندك وايمن الله يمينك لم يدر اخبر هو او استخبار فابدلوا الهمزة الفا لذلك وتجعل همزة الوصل فيما ذكرناه بين بين قال الشاعر وما ادري اذا يممت وجها اريد الخير ايهما يليني االخير الذي انا ابتغيه ام الشر الذي هو يبتغيني ولو لم تجعلها بين بين لم يتم وزن البيت ولا يجوز ان يقال همزة لانه لم يجزه احد والحمل على الجوز هو الوجه ونقل القراء الوجهان في قوله تعالى الآن والذكرين والمشهور الاول ومنها نحو لاها الله لانها تنزلت منزلة الجزء من الكلمة لكونها عوضا عن حرف القسم الذي هو كجزء من الكلمة وكذا اي الله لكراهة ان يجي لفظ كلفظ اسم الله مكسورا همزته فلا يعرف معناه لكن يجوز في نحو لاها الله حذف الالف وفي اي الله حذف الياء وفتحها فانت في لاها الله واي الله مخير ان شئت جمعت فيهما بين ساكنين وان شئت لم تجمع فلذا فصلها المصنف عن الصور المتقدمة اذ لا خيار فيها اما في غير الحسن وايمن فظاهر واما فيهما فلذلك اما بناء على المذهب المشهور او لان بين بين قريب من الساكن ثم اعلم ان الافصح اي الله

بنصب

فَإِن كَانَ غَيرَ ذَلِكَ وَأَوَّلُهُمَا مَدَّةٌ حُذِفَتْ نَحْوُ قُلْ وَخَفْ وَبِعْ وَتَخْشَيْنَ وَاُغْزُوا وَارْمِي وَاُغْزُنَّ وَارْمِنَّ وَيَخْشَى القَومُ وَيَغْزُو الجَيشُ وَيَرْمِي الغَرَضَ متن

بنصب الله لان الاصل اي والله فلما حذف حرف الجر انتصب كقوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه وفي لاها الله لا يجوز الا الجر لان ها عوض عن حرف القسم لما بين الهاء والواو من التناسب في الطرفية في المخرج فكان حرف القسم باق ولذلك لا يجامعها بخلاف اي فانها ليست عوضا بل هو جواب لمن سئل وفي غير ما ذكرنا من الصور لا يغتفر التقاء الساكنين فقولهم التقت حلقتا البطان باثبات الالف شاذ والقياس الحذف كما تقول غلاما ابنك فانك لا تلفظ فيهما بالالف قال اوس وازدحمت حلقتا البطان باقوام وجاشت نفوسهم جزعا الا انهم فهذا المثل لم يحذف فيه الالف ايذانا بتفظيع الحادثة وتحقيق للتثنية في اللفظ البطان الحزام الذي يجعل تحت بطن البعير وفيه حلقتان فاذا التقتا دل على نهاية الهزال وقيل ان الانسان يمن في الحرب فيضطرب بطان رحله وسنانه لشدة الحركة حتى يلتقي حلقتاه ولا يعد لشدة الخوف ان ينزل فيشده وهذا المثل يضرب في شدة الامر وتفاقم الشر قوله فان كان غير ذلك اي غير المذكورات فلنذكر بعض ما ذكرنا واقول التقاء الساكنين اما ان يكون في الوقف فيغتفر مطلقا وان كان في الدرج فاما ان يكون في شي من الصور المذكورة او في غيرها فان كان في شي من الصور المذكورة سوى غيرها فيغتفر ايضا لما عرفت وان كان في غيرها فاما ان يكون اول الساكنين مدة او غير مدة ونعني بالمدة حرف لين قبله حركة من جنسه فان كان مدة حذفت سواء كان الساكنان في كلمة او في كلمتين لانها اما الف او واو او ياء فان كانت الفا فلانك لو حركتها لزم واو مضمومة قبلها ضمة او ياء مكسورة قبلها كسرة وذلك مستثقل فتعين الحذف واما حذف الاول دون الثاني اما في خف وقل وبع فلان حذف حرف العلة اولى لقوة الصحيح ولانه لا يمكن حذف اللام من لم يخف ولم يقل ولم يبع

بعض العرب

لاها الله اصله لا والله حذف حرف القسم وعوض عنه حرف التنبيه وابقي الجار

حركتها لانقلبت همزة وان كانت واوا او ياء فلو

وَالْحَرَكَةُ فِي نَحْوِ خَفِ اللهَ وَاخْشَوُا اللهَ وَاخْشَيِ اللهَ وَلَتَخْشَوُنَّ وَاخْشَيِنَّ غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهَا بِخِلَافِ نَحْوِ خَافَا وَخَافَنَّ متن

لو حذف لصار لم يخاف لم يقول لم يبيع ويسقط العين اذ التقي ساكن فيبقى الكلمة المعربة
على حرف واحد اصل وحمل خف وقل وبع عليه واما في البواقي فلانك لو حذفت الساكن الاول
لدل عليه حركة ما قبله اذ الفتحة تدل على الالف والضمة على الواو والكسرة على الياء واما الساكن
الثاني فليس كذلك فلو حذفته لا يدل عليه شيء فلذلك كان حذف الاول اولى فهذه العلة
تصلح للجميع ثم ان الساكنين ان كانا في كلمة فالمحذوف اما الف او واو او ياء نحو خف
وقل وبع وان كانا في كلمتين فالكلمة الثانية اما ان تكون كالجزء منها فالمحذوف ايضا
قد يكون الفا نحو تخشين والاصل تخشيين تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فاجتمع
ساكنان الالف التي هي لام والياء التي هي ضمير ثم حذفت اللام فصار تخشين على تفعين
وهي للواحدة المخاطبة واما تخشين الذي لخطاب جماعة النساء فهو على تفعلن لم يحذف
منه شيء وقد يكون واوا نحو اغزوا والاصل اغزو ولحذفت ضمة الواو استثقالا ثم المحذوف
الواو لالتقاء الساكنين وقد يكون ياء نحو ارمي واصله ارمي حذفت كسرة الياء
ثم الياء للامر وان لم يكن الثانية كالجزء من الاولى فاما ان يكون لها استقلال بحيث
يلفظ بها من غير افتقار الى اتصالها بما قبلها او لا فان لم يكن لها استقلال كذلك
بان يكون الثانية نون التاكيد مثلا فالمحذوف اما واو نحو اغزن فانه لما اتصل النون
اجتمع ساكنان فحذف الواو وهو ضمير الفاعل واما ياء نحو ارمن واصله ارمي امر للواحدة
فلما اتصل به نون التاكيد التقى ساكنان فحذف الياء وهو ضمير الفاعل ولا يكون المحذوف
الفا لان ما في آخره الالف اذا اتصل به نون التاكيد ان كان من نحو هل تخشى فتقلب
فيه الالف ياء فتقول هل تخشين وان كان من نحو ضربا فيبقى الالف ويقال اضربان
ويقرب منه اضربنان وهذا يعرف مما ذكر في آخر الكافية فلذلك لم يذكره المص هنا

من الاولى او لا فان كانت كالجزء منه

وان كان

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَدَّةً حُرِّكَ نَحْوُ اذْهَبِ اذْهَبْ وَلَمْ أُبَلِهْ وَالم اللهُ وَاخْشَوُا اللهَ وَاخْشَيِ اللهَ متن

وان كان للكلمة الثانية استقلال اللتي المذكور فالمحذوف ايضا اما الف او واو او ياء
نحو خشي القوم ويغزو الجيش ويرمي الغرض اي الهدف قوله وذلك جواب سوال وهو
ان يقال انما حذف العين من خف وهو الالف المنقلبة عن الواو واللام من اخشوا
واخشي وهو الالف المنقلبة عن الياء لالتقاء الساكنين وقد انتفت هذه العلة في خف الله
الخ فوجب ان يرد المحذوف فاجاب بان الحركة فيها غير معتد بها لانها عارضة اتت
لمجي ساكن بعدها في كلمة اخرى منفصلة اما في خف الله واخشوا الله فظاهر واما في اخشون
واخشين فلان نون التاكيد مع الضمير كالمنفصل بخلاف نحو خافا وخافن لان الحركة فيها كاللازمة
لاتصال ما بعدها بالكلمة اتصال الجزء اما في خافا فظاهر واما في خافن فلان النون مع الضمير المستتر
كالمتصل ثم ان بعض الشارحين قال في تقرير السوال حذف الالف من خف والواو من اخشوا
والياء من اخشي فكانه توهم ان اخشوا واوي وليس كذلك بل هو يائي وعلى توهمه يجب ان
يحكم بحذف الواو من اخشي ايضا فان المحذوف منهما اللام وليت شعري اي شيء اوقعه
في الحكم بحذف الواو من الياء احدهما والياء من الاخر فان لم يكن مدة قسيم لقوله واولهما مدة
اي فان لم يكن اول الساكنين مدة فلا يحذف سواء كان صحيحا او حرف علة اما اذا كان
صحيحا فظاهر واما اذا كان حرف علة فلان حركة ما قبله ليست من جنسه فلا يلزم المحذور المذكور
من التحريك ولان الواو والياء الساكنين اذا كان ما قبلهما من غير جنسهما فلا يكون الا مفتوحا
لانه لو انكسر ما قبل الواو وانضم ما قبل الياء الساكنين لانقلبت الواو ياء والياء واوا فاذا انفتح
ما قبلهما وهما ساكنان لم يجز حذفهما الواو والياء لالتقاء الساكنين لان ما قبلهما فتحة والفتحة لا تدل
على الواو ولا على الياء ولانك لو اسقطتهما لصار اللفظ في اخشوا الله واخشي الله اخش الله
فيلتبس بخطاب الواحد المذكر فلا بد من التحريك وقياسه ان يحرك الاول لان سكونه منع الوصل

ومن ثم قيل اخشون واخشين لانه كالمنفصل الا في نحو انطلق ولم يلده متن

الى الثاني في تحريكه ليتوصل الى النطق بالساكن بعده فهو بمنزلة الفات الوصل التي تدخل متحركة ليتوصل الى
النطق بالساكن بعدها فاذا كان تحريك الاول هو الاصل و اصل لم يلده لم يلد بحذف الياء للجزم
ثم لكثرته حتى صار كأن لم يحذف منه شيء فاسكنوا اللام وحذفوا الالف للساكنين [illegible] موضع
الاستشهاد ثم الحقوا هاء السكت مراعاة للحركة الاصلية فالتقى ساكنان اللام والهاء فحركوا الاول
وهو موضع الاستشهاد والحاصل قد ذكر في اول الباب والكلام في حذف اللام من اخشوا
واخشي قد مر والمراد هنا ان الواو والياء اللتين هما ضمير الفاعل لما اجتمعتا ساكنين مع ساكن بعدهما
حركتا قوله ومن ثم اي لما ذكرنا انه ان لم يكن اول الساكنين مدة حرك الاول قيل اخشون
واخشين يا امرأة في اخشوا واخشي فانه لما اجتمع الواو والياء ساكنين مع نون التاكيد حركتا
ثم اشار الى الفرق بينهما وبين نحو خافن وخشين في خف وخش حيث لم يرد والمحذوف ههنا
كما ردوا هناك بان النون فيما نحن فيه كالمنفصل لان الضمير فيه بارز وفي خافن وخشين
ليس كذلك وقد عرفت ان النون مع الضمير البارز كالمنفصل ومع المستتر كالمتصل ولو كانوا
اخشوا معاملة خف لقالوا اخشين لوجوب رد الياء المحذوفة ثم حذف الواو لالتقاء الساكنين كالمتصل
ونقول لقالوا خشاون وهو ظاهر ويمكن ان يكون قوله لانه كالمنفصل اشارة الى انهم لم يستوحوا
التقاء الساكنين ههنا ولم يحذفوا [illegible] مع ان الاول حرف لين والثاني مدغم اذ ليس
في كلمة لان النون كالمنفصل لما عرفت وقال الشارحون في تفسير قوله ومن ثم اي من اجل ان
نون التاكيد كالمنفصل [illegible] الكلام على ما ذكروه بهذا الاجل ان نون التاكيد كالمنفصل قيل اخشون
واخشين [illegible] كالمنفصل وفساده لا يخفى قوله والا في نحو انطلق ولم يلده اي حرك الاول
في جميع الصور الا في نحو انطلق الخ وهو كل موضع اجتمع فيه الساكنان باسكان الاول لغرض
فلو حرك لزال الغرض الذي لاجله سكن فيصير احالا مستعدة لا فايدة فيها واصل انطلق انطلق
الاول

بكسر اللام

وفي نحو رد ولم يرد في تميم فتحا فر من تحريك للتخفيف فحرك الثاني وقراءة حفص ويتقه
منه على الاصح متن

وسكون القاف فيه هو انطلق بكتف فاسكنوا اللام فالتقى ساكنان فحركوا القاف وفتحوها
اتباعا لحركة اقرب المتحركات اليها وهي فتحة الطاء ولانهم لو كسروا لزم ما فروا منه في تسكين
الاول وهو الكسر وكذلك قول الشاعر عجبت لمولود وليس له اب * وذي ولد
لم يلده ابوان * وذي شامة سوداء في حر وجهه * مخلدة لا تنجلي لزمان * ويكمل في
تسع وخمس شبابه * ويهرم في سبع مضت وثمان * فان اصل لم يلده لم يلده ثم لما
سكن اللام تشبيها بكتف والتقى ساكنان حرك الدال بالفتح لما مر واراد بالمولود عيسى
وبذي الولد آدم عليهما السلام وبذي شامة الى آخره القمر قوله وفي رد ولم يرد والاصل
ولم يردد فمن ادغم اسكن الاول وحرك ما قبله بحركته فالتقى ساكنان فحركوا الثاني لانهم
لو حركوا الاول لبطل الغرض من الادغام وهو التخفيف واهل الحجاز يقولون ارددوا ولم يردد على
الاصل من غير ادغام لان شرط الادغام ان لا يكون الثاني ساكنا وبنو تميم لم يعتبروا السكون
لعروضه ثم اشار الى الضابط المقتضي تحريك الثاني بقوله مما فر وقد بيناه قوله وقراءة حفص
يعني ان قراءة حفص قوله تعالى ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه فاولئك
هم الفائزون باسكان القاف وكسر الهاء من هذا الباب والاصل يتقي حذفت الياء للجزم
ثم ادخل هاء السكت فصار يتقه ككتف فاسكن القاف فالتقى ساكنان فكسرت الهاء لالتقاء
الساكنين وذكر عبد القاهر ان الهاء ضمير مفعول عايد الى الله تعالى واصل يتقه يتقيه حذفت
الياء للجزم وسكنت القاف على ما ذكر في يتقه فلا اجتماع ساكنين ولا تحريك
لاجله واختاره المص لما يلزم على الاول من تحريك هاء السكت واثباتها في الوصل قوله والا
لما عرفت انه لا بد من التحريك في بعض الصور اشار الى ان الاصل ان يحرك بالكسر لما قيل الجزم في الافعال
عوض الجر في الاسماء واصل الجزم السكون فلما ثبت بينهما التعاوض وامتنع السكون في بعض [illegible]

وَالاصلُ الكسرُ فَانْ خُولِفَ فَلِعارضٍ كَوُجوبِ الضَمِّ في ميمِ الجمعِ وَمُذْ وَكاختيارِ الفتحِ في نحوِ الٓمٓ اللهُ وَتجويزِ الضمِّ إذا كانَ بعدَ الثاني منهما ضمةٌ اصليةٌ في كلمةٍ نحوُ وقالتُ اخرجْ وقالتِ اغزي بخلافِ ان امرُؤٌ هلكَ وقالتِ ارموا وان الحكمُ والخيارُ في نحوِ اخشوا القومَ عكسُ لو استطعنا وتجويزِ الضمِّ والفتحِ في نحوِ رُدَّ ولم يرُدَّ بخلافِ رُدِّ القومَ على الاكثرِ وكوجوبِ الفتحِ في متن

جعلوا الكسر عوضا منه فان حرك بغير الكسر فذلك لعارض اقتضى وجوب غير الكسر او اختيار[ه] او جوازه ثم شرع في ذكر الامثلة على اختلاف الانواع كوجوب الضم في ميم الجمع اذا لم يكن بعدها الهاء التي تكون بعد ياء او بعد كسرة مثل انهم المنصورون اذ اصلها الضم بدليل قراءة اهل مكة عليهمو او بعدها وان كانت بعد الهاء التي تكون بعد ياء نحو عليهم اليوم او بعد كسرة نحو بهم اليوم فمنهم من يضم ومنهم من يكسر الميم اتباعا لكسرة الهاء وكذلك ضموا في مذ لان اصلها منذ لما عرفت فحركوا الاحتياج عندها بالحركة الاصلية وكاختيار الفتح في نحو الم الله وقد مر وانما قال كاختيار الفتح لان الاخفش اجاز الكسر على قياس التقاء الساكنين وقرأ به عمرو بن عبيد لكن لم يقبله القراء وكجواز الضم اذا كان بعد الساكنين ضمة اصلية في كلمة الساكن الثاني فيجوز في وقالت اخرج الكسر على الاصل والضم للاتباع وكذا قالت اغزي اذ الاصل اغزوي بالضم بخلاف ان امرؤ فان ضمة الراء ليس باصلي لانك تقول هذا امرؤ ورأيت امرءا ومررت بامرئ فعينه تابع لامه وبخلاف قالت ارموا اذ الضم عارض والاصل ارميوا وبخلاف ان الحكم فان ضم الحاء وان كان اصليا لكن ليس في كلمة الساكن الثاني فان لام التعريف كلمة وحكم كلمة اخرى وسره انه اذا كان في كلمة اخرى لا يكون لازما للساكنين فلا يعتد به وكاختيار الضم في واو الضمير نحو اخشوا القوم ولا تنسوا الفضل بينكم ودعوا الله لان الضمة من جنس الواو فهي اشد مناسبة لها من غيرها مع ان قبلها ياء او واوا مضمومة محذوفة فتحريكها بحركة الحرف المحذوف اولى ونزلوا واو الجمع منزلة واو الضمير نحو هؤلاء مصطفو الله لان كليهما يدل على الجمع المذكر وحذف قبلها حرف مضموم وهو لام الكلمة وكسر بعضهم نحو لو استطعنا ولو انطلقت انطلقت ثم شبهت كل منهما بصاحبتها فكسر بعضهم نحو اخشوا القوم وضمت في نحو لو استطعنا وهو قليل وكجواز الضم في نحو رد مما عينه مضموم

العين

تحوُ رُدَّها والضمِّ في رُدُّه على الافصحِ والكسرُ لغةٌ وغلطَ ثعلبٌ في جوازِ الفتحِ والفتحُ في نونِ من مع اللامِ نحوُ من الرجلِ والكسرُ ضعيفٌ عكسُ من ابنكَ وعن على الاصلِ وعن الرجلِ بالضمِّ ضعيفٌ وجاء في المغفرْ والقصرْ ومن النقرْ واضربهْ ودابةْ وشابةْ بخلافِ تحاجوا ما وقع في الابتداءِ لا يبتدأ الا بمتحركٍ كما لا يوقف الا على الساكن متن

مضموم العين للاتباع والفتح للخفة والكسر على الاصل بخلاف ما اذا لقي ساكنا بعده نحو رد القوم فان المختار الكسر لانه لو لم يدغم وقيل اردد القوم لزم الكسر فلما ادغموا ابقى على حركته ومنهم من يفتحه قال جرير ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام وقد روي ذم بالكسر ومنهم من يضم وهو قليل وكوجوب الفتح في نحو ردها لمناسبة الالف اذ الهاء خفية والضم في رده لمناسبة الواو وانما قال على الافصح لان ما قبل الواو لا يجب ان يكون من جنسه فلذا وقع فيه الخلاف والكسر فيه لغة لان الواو تنقلب ياء لكسرة الهاء فلا يبقى الا كسرة وغلط ثعلب في جواز الفتح وكوجوب الفتح في نون من مع لام التعريف لكثرة الاستعمال فلو كسروا لاجتمع كسرتان فيما هو كثير الاستعمال والكسر ضعيف عكس من ابنك اذ لم يكثر كثرته فلذا ضعف فيه الفتح والمراد انهم كسروا نون من عند ملاقاتها كل ساكن سوى لام التعريف فهي عندها مفتوحة وعن على الاصل فانهم يكسرون نونه عند ملاقات الساكن وعن الرجل بالضم ضعيف وكانهم حركوا النون بالضم للاتباع ضمة الجيم كقوله تعالى قل انظروا اذ كان الراء في حكم الساكن المدغم ساكن واللسان يرتفع بهما دفعة واحدة ولا يجوز عن الرجل بالفتح للاتباع لان الاتباع ليس باصل وانما يوخذ ما ورد عنهم ولا يقاس عليه قوله وجاء في المغفر سيجيء الوقف ان شاء الله تعالى انه يجوز الوقف على النقر بفاء وجرا بنقل الحركة والمراد هنا بيان انه اذا وقف من غير نقل الحركة والتقى ساكنان فبعضهم يجوز تحريك الاول بحركة الساكن للوقف ويقول هذا النقر ومن النقر ولم يات ذلك في ذوات النقر الا انه نزر وذلك الهرب من التقاء الساكنين مع انه مغتفر للوقف نحو النقر التقاء طاهر الرابية وكذا حركوا الالف في دابة وشابة فصارت همزة هذا اذا لم يمنع مانع فلم يغيروا الواو في تامروني لبعد النقر عنها ونقل الضم عليها مع ضم ما قبلها قوله لا يبتدأ الساكن لا يحتمل ثلاث حركات فرضوا

مضبوطة

فان كان الاول ساكنا وذلك في عشرة اسماء محفوظة وهي ابن وابنة وابنم واسم واست واثنان واثنتان وامرؤ وامرأة وايمن الله وفي كل مصدر بعد الف فعله الماضي بعد اربعة فصاعدا كالاقتدار والاستخراج وفي افعال تلك المصادر من ماض وامر وفي صيغة امر الثلاثي وفي لام التعريف وميمه متن

كميم عمرو والمتحرك ما يحتمل حركته في صورة كعين عمرو والحرف الذي يبتدأ به لا يكون الا متحركا لان الحرف المنطوق اما معتمد على حركته كباء بكر او على حركة مجاورة كميم عمرو او على لين قبله يجري مجرى الحركة كباء دابة وصاد خويصة فمن فقد هذه الاعتمادات تعذر التكلم وليلة الحجة ومن انكر ذلك فقد انكر العيان وكابر المحسوس وبعضهم جوز الابتداء بالساكن لان التلفظ بالحركة انما يحصل بعد التلفظ بالحرف وتوقيف الشيء على ما يحصل بعده محال وجوابه منع انها بعده بل هي معه والا لامكننا الابتداء بالحرف من غير الحركة وانه محال والمراد بالابتداء الاخذ في النطق بعد الصمت لا الاخذ في النطق بالحرف بعد ذهاب الذي قبله كما تخيله بعضهم حتى الزم وقوع الابتداء بالساكن والوقف في الفاتحة عند الابتداء فيجب ان يكون علامته ضد علامة الابتداء فلو وقفت على متحرك كان خطاء بل الموقوف عليه لا يكون الا ساكنا او في حكمه لان الابتداء بالمتحرك ضروري لما بينا والوقف على الساكن استحساني عند كلال اللسان من ترداد الحروف والحركات قوله فان كان وقوع همزة القطع في الكلام اكثر من وقوع همزة الوصل فينبغي ان تحصر مواضع همزة الوصل ليعلم ان ما عداها همزة قطع فنقول ظهر ان الابتداء لا يمكن الا بمتحرك فاول الكلمة ان كان متحركا فظاهر فان كان ساكنا فيحتاج الى همزة الوصل وذلك يكون في الاسماء والافعال والحروف اما في الاسماء فعلى ضربين سماعي وقياسي اما السماعي فعشرة اسماء الاول ابن واصله بنو بحمل لقولهم في تكسيره ابناء وافعال في الاصل جمع فعل فاعل بحذف اللام واسكن الاول وادخلت عليه الهمزة الثاني ابنة واصلها بنوة كشجرة لا انها مؤنثة ابن وحكمها حكمه الثالث ابنم بمعنى ابن والميم زائدة للتاكيد والمبالغة كما في زرقم بمعنى الازرق وليست هي بدلا من لام الكلمة كما في فم والا لكانت اللام في حكم الثابتة فلا يحتاج الى همزة الوصل ويتبع نونه ميمه في الاعراب فنقول هذا ابنم ورايت ابنما ومررت بابنم

لان بيان الهمزة المضمومة للتعويض ولا يمكن بها الا الوصل

فهو قريب

فهو قريب تمام في امراد الرابع اسم واصله سمو على وزن قنو حذفت الواو لاستثقالهم تعاقب الحركات الاعرابية عليها ونقل سكون الميم الى السين لتتعاقب تلك الحركات عليها واتي بهمزة الوصل هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين ان اصله وسم اي علامة لان الاسم علامة للمسمى يعرف بها والمختار هو المذهب الاول لانهم يقولون في تكسيره اسماء وفي تصغيره سمي وعند استناد الضمير المرفوع المتحرك سميت فلو صح الثاني من المذهبين لقيل اوسام كوقت واوقات ووسيم كوجه ووجيه ووسمت كوعدت الخامس است واصله سته بحمل لتكسيره على استاه السادس والسابع اثنان واثنتان واصلهما ثنيان وثنيتان كجملان وشجرتان بدليل قولهم في النسبة ثنوي بفتحتين ولو كانت التاء مضمومة او مكسورة لظهر ذلك في النسبة ولو كانت العين ساكنة لقالوا ثنيي بالاسكان كظبيي فحذف اللام واسكن الثاء وجيء بالهمزة الثامن والتاسع امرؤ وامرأة وفيها لغتان هذه ومرء ومرأة وانما ادخلوا الهمزة وان كانا تامين من حيث ان لامهما همزة وفيهما التخفيف فيقال مر ومرة مجريا مجرى ابن وابنة العاشر ايمن الله ذهب البصريون الى انه مفرد على وزن افعل اذ قد جاء عليه المفرد نحو آجر وآنك وهو الاسرب وفي الحديث من استمع الى قينة صب في اذنيه الآنك والمفرد هو الاصل ولان العرب قد تصرفت فيه وغيرته تغير اسم حي مستقل لا الجمع وقالوا ايمن وايم وايم بفتح الهمزة وكسرها في الثلاثة و منها الكسر لانها همزة وصل والالما سقط في الدرج وهو عند سيبويه من اليمن بمعنى البركة يقال يمن فلان علينا فهو ميمون فاذا قال المقسم ايمن الله لافعلن فكانه قال بركة الله قسمي لافعلن وذهب الكوفيون الى انه جمع يمين لانه لم يجئ على زنته واحد وآجر وآنك محتملان وايضا اليس حمله على افعل اولى من فاعل فهمزته همزة قطع وانما سقطت في الوصل لكثرة الاستعمال

واعلم ان الهمزة في تثنية ما جاء تثنيتها من هذه الاسماء همزة وصل ايضا وذلك ابنان
وابنتان واثنتان وامرأان وامرأتان و همان واستان واما القياسي فكل مصدر
بعد الف فعل الماضي اربعة فصاعدا وهي احد عشر بناء انفعال كانطلاق وافتعال كاكتساب
وافعلال كاحمرار وافعيلال كاحميرار واستفعال كاستخراج وافعيعال كاعشيشاب وافعوال
كاخرواط يقال اخروط بهم السير اخرواطا اي امتد وافعنلال كاقعنساس وافعنلاء
كاسلنقاء وافعنلال كاحرنجام وافعلال كاقشعرار وانما قال اربعة فصاعدا احترازا من
نحو اكرم واكرام فان الهمزة فيه همزة قطع لانها جاءت لمعنى وليس همزة الوصل كذلك
لانها انما جاءت وصلة الى النطق بالساكن واما في الافعال ففي افعال تلك المصادر التسعة الاحد عشر ماضيا كان او امرا كانطلق وانطلق وفي صيغة امر الثلاثي والمراد سالم
لا يعتل من مضارعه الفاء ولا العين فان اعتل شيء منها فلا يحتاج اليها تقول عد وقل
وانما لم يفصل المص لانه قد علم انه لا يحتاج الى الهمزة في هاتين الصورتين ومراده بيان
ان الهمزة اذا اتى بها ففي اي الصور تكون للوصل ولا ينتقض ما ذكر بنحو اهراق واسطاع
لان اصلهما اراق واطاع فبعد الف فعل الماضي ثلاثة احرف واما في الحروف ففي لام التعريف
وفي ميمه التعريف باللام وحده والهمزة زائدة اذ لو كانت مقصودة لم تحذف في الوصل
كما لا تحذف همزة ام وان ولان التنوين يدل على التنكير وهو حرف واحد فوجب ان يكون
دليل التعريف ايضا حرفا واحدا حملا للنقيض على النقيض هذا مذهب سيبويه وذهب الخليل
الى ان ال حرف ثنائي يفيد التعريف لانها من خصائص الاسماء ويفيد معنى فيها وهي بمنزلة قد
في الافعال وذلك ثنائي فكذلك هذه ولان حروف المعاني ليس فيها ما وضع على حرف مفرد
ساكن فوجب ان يحمل هذا على ما ثبت دون ما لم يثبت ومتى تبدل من لامه ميما تقول
التعريف

ام رجل

لحق في الابتداء خاصة همزة وصل مكسورة الا فيما بعد ساكنه ضمة اصلية فانها تضم نحو اقتل واغزي بخلاف ارموا الا في لام التعريف وميمه وايمن الله فانها تفتح واثباتها وصلا لحن وشذ في الضرورة متن

ام رجل عندك يريدون الرجل ويقال ان النمر ابن تولب سأل النبي صلعم امن امبر امصيام
في امسفر فقال عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر قيل انه لم يرو عن النبي غير هذا الحديث
قوله لحق جزاء الشرط اي ان كان الاول ساكنا لحق همزة وصل وانما تعين الهمزة
لكونها اقوى الحروف والابتداء بالاقوى اولى والهمزات التي في اول الكلم نوعان همزات
قطع وهمزات وصل وتسمى ايضا الفات الوصل والفات القطع لان الهمزة اذا كانت
اولا كتبت على صورة الالف ولانهما متقاربان في المخرج ولذلك احتاجوا الى تحرك
الالف قلبوها همزة قال في الصحاح الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى الفا والمتحركة
تسمى همزة ولهذا الخفي حكم الفقهاء زاد الله رفعة اعلامهم وتشيد الاسلام باقلامهم بان
الحروف ثمانية وعشرون ولا تظنن خلاف هذا فانه لا يذهب عليهم الفقهاء الخفايا فما ظنك
بالجلايا ثم همزة القطع تثبت في الدرج فينقطع بالتلفظ بها ما قبلها عما بعدها فتقول انصر
احمد فهمزة احمد لما ثبتت حجزت بين الحاء والراء فقطعت احدهما عن الاخر ولهذا سميت
همزة القطع وهمزة الوصل تسقط في الدرج فيتصل ما قبلها بما بعدها تقول كتبت اسمك
فتسقط همزة اسم فاتصل التاء بالسين ولهذا سميت همزة الوصل لانه يتوصل بها
الى النطق بالساكن ولهذا سماها الخليل سلم اللسان فقوله خاصة اشارة الى سقوطها
في الدرج وانما كانت الهمزة مكسورة لانها جيئ بها لدفع الابتداء بالساكن فاعطيت
الكسرة لما بينها وبين السكون من التقابل واستثنى ما بعد ساكنه ضمة اصلية نحو اغزي
فان اصله اغزوي فلذلك ضمت الهمزة بخلاف ارموا اذ الضم عارض والاصل
ارميوا فتكسر الهمزة على الاصل وانما ضمت في نحو انطلق به فعل ما لم يسم فاعله لان ضمة الطاء
بالنسبة الى البناء اصلية وان كانت عارضة بالنسبة الى الماضي فاعله ثم استثنى الداخلة على لام

والتزموا جعلها ألفاً لا بين بين على الأفصح فيها في نحو آلحسن عندك وآيمن الله يمينك
للبس وأما سكون هاء وهو وهي وفهو وفهي ولهو ولهي فعارض فصيح وكذلك لام الأمر
نحو وليوفوا وشبه به أهو وأهي وثم ليقضوا ونحو أن يمل هو قليل متن

التعريف فإنها تفتح أما على مذهب الخليل فظاهر إذ ليست عنده همزة وصل بل همزة قطع وإنما حذفت
في الدرج تخفيفاً لكثرة استعمالها وأما عند سيبويه مع كونها همزة وصل فلكثرتها في كلامهم
كما فتحوا نون من إذا دخلت على ما فيه اللام وإنما فتحت في أيمن لأن هذا الاسم غير متصرف فأشبه
الأفعال والحرف ففتح همزته تشبيهاً بالداخلة على لام التعريف قوله وإثباتها وصلاً
لحن أي خطأ لأن وضعها للتوصل إلى النطق بالساكن فإذا وصل الساكن بما قبله فقد استغني
عنها قال صاحب الكشاف في اللحن أن تلحن بكلامك أي تميله إلى نحو من الأنحاء ليفطن له صاحبك
كالتعريض والتورية قال تعالى ولقد لحنت لكم لكيما تفقهوا • واللحن يعرفه ذوو الألباب
وقيل للمخطئ لاحن لأنه يعدل بالكلام عن الصواب وشذ إثباتها في الضرورة كقوله إذا
جاوز الاثنين سر فإنه • بنث وتكثير الوشاة قمين يقال نث الخبر أي نشره والقمين
الجدير قوله والتزموا إنما كان الأفصح جعلها ألفاً لأن بين بين قريب من الهمزة فلو جعلوها
بين بين لكانوا كأنهم أثبتوها في الوصل وهو خلاف وضعها فقلبوها ألفاً لئلا يقع اللبس
ولا يلزم المحذور وينبغي أن تعلم أن هذا إذا كان همزة الوصل مفتوحة وأما إذا كانت
مكسورة أو مضمومة فتسقط كقولك أبن زيد عندك استخرج المال لأنه لا التباس
لأنه علم بفتح الهمزة أنها همزة استفهام لا همزة وصل قوله وأما سكون جواب سؤال
وهو أن يقال أول من الكلمات كقولك وهو خير لكم فهي كالحجارة لهو خير الرازقين
لهي الحيوان فلينفق مما ان يمل هو وكقول الشاعر وقمت للزور مرتاعاً وأرقني
فقلت أهي سرت أم عادني حلم قوله فعارض ما ذكرتم يجب الإتيان بهمزة الوصل وبإثباتها
وأجاب بأن سكونها عارض بدليل قولك هو هي لينفق ولكن نزل قولك وهو وهي
منزلة عضد وكتف فجوز الإسكان فيها مع الواو والفاء واللام لأنها صارت كالجزء

الوقف قطع الكلمة عما بعدها وفيه وجوه مختلفة في الحسن والمحل فالإسكان المجرد في المتحرك
والروم في المتحرك وهو أن تأتي بالحركة خفية وهو في المفتوح قليل والإشمام في المضموم
وهو أن تضم الشفتين بعد الإسكان متن

مع كثرة الاستعمال وشبهه بالمذكورات فيه الهمزة لأنها وإن لم تكثر كثرتها لكنها
على حرف واحد وكذا ما فيه ثم لكونها للعطف مثل الواو والفاء وأما نحو أن يمل هو فقليل
لعدم الجزئية وكثرة الاستعمال قوله الوقف في اللغة مصدر وقفت الدابة وقفاً أي حبستها
ثم وقفت أي وقوفاً وفي اصطلاحهم قطع الكلمة عما بعدها أي على تقدير أن يكون بعدها شيء
وإنما قلنا المراد هذا لأنه قد يقف الواقف ولا يكون بعد ذلك شيء وقال بعضهم الوقف
قطع الكلمة عن الحركة وأورد عليه أنه ليس بصحيح لأنه قد لا يكون متحركاً وجوابه قريب مما مر في
التعريف الأول لكن يرد عليه أي على التعريف الثاني أنه ليس بجامع ولا مانع أما أنه ليس بجامع
فلأنه لو حرك الكلمة وقطعت عما بعدها يسمى وقفاً ولهذا يقال توقف وأخطأ في ترك حكمه
وهو خارج عن هذا التعريف وأما أنه غير مانع فلأنه لو أسكن آخر الكلمة ووصل ما بعدها بها
من غير سكتة تؤذن بوقفه لا يسمى هذا وقفاً مع أن الحد يشمله قوله وفيه وجوه هي
أحد عشر وجهاً الأول الإسكان المجرد والثاني الروم الثالث الإشمام الرابع إبدال الألف
الخامس إبدال تاء التأنيث الاسمية هاء السادس زيادة الألف السابع إلحاق هاء السكت
الثامن إثبات الواو والياء أو حذفهما التاسع إبدال الهمزة العاشر التضعيف الحادي عشر
نقل الحركة وهذه الوجوه مختلفة في الحسن فبعضها أحسن من بعض كما سيجيء وكذا مختلفة في المحل لأن الإسكان
المجرد محل مخصوص وكذا الروم والإشمام إلى غير ذلك فقوله مختلفة صفة وجوه والجار في قوله
في الحسن متعلق بقوله مختلفة قوله فالإسكان مبتدأ وفي المتحرك خبره وهو أول الوجوه الأحد عشر
والمراد بالمجرد المجرد عن الروم والإشمام سواء كان في ذلك المنون وغيره والمعرب والمبني
وهذا هو الأكثر الأغلب وهو الأصل لأن سلب الحركة أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة قوله والروم
في المتحرك مبتدأ وخبره وهو الوجه الثاني من الوجوه الأحد عشر وهو تصويت ضعيف كالخفي

والأكثر على أن لا روم ولا إشمام في هاء التأنيث وميم الجمع والحركة العارضة وإبدال الألف في المنصوب المنون وفي إذن وفي نحو اضربن بخلاف المرفوع والمجرور في الواو والياء على الأفصح متن

تروم الحركة ولا تتمها بل تختلسها اختلاسا تنبيها على حركة الوصل والأكثر منه في المفتوح لخفة الفتحة و سرعتها في النطق فلا تكاد تخرج إلا على حالها في الوصل وأيضا فإنه شبه التنوين فيفضي إلى تشويه صورة الاسم قوله والإشمام في المضموم مبتدأ وخبر وهو الثالث من تلك الوجوه والإشمام أن تضم شفتيك بعد الإسكان وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم أنك أردت بضمهما الحركة فهو شيء يختص بإدراكه العين دون الأذن لأنه ليس بصوت يسمع وإنما هو تحريك عضو فلا يدركه الأعمى والروم يدركه الأعمى والبصير لأن فيه مع حركة العضو صوتا يكاد الحرف يكون متحركا واشتقاقه من الشم كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة بأن هيأت العضو للنطق بها والغرض منه الفرق بين ما هو متحرك في الوصل فأسكن للوقف وبين ما هو ساكن في كل حال وهو مختص بالمضموم لأنك لو ضممت الشفتين في غيره أو هممت خلاف فرض وضعه لئلا يؤدي إلى النقيض ما وضع له قوله والأكثر إشارة إلى ثلاث صور اختلف في أنه هل يكون فيها روم أو إشمام أم لا الأولى هاء التأنيث المبدلة تاء في الوقف والأكثر على أنه لا روم فيها ولا إشمام إذ المراد بهما بيان حركة الحرف الموقوف عليه حال الوصل ولم يكن على الهاء حركة في الوصل بل هي مبدلة من التاء ومن جوز فلأنه لا بد من حركة حال الوصل وأما أن لم يبدل كما في أخت وبنت فيجري الروم والإشمام فلذا قال اللفظ هاء التأنيث ولم يقل تاء التأنيث الثانية ميم الجمع نحو لكم وعليكم والأكثر على أن لا روم ولا إشمام فيها أما من وصل بالإسكان الميم فواضح إذ الروم والإشمام لبيان الحركة وأما من وصل بالواو فلأنها لما حذفت في الوقف فلا يستحسن الروم والإشمام إذ المراد بهما بيان حركة الحرف الذي هو آخر الكلمة ولم يكن الواو حركة حالة الوصل فلا وجه للروم والإشمام لكنهما على قول من وصل بالواو أشبه منهما على قول من سكن لأنه إذا وقف على عليكم ويرمى بالحذف ويجوز الروم والإشمام فكأنه فيهما لكن فرق بينهما بأنه لما ثبت الكون

على الميم

ويوقف على الألف في باب عصا ورحى باتفاق متن

على الميم جاز الوصل في اللغة الفصيحة فمن وصل بالواو وافق اللغة الأخرى في السكون الثالثة الحركة العارضة نحو قل ادعوا الله فلا روم فيها ولا إشمام لأنه لما لم يكن للحرف حركة في الأصل وإنما عرضت لما لساكن لقيه وزالت عند الوقف لذهاب المقتضي لم يعتد بها فلا وجه للروم والإشمام قوله وإبدال الألف في المنصوب مبتدأ وخبر وهو الرابع من الوجوه الأحد عشر يبدلون الألف في ثلاثة مواضع الأول المنون وفيه ثلاثة مذاهب منهم من يقلب التنوين حرف مد في الأحوال فيقول جاء زيدو ورأيت زيدا ومررت بزيدي لأن التنوين زائد يجري مجرى الحركة الإعرابية لأنه تابع لها فكما لا يوقف على الإعراب لا يوقف على التنوين ولأنهم فرقوا بينه وبين الأصلية نحو حسن أو الملحقة نحو ضيفن ولم يحذفوه كما يحذف الحركة فقلبوه كما يجانس حركته ما قبلها ومنهم من يسكن في الأحوال كغير المنون فيقول زيد ومنهم من يبدله في المنصوب ألفا لأنه حرف خفيف به لأنه على الأكمنه وليس في إبداله ألفا ثقل الواو ولا الالتباس الذي في الياء ولا يبدل في المرفوع والمجرور بل يحذف وهذا هو الأفصح فتقول جاء زيد ومررت بزيد بالإسكان فيهما ورأيت زيدا بإبدال التنوين ألفا فعلم من قوله بخلاف المرفوع والمجرور أنهم لا يبدلون التنوين واوا ولا ياء وأما أنهم يحذفونها ويسكنون اللام فعلم من قوله فالإسكان المجرد ثم إنه أطلق قوله في المنصوب المنون والمراد ما لم يكن فيه تاء التأنيث الاسمية وإنما فعل كذلك اعتمادا على ذكر حكمه بعد ذلك الثاني إذن فإنهم يبدلون نونه ألفا لأن صورتها صورة المنصوب المنون الثالث نحو اضربن فإنهم يقلبون نونه ألفا ولا يثبتونه أصلا لئلا يكون للفعل على الاسم مزية وقد قيل النون الخفيفة تشبه التنوين والفتحة تشبه النصب فيبدل النون عند الوقف ألفا كما أبدلت التنوين في المنصوب عند الوقف ألفا ومنه قوله تعالى ألقيا في جهنم على وجه إجراء للوصل مجرى الوقف إذ الخطاب لخازن النار قوله ويوقف على الألف ما ذكرناه

وقلبها وقلب كل الف همزة ضعيف وكذا قلب الف نحو حبلى همزة او واوا او ياء

متن

حكم المنون الى المقصور واما ان كان مقصورا كعصا ورحى ومسمى ومعلى فيوقف بالالف
اتفاقا لكنهم اختلفوا بعد ذلك فقال سيبويه الالف في النصب الف التنوين واما في الرفع
والجر فالالف الاصلية لان المعتل اذا اشكل يحمل على الصحيح وقد ثبت انهم يقلبون التنوين
في الصحيح الفا حالة النصب ويحذفون حالة الرفع والجر وقال المبرد هي الالف الاصلية في الاحوال
الثلاث لانهم اما لوا رحى ومسمى في الوقف رفعا ونصبا وجرا ولو كان هذا الف التنوين
لم تمل وايضا كتبوا معلى ونحوه في الاحوال الثلاث بالياء ولو كان الف التنوين لوجب كتبها الفا
واجيب بان الامالة والكتابة بالياء رأي من مذهبه مذهب المبرد فلا ينتهض دليلا على غيرهم
وقال المازني هي الالف التنوين في الاحوال الثلاث لانهم انما قلبوا التنوين في النصب الفا لوقوعه
بعد الفتحة وتنوين مسمى وبابه في جميع الاحوال واقع بعد الفتحة فوجب قلبه الفا وجوابه انهم يراعون
المقدر لا العارض في الاكثر ولذلك يفخمون الهمزة من اغزى لان اصله اغزو وي ويكسرون
الهمزة من ارموا لان اصله ارميوا فثبت انهم يراعون المقدر ومن المعلوم ان قبل التنوين
في مسمى وبابه حالة الرفع والجر ضمة او كسرة في التقدير فوجب اعتبارهما وحذف التنوين واما
في النصب فاصله مسميا فالوجه قلبها الفا للفتحة المقدرة لا الفتحة الملفوظ بها قوله وقلبها
اي قلب الالف المبدلة من التنوين همزة ضعيف نحو رايت رجلا وكذا قلب كل الف اي سواء
كانت للتانيث كحبلى او لا كعصى همزة ضعيف وكذا قلب الف التانيث في نحو حبلى همزة
او واوا او ياء ضعيف ووجه قلبها بان الالف خفية خافية والياء ابين منها لانها
من الفم وتشبه الالف في سعة مخرجها والقلب الى الواو لان الواو ابين من الياء باعتماد [illegible]
وبالالها التي هي ضم الشفتين والياء داخل في الفم فيكون اخفى وابدال الهمزة من الالف لان الهمزة
ابين من الالف وليست الهمزة في رجلأ بدلا من التنوين لبعدها منها ولهذا تقول حبلأ

وهو

وابدل تاء التانيث الاسمية هاء في نحو رحمة على الاكثر وتشبيه تاء هيهات بها قليل و
في الضاربات ضعيف وعرفات ان فتحت تاؤه في النصب فالهاء والا فالتاء متن

وهو تشبيه بها مع انه لا تنوين فيها وانما هي في رجلا بدل من الالف التي هي بدل من التنوين
وكل ذلك ضعيف اي قليل في استعمالهم غير فصيح وقال بعض الشارحين في هذا
نظر لان قوله وقلب كل الف يغني عن قوله وقلبها وعن ذكر الهمزة في قوله وكذا قلب
الف نحو حبلى همزة ويمكن ان يقال عدل الى هذه العبارة لانه لو اكتفى بقوله وقلب كل الف
همزة لاحتمل ان يتوهم متوهم ان المراد هي الالف التي تكون ثابتة حالة الوصل والف التنوين
لم تكن ثابتة في حالة الوصل ومنشأ ذلك التوهم استبعاد ان التنوين اذا انقلبت في الوقف
الفا انقلب الالف بعد ذلك همزة وهو ظاهر وايضا لما كان يذكر ان الف حبلى
تنقلب واوا او ياء توهم انه مختص بهذا ويخرج من قوله وكل الف فلذلك افردها بالذكر
ثم لما كان هذا القلب ضعيفا لم يعده من جملة تلك الوجوه قوله وابدال تاء التانيث في
نحو رحمة هاء هذا هو الخامس من تلك الوجوه اذا كان اخر الاسم المفرد تاء التانيث
فيبدل هاء في الوقف فرقا بينه وبين تاء التانيث الفعلية ولم يعكسوا لانهم لو قالوا ضربه في
ضربت لالتبس بالضمير المفعول ومن العرب من يقف عليها بالتاء ومنه قولهم وعليه
السلام والرحمت وقول الشاعر بل جوز تيهاء كظهر الحجفت والجوز الوسط والتيهاء
البادية والحجفة الترس من الجلد شبه البادية بظهر الترس الذي من الجلد
وبل بمعنى رب او رب بعدها مقدرة كقول آخر بل مهمه قطعت بعد مهمه والمهمه البلد
ومنه قول آخر الله نجاك بكفي مسلمت من بعد ما وبعد ما وبعد مت
صارت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة ان تدعى امت والمراد بقوله
بعد مت بعد ما فابدل في التقدير من الالف هاء ثم ابدل الهاء تاء ليوفق بقية القوافي والغلصمة
راس الحلقوم وهو الموضع الناتي في الحلق وقال النحويون ان جعل هيهات جمعا قدرته

وَاَمَّا ثَلَاثَةَ اَرْبَعَةْ فِيمَن حَرَّكَ فَلِاَنَّهُ نَقَلَ حَرَكَةَ هَمْزَةِ الْقَطْعِ لَمَّا وَصَلَ بِخِلَافِ الٓمٓ اللّٰهُ فَاِنَّهُ لَمَّا وَصَلَ الْتَقَى سَاكِنَانِ وَزِيَادَةُ الْاَلِفِ فِي اَنَا وَمِنْ ثَمَّ وُقِفَ عَلَى لَكِنَّا هُوَ اللّٰهُ رَبِّي بِالْاَلِفِ متن

هيهات حذفت ياؤه التي هي اللام فيكسر تاؤه عند النصب ويوقف عليها بالتاء
فوزنه فعلات والاصل فعللات فان جعل مفردا فاصله هيهية على فعللة من المضاعف
كالقلقلة ويوقف عليه بالهاء قال المصنف في شرح المفصل انه امر تقديري اذ هيهات
اسم الفعل فلا يتحقق فيه افراد وجمع وانما ذلك لشبهها بتاء التانيث لفظا دون افراد
وجمع واما جمع المؤنث السالم كالضاربات فيوقف عليه بالتاء لا غير على المشهور المستعمل
لانهم لما ارادوا ان يكون في جمع المؤنث السالم زيادتان كما في مذكره في موضوع جمعهم
ان يزيدوا الواو ولا الياء مع الالف لانهم لو زادوهما لانقلبتا همزة فزادوا التاء معه
لانه يصير بدلا من الواو كما في تجاه وتخمة وصارت علامة التانيث وغنيت
عن علامة التانيث الملحقة في الواحد اثبتت في الوقف ولم تبدل هاء وقد روى
قطرب عن طيئ انهم يقولون كيف البنون والبناه وكيف الاخوة والاخواه بابدال تاء الجمع
هاء في الوقف تشبيها بتاء التانيث الخالصة وهو ضعيف والعرقات الاصل فان فتحت
تاؤه في النصب ويقال استاصل الله عرقاتهم ... الكلاة فيوقف بالهاء وان
كسرت يكون جمعا ويوقف بالتاء والراء من عرقات تسكن وتكسر **قوله** واما ثلاثة اربعة
اشارة الى انهم قلبوا تاء ثلاثة في الوصل هاء مع ان هذا من احكام الوقف اجراء للوصل
مجرى الوقف لان الضد يحمل على الضد ثم نقلوا حركة همزة القطع وهي همزة اربعة اليها
وقالوا ثلاثه ربعه وهذا بخلاف الم الله فانه ليس فيه نقل الحركة من همزة الله بل حذفت
همزة الله في الدرج والتقى ساكنان ففتح الميم محافظة على التفخيم وقال بعض الشارحين
انما ذكر هذا الكلام ههنا لان بعض الناس يتوهم ان حركة الميم هي الحركة المنقولة من همزة الله
وهذا سهو منه وصوابه ان يقول من همزة الله كما ذكرنا **قوله** وزيادة الالف في انا

وجز

وَمِنْ ثَمَّ وُقِفَ عَلَى لَكِنَّا هُوَ اللّٰهُ رَبِّي بِالْاَلِفِ وَاَنَهْ وَمَدُّهُ قَلِيلٌ متن

وجز وهو السادس من الوجوه الاحد عشر انا المتكلم ولا يكون الا من ذوي العلم مذكرا
كان او مؤنثا لان تكلمه يغني عن الفرق بين المذكر والمؤنث وهذا الاسم لما اخبر
عنه ضارع الاسماء المتمكنة فبني على الحركة وجاز فيه ان بالاسكان وانا بالالف
وكثر ذلك حتى قال الكوفيون انها من الكلمة وليست بزائدة هذه احوال الوصل
فاذا وقفت قلت انا بالالف لبيان الحركة ولا يوقف عليها بالسكون فلا يقال
في جواب من فعل ان كما يقال كما هو وهي لان النون اخفى من حروف اللين فزيدت
الالف لذلك ولم تقف العرب بالالف لبيان الحركة الا في انا وفي قولهم حيهلا
كما تحقق في الابدال ان شاء الله تعالى واذا اردت بيان الحركة في غير هذين الموضعين
وقفت بالهاء كما سيجيئ ان شاء الله تع **قوله** ومن ثم اي ومن اجل الوقف على انا بزيادة
الالف وقفوا على لكنا هو الله ربي بالالف فان اصله لكن انا نقلت حركة الهمزة الى النون
ثم ادغمت النون في النون فقيل لكنا واثبات الالف وصلا فيه فصيح انتصابا لجانب انا
اذ لو اثبتت الالف في الوصل فانه ليس بفصيح لان الالف يدل على ان الاصل لكن انا وبغير
الالف يلزم التباس بينه وبين لكن المشددة وقوله هو ضمير الشان اي الشان الله
ربي والجملة خبر انا والراجع اليه منها ياء الضمير في ربي والمعنى لكن انا وليس لكن المشددة
لوجهين احدهما وقوع الضمير المرفوع بعده ولا يقع الضمير المرفوع بعد لكن ولا ...
لكون اسم لكن وقوله هو الله ربي خبره لان ضمير الشان المنصوب لا يحذف الا في ...
والثاني انهم وقفوا عليه بالالف ولو كان لكن لما جاز الوقف بالالف **قوله** وانه
يجوز ان يكون الهاء بدلا من الالف لقرب مخرجيهما اذ الاكثر الوقف على انا بالالف
ويجوز ان يكون لبيان حركة نون انا قال الشاعر لو كنت ادري فعلى بدنه

والحاقُ هاءِ السكتِ لازمٌ في نحو رَه وقِه ومجيءَ مَهْ ومثل مَهْ في مجيءَ م جئتَ ومثل ام انتَ جائزٌ في نحو لم يَخْشَه ولم يَغْزُه ولم يَرْمِه وغلاميه وغلامه وحتّامه والامه بما حركته غير اعرابية ولا مشبهة بها كالماضي وباب يا زيد ولا رجل متن

من كثرة التخليط اي من اَنَهْ والهاء في قول ابي ذويب قدمت المدينة ولاهلها ضجيج كضجيج الحجيج اهلوا بالاحرام فقلت مَهْ فقالوا هلك رسول الله صلعم بدل من الف الاستفهام اي ما الحديث وما الحال وهو قليل فلذا لم يعده من تلك الوجوه وقد والحاق هو بيان لكون تلك الوجوه وهاء السكت هاء تلحق في الوقف لبيان الحركة او حرف المد والمراد بها التوصل الى بقاء الحركة في الوقف كما زادوا الهمزة الوصل ليتوصل بها الى بقاء السكون في الابتداء والالحاق قد يكون بطريق اللزوم وقد يكون بطريق الجواز اما بطريق اللزوم ففي كل كلمة تكون حالة الوقف على حرف واحد ولم تكن كالجزء مما قبله اما بان لم يكن قبله شيء كقولك مبتدئا رَه من رأى اي ارْءِ وقِه من وقى يقي او كان قبله شيء لكن لم يكن كالجزء مما قبله كقولك مجيءَ مَهْ في مجيء م جئت فان اصله جئت مجيء ما وهو سؤال عن صفة المجيء اي على اي صفة جئت ثم اخر الفعل جئت لان للاستفهام صدر الكلام ولم يمكن تاخير المضاف وحذف الف ما لان ما الاستفهامية يحذف الفها اذا وقعت مضافا اليها فالحق الهاء والجر وكذا مثل مَهْ في مثل م انت اي مثل اي شيء انت وانما وجب الحاق الهاء في هذه الصور لئلا يلزم الابتداء بالساكن او الوقف على المتحرك واما بطريق الجواز ففي موضعين الاول كل متحرك حركته غير اعرابية ولا مشبهة بها مما لا يكون بصفة ما لزم الحاق الهاء به وذلك اما بان لا يكون الكلمة في حال الوقف على حرف واحد نحو لم يخشه ولم يغزه ولم يرمه فان شئت الحقت الهاء لان لاماتها حذفت للجزم وبقيت حركات ما قبلها دالة عليها فلو لم تلحق الهاء لذهبت الحركات بسبب الوقف فيذهب الدليل والمدلول عليه وان لم تلحق الهاء لانها لما لم تكن على حرف واحد لا يلزم المحذور المذكور اولا ومن ذلك القبيل هو وهي ومن حركهما حال الوصل فالاكثر الوقف عليهما بالهاء فيقال هُوَه وهِيَه محافظة على الحركة البنائية

وبعضهم

وغلامي حركت او سكنت متن

وبعضهم يقف عليها بالسكون لما مر ومن سكنها حال الوصل فلا يقف عليها الا بالسكون لان الهاء لا تلحق الساكن الا الالف واما بان لا يكون تكون الكلمة حال الوقف على حرف واحد لكن تكون مع ما قبلها كالشيء الواحد كما في غلاميه وحتّامه والامه فان شئت الحقت الهاء لكون الكلمة على حرف لسقوط الالف ما الاستفهامية بدخول حرف الجر عليها لما مر فيه ما تقدم وان شئت لم تلحق لانها لما صارت كالجزء مما قبلها فكان المجموع كلمة واحدة فلا يلزم المحذور المذكور والفرق بين هذه وبين ما التي في قولك مثل مَهْ انت ومجيءَ مَهْ جئت ان هذه متصلة بحرف الجر وحرف الجر لا يستقل بمعناه فكانت مع كالجز واما المضاف فيستقل بافادة معناه في مدلوله الافرادي والياء في غلامي يضا كالجزء للاتصال لانه الضمير المجرور لا ينفصل بحال والاصل حال الوصل في غلامي تحريك الياء وتسكينها جائز فمن حرك فالاولى الوقف غلامي باثبات الياء وتسكينها او غلاميه بالحاق هاء السكت وفتح الياء ومن سكن وقف على الميم في غلام ويتحقق ذلك عن قريب انشاء الله تعالى وضربني مثل غلامي في الوجهين وكذا يقال حال الوقف اكرمتك بالاسكان واكرمتكه ممن الحق الهاء لان الضمير لا يجعل الكلمة بجعلها على حرف واحد ساكن مع انه في التقدير منفصل اذ هو ضمير المفعول فلا يتنزل من الفعل حتى لا يلفظ به منفردا وانما اشترط ان يكون الحركة غير اعرابية لان الاعرابية تتوقف بالعامل فلم يحتج الى البيان بهاء السكت واجبت الحركة المشبهة بالاعراب مجراها وهي الحركة للماضي لانه بني على الحركة تشبيها بالمضارع وحركة يا زيد ولا رجل لانها تشبه حركة الاعراب لعروضها بسبب شيء يشبه العامل ولذلك جازت صفاتها معربة على اللفظ وقال المبرد لم تلحق الهاء نحو ضرب لانه لو قيل ضربه لالتبس بضمير المفعول واعترض عليه بانه منقوض بنحو لم يغزه واجيب بانهم حملوا لم يغزه على نحو قه لان الامر ماخوذ من المضارع فلذلك جوزوا لم يغزه ولم يجوزوا ضربه لانه الموضع

وفي نحو ههناه وهؤلاه وحذف الياء في نحو القاضي متن

ش

الثاني مما يختص بالحاق الهاء وهو ان في آخر الكلمة الف يراد بيانها نحو يا رباه وههناه وهؤلاه
بالقصر لان الالف خفية واما اذا كان هؤلاء بالمد فهو داخل فيما حركته غير اعراب ولا مشبه به وهنا
اي وامثاله الملتبس بالمضاف فلا يقال في حبلى حبلاه قوله وفي نحو ههناه عطف على قوله في نحو ثم
وفي نحو ههناه ثم هذه الهاء مختصة بحال الوقف واذا وصلت سقطت فتحريكها وتحركها
لحن واما قول عروة يا رب يا رباه اياك اسل عفراء يا رباه من قبل الاجل فان
عفراء من الدنيا الامل فقد ورد نادرية ومعذرته انه لما اضطر حين وصل الى التحريك لئلا يجتمع
ساكنان في الوصل على غير شرطهما وروية مكسورة على اصل التقاء الساكنين ومضمومة
تشبيها بهاء الضمير وغيرها اسم مراده قوله وحذف الياء هذا هو الوجه الثامن والمراد
بنحو القاضي كل اسم آخره ياء قبلها كسرة فان كانت ملفوظة نحو القاضي رفعا وجرا فبعضهم
يحذفها في الوقف فرقا بين الوصل والوقف فتقول جاء في القاض ومررت بالقاض
باسكان الضاد والاكثر على اثباتها لانها كانت ثابتة في الوصل ولم يحدث ما يوجب حذفها عند الوقف
فيقال جاءني القاضي ومررت بالقاضي وان لم تكن ملفوظة بل محذوفة للتنوين نحو قاض
فالاكثر على حذفها لان التنوين باق تقديرا وهو الموجب للحذف فيقال جاءني قاض ومررت
بقاض بالاسكان وبعضهم يثبتها نظرا الى ان التنوين ليس في اللفظ ولم يختلف في باب عصا
ورحى بل اثبت الالف في الوقف اتفاقا كما مر مع انها محذوفة في الوصل للتنوين ايضا وحذف
التنوين ايضا في الوقف عارض وذلك لان الالف خفيفة فلم يختلف في ردها وقد يقال
وليلا للمازني على المبرد في جميع الاحوال وعلى سيبويه رفعا وجرا بان يقال الف عصى ورحى
لو كانت اصلية لم ترد في الوقف كما لم ترد ياء قاض وجوابه الفرق كما مر هذا كله حال
الرفع والجر واما في حال النصب فالصحيح لاقوية الحركة حال النصب وان كان غير منون

فتسكن

وغلامي حركت او سكنت متن

فتسكن ياءها وتقول رأيت القاضي وان كان منونا فتبدل من تنوينه الفا وتقول رأيت
قاضيا واذا نوديت المنقوص فالوجه اثبات الياء نحو يا قاضي وهو قول الخليل لان
الياء انما تسقط للتنوين والمنادى المعرفة لا يدخله تنوين واختار يونس وسيبويه
يا قاض بحذف الياء والاسكان لان النداء باب حذف وتغيير ولهذا ادخله الترخيم
وقد جاز الحذف في غير النداء ففي النداء اولى قوله وغلامي حركت او سكنت يريد
ان حذف ياء غلامي واثباتها جائزان في الوقف سواء حركت ياؤها حال الوصل
او سكنت لكن اثباتها اكثر من حذفها على كلتا اللغتين وذكر في المفصل اذ يقال غلامي
وضربني باسكان الياء وغلاميه وضربنيه بالحاق الهاء فيمن حركها في الوصل وغلام وضربن
بحذف الياء فيمن اسكن في الوصل وكذا اقرر في بعض شروح المفصل وفي شرح الهادي
وتحرك ايضا فلعل كذلك عن قريب والحق ما ذكر المص في شرح المفصل وهو ان ذلك ليس
على اطلاقه لانه يؤذن بان الوقف بالاثبات انما هو لغة من حرك خاصة والوقف بالحذف
انما هو لغة من سكن في الوصل وليس ذلك صحيحا اما الاول فهو الاكثر وقد يحذف
من تحرك في الوصل وقد جاء في القران فما آتاني الله مفتوحا في الوصل محذوفا في الوقف
في قراءة ابي عمرو وقالون وحفص بخلاف وفي قراءة ورش بلا خلاف ليكون
قراءة ورش غير صحيح لانه وصل متحركا ووقف بالحذف من غير خلاف اما الثاني فلان
الافصح الوقف عليها باثبات الياء ايضا فان جاء في غلامي باثبات الياء في الوصل
ساكنة الوقف عليه باثباتها افصح قال الله تعالى يا عبادي لا خوف عليكم فمن اثبتها
ساكنة في الوصل وقف عليها ساكنة ايضا مع كونه منادى فالوقف على غير المنادى باثبات
الياء احدر وكذلك جميع ما في القران الا في مواضع يسيرة حذفت خطا في المصحف

ه

وَأَثبَاتُهُمَا أَكثَرُ عَكسَ قَاضٍ وَإِثبَاتُهُمَا فِي نَحوِ يَا مُرِي اتِّفَاقٌ وَإِثبَاتُ الوَاوِ وَاليَاءِ وَحَذفُهُمَا فِي الفَوَاصِلِ
وَالقَوَافِي فَصِيحٌ وَحَذفُهُمَا فِيهِمَا نَحوُ لَم يَغزُو وَلَم يَرمِي وَصَنَعُوا قَلِيلٌ متن

فقره وبعضهم على النحو الذي ذكره قوله واثباتها اكثر اي اثبات اليا في القاضي والغلامي
اكثر من حذف اليا فيهما عكس قاض فان حذف الياء في قاض اكثر من اثباتها فيه قوله
واثباتهما اتفقوا على اثبات اليا في نحو يا مري مع الاختلاف في جاء في يمر وقاض
لان اصل يا مري يا مرئي وهو اسم فاعل من ارى يري نقلت حركة الهمزة الى الرا
وحذفت ثم حذفت الضمة استثقالا فلو حذفوا اليا ايضا لاخلوا بالكلمة من غير اعلال
موجب وقولنا من غير اعلال موجب احتراز من نحو هذا مر فان الحذف فيه للاعلال واما نحو
زيدا فلانه مجزوم او في حكم المجزوم على الاختلاف فيه قوله واثبات الواو والياء نحو زيد
لم يغزو ولم يرمي وحذفهما نحو زيد يغزو ويرم في الفواصل والقوافي فصيح والمراد بالفواصل
رؤس الآي ومقاطع الكلام وذلك انهم يطلبون فيها التماثل كما يطلب في القوافي
والقافية من قفوت اي تبعت كان اواخر الابيات يتبع بعضها بعضا قوله وحذفهما
اي حذف الواو والياء في الفواصل والقوافي في جمع المذكر نحو الزيدون لم يغزو وفي الواحدة
المخاطبة نحو انت لم ترمي قليل لان الواو والياء فيهما اسم براسه فحذفه يخل بخلاف ما تقدم
فانه جزء كلمة في الآخر فاذا حذف دل بقية الكلام عليه وانشد سيبويه لا يبعد الله
اخوانا لنا ذهبوا • لم ادر بعد غداة البين ما صنع • اي ما صنعوا وسببه انه لو قال صنعوا لم
او اصل هو ام وقف فلما حذف علم انه واقف وايضا لما راى الواو والياء ساكنتين
في الوصل شبههما بالحركة فاسقطهما كما يسقط الحركة ولا يجوز حذف الالف لانها خفيفة ولم يثقل
التلفظ بها واما في غير الفواصل والقوافي فالوقف على الفعل المعتل اللام مرفوعا باثبات
لامه تقول هو يغزو ويرمي ويخشى اذ الحذف فيها دليل الجزم فيستوي حال الوصل والوقف
في اللفظ ويختلف التقدير فان الضمة تكون مقدرة في حال الوصل محذوفة في حال الوقف

ومنصوبا

وَحَذفُ الوَاوِ فِي نَحوِ ضَرَبَهُ وَضَرَبَهُم فِيمَن أَلحَقَ وَاليَاءِ فِي نَحوِ بِهِ وَبِهِم وَإِبدَالُ الهَمزَةِ حَرفًا مِن حَرَكَتِهَا
عِندَ قَومٍ مِثلُ هَذَا الكَلُو وَالخَبُو وَالبَطُو وَالرَّدُو وَرَأَيتُ الكَلَا وَالخَبَا وَالرِّدَا وَمَرَرتُ بِالكَلِي
وَالخَبِي وَالبَطِي وَالرَّدِي وَمِنهُم مَن يَقُولُ هَذَا الرَّدِي وَمِنَ البُطُو فَيُتبِعُ متن

ومنصوبا بالاثبات لا غير فتقول لن يغزو ولن يرمي باسكان اللام فتحذف الحركة التي
كانت ثابتة في الوصل وكذلك تقول لن يخشى باثبات الالف لان الحركة انما تظهر حال
تكون اللام الالف لا يتقلبها واما المجزوم والموقوف من المعتل فقد ذكرنا جواز الامرين فيه اي الاسكان
والحاق هاء السكت قوله وحذف الواو الاصل في ضربه ومنه وعنه ضربهو ومنهو وعنهو
لقولهم في المونث ضربها ومنها وعنها والالف مع المونث من نفس الكلمة باتفاق واما
الواو والياء في المذكر فقيل انهما من نفس الاسم والظاهر من كلام سيبويه انهما زائدتان
وقد يحذفان في الوصل كثيرا ثم اذا كان قبل الهاء حرف مد او لين كان حذفهما احسن
فرارا من اجتماع المتناسبات كقوله تع نزلناه تنزيلا وشروه بثمن بخس والاثبات احسن
كقوله تع فالتقطه آل فرعون هذا كله في الوصل وليس في الوقف الا سكون الهاء لان صلة
الهاء ضعيفة وقد يحذف في الوصل فلزم حذفها في الوقف واما ضربهم وضربكم
وعليهم وبهم فالاصل فيها الحاق الواو والياء في الوصل بدليل ثبوت الالف في التثنية ضربكما
وضربهما وعليهما وبهما فاذا وقفت فليس الا اسكان الميم وحذف الواو والياء لانهما زائدتان
وقد يحذفان في الوصل كثيرا نحو ضربكم زيد وضربهم عمرو وانما قال فيمن الحق لان من لم يلحق
الواو والياء في الوصل لا يتصور منه الحذف في الوقف وهذه اصله هذي والهاء
بدل من الياء بدلا لان الياء والكسرة التي من جنسها قد انث بها نحو تفعلين
ولم يثبت للهاء تانيث في موضع فجعله بدلا من الياء وهو القياس وبعد ان جعل
الهاء بدلا من الياء جاز وجهان احدهما ان يلحق بعد الهاء ياء زايدة كما في هي فاذا
وقفت قلت هذه بالاسكان وحذف الياء كما تقول مررت به بالاسكان والثاني

والتضعيف في المتحرك الصحيح غير الهمزة المتحرك ما قبله مثل جعفر وهو قليل ونحو القصبّا شاذ متن

من الوجهين ان ما كون ساكنة لا تلحق بعدها ياء لا في الوصل ولا في الوقف نحو هذه امة الله بالهاء الساكنة وكانهم تجنبوا ان يكون العوض مثل المعوض عنه في السكون وحكم تِهْ مثل حكم هذه في جميع ما ذكره وكلاهما من اسماء الاشارة للمؤنث قوله وابدال الهمزة مبتداء خبره قوله عند قوم فهذا هو التاسع من وجوه الاختصار فاذا كان آخر الكلمة همزة قبلها فتحة نحو الكلاء وهو العشب او سكون سواء كان قبل الساكن فتحة او ضمة او كسرة نحو الخبء وهو ما خبي والبطؤ وهو نقيض السرعة والردء وهو العون فانه يوقف عليها بابدال الهمزة حرف لين من جنس حركتها فتجعل في الرفع واوا وفي النصب وفي الجر ياء ثم ان كان قبلها فتحة تبقى الفتحة وان كان قبلها سكون تنقل حركة الهمزة الى ما قبلها فيقال هذا الكلو والخبو والبطو والردو ورأيت الكلا والخبا والبطا والردا ومررت بالكلي والخبي والبطي والردي فجوزوا هذا الردو بكسر الاول وضم الثاني والبطي بالعكس لعروض الواو والياء ومنهم من يغير فيتبع الفتح الضم والكسر الكسر فيقول هذا الردي بكسرتين ومن البطو بضمتين واما ان كان قبلها ضمة نحو اكمؤ جمع كمء وهو نبت فيقلبونها واوا نحو اكمو وان كان قبلها كسرة فيقلبونها ياء نحو اهنئ من هنأك الطعام قوله والتضعيف هو الوجه العاشر وذلك بارب شرائط وهي ان يكون الحرف الموقوف عليه متحركا لان التضعيف كالعوض من الحركة وان يكون صحيحا فان نحو القاضي لا يضعف لاستثقال حرف العلة وان لا يكون همزة نحو الكلاء الكلأ لتخفيف الهمزة وان يكون ما قبله متحركا لئلا يجتمع ثلاث سواكن وذلك مثل قولك جعفر وهو قليل لمجيء التضعيف في محل التخفيف وشذ قوله مثل الحريق وافق القصبا لانه

ونقل الحركة فيما قبله ساكن صحيح الا الفتحة الا في الهمزة وهو ايضا قليل مثل هذا بكرٌ وخبؤٌ ومررت ببكرٍ وخبيءٍ ورايت الخبا ولا يقال رايت البكَر ولا هذا حبُر ولا من قفِل ويقال الردُؤ ومن البطِيء ومنهم من يفر فيتبع متن

اي بحكم الوقف وهو التضعيف حال الوصل وانما قلنا حال الوصل لان القوافي اذا حركت فانها تحرك على نية وصلها واما من يقول ان تحريكها لانه قد زيد عليها حرف مد يوقف عليه وهو الذي يسمى اطلاقا وليس تحريك في نية الوصل فلا يخرجه عن الشذوذ الا ان شذوذه على الاول من حيث اجري الوصل مجرى الوقف وعلى الثاني من حيث انه جمع بين الحركة والتشديد وشرطا احدهما انتفاء الآخر قوله ونقل الحركة هذا هو آخر الوجوه وشرط نقل الحركة ان يكون ما قبل الآخر ساكنا لان المتحرك لا يقبل حركة اخرى وان يكون ذلك الساكن صحيحا لان حرف العلة يزيد استثقالا بنقل الحركة اليه ثم ان تلك الحركة اما فتحة اولا فان لم تكن فتحة فاما ان يلزم من نقلها بناء فعُل او فعِل اولم يلزم فان لم يلزم ينقل الحركة سواء كانت على الهمزة اولا فيقال هذا بكُر وخبُو ومررت ببكِر وخبِي وان لزم منه البناءآن فاما ان يكون الحرف الآخر همزة اولا فان لم يكن همزة لا ينقل الحركة فلا يقال هذا حبُر ولا من قفِل وان كانت همزة فيستثقلونها ثم منهم من يقول هذه الردُؤ ومن البطِي وان لزم البناءآن ومنهم من يتبع الكسرة الكسرة والضمة الضمة فيقول هذا الردي بكسرتين ومن البطو بضمتين واما ان كان الحركة فتحة فالحرف الذي في الآخر اما همزة اولا فان لم يكن همزة لا ينقل الفتحة منها لانهم انما نقلوا الضمة والكسرة لقوتها فكرهوا حذفها والفتحة خفيفة فاغتفروا حذفها فلا يقال رايت البكَر وان كانت همزة ينقل الفتحة فيقال رايت الخبَا فانك لو قلت الخباء بالاسكان من غير النقل وجدت استثقالا وقبحا فلذلك نقلت الفتحة من الهمزة ولم تنقل من غيرها وقوله الا في الهمزة استثناء مفرغ اي لا ينقل الفتحة في

المقصور ما كان آخره الف مفردة كالعصا والرحى والممدود ما كان بعدها فيه همزة كالكساء والرداء

اي حرف كان الا في الهمزة فهو منصوب المحل على الحال قوله المقصور والممدود هما من ضروب الاسماء المتمكنة اذ الافعال والحروف والاسماء الغير المتمكنة لا مجال فيها مقصور ولا ممدود وان كان آخرها الفا او همزة فلذا الاقسام قولهم هؤلاء وهؤلاء مقصور وممدود فتسامح في العبارات مع ان اسماء الاشارة من باب الظاهر من جهة وصفها والوصف بها وتصغيرها وقول الفراء في مثل جاء وشاء هو ممدود وفيه مقتضى اللغة لا على اصطلاح النحاة فالمقصور هو الاسم المتمكن الذي آخره الف مفردة ولا يرد عليه نحو زيدا في الوقف لان الفه منقلبة عن التنوين فلا يكون من بنية الكلمة ولا نحو الى واذا لان الاول ليس باسم والثاني ليس بمتمكن فخرجا بقولنا الاسم المتمكن والقصر وان لحاق كلا مكن المراد ما ذكرناه وقوله مفردة احتراز عن الممدود واعترض عليه بعض الشارحين بانه لا حاجة الى الاحتراز لانه ليس في آخر الممدود الف بل همزة وان التزم ان الهمزة الف ايضا دخل في الحد القصر ونحو ظلما وكمن ان يجاب احترز بها من قبل نحو ... لانه كان بالقصر زيدت الف اخرى للتوسعة في اللغة وكثير الالف التأنيث ثم قلبت الثانية همزة كما مر في الجمع فيصدق انه في آخره الف اي في الاصل لكن ليس بمفردة اذ قبل الالف الف اخرى في الوصل وان لم يكن كذلك في الاصل والممدود هو الاسم المتمكن الذي يكون بعد الالف في آخره همزة كالكساء فلا ينتقض الحد بمثل جاء وشاء ولا يرد نحو ياء او ... وبعض الشارحين وهو انه ليس آخر الممدود الفا بعدها همزة بل آخره همزة لان ذلك انما يرد على من يقول الممدود ما آخره الف بعدها همزة فتوهم نقل المصنف كذلك بل الممدود ما كان بعد الالف في آخره همزة لكن يرد عليه ما قيل انه يدخل فيه نحو ما آخره همزة بعد الف بدل عن اصل نحو ماء اصله موه قلبت الواو الفا والهاء همزة مع انه لا يسمى ممدودا

بوزن

والقياسي من الممدود ان يكون ما قبل آخر نظيره من الصحيح فتحة ومن الممدود ان يكون ما قبله الفا فالمعتل اللام من اسماء المفاعيل من غير الثلاثي المجرد مقصور كمعطى ومشترى لان نظايرها مكرم ومشترك واسماء الزمان والمكان والمصدر مما قياسه مفعل او مفعل كمغزى وملهى لان نظايرها مقتل ومخرج والمصادر من فعل فهو افعل او فعلان او فعيل كالعشى والصدى والطوى لان نظايرها الحول والعطش و

الفرق والغراء شاذ ولا جمع فعلة وفعلة كعرى وجزى لان نظايرها قرب وقرب

نص عليه ابو علي الفارسي او وضع المد فيه لان الفها واو في الاصل ولو قيد الالف بالزيادة اندفع ذلك وسمي الممدود ممدودا لان الالف قبل الهمزة تمد لاجل الهمزة ولا تحذف بحال وسمي المقصور مقصورا لان الالف ليس بعدها همزة فتمد ولانها قد تحذف لوجود التنوين او ساكن بعدها وهذا اولى في معنى التسمية لما فيه من مناقضة الممدود ومن قول من قال يسميها هنا لانه الذي قصر عن الاعراب لانه ليس فيه ما يشعر بمناقضة الممدود وقوله والقياسي كل واحد من المقصور والممدود قياسي وسماعي والمراد بالقياسي ما علم قصره او مده بقاعدة معلومة من استقراء كلامهم يرجع اليها فيه وبالسماعي ما يتوقف على السماع قصره او مده فالقياسي من المقصور ان يكون ما قبل آخر نظيره من الصحيح فتحة لانه اذا وقع مثل ذلك في المعتل اللام تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلها فتقلب الفا فيحصل اسم آخره الف وهو معنى المقصور والقياسي من الممدود ان يكون ما قبل آخر نظيره من الصحيح الفا فاذا اردت بناء تلك الصيغة من المعتل اللام وجب ان يكون ممدودا لان حرف العلة من الاسم المعتل يقع آخرا بعد الف فيجب قلبه همزة وهو معنى الممدود ثم بين ما اشتمل عليه هاتان القاعدتان فنقول المعتل اللام من اسماء المفاعيل من الثلاثي المزيد فيه والرباعي مجردا مقصورات لان نظايرها مفتوحات ما قبل الآخر وذلك ان اسم المفعول مما ذكره مفتوح ما قبل الآخر كقولك مكرم ومشترك فاذا اردت بناء هذه الصيغة من المعتل اللام تحرك حرف العلة وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وهي معنى المقصور كمعطى ومشترى اصلهما معطو ومشتري وكذلك المعتل اللام من اسماء الزمان والمكان مطلقا ومن المصدر بشرط ان يكون قياسه مفعلا او مفعلا بفتح الميم وضمه لان نظائرها مقتل ومخرج فقوله مما قياسه الى آخره يتعلق بقوله والمصدر لا بقوله اسماء الزمان والمكان اذ لا فرق في المعتل اللام بين ان يكون فعله يفعل بالكسر او غيره فان

مما قياسه الى آخره احترز عن المصدر الذي ليس كذلك فانه لا يكون مقصورا بالقياس

ونحو الاعطاء والارماء والارخاء والاشتراء والاحبنطاء حمل وكان نظيرها الاكرام والطلاب والافتتاح والاحرنجام س

فان اسم الزمان والمكان منه مفعل بالفتح واما المصدر من المعتل اللام فلم يتعين وفلذلك قيد به فقوله واسماء الزمان عطف على قوله اسماء المفاعيل اي المعتل اللام من اسماء المفاعيل ومن اسماء الزمان وقوله والمصدر عطف على قوله اسماء لا على قوله الزمان يعرف بالتامل وكذا المعتل اللام من كل مصدر ماضيه على فعل او الصفة المشبهة منه افعل او فعلان او فعل لان مصدره على فعل فاذا بنيت هذه الصيغة من المعتل اللام يتحرك لامه وينفتح ما قبلها فتنقلب الفا ومثل بثلثة امثلة في المعتل لاحتمالها في الصفة وبثلاثة في الصحيح لذلك فالعمي من عشي فهو اعشى اي الذي لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار ونظيره من الصحيح الحول من حول فهو احول والصدى من صدي اي عطش فهو صد ونظيره من الصحيح الفرق من فرق اي خاف فهو فرق والطوى من طوي اي جاع فهو طيان نظيره من الصحيح العطش من عطش فهو عطشان فالالف والنشر الواقع في المتن هاهنا ليس على الترتيب وكانه لذلك وقع في الشرح المنسوب الى المص ان نظير الطوى هو الفرق وهو سهو لان الصفة من طوي طاو وطيان ومن فرق فرق فليسا بنظيرين ثم اورد الفراء اعتراضا على ذلك اذ قياس غراء الا انه من غري به اي اولع به فهو غر مثل صدي فهو صد فمده على خلاف القياس والاصمعي يقصره لكن المسموع فيه المد فقوله والمصادر بالكسر عطف على قوله اسماء المفاعيل اي المعتل اللام من المصادر وكذا قوله وجمع فعلة بالكسر عطف عليه اي المعتل اللام من جمع فعلة وفعلة مقصور اذ قياسهما فعل وفعل فتحرك حرف العلة وينفتح ما قبلها فتنقلب الفا وقدم اللام قوله وامثلة اللام يتعلق بالجميع كما بينا والقرية بالضم الدنو والقرابة في الرحم ايضا والعرقة بالكسر ما يستقي به

قوله ونحو الاعطاء اي المعتل اللام من نحو الاعطاء اي المعتل اللام من نحو الاعطاء الخ ممدود لان نظائرها من الصحيح وقياسها ان يكون قبل آخرها الف زائدة فاذا بنيت من المعتل اللام

مثله

واسماء الاصوات المضموم اولها كالعواء والثغاء لان نظائرها النباح والصراخ ومفرد افعلة نحو كساء وقباء لان نظائرها حمار وقذال واندية شاذ والسماعي نحو الصا والرحى والخفاء والاباء مما ليس له نظير يحمل عليه س

مثله وقع حرف العلة متطرفا بعد الف زائدة فوجب قلبه همزة وهو معنى المد ومثل بالاعطاء في المعتل ونظيره الاكرام في الصحيح وهو مصدر افعل وقياس مصدر افعل افعال ثم مثل بالارماء في المعتل ونظيره الطلاب في الصحيح وهو مصدر فاعل وقياسه فعال ثم بالاشتراء في المعتل ونظيره الافتتاح في الصحيح وهو مصدر افتعل وقياسه افتعال ثم بالاحبنطاء في المعتل ونظيره الاحرنجام في الصحيح وهو مصدر افعنلل وقياسه افعنلال فوجب ان يكون قبل آخر الجميع الف فيقع حرف العلة بعدها متطرفا فتقلب همزة والاحبنطاء ليس معتلا لكن لما كان الزيادة فيه للالحاق بالاصل تسامحوا في العبارة قوله واسماء اي المعتل اللام من اسماء الاصوات المضموم اولها كالعواء وهو صوت الذئب والثغاء وهو صوت الشاة ممدود ايضا لما تقدم ومن مفرد افعلة لانها جمع مخصوص بما قبل آخره حرف مد نحو كساء مفرد اكسية وقباء مفرد اقبية فيعلم انه ممدود لان قياسها ان يكون قبل آخر مفرده الف فتنقلب الواو والياء همزة لما مر ونظيره من الصحيح قذال واقذلة وحمار واحمرة ثم اعترض باندية فان مفردها مقصور واجاب بانه شاذ وذكر المص في شرح المفصل ان اندية في الشذوذ من المعتل كانجدة في جمع نجد وكان قياسه ان لا يقال في جمع اندية او يقال في مفرده نداء كما قيل قباء واقبية وكذا قياس مفرد انجدة نجاد او نجاد ولكنهم جمعوا فعلا في الصحيح على افعلة وجمعوا ندى في المعتل على افعلة على غير قياس وذكر في شرح الهادي انه قيل جمع ندى على نداء كجبل وجبال ثم على اندية كما ذكرنا واكسية فلا يكون اندية جمع المقصور ولا ندى مفرد افعلة واما السماعي فهو ما ليس له نظير من الصحيح مفتوح ما قبل آخره ليكون مقصورا او واقع قبل آخره الف ليكون ممدودا ثم ذكر مثالين للمقصور ومثالين للممدود والآباء بالفتح والد القصب والواحدة اباءة ذو الزيادة بحوما قولك يا اوس هل نشئت قولك لم يا تناسه هو وكذا اليوم نماه وجمعها بعضهم

في بيت وهو يا اوس لم نثت ولم يا نناسه وقال اليوم تمناه وانما اختص تلك الحروف
العشرة دون غيرها لان اولى ما زيد حروف المد واللين لانها اخف الحروف واقلها
كلفة واما قول النحويين الواو والياء ثقيلتان فبالنسبة الى الالف واما بالنسبة
الى غيرها فخفيفتان وغير حروف المد واللين من الحروف العشرة متشبهة بها فالهمزة مجاورة
للالف في المخرج وتنقلب الى حروف اللين عند التخفيف والهاء ايضا مجاورة للالف
في المخرج والحس يدعي ان مخرجهما واحد وهي خفية وقد ابدلت من الواو في ياهناه
ومن الياء في هذه والميم من مخرج الواو وهو اخت فيها غنة مناسبة للين حروف اللين
والنون فيها ايضا غنة ويمتد في الخيشوم امتداد الالف في الحلق والتاء حرف مهموس
وابدلت من الواو في تجاه وتراث والسين حرف مهموس فيه فناسب بعدها الى حروف اللين
ويقرب مخرجه من مخرج التاء ولذلك ابدلوها منها فقالوا استخذ واتخذ ونكه
ست واصلها سدس واللام وان كان مجهورا الكنه يشبه النون ويقرب منه
في المخرج ولذلك يدغم فيه النون نحو من لدنه وقد يحذف معه نون الوقاية في لعل كما حذفت
مع مثلها في اني وكاني قوله اي التي يزيد انه ليس المراد من كون تلك الحروف حروف
الزيادة انها تكون زائدة ابدا لانها قد تكون الكلمة منها وكلها اصول كقولك سال
ونام بل المراد منه انه اذا زيد حرف بلا الحاق ولا تضعيف فلا تكون الا منها فان الزيادة
قد تكون بالتضعيف اي بتكرير حروف الكلمة وقد لا تكون كذلك وايضا قد تكون
للالحاق وقد تكون لغيره والزيادة للالحاق وقد تكون من تلك الحروف نحو شملل وزنه فعلل
نحو جلبب وكذا التضعيف نحو علم وفرح والمقصود من هذا الباب بيان زيادة لا تكون
للالحاق ولا للتضعيف وهي اما لافادة معنى كهمزة انصر واذهب والالف ضارب وياء

التصغير

التصغير واما للعوض كتاء زنادقة وميم اللهم واما للتخفيف المعنى كميم زرقم وستهم واما للمد
كالف حمار وواو عمود وياء قضيب واما للامكان التلفظ كالف الوصل ثم اشار الى
ان المراد بالالحاق جعل مثال على مثال ازيد منه ليعامل معاملته فيحصل ذلك الحرف الزائد
المزيد فيه مقابلا للحرف الاصلي في الملحق به ليعامل معاملته في التصغير والتكسير وغيرهما نحو قردد
وهو المكان الغليظ ملحق بجعفر ولذلك قالوا قراديد وقريدد كما قالوا جعافر وجعيفر ونحو مقتل
غير ملحق وان صح فيه مقاتل ومقيتل لان زيادة الميم فيما ليس فيه انها لغير معنى الالحاق وهو
الدلالة على المصدر والزمان والمكان ولان حرف الالحاق لا يكون في الاول ونحو
افعل وفعل وفاعل ايضا غير ملحق لما ثبت من قياسها لغير معنى الالحاق وهو ما مر عنده ذكر معاني
الابواب والمجيء مصادرها مخالفة وقد مر بيان ذلك ايضا واتى بانما في قوله انما زيدت
ليدل على الحصر اي زيادة الحرف فيه لا تكون الا لهذا الغرض وهذا يدل على ان تفاعل
وتفعل لا يكون للالحاق وقد جعلها الملحق منه فيما مر وذكر الملحق في شرح المفصل ان دليل الالحاق
وجهان الاول ان حرف الالحاق هو الذي ليس لمعنى وضعت الكلمة بسبب ذلك الحرف
لذلك المعنى والثاني موافقة المصدر ثم قال واعتمد الزمخشري على الوجه الثاني لكن
الوجه الاول هو التحقيق لانه جار في الاسماء والافعال والثاني مقيد بالافعال لان الاسماء
ليس لها مصادر قوله ولا يقع الالف لما انجر الكلام الى ذكر الالحاق وبيان معناه اشار
الى ان الالف لا تقع للالحاق في الاسم حشوا واستدل بقوله لما يلزم من تحريكها
كما في قوله لما موصولة او موصوفة وما يلزم صلتها او صفتها ومن بيان وقيل البيانية
اي البيان قوله في الشرح المنسوب الى المصنف لما قصدوا في الالحاق الى وقوع طرف الزائد
موقع الاصلي كرهوا في الحشو الفا فيؤدي الى تحريك الالف في حكم الاصلية وانما لزم

تحريكها حشوا لانها ان كانت ثانية او ثالثة وجب تحريكها في التصغير وان كانت رابعة
وجب وقوعها آخرا في التصغير والجمع لانها اذا كانت رابعة حشوا وهي للالحاق فلا تكون
الالف للالحاق بالخماسي فيجب حذف الآخر ثم ان قوله في حكم الاصلية احتراز عن الالف التي
ليست في حكم الاصلية لجواز تحريكها وانما كانت هذه في حكم الاصلية لوقوعها موقع الاصلي
وفي هذا الكلام نظر لانا لا نسلم امتناع تحريك الالف فان الالف يعرضها التحريك في
التصغير بانقلابها ياء كما في كتيب تصغير كتاب او واوا كما في كويتب تصغير كاتب وفي غير التصغير
كما في صحراء وليس كونها في حكم الاصلية مانعا فان حكم باب وناب كذلك وايضا فلا طائل
تحت قوله وان كانت رابعة الخ اذ غاية ما يلزم منه انه يقع الالف آخرا واي
محذور يلزم منه فان قيل يلزم منه ان يصير الاعراب تقديريا قلت هذا كلام من
جوز وقوع الالف للالحاق آخرا ومنع منه حشوا فكيف يصح منه الاستدلال بعد التصغير
عليه بلزوم ان يصير الاعراب تقديريا فان هذا المحذور على تقدير وقوع الالف للالحاق آخرا
اشد ثم قيل فيه ولم يوقعوها للالحاق الا آخرا لامكان بقائها غير محركة لانها لو كانت محركة
انقلبت الفا وذكر ايضا في بعض الحواشي اي لو صارت متحركة انقلبت الفا لانها
لو حركت وما قبلها مفتوح لصارت واوا او ياء ثم الفا لانفتاح ما قبلها وهذا غير سديد
لانها ان كانت في الثلاثي فلا بد ان تقع رابعة ويكون ما قبلها مكسورا حالة التصغير لوقوعه
بعد ياء التصغير وان كانت في الرباعي فيكون للالحاق بالخماسي فيسقط عند التصغير ويصير
ما قبلها مكسورا ثم قيل فيه وقد يقال ان الالف لم يقع للالحاق اصلا اما في الحشو فلما تقدم
واما في الآخر فلانه موضع يكون محركا وان كانت حركة عارضة فلا حاجة الى الالف وفيه
ايضا نظر يعرف مما تم اشير فيه الى سؤال وهو ان يقال لم لا يجوز ان تحرك بان قدرت

بان قدرت ياء او الى جوابه بانها لو تحركت وانفتح ما قبلها انقلبت الفا وضعفه ظاهر
مما مر اذ لا يلزم ذلك سواء وقعت رابعة او خامسة كما عرفت وقال بعض الفضلاء
في شرح الهادي زيادة الالف حشوا لا تكون للالحاق فلا يقال كتاب ملحق بقمطر لان الالف
تقبل لان حرف العلة اذا وقع حشوا وقبله حركة من جنسه نحو الف كتاب وواو عجوز
وياء سعيد جرى مجرى الحركة والمدة فلا تقابل بحرف صحيح فلا يلحق بناء ببناء فان كانت
الالف طرفا جاز ان يكون للالحاق لان حرف الاخير للكلمة متعرض للسكون والتغير في الوقف
ونحوه فلم يقو قوته اذا كان وسطا فجاز ان يقابل بحرف العلة وقال المصنف في شرح المفصل
كثرت زيادة الالف حتى صار ذلك من كلامهم كالمعلوم ولذلك حكم بانها لا تكون اصلا الا
وهي منقلبة عن واو او ياء وانما لم يثبتوها اصلا لان الاصول في الابنية قابلة للحركات
فكرهوا ان يضعوا منها ما لا يقبل الحركة ولذلك لم يوقعوها للالحاق لانهم اذا الحقوا قصدوا
اجراء البنية مجرى الاصل فكرهوا ان يضعوا للالحاق ما لا يكون اصلا ثم قال فيه وقول الزمخشري
لا يقع الالف للالحاق الا آخرا فيه تجوز لانها عند المحققين انما الحقت ياء فتحركت وانفتح
ما قبلها فقلبت الفا الا ان الحاقها في الموضع الذي تقلب فيه الفا مخصوص ايضا بان يكون آخرا
لانها لو الحقت في غير الآخر لم يخل اما ان تلحق متحركة مفتوحا ما قبلها او غير ذلك فان الحقت
على الاول انقلبت الفا فيزول وجه الالحاق لفوات الحركة فيها فيفوت المعنى الذي من اجله الحقت
وان الحقت على الثاني وجب ان تبقى فيه على حالها فلا تكون الفا فان قلت فلم لا يكون كذلك
في الحاقها آخرا عن الياء فيقال فيها آخرا ما قيل فيها غير آخر قلت حركة الآخر حركة عارضة
غير معتد بها في الزنة فلا يلزم من صحة الحاقها في الموضع الذي لا يخل بمعنى الالحاق صحة الحاقها
في الموضع الذي يخل بمعنى الالحاق وانما قال في الاسم لان مذهبه ان تقابل الحق ببدحرج كما سيأتي الا

بقوله لما يلزم من تحريكها ايضا ويؤيده لكن المذكور في شرح المفصل وفي شرح الهادي
يدل على ان الالف لا تقع للالحاق حشوا لا في الفعل ولا في الاسم قوله ويعرف الزايد
لما فرغ من بيان حروف الزيادة ومعنى كونها زايدة ومما اقتضى الحال ذكره من
الكلام في الالحاق شرع فيما هو المقصود من هذا الباب وهو بيان معرفة الزايد
عن الاصلي فنقول للحكم بزيادة الحرف ثلاثة طرق الاول الاشتقاق وهو اقتطاع
فرع من اصل يدور في تصاريفه مع ترتيب الحروف وزيادة المعنى والمراد بمعرفة
الزائد انه اذا وردت الكلمة وفيها بعض حروف الزيادة العشرة وثبت ذلك الحرف
قد سقط في بعض تصاريف الكلمة الذي توافقها في المعنى والتركيب حكمت بزيادة ذلك
الحرف وهذا ذكر في شرح الهادي والثاني عدم النظير ومعناه ان الكلمة حكمت باصالة الحرف
او زيادتها لزم بناء لم يوجد في كلامهم كنون قنفل فانك تحكم بزيادتها اذ ليس في الكلام
فعلل مثل سفرجل بضم الجيم والثالث كثرة زيادة ذلك الحرف في ذلك الموضع كالهمزة
اذا وقعت اولا وبعدها ثلاثة اصول نحو احمر واذا تعارض بعضها مع بعض تحكم بالترجيح
كما ستحقق ان شاء الله تعالى ثم انه قد ينفرد دلالة واحدة من هذه الثلاثة كما مر وقد يجتمع
ثنتان كترتب اذ يدل على زيادة التاء الاشتقاق لانه من رتب وعدم النظير اذ ليس
في الكلام فعلل كجعفر بضم الفاء وقد يجتمع الثلاث كنون ذلك الغليظ لان النون ثالثة ساكنة
تكون زايدة غالبا ولانه ليس في الكلام فعلل بضم الفاء والعين وللاشتقاق لانهم قالوا
عرد قال الشاعر والقوس فيها وتر عرد قوله والاشتقاق المحقق قسم للفم هذا الباب
ثلاثة اقسام الاول في الاشتقاق وينتهي كلامه فيه بقوله كمنجنيق الثاني في عدم النظير وهو من قوله
فان فقد الاشتقاق فبخروج عن الاصول وينتهي كلامه فيه بقوله فمثل حزنبل الثالث

في غلبة الزيادة

في غلبة الزيادة وهو من قوله فان لم تخرج فبالغلبة الى اخر الباب اذ عرفت ذلك فاعلم
ان للاشتقاق وشبهة الاشتقاق والاشتقاق قد عرفت معناه ويشترط فيه ان تكون
الدلالة على المعنى المشترك ظاهرة كضارب من الضرب فان لم يكن كذلك فهو شبهة
الاشتقاق كجرع للطويل عند من يقول هو من الجرع وهو ما استوى من الرمل ثم ان
الاشتقاق ان لم تعارضه اشتقاق آخر فهو الاشتقاق المحقق فيعين العمل به ولذلك قال
مقدم اذ الحكم به قطعي وان عارضه فان تساويا فهو المراد بالاشتقاق الواضح ويجوز فيه
الاخذ باي شئت وان ترجح احدهما فالحكم بالراجح وهذه الاقسام الثلاثة للاشتقاق
يجي على هذا الترتيب والاولى ان يقال جعل الاقسام الثلاثة من الاشتقاق المحقق وحرز
بالمحقق عن شبهة الاشتقاق ويكون المراد ان هذا الاشتقاق مقدم على الدليلين الاخرين
اعني عدم النظير وغلبة الزيادة ويدل عليه ان الاشتقاق الواضح وغيره متقدمان ايضا على عدم النظير
وغلبة الزيادة فلو لم يحمل على هذا المعنى لاوهم ان الواضح واخاه غير متقدمين عليهما اي على عدم النظير وغلبة
الزيادة فكانه قال الاشتقاق المحقق مقدم على غيره فان اتفق اشتقاقان محققان فان تساويا
فيحكم بايهما اريد والا فيطلب الترجيح والحق اذا كان المراد اضافة شبهة الاشتقاق فلا تعدد
انقسامه الى الواضح وغيره وترتيب كلامه في الاشتقاق على هذا التقرير ان يقال ذكر اولا
ما يكون فيه الاشتقاق مقدما على عدم النظير وغلبة الزيادة فان اتفق في البين ذكر الفاظ
يكون لها اشتقاقان واحد منهما مقدم على الآخر كما في غسل وضهيا وواول فلا بأس
فان المقصود من ذكرها هناك تقدم الاشتقاق على غيره من عدم النظير او غلبة الزيادة
على ما سيتحقق عليه ان شاء الله تعالى وبعد ذلك شرع فيما يرجع الى اشتقاقين ويجوز الاخذ
باي اريد ثم فيما يطلب فيه ترجيح احد الاشتقاقين على الآخر وبيان ترتيب كلامه

في الاشتقاق على هذا الوجه اولى مما ذكرناه اولا توقف في اثناء البحث انشاء الله تعالى
فلذلك اي لاجل ان الاشتقاق المحقق مقدم حكم على عنسل وهو الناقة السريعة بانه فنعل
والنون زايدة لانه موافق لعسل الذئب اي اسرع في المعنى الاصلي والحروف الاصول
فقدم الاشتقاق على عدم النظير اذ فنعل ليس من ابنيتهم وقيل انه من العنس وهي الناقة
الصلبة والنون اصل واللام زايدة والاول اصح وهو راي سيبويه لقوة المعنى ولان
زيادة النون ثانية اكثر من زيادة اللام آخرا كما في عنصل وهو البصل البري لاعوجاجه
من قولهم رجل اعصل معوج الساق ولها نظاير كثيرة ثم ذكر بعد قوله فان فقد الاشتقاق
وحكم على شأمل وشمأل وهما ريح الشمال بانهما ثلاثي والهمزة زايدة ووزنهما فأعل وفعأل
مع انهما ليسا من ابنيتهم وذلك لقولهم في معناهما شمل وشمل وشمال ولقولهم غدير مشمول
تضربه ريح الشمال حتى يبرد وعلى نيدل وهو الكابوس بانه فيعل لظهور اشتقاقه من الندل
يقال ندلت الشيء اي اخذته بسرعة ويدل ايضا على زيادة الهمزة فيه قولهم النيدلان
بفتح الدال وضمها بمعناه اذ لا همزة فيه ولا يجوز ان يكون الياء منقلبة عن الهمزة لان الهمزة
الساكنة المفتوح ما قبلها لا تقلب ياء وعلى رعشن وهو المرتعش بانه فعلن مع عدمه
في ابنيتهم لظهور اشتقاقه من الرعش بالتحريك وعلى فرسن وهو للبعير كالحافر للدابة بان
وزنه فعلن وان لم يوجد لانه من فرست يقال فرس الاسد فريسته يفرسها
فرسا اي دق عنقها وكانه سمي بذلك لانه يفرس اي يدق ويكسر كلما وقع عليه
وعلى بلغن وهو البلاغة بانه فعلن مع عدمه في كلامهم لظهور اشتقاقه من البلوغ وعلى حطائط
بالهمزة وهو القصير بانه فعائل مع عدمه في كلامهم لظهور اشتقاقه من الحط وكانه حط
عن جرم الكبر وعلى دلامص وهو الدرع البراق بانه فعامل مع عدمه لظهور اشتقاقه من

دلقص

من دلقص الدرع وعلى قمارص بمعنى القارص وهو اللبن الذي اشتد حموضته بانه فعامل
مع عدمه في ابنيتهم لظهور اشتقاقه من القرص وعلى هرماس وهو الاسد بزيادة الميم فعمال
لظهور اشتقاقه من الهرس وهو الدق وعلى زرقم وهو الازرق بذلك مع عدم فعلم
لظهور اشتقاقه من الزرقة وعلى قنعاس وهو الابل العظيم بانه فنعال مع انه ليس
في ابنيتهم لقولهم ابل اقعس اذا مال راسه وعنقه نحو ظهره وعلى فرناس وهو غليظ
الرقبة بزيادة النون مع عدم فنعال لانه من فرس الفريسة وعلى ترنموت وهو ترنم
القوس عند النزع بانه تفعلوت مع عدمه لوضوح اشتقاقه من الترنم ففي هذه
الصور قدم الاشتقاق على عدم النظير قوله وكان عطف على قوله حكم اي ولان الاشتقاق
المحقق مقدم كان الندد افعللا فان الاشتقاق يدل على انه من اللدد ولان الالندد
شديد الخصومة والالد بمعناه وعدم النظير يدل على انه من الالد بالتخفيف ليكون وزنه
فعنللا كجحنفل فقدم الاشتقاق على عدم النظير وعلى الاظهار الشاذ ايضا وهو ترك الادغام
ولا يلزم ذلك على تقدير ان يكون من الالد لانه ح يكون زيادة الدال للالحاق فلا يدغم
كما في قردد فان قيل الدلائل الدالة على الزيادة منحصرة في الاشتقاق وعدم النظير وغلبة
الزيادة كما ذكرتم وكما ذكر في شرح الهادي وغيره من الكتب فما الاظهار الشاذ
الذي ذكرتموه ههنا قلت هذا وان لم يكن دليلا مستقلا لكن يصلح للترجيح عند تعارض
الدلايل كما تحقق ثم ان غلبة الزيادة ايضا تدل على زيادة الهمزة لانها اذا وقعت
بعدها ثلاثة احرف اصول كما في احمر واجفل وهو الجبان قوله ومعدّ اي وكان معدّ
معا حكم فيه بزيادة الدال الثاني واصالة الميم مع كثرة مفعل وعدم فعلّ فقدم الاشتقاق
على عدم النظير وغلبة الزيادة ايضا لان الميم كثرت زيادتها اولا وذلك لانه جاء تمعددوا

اي تشبهوا بمعد بن عدنان في التكلم بكلامهم او في خشونة العيش قال الراجز: ربيته حتى اذا
تمعددا • كان جزائي بالعصا ان اجلدا • ولاشك ان التاء في تمعدد زائدة فلو جعلنا الميم
ايضا زائدة لكان وزنه تمفعل وهو ليس بموجود واما قولهم تمسكن وتمدرع اذا لبس المدرعة
وهو قميص صغير ضيق الكمين او لبس المدرع ودرع المراة قميصها وتمندل اذا مسح بيده
المنديل وتمنطق اذا لبس المنطقة فشاذ من قبيل الغلط على توهم الميم مثلا ذكره في شرح
الهادي وكانهم اشتقوا من لفظ الاسم كما يشتقون من الجمل نحو حوقل وبسمل
واللغة الفصيحة تسكن وتدرع وتندل وتنطق ومن كلام البعض تمولى علينا اي كان
يجعل نفسه مولانا وتمسلم اذا سمي بمسلم فثبت ان الميم في تمعددوا اصل ووزنه
تفعللوا فيكون الميم في معد ايضا اصلا اذ الحرف الواحد لا يكون في المشتق والمشتق
منه مختلفا فان قيل لم لا يعتد بتمسكن وتمدرع وتمندل وجعلت خارجة عن القياس
حتى لا يتمسك بها في اصالة ميم مسكين ومدرع ومنديل فلم لم يجعل مثل في تمعددوا
بان يجعل خارجا عن القياس ولا يتمسك به في اصالة ميم معد قلت لان الاشتقاق دل
على زيادة الميم في تلك الامثلة فلا وجه لمخالفته لانه كما عرفت اوضح الدلائل واما
تمعددوا فلم يدل الاشتقاق على كون ميمه زائدة فلا يلزم من الحكم على تمعددوا
بانه تفعللوا الجري على القياس وعدم المناقض الحكم باصالة الميم في تلك الامثلة
مع وجود المناقض لذلك وهو دلالة الاشتقاق في زيادتها • ومراجل اي وكان
مراجل وهي ثياب الوشي فعالل والميم من نفس الكلمة لانها لو كانت زائدة لكانت
الميم الثانية في مرجل زائدة فيكون وزنه ممفعلا وهو ليس في كلامهم فلما ثبت ان مرجلا
مفعللا وجب ان يكون مراجل فعاللا فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة فان الميم اذا كان
اولها ثلاثة

في الاول

في الاول زيادة غالبا مع ثلاثة اصول كما يجي والمرجل ضرب من ثياب الوشي
قال العجاج: بشية كشية المرجل • وضهيأ اي وكان ضهياء وهي المراة التي تشبه بالرجل
في انها لا ينبت لها ثديها ولا تحيض فعلاء لا فعلالا كجعفر لمجي ضهياء بمعناه وفعيلا كحمرا وبدليل
منع الصرف واذا ثبت ان الهمزة زائدة في ضهياء فكذا في ضهيأ فقدم الاشتقاق
على عدم النظير وبيانه ان الاشتقاق دل على زيادة الهمزة كما مر وعدم النظير على اصالتها
لانه ليس فعلاء في الكلام ولان الهمزة اذا وقعت غير اول يحكم باصالتها الا لعلة زيادتها
غير اول مع ان الاصل عدم الزيادة ويتضح ذلك فيما بعد ان شاء الله تعالى هذا مع انهم
يقولون ضاهيت اي شابهت وضهيأ موافق له في الحروف الاصول ومعناه
فوجب ان يكون منه فتكون الهمزة زائدة فان قيل قد قالوا ضاهأت بالهمزة كما
قالوا ضاهيت بالياء ونحن نسلم ان ضهيأ ليس فعيلا لكن لم يتعين ان يكون فعلاء
لجواز ان يكون فعللا فانه قد تعارض الدليلان اعني ضاهيت وضاهأت فالجواب من وجوه
الاول انه لو اعتبر ضاهيت لكان وزنه فعلاء ولو اعتبر ضاهأت لكان وزنه فعيلا وفعلاء
اقرب من فعيل لان الزيادة بالآخر اولى والثاني ان ضاهيت اكثر استعمالا
من ضاهأت فاعتباره اولى والثالث انه لو اعتبر ضاهأت لم يمكن حمل ضهياء عليه
فاعتباره اولى قوله وفينان اي وكان فينان فيعالا لا فعلالا مع ان النون كثرت
زيادته بعد الالف آخرا لمجي فنن وهو الغصن فقدموا الاشتقاق على غلبة الزيادة
يقال شجر فينان اذا التفت اغصانه واسود ظله • وجرائض اي وكان
جرائض بالهمز فعائلا لا فعاللا مع كثرة فعالل كعلابط وغذافر وهو العظيم الشديد لعدم
فعائل لمجي جرواض فقدم الاشتقاق على عدم النظير والجرواض والجرائض الضخم العظيم

قوله

البطن من الجرض وهو الغصص كأنه يجرض به كل أحد لثقله قال الأصمعي قلت لأعرابي
ما الجرياض قال الذي بطنه كالحياض قوله ومعزى أي وكان معزى فعلى لا مفعلا مع
أن الميم كثرت زيادتها أولا مع ثلاثة أصول وذلك لمجيء معز بمعناه فسقوط الألف
وثبوت الميم يدل على زيادة الألف وهو ظاهر وعلى أصالة الميم وإلا بقي الاسم المتمكن على حرفين
فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة والمعز بسكون العين وفتحه خلاف الضأن من الغنم وهو اسم
جنس قال سيبويه معزى منون معروف لأن الألف للإلحاق لا للتأنيث وهو ملحق بدرهم
يدل عليه قولهم في التصغير معيز بكسر ما بعد ياء التصغير ولو كانت للتأنيث لما كسروا كما في حبيلى
قوله وسنبتة أي وكان سنبتة فعلتة فعلنة لا فعللة مع كثرة فعللة نحو دحرجة وعدم فعلنة لقولهم سنبت
تقديما للاشتقاق على عدم النظير يقال مضى سنبت من الدهر وسنبتة أي برهة وهذه التاء
تثبت في التصغير تقول سنيبتة لقولهم في الجمع سنابت وقد جاء سنبة بتاء وجاء
قوله وبلهنية أي وكان بلهنية فعلنية لا فعللية كسلحفية وعدم فعلنية وذلك
لتقدم الاشتقاق على عدم النظير فإنه يقال عيش أبله قليل الغموم ويقال فلان في بلهنية من
العيش أي في سعة قال في شرح الهادي زيدت فيه الياء والنون للإلحاق بعذعمل
قوله والعرضنة أي وكان العرضنة وهي الناقة التي من عادتها أن تمشي معترضة للنشاط
فعلنة لا فعللة مع كثرة فعللة كربحلة وسبحلة وكلاهما بمعنى الطويل الضخم وعدم فعلنة
لأنه مشتق من الاعتراض قوله وأول أي وكان أول أفعل لا فوعلا اختلفوا في وزن أول
فقال بعضهم هو فوعل من أول أدغمت الواو التي هي واو فوعل في الواو التي هي عين فصار أول
وإنما ذهبوا إلى ذلك لأن الواو زائدة ثانية كثير كجوهر وكوثر والمختار أنه أفعل لمجيء الأولى
في مؤنثه والأول في جمع مؤنثه ولا شبهة في أنهما الفعلى والفعل ولا يجيء من فوعل مثل ذلك

البرهة قطعة من الزمان

لأنه

لأنه يكون مؤنثه فوعلة نحو جوهر وجوهرة وجواهر ثم حكموا فيه بالاشتقاق لا بغلبة الزيادة
فلذلك قالوا هو أفعل ثم اختلفوا فقال بعضهم إنه من وول بأن حروفه الأصول واو وواو
ولام فأصله على هذا أوول أدغمت الفاء في العين وقال بعضهم إنه من وأل وقال الآخرون
من أول قلبت الهمزة على المذهبين واوا وادغمت والصحيح هو المذهب الأول لما يلزم من مخالفة
القياس على المذهبين الأخيرين وإنما قوي المذهب الأول لما استقام كون الفاء والعين
من جنس واحد وهو أصل أولى على المذهب المختار قوله أولى قلبت الواو الأولى همزة لزوما
وإن كانت الثانية ساكنة حملا على الأول لما سيجيء قوله وأنقحل أي وكان أنقحل وهو شيخ يابس
الجلد على العظم انفعلا من قحل إذ يبس حكموا بذلك مع كثرة فعلل كعرطلب وعدم انفعل تقديما
للاشتقاق على عدم النظير فإنه لا يكون زيادتان في أول الاسم غير الجاري على الفعل إلا ما شذ
من قولهم رجل انقحل وزنه هو وانقحر فإن الهمزة والنون فيهما زائدتان للاشتقاق فيهما من القحل
والقحر وهو والقحر قال بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك ذهب أبو الفتح إلى أن انقحلا
من معنى القحل لا من لفظه ووزنه فعلل فنقول في تصغيره قحيحل وعلى الأول إن شئت حذفت
الهمزة قلت نقيحل وإن حذفت النون قلت أقيحل ثم قال فيه ذهب الزمخشري إلى جواز كون
الهمزة فيه أصلية وهو بدل من العين في عنتر وهو فيه أصل والنون والواو زائدتان ويقال رجل
عنتر وهو للذي لا يحدث الناس ولا يهواه وفيه غفلة قوله وأفعوان أي وكان أفعوان وهو
الذكر من الأفاعي أفعلانا لمجيء الأفعى أفعى أفعل لقولهم فعوة السم فيكون أفعوان أفعلانا إذ علمت أنه لو
حكم في أفعوان بزيادة الهمزة وأصالة الواو لكان وزنه أفعلانا كأقحوان وهو شيء طيب
الريح حواليه ورق أبيض ووسطه أصفر وهو البابونج ولو حكم بزيادة الواو وأصالة
الهمزة لكان وزنه فعلوانا كعنفوان وهو أول الشباب ثم حكموا بأن وزنه أفعلان لأن

لكنهم لم يعللوا ذلك بان افعلانا اكثر من فعلوان قالوا لجي افعى لان الاشتقاق مقدم على غيره
فعللوا به لكنه لم يذكره بعضهم وفيه نظر لان الوزنين نادران ولذا قال المص في آخر هذا الباب
فان ندر الاحتمالان كارجوان فالاولى ان نقول قدم فيه الاشتقاق على غلبة الزيادة فان الواو
اذا كان غير اول مع ثلاثة فصاعدا تكون زيادة غالبا قوله وزرقبان اي وكان زرقبان وهو
المضي افعلانا كالسبحان وهو اسم جبل بعينه لا فعليانا كصليان وهو نبت وذلك لجي الافعى
فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة فان الياء تكون زايدة غالبا مع ثلاثة فصاعدا
وخفيفق اي كان خفيفق وهو البلد … فعليلا من خفق لا فعليلا لتقدم الاشتقاق
على عدم النظير فان النون الثانية الساكنة تكون اصلية في الاكثر قوله وعفرنى اي وكان عفرنى
وهو الاسد فعلنى من العفر بالتحريك وهو التراب والنون والالف للالحاق بسفرجل
لقولهم ناقة عفرناة اي قوية فلو كانت الالف للتانيث لم يدخل عليه تاء التانيث لا فعلى
كسكرى للعرد او والانثى جبركاة فالالف للالحاق وانما قالوا فعلنى مع عدم تعدد الاشتقاق
على عدم النظير قوله فان رجع الى اشتقاقين فقد ذكرنا ان المص جعل الكلام في الاشتقاق ثلاثة اقسام
الاول في بيان ما يكون فيه الاشتقاق مقدما على غيره ولما فرغ من هذا القسم شرع في القسم الثاني
وهو ما يكون اللفظ فيه راجعا الى اشتقاقين ما يكون لاحدهما ترجيح فيوخذ بالراجح وذلك كارطى
وهو شجر من شجر الرمل فانه يجوز ان يكون وزنه فعلى لقولهم بعير آرط اذا اكل الارطى وادِيم
مأروط اذا دبغ به فان تبقي الهمزة يدل على اصالتها ويرجح كون الفه للالحاق لا للتانيث لان
الو الحق تاء رطاة ولو كانت الالف للتانيث لم يدخلها تانيث آخر فجعلها للالحاق بجعفر
لان الالحاق اخص من الكثير لان كل الحاق اخص … ولا ينعكس والاخص اكثر فائدة
… ويجوز ان يكون افعل لقولهم بعير راط وادِيم مرطى فان سقوط الهمزة فيه دال على

وحمل بها

وحمل راط ومرطى اي حمل على لا فاض وكذا اولق وهو الجنون يجوز ان يكون فوعلا لقولهم الق
مألوق وان يكون افعل لقولهم مولوق وكحسان وحمار قبان فانهما لو منعا الصرف وجعل
الالف والنون زيادة لكانا من الحس والقب ولو لم يمنعا لكانا من الحسن والقبن والقبن
يبس الجلد وذهاب نداوة اللحم وغيره والقبب دقة الخصر والقبن الذهاب في الارض
وحمار قبان دويبة فان قلت ذكر في الصحاح ان العرب لا تصرف قبان وذكر ابن مالك
ان المسموع في حسان منع الصرف فكيف قال المص حيث صرف ومنع قلت من الجائز
ان كان قد سمع فيهما المص الصرف وعدمه وهم لم يسمعوا فيهما الا منع الصرف
فان شهدوا بانه لم يات فيهما الصرف فشهادة النفي لا تسمع وبما وقع في الشرح
المنسوب الى المص من انه ترجح فعلان على فعال حيث كان هذا الوزن في الاعلام
اكثر فخارج عن الغرض ومخل به فلا يبعد ان يقال ذكرهما المص بطريق التمثيل بمعنى انه لو ثبت
فيهما الصرف وعدمه ولا يكون مرجح من خارج فيهما مما نحن فيه قيل جاء رجل اسمه حيان
الى ملك فقال الملك اينصرف حيان اولا ينصرف فقال الملك ان اكرمته فلا ينصرف
والا فينصرف ووجهه بان ان اكرمه فكانه احياه فيكون من الحي فلا ينصرف للزيادة
الالف والنون مع العلمية وان لم يكرمه فكانه اهلكه فيكون من الحين فينصرف قوله
والا فالترجيح اي وان لم يكن الاشتقاقان واضحين فيطلب الترجيح ويوخذ بالراجح فقوله
الا انها ليس حرف استثناء بل هو ان الشرطية ادغمت نونها في لا النافية وهذا هو القسم
الثالث من اقسام الاشتقاق اتفقوا على ان ملكا تخفيف ملأك لقولهم في جمعه ملائكة
وملائكة ولقول الشاعر فلست لانسي ولكن لملأك تنزل في جو السماء يصوب
ثم اختلفوا فيه فقال الكسائي اصله مألك … من الالوكة وهي الرسالة فقدم الهمزة

اللام على الهمزة فقيل ملأك ثم تركت همزته لكثرة الاستعمال فقيل ملك على وزن فعل
وهو المختار لان الملك فيه معنى الرسالة قال الله تعالى جاعل الملائكة رسلا وليس في فلان
الظاهر الا الغلب وهو كثير وقال ابن كيسان هو فعال من الملك وهو بعيد لان فعالا
نادر ومفعلا كثير والحمل على الاكثر اولى ولان مناسبته مع الالوكة اقوى من مناسبته مع
الملك اذ لا تعرف له ملكا وقال ابو عبيدة هو مفعل من لاك اي ارسل وذكر في
الشرح المنسوب الى المص انه بعيد في المعنى لان المعنى في الملك انه رسول لا مرسل واذا كان
من لاك كان معناه مرسلا لا مرسلا وقيل فيه نظر لانا لا نسلم انه لو كان من لاك كان معناه
مرسلا لجواز ان يكون مفعلا من لاك بمعنى موضع الرسالة او بمعنى المرسل عبر عن الموضع
او عن المفعول بالمفعل لان المفعل لا يمتنع وقوعه في موضع اسم مفعول كما لا يمتنع وقوعه في
موضع اسم الفاعل والحق انه ان ثبت لاك بمعنى ارسل كان جعل ملك مالأك من لاك
اولى لسلامته من القلب ومن مثال نادر ولم يذكر في الصحاح ولا في المغرب لاك بمعنى
ارسل قوله وموسى اي وموسى الحديد مفعل من اوسيت اي حلقت وقال
الكوفيون هو فعلى من ماس يميس اي تبختر والاول اولى لان نسبته الى الحلق اكثر منها
الى التبختر ولان مفعلا اكثر من فعلى لانه يبنى من كل افعلت ولان المسموع فيه الصرف ولو كان
فعلى لما صرف لان فعلى للتانيث الا ما شذ من قولهم دنيا بالتنوين وهو نادر
لا نظير له في كلام العرب واما موسى اسم رجل فقال ابو عمرو بن العلاء هو مفعل يدل على ذلك
انه ينصرف في النكرة وفعلى لا ينصرف على كل حال وكان الكسائي يقول هو فعلى و
انسان اي وانسان فعلان من الانس عند البصريين لموافقته مع الانس لفظا
ومعنى لما ثبت في معناه انس بكسر الهمزة وسكون النون وانس بفتحتين وانس بفتح الهمزة

والانس لعظمها

والانس لعظمها قال الله تعالى فيومئذ لا يسأل عن ذنبه انس ولا جان وقال الشاعر
اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما فقلت الى الطعام فقال
منهم فريق نحسد الانس الطعاما اي اتى الجن ناري فقلت لهم هلموا الى الطعام فقال
فريق منهم نحسد الانس الطعام لانهم ياكلون ونحن لا ناكل وقال المتنبي انما الانس سباع
يتفارسن جهرة واغتيالا وقال اخر ان المنايا يطلعن على الاناس الامنينا وكل
ذلك يدل على ان الهمزة اصل ويكون وزنه في التصغير فعيليانا وقال الكوفيون هو افعان
من نسي والمختار الاول لانه لا يوافق نسي لا لفظا اذ ليس فيه ياء ولا معنى فان الانسان
ليس له دلالة على نسيان فيبعد باعتبار اللفظ والمعنى وحملهم على ذلك تصغيره على انيسيان
واستدلوا بذلك على ان اصله انسيان على افعلان حذفت الياء على غير قياس
فوزنه افعان وما ذكرنا قال ابن عباس رضي الله عنه انما سمي انسان لانه عهد اليه
فنسي وقال ابو تمام لا تنسين تلك العهود فانما سميت انسانا لانك ناسي
فوزنه في التكبير افعان لان اللام محذوفة وفي التصغير افيعلان وما ذكره الكوفيون
فاسد لان ما قالوه يستدعي الاعلال بحذف اللام في الافراد وهو ظاهر في الجمع ايضا اذ قلت
اناسي لان الياء الاخيرة مبدلة عن النون واصلها اناسين والياء المتقدمة عليها زائدة
وليست بلام الفعل لانه لا يقع بعد الف الجمع ثلاثة احرف بغير هاء التانيث الا واوسطها
حرف مد زائد كمصابيح وقناديل وايضا يلزم منه رد اللام في التصغير من غير حاجة لان
بناء التصغير يحصل دونها الا ترى انك لو صغرت ثناكا محذوف العين مثنائك
لقلت شويك ولا ترد العين وحديث ابن عباس لم يثبت وابو تمام لا يحتج
بشعره وذكر في شرح الهادي انه لا يعرف مذهب الاشتقاق وانما اصدر

على مذهب سيبويه والجبلية **قوله** وترتبوت اي وتربوت على وزن فعلوت من التراب
عند سيبويه لان الترتبوت هو الذلول يقال جمل تربوت اي ذلول والذلة والمسكنة
تناسب التراب قال الله تعالى او مسكينا ذا متربة ولم تجعله بفعلولا بان يكون من قولهم
ربت الصبي يربته تربيتا اي رباه وحروفه الاصول الراء والباء والتاء وذكره في الصحاح
مع ان المناسبة المعنوية متحققة بين تربوت وبين قولهم ربته لان الجمل انما يصير ذلولا
ذلولا بالتربية والاعمال وانما حكم سيبويه بذلك لان التاء بعد الواو تزاد في
مثل هذا البناء كثيرا كجبروت للمبالغة في التجبر وملكوت للملك العظيم ويقال رهبوت
خير من رحموت اي لان ترهب خير من ان ترحم ويقال رجل رغبوت فظهر رجوع
هذا الى الاشتقاقين والاخذ فيه بالترجيح ذكر في شرح الهادي ناقة تربوت اي مذللة
والاصل دربوت لانه من الدربة وهي العادة وانا اقول انما لم يحمل سيبويه هذا على القلب
لان الاصل عدم الابدال وقال بعض الناس سبروت فعلوت من السبر لان السبروت
هو الدليل الحاذق في خبر الطرقات وسبرها فقد وافق معنى السبر وقال سيبويه
هو فعلول من قولهم سبروت للارض القفر اما بان يكون مشتقا منه ويكون التسمية
في احدهما غيرها في الاخر كما في فلك مفردا وجمعا لتحقق الاشتقاق او للاطلاق هذا اللفظ
هو في الاصل بمعنى الارض القفر على الدليل الحاذق في خبر الطرقات لما بينهما من الملابسة كما قال
الشاعر [illegible] بانساب [illegible] في قبائلها **و** كان انسابها انحتت بعض سمائي [illegible]
في الصحاح الى ان التاء في سبروت بمعنى الارض القفر اصلي ووزنه فعلول ثم ان التوجيه
الاول لكونه فعلولا اولى واليق بما نحن فيه يعرف بالتامل اعترض في هذا الموضع
على سيبويه وقيل كانه ناقض لانه جعل تربوتا من التراب مع ما بينهما من البعد ولم يجعل

شبروتا

من السبر وجوابه انها لما رجحا الاشتقاقين كما ذكرنا حكم بغلبة الزيادة ومبانيه انه لما كان
التاء بعد الواو زائدة كثيرا في مثل تربوت حكم فيه بذلك ولما لم يغلب ذلك في مثل
سبروت والاصل عدم الزيادة وفعلول كثير في كلامهم كعصفور وفي مع المناسبة
المذكورة حمل عليه فظهر هنا ايضا الاخذ بالترجيح من الاشتقاقين واورد على سيبويه
ايضا انه قال في تنبالة وهو القصير انه فعلالة ولم يقل هو مشتق من النبل وهو الصغار
ليكون تفعالة مع انه اشبه مما قاله في تربوت واجيب عنه بان تلك اي ان تفعالة
بعيد من الاوزان وفعلالة كثيرة قال بذلك وانما ذكر المص تنبالة هنا لانها مما اورد
في الاخذ بهذا الاشتقاق على سيبويه **قوله** وسرية اختلف في سرية فقال بعضهم
انها مشتقة من السر الذي هو الجماع او الذي يكتم للمناسبة المعنوية اذ الغالب ان
السرية تكتم عن الحرة وقال بعضهم انها من السراة ثم القائلون بانها من السر اختلفوا
فذهب بعضهم الى انها فعلية منسوبة اليه وضمت سينها مع ان القياس الكسر كما قالوا دهري
في النسبة الى الدهر وذهب آخرون الى انها في الاصل سرورة على وزن فعلولة
من السر ايضا ابدلوا من الراء الاخيرة ياء للتضعيف ثم قلبوا الواو ياء وادغموا ثم كسروا
ما قبل الياء للمناسبة فهي على هذا فعليلة مغيرة عن فعلولة والقائلون بانها من السراة
وهي الخيار ذهبوا الى ذلك لانها لا تجعل الامة سرية الا لنفاستها واختيارها ووزنها عندهم
فعيلة فيكون الراء الواحدة والياء الواحدة زائدة والمختار الاول وهو انها فعلية
من السر لقوة المعنى كما تقدم واللفظ ايضا لكثرة فعلية كحرية وقلة فعلولة وعدم فعيلة
وهنا مذهب آخر ذهب اليه الاخفش ولم يذكره المص وهو انها فعولة من السرور لانه يسر
بها فابدلوا من الراء الاخيرة ياء ثم قلبوا الواو ياء وادغموا كما مر **قوله** ومؤونة تحتمل ان

يكون لانه بمعنى انه قام بمؤونته فعلى هذا اصله مَوُونة بواوين على فَعُولة قلبت الواو الاولى
همزة لان الواو المضمومة المتوسطة تقلب همزة نحو ادؤر هذا على تقدير ان يقرأ
قوله مان يمون بلفظ الاجوف ويجوز ان يقرأ بالهمزة على ما ذكر في الصحاح والمغرب
وهو ان المؤونة فعولة بمعنى الثقل من مأنت القوم اذا احتملت مؤونتهم او بمعنى العدة
من قولهم اتاني هذا الامر وما مأنت له مأنا اذا لم تستعد له وقيل من الاون لكون المؤونة
مستلزمة للثقل والاون الثقل والاصل مأونة نقلت حركة الواو الى الهمزة
فصار مؤونة ووزنها على هذا مفعلة ذكر في الصحاح ان من جعلها من الاون العدل
واحد جانبي الخرج لانه ثقل على الانسان تقول خرج ذو اونين وهما كالعدلين ومنه قولهم
اَوَّنَ الحمار اذا اكل وشرب وامتلأ بطنه وامتد خاصرتاه فصار مثل الاون و
قال الفراء من الأين وهو الشدة والاصل مأينة نقلت حركة الياء الى الهمزة فصار مؤونة
ووزنها مفعلة فجرى الفراء فيه على اصله في ان الياء اذا وقعت مضموما قبلها تقلب واوا لان
تبدل الضمة كسرة كما هو مذهب سيبويه والمختار الاول لدلالة المؤونة على معنى ان يكون
بخلاف الثقل والتعب فانهما قد لا يكونان ثم ولو سلم كون ذلك لازما فليس دالا عليه
مباشرة وقول الفراء ابعد للزوم كثرة التغيير على مذهبه قوله واما المنجنيق اي معربة مو
قال زفر بن الحارث لعمري لقد تركتني منجنيق ابن بحدل احيد من العصفور حين يطير
واصلها بالفارسية من جه نيك اي ما اجودني وانما حكموا بانها معربة لان الجيم
والقاف لا يجتمعان في كلمة واحدة من كلام العرب الا ان تكون معربة نحو الجردقة
وهي معربة كرده او حكاية صوت نحو جلنبلق وهو حكاية صوت باب ضخم في حال
فتحه وصفاقه جلن على حدة وبلق على حدة اذا عرفت ذلك فاعلم ان الاكثر على

ان الاسماء

على ان الاسماء المعربة يحكم عليها بالاصلي والزائد لانها لما تكلمت العرب بها وصرفتها بالجمع
والتصغير اجروها مجرى العربي فلذا حكم على الف لجام وبا ابراهيم بالزيادة لقولهم لجم
وابارهم وايضا يحكمون بذلك على معنى انها لو كانت من كلامهم لكان قياسها ان يكون كذلك
ومنهم من لا يتعرض لوزنه والحكم عليه بزيادة في البعض واصالة في البعض ويقول انما ثبت ذلك
فيما يكون من كلامهم واما ما عربوه فلم يثبت ذلك فيه فاشار المص الى بيان وزن منجنيق واشار
الى المذهب المختار وقال ان اعتد بقولهم جنقونا اي رمونا بالمنجنيق فوزنه منفعيل لان
اصوله الجيم والنون والقاف ونقل ابو عبيد عن بعض العرب ما زلنا نجنق ونقل غيره
كنا نجنق مرة ونرشق اخرى وحكى الفراء جنقناهم وان لم يعتد به لقلته في استعمال
الفصحاء ولقول الفراء انه مولد من لفظ المنجنيق لانه موضوع في لغة العرب فان اعتد
بمجانيق ففنعليل لان حذف النون دل على زيادتها واذا كانت النون زيادة لا يجوز ان
يكون الميم زيادة ايضا اذ لا يجتمع في اول الاسم زيادتان الا ان يكون جاريا على الفعل
هكذا ذكره في شرح الهادي وان لم يعتد بمجانيق فان اعتد بسلسبيل وقيل هو فعلليل
كما ذهب اليه الاكثرون فمنجنيق فعلليل اذ التقدير انه لم يعتد بجنقونا ولا بمجانيق فلا يكون
دليل على زيادة الميم والنون والاصل عدم الزيادة والتقدير ان فعلليلا ثابت في كلامهم
فلا يلزم من كونه فعلليلا محذور كعدم النظير ونحوه فيحكم بانه فعلليل وان لم يعتد بسلسبيل
على الاكثر فوزن منجنيق فعنليل اذ لا يكون فعلليلا لعدم النظير ولم يدل دليل على زيادة ميمه
الاولى والزيادة بالآخر اولى فاقرب منه اولى فيكون وزنه فعنليلا ثم ان المص قدم جنقونا
لان الاشتقاق متقدم على غيره واردفه بقوله مجانيق لان زيادة النون فيه علم بالاشتقاق

و اصالة الميم بعدم النظير ثم ذكر انه ان ثبت ان مسيلا مفعيل فهو كذلك اذ لم يدل دليل
(دة تكون ان نون الاسم الغير الجاري فعلا اصلا زيادتان) (منجنيق)
على زيادة الميم والنون والاصل عدم الزيادة وبعد ذلك تمسك بعدم النظير وقال ح يكون منجنيق فنعليلا
فلذلك وقع التركيب بكذا فتدبر و المختار من هذه المذاهب انه فنعليل لان جنقوا غير معتد
به لما مر ولا وجه لعدم الاعتداد بمجانيق لان جمع منجنيق اما مجانيق او مجانق وكلاهما يدل عليه واعتبار
الاخيرين كان مشروطا بعدم عتداد هذا فهذا هو المختار واليه ذهب سيبويه ومجانيق يحتمل الثلاثة
لانه ان اعتد بجنقوا فوزنه مفاعيل والا فان اعتد بسلسبيل فوزنه فلاليل والا فوزنه فلاعيل
ثم النظر الى مجانيق في ذاته يقتضي ان يكون وزنه فعاليل ولذلك ذكروا اولا انه ان اعتد بمجنيق
(ان) (مجانيق)
فنعليل فظهر انه اراد بالثلاثة غير ذلك فتامل ومنجنون للدولاب وهو الدولاب مثل منجنيق في اوزانه
الا في منفعيل لانه ان اعتد بمجانين فمنجنين فنعليل ومنجنون فنعلول والا فان اعتد بسلسبيل فمنجنين
فعلليل ومنجنون فعللول والا فمنجنين فعلنيل ومنجنون فعلنول وانما كان منجنون مثل
منجنيق لمجي منجنين بمعناه ولولا منجنين لكان منجنون فعللولا لمجي هذا الوزن في كلامهم كعضرفوط
ثم من جعل النون الاولى في منجنون ومنجنين اصلية جمعه على مناجين وكذا جمعه عامة العرب ومن جعلها
زائدة جمعه على مجانين وانما قال الا في منفعيل اذ لم يات مثل جنقوا ليدل على زيادة الميم والنون
في منجنون كما دل جنقوا على زيادتها في منجنيق ذكر بعض الشارحين انه لو قال ومنجنين مثله
كان اولى لان صورة منجنين مثل صورة منجنيق لا صورة منجنون وفيه نظر اذ لا شبهة
في ان منجنينا مثله واراد المص ان يبين ان منجنونا ايضا مثله وخندريس كمنجنين اي في القولين المشهورين
وهما ان يكونا على فعلليل وفنعليل لا فعلنيل وهو ظاهر اذ لا نون فيه في مقابلة النون الثانية في منجنين
و المص فصل بحث المنجنيق عما تقدمه بقوله واما وكانه انما فعل كذلك لان للمنجنيق مزيد
ارتفاع

وبالنون

وما تقدم ليس كذلك فانه يتحقق له اشتقاق مثل ما تقدم ليس كذلك ثم ذكر منجنونا و
خندريسا فيهما لما بينهما من المقاربة في عدد الحروف وكيفية الحركات والسكون والاتفاق في
الوزن قوله فان فقد الاشتقاق فبخروج الزائد بخروج الكلمة عن الاصول لما فرغ من الاشتقاق
شرع في عدم النظير فيقول اذ لم يوجد ~~الاشتقاق شرع في عدم النظير فيقول~~ اذ لم يوجد الاشتقاق
فاما ان تخرج الكلمة او زنة اخرى لها عن الاصول اولا فان لم تخرج عنها فبوقف الزائد
بغلبة الزيادة كما يجي حيث اشار اليه بقوله فان لم تخرج فبالغلبة وان خرجت فذلك
هو عدم النظير وقسمه المص ثلاثة اقسام الاول ان تخرج الكلمة عن الاصول بتقدير الاصالة
الثاني ان لا تخرج هي بل تخرج زنة اخرى لها عنها الثالث ان تخرج تلك الكلمة عن الاصول
على تقديري الاصالة والزيادة جميعا ثم اشار الى القسم الاول بقوله فبخروجها عن الاصول
كتاء تتفل وهو ولد الثعلب وترتب وهو الشي الثابت فانه ليس فعلل بضم الفاء
في الاصول فحكم بزيادتها فيهما فوزنهما تفعل بفتح التاء وضم العين واورد هنا سؤال في الشرح
وهو انه ليس تفعل ايضا في الاصول واجيب عنه بانه اذا تعارض الامران فالحمل على الزائد
اولى لانه يزيد في الكلم اكثر من المجرد كذا ذكروه ويعلم منه ان تتفلا وترتبا يخرج
من الاصول بتقدير اصالة التاء وزيادتها والكلام فيما يخرج عنها على احد التقديرين فكيف يصح
ذكرهما هنا وترتب هنا وغايته ما امكن فيه ان يقال المراد ان يبين انه اذا خرج اللفظ
عن الاصول بتقدير اصالة الحرف فانه يحكم بزيادة ذلك الحرف ومثل لذلك
بما يخرج على تقدير الاصالة ولم يعتبر خروجه على تقدير الزيادة ايضا فانه ليس منظورا فيه هنا
وايضا ذكر في شرح الهادي ان ترتبا وهو الشي الثابت من الرتوب وهو الثبات

البناء

قال الشارح الفاضل في ... [illegible]

وذكر بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك ان التاء الاولى في ترتب زائدة لوجهين
احدهما الاشتقاق وهو انه من رتب والثاني عدم النظير فدل هذا على ان الاشتقاق
وقد جعله المص مما فقد فيه الاشتقاق ويمكن ان يقال المراد من ايراده بيان انه يخرج عن الاصول
على تقدير اصالة التاء من غير النظر الى اشتقاقه لكنه كما ترى وكذا قالوا تتفل تتفل من التفل وهو
لفظ الريق وسمي ولد الثعلب بما فيه من اللين والصغر او من قولهم رجل تتفل اي وسخ
لكن يمكن ان يمنع تحقق الاشتقاق هنا بل هو شبه اشتقاق قوله وكنون كنتال وهو القصير
فانه لو جعلتها اصلية لكان وزنه فعلالا او فعلالا وكلاهما مطرح فلذلك حكم بزيادتها ولذا
نون كنهبل وهو نوع من الشجر اذ ليس في الاصول مثل سفرجل بضم الجيم فنفعلل وذكر في شرح الهادي
انه لو قيل ليس في الكلام فنعلل ايضا قلت الحمل الحمل على الزيادة اولى فيردها هنا مثل ما مر في قوله
بخلاف كنهور وهو العظيم من السحاب فانه لم يحكم فيه بزيادة النون لانه اذا حكم باصالتها يخرج
نونه كان على وزن فعلل وهو موجود وفي ابنيتهم الا ان الواو فيه للالحاق بسفرجل فوزنه
حينئذ فعلول قوله ونون خنفساء بفتح الفاء عطف على قوله نون كنتال الحكم بزيادتها
لعدم فعللاء بفتح اللام الاولى وكذا نون قنفخر بضم القاف وهو العظيم الجثة لعدم
فعلل او بخروج زنته عطف على قوله بخروج وجها اي فان فقد الاشتقاق فبوقوف الزائد
بخروج تلك الكلمة عن الاصول وبخروج زنته اخرى لتلك الكلمة عنها وهذا هو القسم الثاني
من عدم النظير وذلك كتاء تتفل وترتب بضم الاول فانه يحكم بزيادتها وان كان
فعلل موجودا في كلامهم كبرثن لما ثبت زيادتها في تتفل وترتب بفتح الاول اذ
فيهما لان اللفظ والمعنى متفقان فكيف يكون في احدهما اصلا وفي الآخر زائدا

قال

قال في الصحاح امر ترتب بضم التاء وفتح العين فاشار بقوله بضم التاء وفتح
العين الى ان التاء زائدة وذلك انه لم يثبت جخدب بضم الجيم وفتح الدال الا ان
نحو وهما من الاصول وكذا الونبت لما ثبت زيادة التاء في ترتب وكذا النون قنفخر
بكسر القاف وان كان مثل قرطعب كثيرا لما ثبت زيادتها في قنفخر بالضم وكذا النون
خنفساء بضم الفاء وان ثبت قرفصاء لما ثبت زيادتها في خنفساء بالفتح
والقرفصاء ضرب من القعود وهو ان يجلس الشخص على اليتيه ويلصق فخذيه ببطنه
ويحتبي بيديه يضعهما على ساقيه كما يحتبي بالثوب يكون يداه مكان الثوب
وكهمزة النجح وهو عود يتبخر به فانه يحكم بزيادتها وان كان فعلل كثيرا مثل
وهو غليظ ثم تباقي كلامهم لزيادتها في النجوج وهما متحدان في المعنى والاصول وذكر
في شرح انه حكم بزيادة همزة النجح وان كان مثل سفرجل موجودا في كلامهم وهذا يوهم
ان نونه اصلية وليس كذلك بل هي زائدة لما تعرف ان النون كثرت زيادتها
ثالثة ساكنة وايضا ذكر في الصحاح والمفصل وشرح الهادي ان وزنه افنعل فان قيل
فما النكتة في هذه الامثلة بان حمل قنفخر بضم القاف على قنفخر بكسر القاف فحكم
باصالة النون وكذا في نظيره قيل لانه يلزم من ذلك مخالفة الاصول بخلاف ما ذكرنا
قوله فان خرجتا هذا هو القسم الثالث من اقسام عدم النظير فان خرجت الزنتان عن
الاصول ويريد بالزنتين ما يحصل على تقدير الاصالة وعلى تقدير الزيادة كنرجس فانك
لو جعلت النون زائدة فهو على زنة نفعل ولو جعلتها اصلا فهو على زنة فعلل وكلاهما
خارجان عن الاصول فيحكم بالزيادة لكثرة الزيادة ولو سميت به لم تصرفه

لانه على مثال تضرب وتبعيد بقول برنس بكسر النون وهي فيه الزاي بين انصا للانفاق في اللفظ والمعنى فان قيل برنس اعجمي فهلا حكم النون اصلا وان خالفت الكلمة الاصول حملا على ما ذهب اليه ابو الحسن الاخفش في جالينوس من كونها اصلا وان خرج النون عن الاصول فالجواب ان الفرق بينهما كون جالينوس علما في لغة العجم كزيد وعمرو وفي لغة العرب وقد تقرر ان الاعلام يجاز فيها ما لا يجاز في غيره وليس كذلك برنس لانه اسم جنس ذكره بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك وكحنظاو وتو القصار اذ لا نظير له في كلامهم على تقدير اصالة النون ولا على تقدير زيادته وفيه نظر اما اولا فلانا لا نسلم انه لا نظير له على تقدير زيادة النون لان وزنه حينئذ فنعلو ونظيره كنثأو لعظيم اللحية من كنثت لحيته تنبت وعنزهو للذي لا يحدث النساء ولا يلهو وفيه غفلة قال في الصحاح رجل عزهاة وعزهى منون للذي لا يطرب للهو او فنعال ونظيره سندأو من السند ومصدر سدت الابل في سيرها ذهبت ايديها واما ثانيا فلانا لا نسلم انه لا نظير له على تقدير اصالة النون فان نظيره قرطعب فان قيل حكم بزيادة النون فيه لامرين احدهما الزام كون الثاني من هذا النحو من حروف الزيادة وهذا دليل على انها مزيدة والثاني ان اكثر ما جاء من ذلك قد دل فيه الاشتقاق على زيادة النون مع الواو كما في كنثأو وعنزهو وعلى زيادة النون مع الهمزة كما في سندأو وما لم يعلم اشتقاقه من ذلك حمل على ما علم فيجب بانه لو كان لا يعلم زيادة النون فيحتج بعدم النظير بل بامر آخر فلا يكون مما نحن فيه وما قيل انه من حطأته الارض صرعته فيلزم الخلف لان الكلام فيما فقد فيه الاشتقاق

بخروارد

بخروار ولانا نمنع تحقق الاشتقاق ههنا لانه يحتمل ان يكون ... الاشتقاق ولا بأس وكجندب وهو ضرب من الجراد فانه يحكم بزيادة نونه لانه لا نظير له على تقدير اصالة النون وزيادته وهذا اذا لم يثبت جخدب بفتح الدال وهو بمعناه جحدب واما اذا ثبت جخدب كما رواه الاخفش فوزنه فعلل لعدم الدليل على زيادة نونه والاصل الاصلي قيل لا نسلم ان جندبا يكون فعللا على تقدير ثبوت جخدب فان الاشتقاق يدل على زيادة نونه لانه من الجدب لان الارض تجدب مع الجراد غالبا ويمكن ان يقال هذا انما يتم لو كان هذا الاشتقاق محققا وليس كذلك قوله الا ان تشذ يعني الا ان يكون ذلك الحرف مستبعدا زيادته في ذلك المحل فانه يحكم باصالته كميم مرزنجوش اذ لم يثبت زيادة الميم في اول الكلمة حال كونها خامسة اي واحدة من الخمس يعني اذا وقعت الميم في اول الكلمة وكانت بحيث اذا جعلت اصلا كانت وجميع من الحروف الاصول الخمس فلا يحكم بزيادتها وذلك في غير الجاري على الفعل ودون نونها فانه يحكم فيه بزيادة النون لعدم فعللول فوزنه فعنللول قوله ونون برناساء عطف على قوله ميم مرزنجوش اي الا ان تشذ الزيادة كميم مرزنجوش وكنون برناساء فانه يحكم باصالتها ووزنه فعلالاء صرح بذلك في شرح الهادي وقيل ذكره في المفصل في الرباعي الذي زيد فيه ثلاثة احرف فلو كان عطفا على قوله نونها ... كما ذكره بعض الشارحين لكان المعنى انها زائدة فينبغي ان يكون من مزيد الثلاثي وليس كذلك لما مر ويؤيد ما ذكرنا ان النون لا تزاد ثالثة متحركة كما اشار اليه المصنف بقوله ونا لثة ساكنة والبرناساء الناس يقال ما ادري من اي البرناساء هو

واما كنتبيل فتشخر غبيل بيل على انه جعله مزيد الثماني على فعلليل لكن هذا اللفظ ذكر في شرح
الهادي في مزيد الرباعي الذي زيد فيه حرفان بهذه العبارة وهو قوله
فعالليل بضم الفاء ولم يات منه الا اسم واحد وهو كنتابيل و ايضا ذكر هذا اللفظ
في المفصل في الرباعي الذي زيد فيه حرفان ولم يرد عليه المص في شرحه بل اكتفى بقوله وهو اسم
ارض فلم يتحقق ان لا ينصرف ويمكن ان يقال مراده ان النون فيه اصلية اذ الكلام في الحاقه
النون وزيادته لكن فيه تعسف والحق غبيل الباطل قوله فان لم تخرج فبالغلبة لما فرغ من عدم
النظير شرع في غلبة الزيادة اي فان فقد الاشتقاق ولم تخرج الكلمة ولا زنة اخرى
لها بتقدير الاصالة ولا بتقدير الزيادة عن الاصول فحرف الزائد بغلبة الزيادة وقد
عرفت في هذا الباب ان الغرض من هذا الباب بيان الزيادة التي هي غير الالحاق والتضعيف
وانما ذكر التضعيف هنا لغلبة زيادته لانه من كلمن فرد ولذلك مثل له بالميم من حروف الزيادة
كما في قردد وعصبصب ثم ان التضعيف اما ان يكون للالحاق او لغيره فان كان للالحاق
فاما بتكرير حرف واحد كقردد وهو المكان الغليظ المرتفع الحق بزيادة اللام بجعفر ولذلك
لم يدغم او بتكرير حرفين وح اما بتكرير الفاء والعين كمرمريس وهي الداهية الشديدة من المراسة
وهي الشدة كررت الفاء والعين فيه للالحاق بسلسبيل ووزنه فعفعيل او بتكرير العين واللام
كعصبصب وهو الشديد من العصب وهو الطي الشديد كررت فيه العين واللام للالحاق بجحمرش
ووزنه فعلعل وان لم يكن للالحاق فكاحمرشش هو العجوز فان الاكثرين ذهبوا الى انه فعلل
بتضعيف العين حكموا بذلك لكثرة التضعيف وقال الاخفش اصله همرش كجحمرش
ووزنه فعلل واستدل على ذلك بعدم النظير وعوله ولذلك لم يظهر وكانه اشار

الى جواب سؤال وهو ان يقال لو كان اصله همرشا لما ادغم لانه لا يدغم من المتقاربين
ما يؤدي الى اللبس بتركيب اخر فاجاب بانه لا لبس هنا لعدم فعلل فيعلم انه فعلل قوله
والزائد في نحو كرم الثاني لما علم ان الدال الثانية في قردد انما جعلت بازاء راء جعفر
ثبت زيادة الثاني فيه فكذا في غيره وقال الخليل الاول لان الحكم على الساكن بالزيادة
اولى وجوز سيبويه الامرين لتعارض الامارتين ولا يضاعف الفاء وحدها لانه اما ان يكرر
قبل العين او بعده فان كرر قبله فيؤدي الى الادغام وهو متعذر لاستلزامه الابتداء بالساكن
فان قيل فليوتت بالهمزة قلت قد يلتبس مع الافتعال وان كرر بعده يلزم تكرار الحرف
مع الفصل بحرف اصلي ولم يثبت مثله في لغتهم فنحو زلزل رباعي وكذا صيصية وهو الحصن
لمامر وكذا قوقيت من قوقى الديك قوقاة اي صاح وضوضيت من الضوضاء وهو
الصياح وذكر بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك ان اصلهما قوقوت وضوضوت
قلبت الواو فيهما ياء لوقوعهما رابعة كما في اغزيت ليس فيهما تكرار فاء ولا عين لمامر ولا زيادة
حرف لين لانه لو جعل كلاهما زائدا لبقى حرفان ولو جعل احدهما زائدا لزم التحكم وكذا الكلام
سلسبيل خماسي ووزنه فعلليل وليس فيه تكرار فاء ولا عين لمامر وانما جوزوا نحو مرمريس
مع ما يلزم من الفصل بين الحرف الاصلي الذي هو الميم الاول والحرف الزائد الذي هو الميم
الثاني بحرف اصلي وهو الراء لان الراء مكرر في مرمريس فكانه ليس باصلي هذا على مذهب البصريين
واما الكوفيون فجوزوا تكرار الفاء وحدها وقالوا زلزل من زل وصرصر اي صوت
من صر وقد تقدم اي ايها المتكلم من وقم قوله وكالهمزة اولا مع ثلاثة اصول فقط لانها كثر
زيادتها عند وجود هذا الشرط فيما عرف بالاشتقاق كاحمر واصفر فحمل ما لم يعرف

ث فاقوس من هذا القبيل عليه فانكل وهو الرعدة افعل لما مر وجمعوا افاكل وهو منصرف
ولو سميت به لم تصرفه للعلمية ووزن الفعل وقوله اولا احتراز عن ان يكون غير اول فانه يحكم
باصالتها الا لعلة زيادتها غير اول مع ان الاصل عدم الزيادة كقولهم برأل الديك برألة
اذا ارتد برائله وهو ما استشرف قفاه الى يافوخه عند الهراش مثلا فان الهمزة فيه اصل وكذا
تكركأ السحاب اي ارتفع وقوله مع ثلاثة اصول احتراز عن ان يكون بعدها اصلان
كأثب وهو ثوب يشق في وسطه فتلقيه المرأة في عنقها من غير كم ولا جيب فالهمزة
فيه اصل والا لكانت الكلمة مبنية على حرفين وقوله فقط احتراز عن ان يكون بعدها اربعة
اصول كاصطبل فانه يحكم باصالتها اذ لم يثبت زيادتها في مثل هذا الموضع بالاشتقاق
ولا غيره والاصل عدم الزيادة قال ابو البقاء الدليل على اصالتها وجهان احدهما انها تقابلة
والكلمة الرباعية مستثقلة وليست الهمزة فيها لمعنى فلا وجه لزيادتها والثاني انها اعجمي فلا يعرف
له اصل ولذلك حكم باصالة الهمزة في ابرهيم واسمعيل واذا كان بعد الهمزة اربعة احرف
لكن احدها زائد كاجفيل وهو الجبان فانه يحكم بزيادة همزته اذ بعدها ثلاثة اصول
فقط قوله والميم كذلك امر الميم في الزيادة كامر الهمزة فان موضع زيادتها ان تقع في
اول بنات الثلاثة غالبا لان الهمزة من اول مخارج الحلق مما يلي الصدر والميم من الشفتين
وهو اول المخارج من الطرف الاخر فجعلت زيادتها اولا لتناسب مخرجهما موضع زيادتهما
ولا يحكم بزيادتها غير اول الا اذا دل عليه دليل على زيادتها لكن الهمزة زيدت في الاسم والفعل
والميم لم تزد الا في الاسم فاذا وقعت اولا بعدها ثلاثة احرف اصول يحكم بزيادتها و
قد زيدت زيادة مطردة في اسم الفاعل واسم المفعول وفي المصدر واسم الزمان والمكان

والا لعرف ذلك بالاشتقاق فان ابهم شيء حمل على الاعم فالميم في منبج اسم بلد زائدة
والنون اصلية اذ لا يجوز ان نجعلهما زائدين لانه تبقى الكلمة المعربة على اصلين الباء والجيم
فتعين ان يكون احدهما اصلا والاخر زائدا فقضينا بزيادة الميم لان زيادة النون ثانية
قليل قوله والياء زيدت مع ثلاثة فصاعدا الا ما عرف بالاشتقاق زيادتها كذلك
كضيغم وهو الاسد من الضغم وهو العض فيحمل ما لم يعلم اشتقاقه عليه كيرمع وهو حجارة بيض
رقاق الا في اول الرباعي كيستعور وهو اسم موضع عند حرة المدينة وشجر يستاك به وكساء
يجعل على عجز البعير واسم من اسماء الدواهي ويقال ذهب في اليستعور اي في الباطل فالياء اصل
لان الزوائد لا تلحق بنات الاربعة من اولها الا ما كان جاريا على الفعل وقوله الا فيما يجري على الفعل
اراد بالمضارع كيدحرج وسلحفية وهي دابة جلدها عظام فعلية زيدت فيه الياء للالحاق
بقذعملة قوله والواو والالف زيدتا مع ثلاثة فصاعدا كجوهر من الجهارة وهي الحسن وكوثر يقال
رجل كوثر اذا كان كثير العطاء قال وانت كثير يا ابن مروان طيب وكان ابوك ابن العقائل
كوثرا وكضارب وكتاب فيحمل ما لم يعلم اشتقاقه عليه فلذلك يقال من كنهور وهو سحاب
العظيم فعلول ذكره في المفصل وفي شرح الهادي في الرباعي الذي فيه زيادة واحدة [illegible]
الاولى ذكره في شرح الهادي انه اذا وقعت الواو غير اول مع ثلاثة احرف اصول
فصاعدا فلا تكون الا زائدة وتكون ثانية كما ذكرنا وثالثة كجدول ورابعة كعصفور وخامسة
كعضرفوط قوله الا في الاول اي الا في اول الكلمة فانهما لا تزادان فيه اما الالف فظاهر واما
الواو فلانها ان كانت مضمومة او مكسورة تطرق اليها الهمز كاجوه واشاح وان كانت
مفتوحة تطرق اليها الهمزة عند صيرورتها مضمومة وذلك في الاسم حال التصغير وفي الفعل
عند بنائه للمفعول واذا انهمز شيء لم يعلم اهي المنقلبة ام لا ولذلك كان ورنتل وهو الداهية

على وزن فَعْلَل كجَحْفَل وهو الغليظ الشفة قوله والنون اجمل هذه الالف والنون ان
تلحق بالصفات ثم ما مؤنثه فعلى نحو غضبان وعطشان وسكران لان الصفات بالزيادة
اولى من الاسماء من حيث انها اشبه بالافعال والفعل اقعد في الزيادة من الاسم
وزيادتها في الاسماء نحو عمران وعثمان للجحل وفي ازدهم قال القوم من انتم فقالوا نحن
بنو غضبان فقال عم بل انتم بنو رشدان فما جاءك من هذا النحو فاحكم فيه بزيادتها
الا ان يدل دليل على خلافه كما قال سيبويه نون مُرّان اصل وانه من المرانة وهي اللين و
المران بالفتح والتشديد اسم موضع واما نحو حبان وسنان فالنون فيه اصلية اذ لم تتقدمه
ثلاثة اصول وتزاد ايضا ثالثة ساكنة كثيرا نحو شَرَنْبَث وهو الغليظ الكفين والرجلين
لقولهم في معناه شُرابِث بضم الشين وعُرُنْد وهو الغليظ من قولهم شيء عُرُد اي صلب
لقولهم في معناه عُرُدٌ قال الشاعر والقوس فيها وتر عُرُدٌّ ولانه ليس للاصول
مثال جُعْفُر بضم الجيم والعين فان قيل في كلامهم جُبُنٌّ وعُتُلٌّ قلنا المراد ان يكون
الاسمان مختلفين وكذا عَضَنْفَر وهو اسم جبل لانها ثالثة ساكنة في اسم على خمسة احرف
فيحكم بزيادتها لانها وقعت موقع الالف الزائدة الا ترى انهما تعاقبتا على الكلمة
الواحدة نحو شَرَنْبَث وشُرابِث والالف فيهما زائدة لانها لا تكون للالحاق في بنات
الاربعة فكذا ما وقع موقعها واشار المص بقوله كثيرة الى اخره الى ان زيادة
النون اولا كنرجس وثانيا كعَنْتَل ورابعا كعَرْشَن وان وقعت في كلامهم كما ذكر
المص كل منها في موضع لكنها لم تكثر وقوله بعد الالف شامل للخامسة كما ذكر
من الامثلة والسادسة كالزعفران والسابعة كالعبوثران وهو نبت طيب
الريح وقوله اطّردت يدل على ان زيادتها في غير المضارع نحو نضرب والمطاوع
غير

نحو انقطع

نحو انقطع غير مطردة ومعنى قولنا غير مطردة انا لا نحكم بزيادتها الا اذا دل دليل من اشتقاق
او غيره على زيادتها ولذلك حكمنا باصالة نون نَهْشَل وهو الذئب والصقر الصا
وغَضَنْفَر وهو الذباب الازرق واما زيادتها في التثنية والجمع المصحح والامثلة الخمسة
فقد مرت في النحو مع ان بعضها بعد الالف آخرا والبعض الآخر قريب منه فلذا لم
المص ههنا قوله والتاء في تفعيل ونحوه من تفعّل وتفاعل وفي نحو عنكبوت وقد مر
والسين اطّردت زيادتها في استفعل وشذّت في اسطاع قال سيبويه هو اطاع
فمضارعه يسطيع بالضم ذكر ابو البقاء انهم انما زادوا السين ليكون جبرا لما دخل
الكلمة من التغيير لان اصلها اطوع يطوع وقال الفراء اصله استطاع حذفت التاء فبقيت
زيادة السين شاذة بل الشاذ فتح الهمزة وجعلها همزة قطع وحذف التاء ومضارعه
يسطيع بالفتح ثم ان بكر الحقون السين غير المعجمة بكاف الخطاب للمؤنث فيقولون
اكرمتكس ومررت بكس وبني تميم الشين المعجمة وكلاهما في حال الوقف لابانة الكسرة
اوليسكنوا الكاف ذهب الفرق بين المذكر والمؤنث وخصوا السين والشين
لتقاربهما في الهمس فعلم ان السين حرف جيء به لمعنى فعدّها من حروف الزيادة غلط
وايضا فعدّها يستلزم عد الشين ايضا لكون كل منهما للمعنى المذكور وينبغي ان تعلم
انه اذا زيد شيء بحيث يصير مع المزيد فيه كشيء واحد لا ينافي ذلك مما نحن فيه
اي من باب ذي الزيادة كالف ضارب وواو مضروب واما ان لم يصر مع الاول
شيئا واحدا بل يكون كلمة متصلة باخر كلمة اخرى كسين اكرمتكس وهاء اخشه فلا يكون
مما نحن فيه قيل الكشكشة بكسر الكاف لان السين انما تلحق بكاف المؤنث وهي مكسورة

فالحكاية ايضا بالكسر والمختار انها بالفتح لانها مصدر فعلل الماخوذ منها اشتقاقا وهو المفتوح
الفاء واللام لا غير الا ترى الى قولهم بسملة بفتح الباء في مصدر بسمل اي قال بسم الله
وان كانت الباء في بسم الله مكسورة وكذا السبحلة في مصدر سبحل اذا قال سبحان
الله وان كانت السين في سبحان الله مضمومة واعلم ان كليهما اعني الحاق السين
والشين غير فصيح حكي عن معاوية قال يوما من افصح الناس فقام رجل من السماط من جرم
وجرم من فصحاء الناس فقال قوم تباعدوا عن فراتية العراق وتيامنوا عن كشكشة
تميم وتياسروا عن كسكسة بكر ليس فيهم غمغمة قضاعة ولا طمطمانية حمير فقال معاوية
من هم قال قومي والفراتية لغة اهل الفرات الذي هو نهر الكوفة لانهم خالطوا العجم
والنبط فتغيرت لغتهم والكشكشة والكسكسة قد ذكرنا بما سمي بذلك لتكرار الكاف
مع الشين والسين فيها والغمغمة ان لا يبين الكلام واصله اصوات الثيران عند الذعر
واصوات الابطال عند القتال والطمطمانية ان يكون الكلام مشبها بكلام العجم يقال رجل طمطم
بالكسر اي في لسانه عجمة لا يفصح واما اللام فقليل زيادتها لانها ابعد حروف الزيادة شبها
بحروف المد حتى قال بعضهم البتاء في فيشلة وهو راس الذكر وفي هيقلة وهو ذكر النعام وفي
طيسل وهو الكثير من الماء والرمل وغيرهما زائدة ووزنها فيعلة وفيعل ويكون من معنى فيشة
وهيق وطيس لا من لفظها وان وافقتها في كدمث ودمثر وقالوا في فحجل انه كجعفر
انه بمعنى الافحج وهو الذي يتدانى صدور قدميه ويتباعد عقباه ولكن المختار ان لام
فيشلة وطيسل وفحجل زائدة ولا اعتداد بمثل دمث ودمثر لقلته والالحاق بالاكثر اولى
وفي هيقل احتمال ولقولهم هيق وهيقل وقول المص حتى قال بعضهم يدل على انه استبعد الحكم

باصالة

باصالة اللام فيها وانما قال كجعفر ليكون تصريحا باصالة اللام واما الهاء فكان المبرد لا يعدها
من حروف الزيادة واورد عليه من خمسة اوجه الاول قولهم اخشنه اجاب المبرد عنه
بان ذلك لا يلزمه لانها حرف جيء لمعنى فلا يكون من حروف الزيادة الثاني انهم قالوا
في جمع ام امهات قال الشاعر اني لدى الحرب رخي اللبب ✽ معتزم الصولة
عالي النسب ✽ امهتي خندف والياس ابي ✽ واللبب ما يشد على صدر الدابة ليمنع
الرحل من الاستئخار ويقال فلان في لبب رخي اذا كان في حال واسعة ويقال
اعتزمت على كذا بمعنى عزمت عليه والاعتزام لزوم القصد في المشي وخندف امراة
الياس بن مضر واسمها ليلى [illegible] ولد الياس اليها وقيل سميت بذلك خندف
من الخندفة وهي مشية كالهرولة والهاء زائدة لان اما فعل بدليل الامومة في مصدره
وامات في جمعه قال اذا الامهات قبحن الوجوه ✽ فرجت الظلام باماتكا ✽ واجيب
عن ذلك بمنع ان اما فعل والهاء زائدة وسنده ان الهاء يجوز ان تكون اصلا لما نقل
خليل بن احمد في كتاب العين من قولهم تامهت بمعنى اتخذت اما وهذا يدل على اصالة
الهاء فيكون امهة فعلة كابهة وهي العظمة ثم حذفت الهاء والتاء ايضا فوزن ام
فع فالامومة فعولة ثم بتسليم انه فعل لكن لا يلزم منه زيادة الهاء في امهة لجواز ان يكون
ام فعل وامهة فعلة كدمث ودمثر بمعنى وهو المكان اللين ولا يمكن ان يقال الراء
زائدة لانها ليست من حروف الزيادة وكذا يقال [illegible] و[illegible]
اي كثير الماء ورجل ثرثار اي مكثار مهذار من الثرثرة وهي كثرة الكلام وترديده
فانه لا يمكن الحكم بزيادة الثاء الثاني في ثرثار لما يلزم من الفصل وكذا اللؤلؤ ولال فان للالا

لبايع اللؤلؤ وليس من اللؤلؤ الرباعي لان فعالا للنسبة لا يجي الا من الثلاثي كما هو معلوم فانه نهم
فاللال من ثلاثي لم يستعمل ذلك ولا يمكن ان يكون الهمزة الثانية في لؤلؤ زيادة
والا لزم باب سلس ثم قال في شرح الهادي الحكم بزيادة الهاء اصح لقولهم امّهات
الامومة وقولهم تامهت ثم ذكر ثم قال وفي كتاب العين من الاضطراب والفساد
ما لا يدفع واعتقاد زيادة الهاء في امّهات اولى من اعتقاد حذفها من امّات لان
ما زيد في الكلام اضعاف ما حذف فيه واما نحو دمت ورمت فقليل لا يعبا به اعلم ان
همزة الياس همزة قطع حذفها الشاعر للضرورة الثالث اهراق في اراق بزيادة
الهاء وذكر في الشرح المنسوب الى الملص انه لا جواب عنه الا دعوى الغلط فيمن قاله لانه لما
ابدل الهمزة في هراق توهم انها فاء فادخل عليها الهمزة واسكنت وذكر في الصحاح
انه يقال هراق الماء يهريقه بفتح الهاء هراقة اي صبه واصله اراق يريق اراقة واصل
اراق اريق واصل يريق يريق واصله يأريق وانما قالوا انا اهريقه ولا يقولون انا اريقه
لاستثقالهم الهمزتين وقد زال ذلك بعد الابدال وفيه لغة اخرى وهي اهرق الماء يهرقه اهراقا
على افعل يفعل قال سيبويه قد ابدلوا من الهمزة الهاء ثم الزمت فصارت كانها من نفس
الكلمة ثم ادخلت الالف بعد الهاء وتركت الهاء عوضا من حذفهم العين لان اصل
اهرق اريق وفيه لغة ثالثة وهي اهراق يهريق اهرياقا فهو مهريق والشيء مهراق
ومهراق ايضا بالتحريك وهذا شاذ ونظيره اسطاع يسطيع اسطياعا بفتح الالف في الماضي
وضم الياء في المستقبل لغة في اطاع يطيع فجعلوا السين عوضا من ذهاب حركة عين الفعل
فكذلك حكم الهاء الرابع ان ابا الحسن الاخفش قال بجرع للطويل من الجرع للمكان السهل وجوابه

انه بعيد

انه بعيد لعدم المناسبة بين الطويل والمكان السهل وقوله هبلع للاكول من البلع وان
كان اقرب مما قاله وفي بجرع لكن العلماء خالفوه في ذلك والاشتقاق ليس بواضح
فلا يكون دليلا الخامس انه قال الخليل الهركولة للضخمة مفعولة من الركل وهو الضرب
بالرجل الواحد فحكم بزيادة الهاء وجوابه بعلم مما مر وان تعدد الغالب بشرط تعود
فان لم تخرج فبالغلبة فكانه قال يحكم بزيادة ما غلب زيادته ان لم يتعدد الغالب وان
تعدد فاما ان يمكن جعل الجميع زائدا بان يكون سوى المتعدد ثلاثة احرف اصول
اولا يمكن فان امكن حكم بالزيادة في المتعدد سواء كانت ثلاثة او اثنين نحو حبنطى
وبني العبادة يحكم فيهما بزيادة الهمزة والياء والالف قيل سميت بذلك لانه يجر
اليها في كل شيء وحبنطى وهو العظيم البطن وقيل القصير يحكم فيهما بزيادة النون والالف وان
لم يمكن بل يتعين احدهما وجب الترجيح وذلك ثلاثة اقسام لانه اما ان تخرج الكلمة عن الاصول على تقدير
جعل احدهما اصلا دون الاخر او خرجت على التقديرين او لم تخرج اصلا فان خرجت على تقدير
جعل احدهما اصلا دون الاخر حكم كميم مريم ومدين وهو اسم مكان فانك تحكم بزيادتهما
دون الياء لعدم فعيل وكثرة مفعل وكهمزة ايدع وهو الزعفران فانك تحكم بزيادتها
لعدم فيعل وكثرة افعل وفيه نظر لوجود فيعل كصيقل وبيدر وكياء تيحان وهو الذي
يقع فيما لا يعنيه فانك تحكم بزيادتها دون التاء لوجود فيعلان نحو تيقان وهو النشيط
وعدم تفعلان قال المرزوقي في شرح الحماسة التيحان المقدام وهو فيعلان بفتح
العين ولا يجوز ان يروى بكسرها لان فيعلان لم يجي في الفصيح فيبنى الفعل عليه قياسا وفيعل
كثير من الابنية المختصة بالمعتل ومثل تيحان هيبان وهيان فان حكاهما سيبويه بالفتح

نقل الصحاح مخالف للمرزوقي فان رواية الصحاح بكسر التاء

ومثالهما في الصحاح قيقبان وشيشبان والقيقبان شجر يتخذ منه السروج وقال
ابن دريد هو بالفارسية آزاد درخت والشيشبان اسم قبيلة من الجن وكناء عتروت
وهو طائر واسم بلد فانه يحكم بزيادتها واصالة الواو دون العكس لوجود فعاليت كعفريت
من العفر وعدم فيعول ولا يجوز ان يكونا زائدين اذ الاسم المتمكن لا يكون على حرفين ولا ان
يكونا اصليين على فعايل كبرطيل وهو حجر طويل قدر الذراع وشنظير وهو السيء الخلق
تم ان الواو اذا كانت مع ثلاثة احرف اصول يكون زايدا ابدا الا في الاول كطاء
قطوطى فانك تحكم بزيادتها دون الالف لوجود فعوعل كعثوثل وهو الرجل المسترخي
الاعضاء وعدم فعولى والقطوطى مقاربة الخطو وكلام ادلولى اي اسرع دون الفها
لوجود افعوعل كاعشوشب وعدم افعولى ومثل ادلولى من المعتل اقطوطى يقال قطا
يقطو واقطوطى مشيه من القطو وقيل في شرح الهادي الحق ان ادلولى باعتوري ونحوه
على الزيادة فلم تعارقه كما كان اعروري كذلك وكواو حولايا وهو اسم مكان دون الياء
لوجود فوعلال مثل زوعالا وهو النشاط وعدم فعليا وكالياء الاولى مع التضعيف في تيهير
دون الياء الثانية لوجود تفعيل وعدم فيعيل ذكر في الصحاح ان التيهير بتشديد الراء جمع
قال ابن عمر الطمعة رعي من التيهير وهو تفعيل لانه ليس في الكلام فيعيل لكنه لم يذكر مثال
تفعيل وقال المص فيما فيه الزيادتان المفترقتان من شرح المفصل انه اهمل الزمخشري مثال تفعيل
وهو تيهير بمعنى الباطل ولم يذكر المص فيه مثالا آخر تحقق انه تفعيل وصاحب الهادي ذكر
تيهيرا في شرحه في موضع بتخفيف الراء مع يلمع وهو السراب ويرمع وقد فسرناه
ويلمق وهو القباء فارسي معرب وفسره بالحجر الصلب ومنع الظلع والسراب وحكم بان

وزنه

وزنه تفعل بالتخفيف وذكره في موضع آخر بتشديد الراء مع زيادة الالف في آخره
وقال تيهيرى بمعنى الباطل وهو تفعلى كيهيرى بمعنى الاحمر ولم يذكره فيما فيه الزيادتان
المفترقتان فقد تقرر مثال تفعيل بتضعيف اللام ويدور في خلدي انه يمكن تحقيق
مثاله بان يقال تفعل بالتخفيف كيلمع ويرمع فاذا وقفت عليه بالتضعيف يصير
على مثال تفعل بتشديد اللام فقد تحقق تفعل بالتضعيف في الجملة وفيعل غير موجود فوجب
فالحمل على ما ثبت اولى ويمكن ان يقال لما ثبت ان التيهير بالتخفيف تفعل بالتخفيف وثبوت
تفعل دون فيعل لما مر وجب ان يكون التيهير بالتشديد تفعل بالتشديد لانه لما ثبت زيادة
الياء الاولى واصالة الياء الثانية في احد المثالين وجب ان يكون في الآخر كذلك
لموافقتهما في المعنى والحروف وكهمزة ارونان يقال يوم ارونان اي شديد
دون واوه لعدم فعولان ووجود افعلان وان لم يات الا ارونان فالحمل على ما وجد
ولو مثال واحد اولى من حمله على ما لا مثال له يقال عجين انبجان اي مدرك منتفخ وذكر في
الصحاح ان هذا الحرف يعني الانبجان في بعض الكتب بالخاء المعجمة ثم قال فيه وسماعي بالجيم
عن ابي سعيد وابي الغوث وغيرهما قوله فان خرجتا فما فرع من القسم الاول وهو ان
تخرج الكلمة عن الاصول على تقدير كون احدهما اصلا دون الآخر شرع في القسم الثاني
وهو ان تخرج على التقديرين فرجح ههنا باكثرهما زيادة كالتضعيف في تئفان اذ فعلان
وتفعلان لم يوجدا في ابنيتهم لكن زيادة التضعيف اكثر فوزنه فعلان يقال جاء على
تئفان ذلك اي اوله وكالواو في كوألل وهو القصير فان فوعللا لم يوجد لكن زيادة
الواو اكثر من زيادة الهمزة فوزنه فوعلل ثم انه قد علم تمام ان نون حنطأو زيادة فلو جعلنا

الهمزة انصارا زايدة دون الواو لكان وزنه فنعالا ولم يوجد ولو عكست لكان فنعلوا ولم يوجد لكن زيادة الواو اكثر فوزنه فنعلو وقد بينا ما فيه من الكلام قوله فان لم تخرج فيها

هذا هو القسم الثالث وهو ان لا تخرج اللفظ عن الاصول على تقدير جعل اتيهما فرض ابدا

نحو اما ان يكون هناك اظهار شاذ اولا فان كان فاما ان يثبت شبهة الاشتقاق اولا فان لم يثبت شبهة الاشتقاق رجح بالاظهار الشاذ اتفاقا

لم يذكره لوضوحه وان ثبت شبهة الاشتقاق فاما ان تثبت في احدهما اوفيهما

وان ثبت في احدهما فقيل يرجح بالاظهار الشاذ وقيل بشبهة الاشتقاق ومن ثم اختلف

في يأجج ايهم قبيلة وتأجج اسم مكان فمن رجح بالاظهار الشاذ لئلا يلزم خرم قاعدة معلومة

وهي الادغام عند اجتماع المثلين قال وزنها فعلل والجيم الثانية للالحاق بجعفر ومن رجح

بشبهة الاشتقاق لئلا يلزم بناء لم يوجد في كلامهم قال وزنها يفعل ومفعل اذ وجد

في بنائهم اجّ ولم يوجد في بنائهم يأج وتأج فحمله على بناء كلامهم اشبه وفيه نظر لتعذر

الاطلاع على كل ما وقع في كلامهم فثبت ان الاخذ بالاظهار الشاذ اولى من شبهة الاشتقاق

ان يوافق البناء بناء كلامهم في الحروف الاصول ولم نعلم الموافقة في المعنى الاصلي

ثم انه وقع في الشرح ان من رجح بشبهة الاشتقاق قال وزنها يفعل ومفعل لان في

بنائهم اجّ وتجّ وذكر تجّ يوهم ان من قال بشبهة الاشتقاق يقول تأجج من التجّ

وليس كذلك والا لكان وزنه عنده فاعلا لا مفعلا قوله وتحو محبب وهو علم يقوى

القول الضعيف وهو الاخذ بشبهة الاشتقاق لاتفاقهم على انه مفعل فلو رجح بالاظهار

لقيل وزنه فعلل وحو التابانة علم والاعلام فيها ما لا يغتفر في غيرها فلهذا الا يلزم من ترجيح

شبهة

شبهة الاشتقاق ههنا على الاظهار الشاذ في العلم ترجيحها عليه في غيره واما بان الاشتقاق

واضح قوله فان ثبتت اي شبهة الاشتقاق لما فرغ مما وجد فيه شبهة الاشتقاق

في احد التقديرين شرع فيما ثبت فيه شبهة الاشتقاق في كلا التقديرين كمهدد اسم امراة

وان جعلت الدال زايدة كان من مهد او الميم فمن هد فتعين الترجيح بالاظهار فنقول

الدال زايدة والا لوجب الادغام ومهدد غير منصرف للتانيث والعلمية قوله

فان لم يكن اظهار لما فرغ مما وجد فيه الاظهار الشاذ شرع فيما لم يكن فيه الاظهار الشاذ

وقسمه ثلاثة اقسام وذلك اما ان يوجد فيه شبهة الاشتقاق اولم توجد فان وجدت

فاما في احدهما اوفيهما اما القسم الاول فاشار اليه بقوله فبشبهة الاشتقاق فنقول ان وجدت

شبهة الاشتقاق في احدهما فاما ان يعارضها اغلب الوزنين اولا فان لم يعارضها

اغلب الوزنين رجح بشبهة الاشتقاق كميم موظب مع الواو فان جعلته مفعلا

كان من واو وظاء وباء وهو بناء مستعمل يقال وظب على الشيء وظوبا اي دام

وان جعلته فوعلا كان من مظب وهو غير مستعمل فحكم بزيادة الميم وموظب غير منصرف

لانه علم بقعة وكذلك معلى لانك ان جعلت الميم زايدة كان من عين ولام وواو

وهو مستعمل وان جعلت الالف زايدة كان من ميم وعين ولام وهو غير مستعمل وفيه

نظر لقولهم معلت الشيء اخذته بسرعة وانما اورد مثالين اشارة الى انه اذا لم يعارض

شبهة الاشتقاق اغلب الوزنين رجح بشبهة الاشتقاق سواء عارضها اقيس الوزنين

كما في موظب اولا كما في معلى هذا اذا لم يعارض شبهة الاشتقاق اغلب الوزنين فان

عارضها اغلب الوزنين فبعضهم يقدم اغلب الوزنين على شبهة الاشتقاق لان الحكم

علوما كرمت نظائره او من الحمل على ما قلت نظائره وقال المص فيه نظر لجواز ان يكون رده
الى اغلب الوزنين ردا الى تركيب مهمل وردوه الى اغلب الوزنين بشبهة الاشتقاق
ردا الى تركيب مستعمل والرد الى التركيب المستعمل اولى ولاجل انهم يرجحون اغلب الوزنين
على شبهة الاشتقاق قالوا رمان فعال من رمن غير مستعمل لا فعلان من رم اي اصلح
لغلبتها اي لغلبة حرف التضعيف او زنة فعال في نحو رمان من اسماء النبات نحو حماض
نبت له نور احمر وتفاح وكلام لضرب من الحمض وعلام للحناء وفي قوله ان رمن
غير مستعمل نظر لما ذكر المص في باب ما لا ينصرف من شرح المفصل انه يحتمل ان يكون رمان
من رم او من رمن بمعنى اقام اعلم انه ذكر في الصحاح انه قال سيبويه سالته يعني الخليل
عن الرمان اذا سمي به فقال لا اصرفه في المعرفة واحمله على الاكثر اذ لم يكن له معنى يعرف
اي لا يدري من اي شيء اشتقاقه فحمله على الاكثر والاكثر زيادة الالف والنون وقال
الاخفش نونه اصلية مثل قراص وهو البابونج وهو نور الاقحوان ونبس الواحدة
قراصة فهذا المذكور في الصحاح وهو يدل على ان وزن رمان عند الخليل وسيبويه
فعلان وكلام الحنا رعند المص ولذلك قال ولذلك قيل رمان فعال ولم يقل وكذلك
كان رمانا فعالا قوله فان ثبتت فيها هذا هو القسم الثاني من الاقسام الثلاثة لما لم يكن فيه
الاظهار الشاذ اي فان لم يكن الاظهار وثبتت شبهة الاشتقاق فيها فاما ان يغلب احد الوزنين
او يندر الوزنان فان غلب احدهما فاما ان يكون الوزن الاخر اقيس اولا فان لم يكن الاخر
اقيس رجح باغلب الوزنين كحومان واحده حومانة وجمعها حوامين وهي اماكن غلاظ
فانه فعلان من الحوم لا فوعال من الحمن لغلبة فعلان مع انه لا يعارضه اقيس الوزنين

والحمانة

والحمانة للفؤاد وان كان الوزن الاخر اقيس كمورق وهو علم قيل هو مفعل من الورق
لانه اغلب وقيل فوعل من المرق لانه لو كان مفعلا لكان الكاف مكسورا لان قياس ما فيه
الفاء من مثله ان يكسر عينه كموعد فهذا اذا غلب احد الوزنين فان لم يغلب احدهما
بل ندر الوزنان مع شبهة الاشتقاق من الطرفين لانه الوجه كارجوان يقال له بالفارسية
ارغوان احتمل ان يكون افعلانا كاقحوان من رجوت وان يكون فعلوانا
كالعنفوان لاول الشباب قوله فان فقدت شبهة الاشتقاق فيها هذا هو القسم الاخير
من الاقسام الثلاثة لما لم يكن فيه الاظهار الشاذ اي وان لم يكن اظهار وفقدت شبهة
الاشتقاق فيها اي في التقديرين اعني تقديري اتيانها فرض اصلا او زائدا فاما ان
يغلب احد الوزنين او يندر الوزنان فان غلب احدهما فيحكم بالاغلب كافعى فانه
افعل لا فعلى لغلبة وزن افعل وكافعوان وهو لقيصر فهو افعلان كاقحوان لا فوعلان
كحومان بالنساء وبالتاء ايضا وهو اسم بلد لكثرة افعلان بالنسبة الى فوعلان وفيه
نظر لانه قد جاء فوعلان كثيرا كحوقران اسم رجل وحومان بالتاء اسم ارض وبالنساء كذلك
لم يأت افعلان الا اقحوان واروناه الفهم الا ان يقال زيادة الهمزة اولا واغلب
من زيادة الواو ثانية ساكنة لكن قوله بعد ذلك فان ندر الا بيانه على هذا وكالمعتبر
وهو الذي يكون لضعف رايه مع كل احد ووزنها افعلة كهمزة وهو القصير لا افعلة
كالنحة لان فعلة اكثر من افعلة وان لم يغلب احدهما بل ندر الوزنان جميعا كاسطوانة
فانه ان ثبت افعوالة فهو اما افعوالة لنبو ترح او فعلوانة كعنفوانة وان لم يثبت
افعوالة تعين ان يكون فعلوانة ثم اشار الى انه لا يجوز ان يكون افعلانة لانه لو كان افعلانة
لم يحذف اللام في جمعه لكنها حذفت اذ الياء في اساطين زائدة فعلها وليست بدلا من

عن الواو ولانه لا يقع بعد الف الجمع ثلاثة احرف بينها الا وانيث الاول والوسط حرف مد كما في مصابيح ولو كانت اسطوانة افعلانة لقيل في الجمع اساطين او اساطي كما يقال في اقحوان اقاحي واقاحي وحاصل هذا الكلام ان اسطوانة لا يجوز ان يكون افعلانة لمجي اساطين ثم ان ثبت افعوالة فهو اما افعوالة او فعلوانة لندورهما وعدم التركيب من اسط وسطن وان لم يثبت افعوالة فتعين ان يكون فعلوانة ولا يكون مما نحن فيه

قوله الامالة هي مصدر قولك املت الشي امالة اذا عدلت به الى غير الجهة التي هو فيها من مال الشي يميل ميلا اذا انحرف عن القصد وهي في الاصطلاح ان ينحى بالفتحة نحو الكسرة اي يعدل بالفتحة عن استوائها الى الكسرة وذلك بان تشرب الفتحة شيئا من صوت الكسرة فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة ثم ان كان هناك الف فلا محالة يصير بين الالف والياء ومن قولهم ان ينحى بالالف نحو الياء ومن قولهم ان ينحى بالفتحة والالف نحو الكسرة والياء لان الفتحة قد تمال منفردة نحو من الضرر فلا يكون ما ذكروه جامعا **قوله** وسببها قسم المص الكلام في هذا الباب بين قسم في الحروف والكلمات التي تشابهها مما لا يدخلها الامالة وقسم فيما لا يكون كذلك اما القسم الثاني فالفتحة الممالة فيه اما ان يكون بعدها الف اولا فان كان بعدها الف فالكلام فيه في سبب الامالة او في مانعها والمراد بالسبب هنا ما يكون مجوزا لا موجبا فلهذا يجوز تفخيم كل ممال لانه الاصل اذ الالف اذا لم تمل كانت حقيقة واذا اميلت ترددت بين الالف والياء والاصل في الحرف ان لا يمازج صوته صوت غيره ولا يجوز امالة كل مفخم لانها تحتاج الى سبب فتنتفي عند انتفائه والسبب المقتضي للامالة اما ان يكون في الكلمة التي فيها الفتحة الممالة او لا فان كان في تلك الكلمة فاما ان يكون في الالف الكائن بعد الفتحة

اولى

اولا فان لم يكن في الالف فاما ان يكون حركة او حرفا فان كانت حركة فلا يكون الا الكسرة اذ الضمة والفتحة لا تناسبانها وهو ظاهر فحينئذ اما ان يكون الالف التي تقع بعد الفتحة منقلبة عن الواو او لا فان لم يكن منقلبة عن الواو فتلك الكسرة اما ملفوظة او مقدرة فان كانت ملفوظة فاما ان يكون قبل الالف او بعدها فان كانت قبلها فاما ان يكون بينها وبين الحرف التي عليها الفتحة فاصل او لا وان لم يكن فمثاله نحو عماد وان كان فالفاصل اما حرف ساكن ومثاله ايضا نحو شملال وهي الناقة السريعة او غير ذلك ولا يبالي حينئذ سواء كان الفاصل حرفا متحركا نحو هذا عنبلها او اكثر من ذلك نحو قبل قبتاها واما نحو ان ينزعها ودرهماها فاميل لخفاء الهاء مع شذوذه وفي التمثيل بنحو درهمان نظر لجواز ان يكون امالته لاجل النون المكسورة فلا يكون شاذا ولا مما نحن فيه الا ان يقال لا عبرة بكسرة النون لانه تسقط عند الاضافة هذا اذا كانت الكسرة قبل الالف فان كانت بعدها فالكسرة اما اصلية او عارضية فان كانت اصلية فمثاله نحو عالم وان كانت عارضة فاما ان يكون على الراء او لا فان لم يكن على الراء فامالته قليلة نحو من كلام بخلاف لو ما كانت على الراء نحو من دار لما فيه من التكرار فكانها كسرتان هذا كله اذا كانت الكسرة ملفوظة وان كانت مقدرة فزوالها ان كان بطريق اللزوم كما في جاد وجواد واصلها جادد وجوادد وادغم وجوبا فلا تكون كالكسرة الملفوظة فلا يجوز الامالة وانما قال على الافصح لان بعضهم اجاز الامالة اعتدادا بالكسرة المقدرة كما امالوا خاف لان اصله خوف وان كان بطريق الجواز كما في راد وقفا فهي كالملفوظة هذا اذا لم تكن الالف منقلبة عن الواو فان

منقلبة عنه فالكسرة اما ان تكون على الراء او لا فان لم تكن على الراء فلم تؤثر سواء كانت
قبل الالف او بعدها فلا يمال قولهم من عامه ولا بغامه لان الفه منقلبة عن الواو لقولهم جمع
اعوام وشذ امالة من بابه وماله اذ الفهما منقلبة عن الواو لقولهم ابواب واموال
وكذلك الكبا مكسورا ومقصورا وهي الكناسة والفه عن الواو كقولهم كبوت البيت
وشذ ايضا الى قوله والكاس يغرسب وانما قال كذلك اي بغير سبب لان امالة ما تقدم
كانت شاذة مع تحقق السبب الذي هو الكسرة ولا كسرة في هذه الامثلة والعشا بالفتح والقصر
مصدر الاعشى وهو الذي لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار وهو من الواو لقولهم امراة عشواء
وامرأتان عشواوان والمكا بالفتح والقصر جحر الثعلب وهو من الواو لقولهم في
مكو والكاس قد يكون من الجن والانس واصله اناس مخفف فالالف في الامثلة الاربعة منقلبة
عن الواو وفي المثالين الاخيرين ليست منقلبة عن شيء وان كانت الكسرة على الراء والغرض
ان الالف منقلبة عن الواو فيمال سواء كانت الكسرة متقدمة على الالف كالربوا وهو من الواو
لقولهم في التثنية ربوان او متاخرة من دار على هذا الكل على تقدير ان يكون سبب الامالة الكائن
في الكلمة التي فيها الفتحة حركة فان كان حرفا فلا يكون الا الياء وهو ظاهر ثم انها انما تؤثر
اذا كانت قبل الالف ان جاورتها نحو سيال بفتح السين وهو ضرب من الشجر له شوك
او كان بينها وبين الالف حرف واحد والياء ساكنة نحو شيبان وهو علم فعلان
من الشيب واما لو في هذه الصورة لان الحاجز قليل والياء ساكنة فهي ادعى للامالة لانها
اكثر لينا وتسفلا وان كانت الياء الغير المجاورة متحركة كما في حيوان او يكون الفاصل
اكثر من حرف واحد نحو بينيان اسم شجر فلا يمال لعدم امالة حيوان وبيبان لم اجده

صريحا في كلامهم لكني استنبطته من القواعد التي ذكروها والمسائل التي سرد وها
وان كانت بعد الالف فلا تؤثر فلا يمال نحو سايروجميع ذلك على تقدير كون
سبب الامالة في الكلمة التي فيها الفتحة لكن لم يكن في الالف فان كان في الالف
فهو اما انقلاب الالف عن المكسور كما في خاف واصله خوف بالكسر واما عن
الياء كما في ناب والرحى فان الفهما منقلبة عن الياء بدليل قولهم انياب ورحيان
وكذا بال ورمى من البيع والرمي ومثل باربعة امثلة لانه اما اسم او فعل وعلى التقديرين
فالالف عين او لام واما كونه بحيث يصير ياء مفتوحة نحو دعا لقولهم دعي وحبلى لقولهم
حبليان والعلى والف منقلبة عن الواو لانه من العلو واميلت لقولهم في مفرده العليا
بقلب الواو ياء لما يجي ان شاء الله تعالى ان واو فعلى اسما تقلب ياء وكذا اميل الثنايا
والنصارى لقولك ثناييان ونصاريان فان تثنية الجمع جائز على تاويل الجماعتين كقول
الشاعر بين رماحي مالك ونهشل وانما قال مفتوحة لانها لو صارت ياء ساكنة
كما في جال وحال لقولهم جيل وحيل في مجهولهما لا يكون لها اثر لان الساكن كالميت لا سيما
من حروف اللين مع ان هذه الكسرة يجوز ان تشم ضما وان الضمة يجوز ان تبقى على
وتبقى الواو فلا يلزم من عروض ما لا يتغير بانه مع كونها قوية اعتبار ما هو في
معرض الزوال مع ضعفها وجميع ما مر على تقدير ان يكون السبب في الكلمة التي فيها
الفتحة الممالة فان لم يكن فيها فاما ان يكون ذلك السبب امالة اخرى او لا بل سببا
من الاسباب المذكورة فان كان امالة اخرى فاما ان تكون سابقة عليها او متاخرة
بعدها فان كانت سابقة عليها فيمال كما في عمادا فتميل الالف الاولى لكسرة العين ثم

الثانية المنقلبة عن التنوين لاجل تلك الامالة وان كانت آتية بعدها فاما ان يقع
ذلك في الفواصل او لا فان وقع في الفواصل فيمال ليتناسب الفواصل فان رعاية
التناسب في الفواصل فان رعاية عندهم غرض مهم ولهذا يمال لها ما لا يمال
لولاها الا ترى ان نحو الضحى يمال لها مع كون الفه منقلبة عن الواو وان لم يقع في
الفواصل فلا يمال لان الكسرة التي لاجل الامالة عارضة فلا تاثير لها ولا يظن ان
هذا العوض متى كانت الامالة مستقدمة اذ لو لم يمل رجح عدل من تسفل الى علو
وهو مستكره وفي نحو انما يلزم العدول من علو الى سفل وهو سهل ولذلك
قالوا امالوا لئلا تحاذر لكثرة رايه كما جي لا يجيزون امالة الفه مع انها في كلمة
واحدة فكيف اذا كانتا في كلمتين والى هذا التفصيل اشار المص رحمه الله حيث اطلق
قوله للفواصل والفواصل نحو الضحى والامالة نحو رايت عمادا ويؤيد ايضا ذلك بعض
بالتامل ان شاء الله تعالى وقال في شرح المفصل الامالة للامالة سبب ضعيف لا يعتد
به الا بعض المميلين لانها ليست كسرة محققة ولا ياء فلا يلزم من اعتبار الكسرة
والياء في مناسبتها للامالة ما يحي به نحوها واليه اشار ههنا بقوله على وجه وبعضهم
يجيز الامالة لامالة بعد الالف ومنه قراءة بعضهم اليتامى والنصارى بامالة الالف الاخيرة
لانها تنقلب ياء في التثنية كما مر وامالة الاولى لامالة الثانية وهو ضعيف لما عرفت
ولم يذكره المص لضعفه وقلته وان لم يكن لامالة اخرى بل سببا من اسباب الامالة
وكما يمال الالف المنقلبة عن التنوين في الوقف نحو رايت زيدا لاجل الياء او
في كلمة اخرى ثم اشار بادخال قد الى ان امالة الالف التنوين قليلة لان الالف عارضة

للوقف

للوقف فهي في حكم التنوين ولو تاملت فيما مضى ظهر لك رجوع جميع اسباب الامالة
الى الكسرة والياء ثم اختلفوا فذهب بعضهم الى ان الياء ادعى للامالة من الكسرة
لانها حرف والحرف اقوى لقيامه بنفسه ولان الكسرة بعضها وقال الاخرون
الكسرة اقوى لان اللسان يتسفل بها اكثر من تسفله بالياء قوله والاستعلاء المانع
من اسباب الامالة شرع في موانعها وهي ثمانية احرف الراء غير المكسورة وحروف
الاستعلاء وهي الصاد والضاد والطاء والظاء والخاء والغين والقاف وانما منعت
المستعلية الامالة طلبا لتجانس الصوت كما اميلت فيما تقدم طلبا له لان هذه الحروف
لما كانت تستعلي الى الحنك فلو املت الالف في صاعد لانحدرت بعد صعود
ولو املت في ناشط لصعدت بعد انحدار وكلاهما شاق لكن الثاني اشق
فلذلك كانت هذه الحروف بعد الالف اقوى منعا كما سيجي واما الراء وان لم يكن
فيها استعلاء لكنها مكررة فشبهت بالمستعلية للتكرر الذي فيها بل قيل هو اشد منعا
واذا عرفت هذا فنقول الحروف المستعلية ان كانت في باب خاف وهو ما الفه مقلوبة
عن مكسور او في باب طاب وهو ما الفه مقلوبة عن ياء او في باب صغى وهو ما يصير
الفه ياء مفتوحة لذلك اذ بنيته للمفعول معدى بحرف الجر نحو صغى اليه
تنقلب الفه ياء فلا يمنع الامالة لقوة السبب فيه لانه في نفس الحرف الممال قال
في الصحاح صغى يصغو ويصغى صغوا اي مال وان كانت في غيره فاما ان يكون معها الراء
او لا فان لم يكن معها الراء فاما ان يكون قبل الالف او بعده فان كانت قبله فاما ان يقع
بينهما فاصل فيمتنع الامالة كصاعد وان وقع بينهما فاصل فاما ان يكون بحرف او اكثر

اولا فان لم يقع بينهما فاصل م

فان كان باكثر من حرف واحد فلا تمنع كصفافي وان كان الفصل بحرف وجد
فاما ان يكون المستعلية في الكلمة التي فيها الالف اولا فان كانت في تلك الكلمة
كقولهم قاعد فتمنع الامالة على راي بعضهم والمشهور انها لا تمنع وان كانت في غير تلك
الكلمة فلا تمنع الامالة نحو رابط سالم واما ان كانت المستعلية بعد الالف فاما ان
يكون بينهما فاصل اولا فان لم يكن فتمنع الامالة كحاصم فان فصل فاما ان يكون الفصل
بحرف او بحرفين فان كانت بحرف فتمنع الامالة ايضا سواء كان المستعلية
في الكلمة التي فيها الالف نحو ناشق او في غيرها نحو عتاب ظالم وان كان بحرفين فكذا
على الاكثر نحو مواعيظ وانما كانت حرمانه اذا وقعت قبل الالف بحرف ومانعة اذا
وقعت بعدها بحرفين على الاكثر فيهما لان الاستعلاء اذا كان قبله تسفل من علو الى
سفل فلم يستنكره استكراههم التصعد وان من سفل الى علو هذا اذا لم يكن مع المستعلية الراء
فان كان معها الراء فاما ان يلي الراء الالف او لا فان وليتها فاما ان يكون الراء مكسورة
اولا فان لم يكن مكسورة فلا تعارض المستعلية لانها مانعة من الامالة منع للمستعلية
لما مر فكيف تعارضها اذا انضمت اليها المفتوحة قبلها كراشد فلكلب وراجم وبعدها نحو ذلك
رايت حمارك والمضمومة بعدها نحو هذا حمارك وقول العامة فراش وسراج لحن
ويجب ان تعلم ان منعها عن الامالة في غير باب خاف وطاب وصغى ايضا لانهم
يميلون ران وتترى باتفاق اما ران فلان الفها منقلبة عن اليا ويقال ران ذنبه
على قلبه يرين رينا اي غلب واما تترى فمن جعل الفه للتانيث ويمنع صرفه فاما النحو
لانك تقول في تثنيته تتريان بقلب الفه يا مفتوحة ومن جعل الفه للالحاق فانما

لقولهم

لقولهم تتريان ايضا اولان الفه منقلبة عن اليا لما عرفت ان الف الالحاق تكون منقلبة
عن اليا والتاء الاولى في تترى بدل عن الواو واصله وترى من الوتر وهو الفرد
وقوله تع ارسلنا رسلنا تترى اي واحدا بعد واحد وان كانت مكسورة فاما
ان تكون قبل الالف او بعدها فان كانت قبلها فلا اثر لها ولذلك لم يمل احد قوله تع
من رباط الخيل لئلا يلزم التصعد من سفل الى علو وان كانت بعدها فتغلب المستعلية
فيمال طارد وغارم فلذا قيد المص قوله المكسورة بقوله بعدها وكما تغلب المستعلية تغلب
الراء الغير المكسورة ايضا فيمال من قرارك وذكر في شرح الهادي انه اذا تاخر المستعلي
عن الالف نحو فارق لم تجز الامالة لقوة المستعلي ويمكن ان يكون مراد المص ايضا
ذلك لكن لم يصرح به اكتفاء بالامثلة فانه ذكر من الامثلة ما يتقدم فيها المستعلية
على الالف فيحتاج حينئذ الى زيادة التفصيل بان نقول اذا كانت الراء المكسورة بعد
الالف فالمستعلية ما قبل الالف او بعدها فان كانت قبلها فتغلب الراء المكسورة
عليها فيمال نحو طارد وان كانت بعدها فلا تغلبها بل تغلب المستعلية عليها فلا يمال نحو
فارق لما مر في رباط وان لم تكن الراء تلي الالف بل تباعدت فهي كالعدم في
المنع عن الامالة لو كانت غير مكسورة وفي الغلب على المستعلية لو كانت مكسورة فيمال
هذا كافر لكسرة الفاء ولا يعتد بالراء بعدها ولا يمال مررت بقادر للحرف المستعلي
وهو القاف ولا يعتد بالراء المكسورة وبعضهم يعكس اي يفتح كافرا ويميل مررت
بقادر وذكر بعض الشارحين ان قوله وبحرف معطوف على مقدر تقديره الاستعلاء
مانع قبلها يليها بغير حرف وبحرف في كلمتها على راي ومانع بعدها يليها بغير حرف وبحرف

وبحرفين على الاكثر وفيه نظر اذ يصير تقديره كذا امانع قبلها يليها او حرف ويليها حرف
ويليها وفساده لا يخفى فالاولى ان يقال هو عطف على قوله يليها لان الجار والمجرور
لكونه في تقدير الفعل يعطف على الجملة الفعلية اي الاستعلاء مانع قبلها يليها ويفصل
بينهما بحرف الخ فقوله يليها حال وما بعده عطف عليه **قوله** وقد يمال لما فرغ مما فيه
بعد الفتحة الالف شرع فيما ليس كذلك وهو قسمان لانه اما ان يكون بعدها هاء التانيث
او لا فنقول يمال ما قبل هاء التانيث المنقلبة عن التاء في الوقف لشبهها بالالف
لفظا لخفائهما وحكما لكونهما للتانيث فلا يمال تاء التانيث في الافعال لفقدان الشبه اللفظي
ولا هاء السكت والضمير لفقدان الشبه الحكمي ثم ذلك يحسن في نحو رحمة مما لم يكن فيه الفتحة
على الراء ولا على الحرف المستعلي ويقبح في نحو كدرة ولا الراء المفتوحة ويتوسط نحو حقة
لان الراء المفتوحة اشد مانعا واحط للمرضا امالة مالم يكن فيه بعد الفتحة الف ولا هاء انا
الى قلته ونحو ايضا نذكره هناك انشاء الله تعالى **قوله** والحروف لا تمال هذا اشارة الى
الحروف والكلمات التي تشابهها مما لا يدخلها الامالة فنقول الحروف لا تمال لقلة
تصرفهم فيها والامالة من باب التصرف ولانه لا اصل لالفاتها فتمال للمناسبة وبعض العجم يميل
وهو لحن فان سمي بها خرجت عن حكم الحرفية ودخلت في حيز الاسماء فان وجد ما يقتضي
الامالة فيها بعد التسمية كما في الا واما امليت لان الالف الرابعة في الاسم محكم بانها
عن ياء وان لم يوجد كما لو سميت بعلى والى لم يجز امالتهما لانها جعلتها من بنات الواو
لان بنات الواو اكثر ولذلك تقول في تثنيتهما الوان وعلوان وامل بلى لانها
اشبهت الفعل حيث استقلت بنفسها في الجواب واغنت عن الجملة المذكورة في السوال

قال الله تعالى بلى

قال الله تعالى بلى اي بلى انت ربنا ويا لانه قائم مقام ادعوا وكذا الا في اما لا والاصل ان
وما صلة وما صلة ومعناه بالفارسية باري تقول الخرج فاذا امتنع تقول اما لا
مغنية عن الجملة الفعلية بكذا ذكر في بعض شروح المفصل وهو يدل على ان الهمزة
من اما مكسورة وقال بعض شارحي هذا الكتاب اما لا بفتح الهمزة فان معنى اما لا
هو ان كنت لا تفعل ذاك افعل هذا اي لان كنت فحذف اللام ثم حذف كان فصار
الضمير المتصل منفصلا وزيدت ما عوضا عن الفعل المحذوف وقلبت النون ميما
وادغمت **قوله** وغير المتمكن اي الاسماء المبنية غير المتمكنة امرها كامر الحروف والفاتها
لانها غير مشتقة ولا متصرفة فلا يعرف لها اصل غير هذا الذي يجلبه اذ بالاشتقاق
يعرف ذلك فلم تمل كالحروف وامل ذا لاستقلاله تقول ذا في جواب من قال
من فعل كذا قال في شرح الهادي حكى سيبويه امالة ذا لانه شابه الاسماء المتمكنة من حيث
انه يوصف ويثنى ويجمع ويصغر والفه منقلبة عن ياء واصله ذيي فحذف الياء الثانية
تخفيفا وقلبت الاولى الفا لانفتاح ما قبلها وان كانت ساكنة طلبا للخفة ثم قال فيه وفي ما
انه لحن وكذا امل انى لاستقلاله تقول انى لمن قال لك الف دينار ذكر صاحب
الكشاف في تفسير قوله تع انى صببنا الماء صبا انه قرء الحسين ابن علي رض انى
صببنا بالامالة انى اي كيف صببنا وكذا متى تقول متى لمن قال زيد يسافر [illegible]
انما ذكر ذلك وان كان فعلى اصحا من ذوات الياء لقولهم عسيت لئلا يتوهم
انه لعدم تصرفه اي لعدم مجي المضارع والامر والنهي منه يكون كالحرف في امتناع الامالة
فرفع هذا التوهم **قوله** وقد تمال الفتحة منفردة اي من غير ان يكون معها الف ولا هاء

وذلك لا يكون الا مع الراء المكسورة بعدها لما في امالتها من الكلفة فلم يقووا عليها الا
المكسورة لما ذكرناه من تقدير من تقدير كسرتين بخلاف غيرها من الحروف وبخلاف ما بعد
الالف من الفتحات فانه يعتمد عليها فيزول ما في العدول بها الى الكسرة من الكلفة وذلك معلوم
عند النطق وهي تغلب المستعلية والراء المفتوحة ههنا ايضا نحو من الضرر والمحاذر
اسم مفعول من حاذر اما لوا الذال للراء ولم يميلوا الالف لانها قد اكتنفها فتحتان اذ كسرة
الذال مشوبة بالفتحة قال سيبويه لم يوجب امالة الذال ههنا امالة الالف كما لم توجب
كسرة الضاد في حاضر امالة الالف وانما شبه الذال ههنا بالضاد لان فتحتها كاستعلاء الضاد
وقد ناب فتحها كسرة الامالة كما ناب ذلك الاستعلاء وتنقل الكسرة قوله تخفيف الهمزة
لم يجده بان يقول ان يرد الهمزة الى وجه من التخفيف لان الهمزة اللغوي يعني غير الهمزة
حرف شديد مستثقل تخرج من اصل الحلق فلذلك الاستثقال ساغ فيها التخفيف لنوع من
الاستحسان وهي لغة قريش واكثر اهل الحجاز والتحقيق لغة تميم وقيس قياسا لها
على ساير الحروف وقال التجوز الابدال ولم يقل بجميع الابدال لئلا يتبين حصر التخفيف فيها والا حصل
بين بين لانه تخفيف مع بقاء الهمزة بوجه ثم الابدال لانه اذ ناب الهمزة بعوض ثم الحذف
لانه اذ لم يبق لها بغير عوض وبين بين قسمان مشهور وهو ما يكون بين الهمزة وبين حرف حركتها
كما تقول سئل بين الهمزة والياء وغير مشهور وهو ما يكون بينها وبين حركة ما قبلها
كما تقول سئول بين الهمزة والواو ثم همزة بين بين عند الكوفيين ساكنة وعندنا متحركة
حركة ضعيفة تنحى بها نحو الساكن ولذلك لا تقع الا حيث يجوز وقوع
الساكن غالبا فلا تقع في اول الكلام قوله وشرطها اي وشرط تخفيف الهمزة ان لا تكون

بجواز الوقوع غالبا غنى عن قوله غالبا لان ... بعد الالف

مبتدأة

مبتدأة بها كقولك مبتديا احد وابل وام وانما قلنا مبتديا لان الهمزة الكائنة
في اول الكلمة قد تخفف اذا اتصلت بكلمة اخرى نحو جاء احدهم على ما يجيء ولذا
قال المص وشرطها ان لا تكون مبتدأ بها ولم يقل وشرطها ان لا تكون في الاول
وذلك لان المبتدأ بها لو خففت لجاءت بين بين اذ هو الاصل فيها لكنه قريب من الساكن
فيمتنع الابتداء به واذا امتنع ما هو الاصل حملوا الباقي عليه هذا مع ان الهمزة المبتدأ
بها لا تكون مستثقلا ولا يرد نحو خذ وكل اذ خذ خفف بالحذف لانه حذفت الهمزة
الثانية تخفيفا ثم استغني عن همزة الوصل فحذفت فلم تخفف همزة اولى ولا نحو قل وكل
اقول لا نا نمنع ان اصله ذلك لانه ماخوذ من تقول حذفت حرف المضارعة وسكن
اللام فصار تقول حذف الواو لالتقاء الساكنين فصار قل فلم يوجد سبب وجود الهمزة فلا يتحقق
تخفيف الهمزة او نقول سلمنا ان اصله اقول لكن اعل بنقل حركة الواو وحذفت الواو
لالتقاء الساكنين فاستغني عن همزة الوصل فحذفت لا على تخفيف الهمزة قوله وهي
شروع في كيفية تخفيف الهمزة فهي اما تكون واحدة او ثنتين فان كانت واحدة
فاما ساكنة او متحركة فان كانت ساكنة فتبدل بحرف حركة ما قبلها يعني ان كان قبلها فتحة
قلبت الفا وان كان كسرة قلبت ياء وان كان ضمة قلبت واوا سواء كانت الهمزة
الساكنة مع المتحرك الذي قبلها في كلمة كما في راس وبير وسوت وقولك سوت
فعل ماض مسند الى المتكلم من ساء يسوء او في كلمتين كما في قوله تع الى الهدى ائتنا امر
الاتيان قلبت الهمزة الثانية فيه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وليس هذا موضع
الاستشهاد ثم انتقل بقوله الى الهدى فسقط همزة الوصل من اوله فعادت الهمزة الثانية

المنقلبة لزوال موجب القلب فالتقى ساكنان وهما الف هدى والهمزة العائدة
فحذفت الف الهدى لكونه في آخر الكلمة والتغيير بالاخر اولى فصار الى الهدى ائتنا بهمزة
ساكنة بعد الدال فانقلبت الفا فصار الى الهدا ئتنا وهو موضع الاستشهاد وكما
في قوله تع والذي ؤتمن بواو وتمن فعل ماض مجهول من الايتمان قلبت الهمزة الثانية واوا
لسكونها وانضمام ما قبلها ولما اتصل بقوله الذي سقط همزة الوصل في الدرج وعادت الثانية
المنقلبة فالتقى ساكنان الهمزة من ايتمن والياء من الذي فحذفت الياء وصار الذي
ائتمن بهمزة ساكنة بعد الذال فقلبت ياء فصار الذي تمن وقوله تع يقولو ذن لي
فقوله ايذن امر من اذن يأذن قلبت الهمزة الثانية منه ياء ثم سقطت همزة الوصل
في الدرج وعادت الهمزة المنقلبة وصار يقولو ذن فقلبت الهمزة واوا وصار يقولو وذن
وانما تعين الابدال في هذه الصور اذا اريد تخفيفها اذ لا يمكن جعلها بين بين لا المشهور
لسكونها ولا غير المشهور لانه حيث لا يجوز للمشهور لا يجوز غير المشهور ولا يمكن الحذف
لانه لا يبقى ما يدل عليها قوله والمتحركة لما فرغ من الهمزة الساكنة شرع في المتحركة وهي اما
ان يكون ما قبلها متحركا او ساكنا فان كان ساكنا فتلك الهمزة المتحركة اما ان يكون متطرفة
وقف عليها اولا يكون كذلك فان لم يكن كذلك فهي الهمزة المتحركة التي سكن ما قبلها
ولا يكون متطرفة وقف عليها فنقول الساكن الذي قبل الهمزة اما ان يكون في الكلمة
التي فيها الهمزة او في غيرها فان كان في تلك الكلمة فذلك الساكن اما صحيح وحرف علة
فان كان حرف علة فاما ان يكون واوا او ياء او الفا فان كان واوا او ياء فاما
ان يكونا زائدتين او اصليتين فان كانتا زائدتين فاما ان يكونا لغير الالحاق

او للالحاق

او للالحاق فان كانتا لغير الالحاق قلبت الهمزة الى ذلك الحرف وادغم ذلك
الحرف في تلك الهمزة المنقلبة كخطية اصلها خطيئة قلبت الهمزة ياء وادغم
الياء فيها وكمقروة اصلها مقروءة قلبت الهمزة فيها واوا وادغم وافيس تصغير
افؤس جمع فاس اصله افيئس قلبت الهمزة ياء وادغمت فالتخفيف هنا
بالابدال وانما تعين ذلك لانه لا يمكن بين بين لان بين بين قريب من الساكن
فيلزم التقاء الساكنين لان ما قبل الهمزة ساكن ولا الحذف بنقل حركتها الى ما قبلها
لكراهتهم تحريك حرف لا اصل له في الحركة مع الاستغناء عن تحريكه بالقلب الذي هو
وهذا القلب والادغام بطريق الجواز وقال بعض النحويين اللزم وذلك في نبي وبرية
ورد بانه ذلك عليهم لان نافعا يقرأ النبيء بالهمز في جميع القران ونافعا وابن ذكوان
في البريئة بالهمز فهذا وان سلم انه غير متواتر لما ذكر المص في اصول الفقه ان القراآت
السبع متواترة فيما ليس من قبيل الاداء كالمد والامالة وتخفيف الهمزة لكنه لا اقل
من ان يكون كغيرها مما نقلها الاحاد بل ما نقلها القراء اولى لانهم ناقلون عمن ثبت عصمته
وهو افصح من النحاة فالمصير الى قولهم اولى نعم لو قيل كثر ذلك في نبي وبرية لكان مستقيما
قال في الصحاح النبا الخبر ومنه النبي فعيل بمعنى فاعل وتصغيره نبيء مثل نبيع وتصغير النبوة
نبيئة مثل نبيعة تقول العرب كانت نبيئة مسيلمة نبيئة سوء والنبوة والنباوة
ما ارتفع من الارض فان اخذ النبي منه اي شرف على الخلق فاصله غير الهمزة وهو فعيل
بمعنى فاعل وتصغيره نبي ويقال برأ الله الخلق برءا والبرية الخلق قال الفراء ان اخذت
من البرى وهو التراب فاصلها غير الهمزة تقول منه براه الله يبروه بروا
اي خلقه قوله وان كان الفا اي وان كان الساكن الذي قبل الهمزة الفا

تخفيفها جعلها بين بين فان كانت مفتوحة جعلتها بين الهمزة والالف نحو سأل وقراءة
وان كانت مضمومة جعلتها بين الهمزة والواو نحو تساءل وتلاؤم وان كانت مكسورة
جعلتها بين الهمزة والياء نحو قائل وبائع وذلك لامتناع الحذف بنقل الحركة لان الالف
لا تقبل الحركة وامتناع القلب والادغام لان الالف لا يدغم ولا يدغم فيها وانما تعين
بين بين المشهور لان ما قبل الهمزة ساكن فلا يليق بين بين غير المشهور فان قلت فهلا
امتنع جعلها بين بين لسكون الالف وقرب همزة بين بين قلت سوغ ذلك امران
خفاء الالف فكأنه ليس قبلها شيء وزيادة المد الذي فيها فانه قام مقام الحركة
قوله وان كان حرفا صحيحا قد ذكرنا ما يكون فيه قبل الهمزة الف او واو او ياء زائدتان
لغير الالحاق بقي ما يكون فيه قبل الهمزة حرف صحيح كما في مسألة وكمأة من خبأت الشيء
سترته او واو او ياء اصليتان كما في شيء وسوء او زائدتان للالحاق كما في جيأل
وهو الضبع وحوأب وهو اسم ماء والواو والياء فيهما للالحاق بجعفر وحكم الجميع ان
ينقل حركة الهمزة الى ما قبلها وتحذف الهمزة وذلك لان حذفها ابلغ في التخفيف
وقد بقي من عوارضها ما يدل عليها وهو حركتها المنقولة الى الساكن قبلها وجاء مراة
وكماة بالف خالصة بان نقل حركة الهمزة الى الساكن قبلها فتحرك وبقيت الهمزة
ساكنة فصار مرأة وكمأة فقلبوا الهمزة الفا كما في راس وهو عند سيبويه شاذ
والكسائي والفراء يريانه مطردا اذا كان الساكن في الكلمة التي فيها الهمزة وان لم
يكن فيها فينقل حركة الهمزة الى الساكن وحذفت سواء كان الساكن حرف علة او
صحيحا فتقول في ابو ايوب وذو امرهم واتبعي امره وقاضوا ابيك ابويوب
وذومرهم واتبعي مره وقاضوبيك وقاضوا جمع قاض والاصل قاضيون حذفت

النون

النون بالاضافة وكذا تقول في من ابوك ومن امك وكم ابلك من بوك ومن
مك وكم بلك **قوله** وقد جاءت باب الواو والياء اللتين ليستا بزائدتين كما في شيء
وسوء بالزائدتين كما في خطيئة ومقروءة وادغموا فيهما لكن المشهور هو الاول
قوله والتزم ذلك اي نقل الحركة وحذف الهمزة في يرى واصله يرأى كيرعى
لان ماضيه رأى كرعى فالقيت حركة الهمزة التي هي عين الفعل في المضارع على الراء
وحذفت والتزموا ذلك لكثرة الاستعمال حتى لا يجوز استعمال الاصل والرجوع
اليه الا للضرورة كقوله الم تر ما لاقيت والدهر اعصر ومن يتمل العيش يرأ ويسمع
يقال تمليت عمري اي استمتعت منه فمعنى قوله من يتمل العيش اي من يعش كثيرا يرى ويسمع
ما لم يكن رآه وسمعه وكذلك ارى وهو فعل ماض من الاراءة واصله أرأى كأعطى
وحمل يري يرئي كيعطي نقلت حركة الهمزة فيها وحذفت بخلاف قولك ينأى
مضارع نأى اي بعد وانأى ينئي فانه لم يلتزم فيهما نقل الحركة وحذف الهمزة
بل جرت في جواز التخفيف كغيرهما لانهما لم تكثر كثرتهما فعلى ما ذكرنا علة الحذف في يرى
وارى يرى التخفيف القياسي بالقاء حركتها على ما قبلها ثم حذفها والتزامه لكثرة
الاستعمال وذكر في شرح الهادي انه يحتمل الحذف هنا وجها آخر وهو انه اجتمع في ارأى
همزتان بينهما حرف ساكن والساكن حاجز غير حصين فكانهما قد توالتا فحذفت الثانية
على حد حذفها في اكرم ثم اتبع سائر الباب وفتحت الراء لمجاورة الالف التي هي لام
الفعل وغلب الاستعمال هنا على الاصل حتى جر ورفض وانا اقول فعلى هذا المذهب يظهر
وجه من قال حذفت الهمزة من اشياء لاجتماع همزتين بينهما الف لكن لو كان هذا علة
للطرد في مثل ينأى وانأى ينئي وفيه بحث **قوله** وكثر رأى وكثر النقل والحذف

في سَل واصله اسْأَلْ بهمزتين نقلوا حركة الهمزة الثانية الى السين واستغنوا عن همزة
الوصل وقالوا سَلْ وذلك اكثر من قولك سَحَرَ في اجأر من الجؤار بمعنى الخوار يقال جأر
الثور اي صاح لكن لم يلتزموا ذلك لقولهم اسْأَلْ **قوله** واذا وقف هذا شروع
في بيان ان الهمزة المتطرفة التي كانت متحركة في الوصل كيف يوقف عليها ولم يتعرض
الى مثل ذلك في الساكنة لان الهمزة المتطرفة الساكنة في الوصل حكمها في التخفيف حال
الوصل كحكمها حال الوقف وهي قسمان لانه اما ان يكون قبلها الف اولا فان لم يكن
قبلها الف سواء كان قبلها حرف صحيح او حرف علة وقف بمقتضى الوقف عند تخفيف
الهمزة يعني نعمل اولا ما يقتضيه التخفيف لو كانت موصولة ثم يوقف كما هو مقتضى الوقف
في مثله من سكون او رَوم او اشمام فيوقف على هذا الخَبْء بالسكون والروم والاشمام
لانك اذا خففت همزته بتقدير الوصل بنقل الحركة والحذف حصل الخَبُ بباء مضمومة
وقد علم في الوقف انه اذا وقف على آخر حرف مضموم جاز فيه الاسكان والروم
والاشمام وكذا بَرِيٌّ ومقروٌّ لانك اذا خففت همزتها بقلبها الى ما قبلها وادغامها
حصل بَرِيٌّ ومقروٌّ بياء وواو مشددتين مضمومتين وقد علم بما في الوقف جواز السكون
والروم والاشمام في مثل ذلك وكذلك شيءٌ وسوءٌ وسَوَاءٌ وقفت عليها بنقل
حركة الهمزة الى ما قبلها وحذفها بان تقول شيٌ وسوٌ بالياء والواو المخففتين او
وقفت عليها بقلب الهمزة الى ما قبلها وادغامها بان تقول شيٌّ وسوٌّ بالياء والواو
المشددتين فانه يجوز فيها السكون والروم والاشمام لانه يكون في آخرهما ياء
مخفف مضموم او ياء مشدد او واو كذلك فيرجع الى ما مر هذا اذا لم يكن قبل الهمزة
المتطرفة المتحركة الموقوف عليها الف فان كان قبلها الف كقراء وقد علمت

ان

ان تخفيفها حال الوصل انما هو بجعلها بين بين فاما ان يحافظ على ذلك في حال الوقف
اولا فان لم يحافظ عليه ووقف بالسكون تعين ان يكون تخفيفها بالنقل والحذف
اذ الفرض انه وقف بالسكون ولا يمكن جعلها بين بين لا المشهور ولا غيره لسكونها
وسكون ما قبلها فتعين ان يكون تخفيفها بقلبها الفا واذ قبلها الف تجتمع الفان الالف
التي كانت قبل الهمزة والالف المنقلبة عن الهمزة فيجوز حينئذ حذف احديهما لالتقاء الساكنين
ويجوز ابقاؤهما لامكان الجمع بينهما بطول المد وان اردت المحافظة على بين بين الذي
كان في حال الوصل تعين الوقف بالروم لتعذر بين بين مع الاسكان والاشمام واذا
وقفت بالروم تعين ان يكون تخفيفها بجعلها بين بين كما كان تخفيفها حال الوصل كذلك
وهو ظاهر **قوله** وان كان قبلها متحرك فتسع قوله ان كان قبلها ساكن لان الكلام في الهمزة
المتحركة وقد تقدم ما كان قبلها ساكن بقي ما كان قبلها متحرك فهذا بيان الهمزة المتحركة
المتحرك ما قبلها واقسامها تسعة لان الهمزة اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة وعلى التقادير
ما قبلها اما مفتوح او مكسور او مضموم والثلاثة في الثلاثة تسعة كما ذكر من الامثلة والقياس
فيها ان تجعل بين بين لان فيه تخفيفا للهمزة مع بقية من آثارها ليكون دليلا على ان اصل
الكلمة الهمزة لكن في حالتين منها لا يمكن جعلها بين بين وذلك اذا كانت مفتوحة
وقبلها مضموم نحو مُؤَجَّل او مكسور نحو مِائة لانهم لو جعلوها بين بين المشهور لتقرب
من الالف وقبلها الضمة او الكسرة نحو مستكرة ولما تعذر المشهور تعذر غير المشهور
ايضا لانه فرعه او لان كل موضع يجوز فيه بين بين غير المشهور يجوز فيه المشهور ولما
لم يجعلوها بين بين المشهور امتنعوا عن غير المشهور لئلا يتوهم ان المشهور ايضا جائز
ولما كان كذلك ابدلوها بحرف حركة ما قبلها اي ابدلوها واوا في مُوَجَّل وياء في مِيَة

وتعين جعلها بين بين في البواقي لما مر ثم اختلفوا في الصورتين منها وهي المضمومة التي قبلها كسرة نحو مستهزئون والمكسورة التي قبلها ضمة نحو سئل فبعضهم جعلها بين بين المشهور اعني بين الهمزة والحرف التي منه حركتها فيكون مستهزئون بين الهمزة والواو وسئل بين الهمزة والياء والاول هو المشهور وبعضهم جعلها في نحو مستهزئون ياء محضة وفي سئل واوا محضة فبقي خمسة اقسام ويتعين فيه بين بين المشهور وآنافي سأل ومستهزئين ورؤس فانه لا فرق فيها بين المشهور والبعيد لمجانسة حركتها حركة ما قبلها والحمل على المشهور اولى واما في مستهزئين ورؤوف فلانهم كرهوا ان تجعل الهمزة فيهما بين بين البعيد فتقرب من الالف وقبلها كسرة في مستهزئين وضمة في رؤوف

قوله وجاء منساة بعض العرب تبدل من الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها الفا في سال ومنساة وهي العصا وهو ليس بقياس وقال ابن مالك ليس سال في قراءة من قرأ سال سائل بعذاب واقع مخففا من سئل وانما هو مثل كاب وسال معتل العين مرادف سئل مهموز العين لانهم يقولون سلت تسال نحو هبت تهاب وقال ابو البقاء سال يسال مثل خاف يخاف ومصدره المسالة وهو واوي وفي نحو الواجي يريد ان بعض العرب تبدل من الهمزة المتحركة المكسور ما قبلها ياء في نحو الواجي وصلا وهو ايضا ليس بقياس وانما قيد نحو الواجي بقوله وصلا لان مثل قول حسان وكنت اذل من وتد بقاع يشجج رأسه بالفهر واجي على القياس لان الهمزة تسكن للوقف وما قبلها مكسور فتقلب ياء على ما هو القياس وعده سيبويه من التخفيف الخارج عن القياس وهو ضعيف لما عرفت وقيل انه اراد انه شذوذ من حيث انه جعل الياء المبدلة من الهمزة اطلاقا مع ان

الغير

الغير المبدلة وهذا ضعيف لان سيبويه ساقه في تخفيف الهمز الشاذ ولان الاطلاق بحرف اللين المبدل من الهمزة كالاطلاق بحرف اللين الغير المبدل **قوله** والتزموا القياس ان يقال في الامر من الاخذ والاكل اوخذ اوكل كما يقال ايتزر من اتزر اذ بطر لكن حذفوا الهمزة الاصلية لكثرة الاستعمال واستغنوا عن همزة الوصل فقالوا خذ وكل واما الامر من امر فلم يبلغ مبلغهما في الكثرة ولا قصر في القلة فجعلوا له حكما متوسطا فجوزوا فيه اؤمر ومر لكن في الابتداء يكون مر افصح من اؤمر لانهم لو قالوا اؤمر كان مستثقلا للهمزتين وفي الوصل يكون وأمر افصح ومر لانهم يستغنون عن همزة الوصل فلا يلزم الاستثقال وانما ذكر المصنف هذا البحث ههنا مع انه مما يجمع فيه همزتان لمناسبته مع منساة وسال والواجي وصلا في كون تخفيفها على غير القياس **قوله** واذا خفف باب الاحمر فقد علم مما مر انهم ينقلون حركة الهمزة الى الساكن الذي قبلها فاشار ههنا الى انه اذا نقلت الحركة الى لام التعريف فهل يعتد بتلك الحركة ام لا فان لم يعتد بها كما هو مذهب الاكثر وجب ان يقال الحمر باثبات همزة الوصل لان اللام في حكم الساكن واذا اعتد بها فيقال لحمر بحذف الهمزة للاستغناء عنها بحركة اللام وانما اعتد بها على غير الاكثر ولم يعتد احد بحركة النون في نحو لم يكن الذين والالعاد الواو لان اللام صارت مع الاسم كالجزء لفظا لكونها على حرف واحد ومعنى لانها غيرت مدلوله من التنكير الى التعريف واذا صارت كالجزء شابهت الحركة المنقولة اليها حركة سل وجملا الاظهر ان باب الاقتدار والاستغفار كذلك في جواز الستغفار ولستغفار قوله والنون وعلى الاكثر اي اذا اتصلت النون وفي باب الاحمر فعلى الاكثر يجب ان يقال من الحمر بفتح النون في من الاحمر اذا خففت لان اللام كالساكن فلو لم تحرك النون التقى

ساكنان ويقال فلحم بحذف الياء لما يلتقي ساكنان لان اللام في حكم الساكن واما على
الافل فيقال من لحمر بسكون النون وفي لحمر باثبات الياء لعدم الاعتداد بحركة اللام
وقرأ ابو عمرو ونافع عاد لولى في عادا الاولى وهذا مبني على الافل لان قياس اللغة
الكثيرة انه اذا نقلت حركة الهمزة وحذفت الهمزة ان يقال عادن لولى لان التنوين
ساكنة ولام التعريف ساكنة في الحكم فيجب كسر التنوين لالتقاء الساكنين واما على
اللغة القليلة فاعتد بحركة اللام ولم يحرك التنوين فصار عادن لولى فادغم وقيل
عاد لولى قوله ولم يقولوا اسل اشارة الى سؤال وهو ان يقال نقلت حركة الهمزة
الى السين في اسل وحركة الواو الى القاف من اقول وحذفنا ثم حذفت همزة
الوصل فيهما اعتدادا بالحركة العارضة مع انه لم يعتد بها في الاحمر الحمر وجوابه انه لما
كثر استعمال الامر من سال يسال نقلوا حركة الهمزة من اسل الى السين غالبا وصار
في حكم الملتزم من حيث كانت كلمة الحرف المنقول عنه والحرف المنقول اليه
واحدة فاستغني عن همزة الوصل اولانهم لما استثقلوا الهمزتين في اسل
اذا ابتدئ بها مع كثرتها آثروا على الافصح نقل حركة الهمزة الى السين فلو بقوا
همزة الوصل لكانوا كانهم جمعوا بين همزتين لان الهمزة التي بقيت حركتها في
حكم الموجودة واما اقول فوجب فيه اعلال الواو بنقل حركتها الى ما قبلها فصار تحريكها
تحريكها واجبا بخلاف الحمر فان نقل الحركة فيه من كلمة الى كلمة اخرى مع انه غير لازم
ولا غالب واورد عليه الامر من جار زور وف لانك تقول اجأز وازؤف
فاذا نقلت حركة الهمزة وحذفتها جاز ابقاء همزة الوصل نحو اجز وازف وجوابه
ان كثرة الاستعمال فيهما منتفية وهي العلة فيما مر قوله والهمزتان الماضي من الهمزة

المتحرك

المتحرك في الكلمة شرع في بيان الهمزتين فاما ان يكونا في كلمة واحدة او في كلمتين
فان كانتا في كلمة واحدة فالثانية اما ان تكون ساكنة او متحركة فان كانت ساكنة
وجب قلبها حرفا من جنس حركة ما قبلها كراهة لاجتماع الهمزتين مع عسر النطق بالثانية
ساكنة واصل آدم ءأدم بهمزتين الاولى زائدة والثانية فاء الكلمة فقلبت الفا
لسكونها وفتح ما قبلها ووزنه افعل ولا يجوز ان يقال الاولى فاء الكلمة والثانية زائدة
الاول انه يكثر زيادتها اولا وقلت حشوا والحمل على الاكثر اولى والثاني انه لو كان كذلك
لكان وزنه فاعلا كتابل فيجب ان ينصرف فلما لم ينصرف دل على انه افعل ومن ههنا علم
انه لا يجوز ان يكون على فاعل كخاتم بان يكون الالف زائدة غير منقلبة عن الهمزة لانه يجب
صرفه واعلم ان هذا الكلام مبني على ان آدم لفظ عربي وقد انكر الزمخشري رحمه الله حيث
ذكر ان اشتقاقهم آدم من الادمة ومن اديم الارض نحو اشتقاقهم يعقوب من
العقب وادريس من الدرس وابليس من الابلاس وما آدم الا اسم عجمي واقرب امره
على فاعل كآزر وعازر وعابر وشالخ وفالغ لكن ذهب في المفصل الى انه عربي على
وزن افعل ثم ان ما ذكر اسماء اولاد آدم م وقوله ايت امر من اتى يأتي
ايتيانا قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وقوله اوتمن فعل ماض
مجهول من ائتمن يأتمن ائتمانا قلبت الهمزة الثانية فيه واوا لسكونها وانضمام
ما قبلها قوله وليس آجر اي ليس آجر مما اجتمع فيه همزتان ثانيتهما ساكنة فقلبت الفا
لان آجر فاعل لا افعل لثبوت يؤاجر في مضارعه فآجر يؤاجر كآخذ يؤاخذ فكما
ان الف آخذ ليست عن همزة بل هي الف فاعل فكذا الف آجر قوله وما قلنا فيه اي وما

قلت في ان آجر فاعل لا افعل نظر ان البنيان وهما قوله ولك ثمانا الى آخره اي
ولك ثمانا على ان آجر فاعل لا افعل فيعترض بالملازمة لان كون آجر فاعل لا افعل يستلزم
ان لا يكون يوجر مضارع آجر لان يوجر لا يكون الا مضارع افعل الوجه الاول
انه جاء آجر اجارة ولو كان ولو كان افعل لم يجئ منه فعالة لان فعالة مصدر فاعل
لا افعل والوجه الثاني انهم لم يقولوا في مصدره ايجارا ولو كان افعل لكان مصدره على ايفعال
الوجه الثالث انه قد ثبت مجيء آجر يواجر فيكون آجر فاعل وصحة آجر الذي هو فاعل
تمنع ان يكون آجر افعل وفي هذا نظر لانه لا يلزم من مجيء فعالة ان لا يكون آجر افعل
لجواز ان يكون مشتركا بين فاعل وافعل ومصدر الاول فعالة ومصدر الثاني افعال
قوله والافعال عز ان اراد به انه لم يوجد فممنوع لانه حكى صاحب كتاب المحكم فيه آجرت
المراة البغي نفسها ايجارا وان اراد به انه قليل فمسلم لكن لا يحصل منه المطلوب
وايضا فان صحة آجر بمعنى فاعل لا تمنع من مجيء آجر بمعنى افعل لجواز ثبوتهما ويكون مضارع
الاول يواجر ومضارع الثاني يوجر وما ذكر في الشرح المنسوب الى المص من انه
لو ثبت مجيء آجر على معنى فاعل لم يكن بد من فعل ثلاثي هو اصل لا رباعي فوجب ان
فعله الاصلي اجر لا آجر بمعنى افعل كقولهم كاتب من كتب وقاتل من قتل ولا طائل
تحته لانه لو سلم له ذلك فلا يفيده لجواز نقل ذلك الثلاثي الى الافعال والمفاعلة
واعلم ان آجر في مثل قولهم آجره الله يوجره ايجارا بمعنى اجره الله ياجره اجرا
اي اعطاه الثواب وآجرت المملوك والاجير اوجره بمعنى اجرته اجره اي اعطيه
اجرة لا نزاع في انه افعل لا فاعل لان يوجر لا يكون مضارعا لغير افعل وانما النزاع في مثل
قولهم آجرت الدار والدابة اي اكريتهما والحق انه بهذا المعنى مشترك بينهما لانه جاء

فيه لغتان احدهما انه فاعل ومضارعه يواجر والاخرى افعل ومضارعه يوجر وجاء
له مصدران فالمؤاجرة مصدر فاعل والايجار مصدر افعل **قوله** وان تحركت عطف
على قوله ان سكنت الثانية اي وان تحركت الهمزة الثانية فاما ان يكون الهمزة التي
قبلها ساكنة او متحركة فان كانت ساكنة فاما ان تكون الهمزة الثانية في موضع اللام
او لا فان لم تكن في موضع اللام كسآل فثبت اي الهمزة الثانية لانه لا يمكن تخفيفها الا
بالابدال فرقا بينها وبين ما اذا كانت في موضع اللام على ما سيجيء ان شاء الله تعالى
ولا يجعلها بين بين اما المشهور فلانه يصير قريبة من الالف ويلزم التقاء الساكنين
واما غير المشهور فلسكون الهمزة الاولى ولا بالحذف لانه لا يدرى انه فعال بالتشديد
او فعال بالتخفيف واما ان كانت الثانية في موضع اللام قلبت ياء كذا ذكر في
تصريف ابن مالك وشرحه ويدل عليه قول المص في مسائل التمرين ومثل سبطر من قرأ
قرأي وسيتبين الفرق بين الصورتين ووجه ذلك في مسائل التمرين ان شاء الله تعالى
وكان المص انما لم يفصل اعتمادا على المثال مع ما ذكره ثمة **قوله** وان تحركت اي ان
تحركت الهمزة الثانية وتحركت الهمزة التي قبلها فمثال النحاة وجب قلب الهمزة الثانية
ياء ان انكسر الهمزة التي قبلها او انكسرت هي اي الهمزة الثانية نحو جاء واصله على مذهب الخليل
جائئ بهمزتين متحركتين الاولى منقلبة عن عين الكلمة التي هي ياء كما في بائع والثانية لام الفعل
فقلبت الثانية ياء لانكسار ما قبلها فصار جائي ثم اعل اعلال قاض ولم يجعلوها بين
بين لان في ذلك ملاحظة للهمزة فيلزم منه الجمع بين الهمزتين واما على مذهب الخليل
فاصله جائي بالقلب كما مر ثم اعل اعلال قاض فلم يكن من هذا الباب وايمة
جمع امام والاصل اأممة كاحمرة جمع حمار فاجتمع في اوله همزتان الاولى للجمع والثانية

فاء الكلمة وكان القياس قلب الثانية الفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها كانية في جمع
اناء لكن لما وقع بعدها المثلان وهما الميمان وارادوا الادغام نقلوا حركة الميم
الاولى وهي الكسرة الى الهمزة وادغموا الميم في الميم فصار ائمة فقلبوا الثانية ياء
محضة ولم يجعلوها بين بين لما مر في جاء وان لم يكن الهمزة الثانية ولا التي قبلها
مكسورة وجب قلب الثانية واواً نحو اوادم جمع آدم اذ اادم بهمزتين بعدها
الف فقلبوا الثانية واواً وكاويدم واصله اأيدم قلبوا الثانية واواً ولزوما
ايضا قوله ومنه خطايا اي ومما اجتمع فيه همزتان متحركتان خطايا واصله خطايئ
قلبوا الياء همزة كما في قبائل جمع قبيلة فصار خطائئ بهمزتين فقلبوا الثانية ياء لانكسار
ما قبلها فصار خطائي وهذا هو الذي يتعلق فيه باجتماع همزتين ان قياس ما وقعت
الهمزة فيه بعد الف باب مساجد وبعدها ياء وليس مفرد كما كذلك ان تقلب ياء
مفتوحة ويقلب الياء الفاً فيصير خطايا وانما قيد التقدير بالاصلي لان خطائي
بالهمزة ثم بالياء بعدها تقديره ايضا لكن ليس تقديره الاصلي بل خطائئ بهمزتين
تقديره الاصلي وبالحقيقة هذا ايضا ليس تقديره الاصلي بل خطايئ بالياء ثم بالهمزة
تقديره الاصلي الا ان خطائئ بالهمزتين حصل بالنسبة الى خطايئ بالهمزة ثم
بالياء هذا التقدير على مذهب سيبويه واما الخليل فيوافق في ان الاصل خطايئ
لكنه يقول قدموا الهمزة على الياء فصار خطائي على فعالي ثم فعل به ما قيل ومذهب
سيبويه اقيس واصح لما نقل عن العرب الموثوق بعربيتهم اللهم اغفر لي خطائئ
مثل خطاعع بتحقيق الهمزتين فلو كان خطايا مقلوبة كما ذكر الخليل لم يكن لذلك وجه
قوله وقد صح التسهيل اعتراض على قول النحويين انه وجب قلب الثانية ياء ان انكسر

ما قبلها

قوله وليس مفرد كذلك

[illegible]

ما قبلها او انكسرت فانه قد صح عن القراء جعل الهمزة الثانية بين بين في نحو ائمة
وقد صح تحقيق الهمزتين ايضا فيه وقولهم اولى من قول النحاة لما مر ويمكن ان يجاب عنه
بان مراد النحاة من قولهم قلب هذه الهمزة ياء ملتزم ان القياس يقتضي
ذلك وما خالفه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه وهذا لا ينافي مجيء خلافه في القراءات
السبع لجواز ان يكون مخالفا للقياس ولا يكون مخالفا للاستعمال ومثل ذلك
مقبول واقع في الفصيح من الكلام فان النحاة قالوا الشاذ على ثلاثة اضرب
شاذ عن القياس وشاذ عن الاستعمال وشاذ عنهما جميعا فالاول والثاني مقبولان
والثالث مردود مثال الاول كالقود والصيد وكقوله تعالى استحوذ عليهم الشيطان
اي غلب فان القياس قلب حرف العلة في هذه الصور الفا والاستعمال بخلافه
ومثال الثاني قول الشاعر وائم او كال كهيا او اقربا والاستعمال مثلها
لانهم لا يدخلون كاف التشبيه على الضمير استغناء عنه بمثل وائم او كال ام
هضبة ومثال الثالث قول الشاعر ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره
بالشيحة اليتقصع اي يستخرج الصياد اليربوع الذي يتقصع بالشيحة من نافقائه
والشيحة نبت يقال له بالفارسية درمنه وقوله يتقصع اي يدخل في صعائه
وهي احدى جحرته ايضا فادخل اللام في الفعل وهو خلاف القياس والاستعمال
قوله والزم اعتراض آخر وهو على ما قالوا وجب قلب الهمزة الثانية واوا
وان لم تكن هي ولا ما قبلها مكسورة فانهم التزموا حذف الهمزة الثانية من نحو
اكرم واصله اأكرم بهمزتين مفتوحتين لان حروف المضارع هي حروف المائي

[illegible]

بزيادة حرف المضارعة ولما كان يجيء اكرم وجب ان يكون اصل المضارع أأكرم
كرهوا اجتماع همزتين فيما هو كثير الاستعمال فحذفوا الثانية لزوما وانما خصوا الثانية
لان الثقل نشأ منها ثم حملوا اخواته نحو نكرم تكرم يكرم عليه ثم ضموا حرف المضارعة
لئلا يلتبس بالثلاثي المجرد فثبت ان ما ذكره النحويون من نحو مثل اكرم ويمكن ان يجاب
عنه بمثل ما مر بان يقال مراد النحاة ان القياس يقتضي القلب كما في أويدم واوادم
لكن الاستعمال فيه بخلاف القياس قوله وقد التزموا هذا الحكم مشترك بين ما يكون
فيه همزتان كخطايا على مذهب سيبويه وبين ما فيه همزة واحدة كمطايا بالاتفاق و
خطايا على مذهب الخليل فلذلك اخره الى هنا والمطايا جمع مطية واصلها مطيوة
لانها من المطو وهو سراع الدابة في السير قلبت الواو ياء وادغمت فيها الياء واصل
مطايا مطايو قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار مطايي بياءين ثم قلبوا
الياء الواقعة بعد الف الجمع همزة فصار مطائي بياء بعد همزة فاستثقلوا الياء
بعد الكسرة على الهمزة فابدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء الفا كما في مداري وحزنها
او لثقل الهمزة فصار مطاءا اي بهمزة بين الفين والهمزة قريبة من الالف فكأنك
جمعت بين ثلاث الفات فقلبوا الهمزة ياء فصار مطايا ومنه على القولين خطايا
اما على قول سيبويه فلانه بعد انقلاب الهمزة الثانية ياء يصير خطائي واما على
قول الخليل فلانه بعد تقدم الهمزة على الياء من غير اجتماع الهمزتين فيصير خطائي ثم
عمل فيه ما مر قوله وفي كلمتين عطف على قوله في كلمة حيث قال والهمزتان في كلمة و
الاقسام اثنى عشر الثانية مفتوحة وقبلها اربعة احوال التحقيق بذكر لفظ احد

بعدها

بعد جاء ويدرء ومن تلقاء ولم يذرأ او مكسورة وقبلها الاربعة بذكر لفظ
ايل بعدها او مضمومة وقبلها الاربعة بذكر اولئك بعدها ثم انه يجوز تحقيقهما اي ابقاء
الهمزتين من غير تغيير لان كون اجتماعهما عارضا هون امر الثقل ويجوز تخفيفهما لما
يلزم من الثقل في اجتماعهما وتخصيص احديهما بالتخفيف تحكم وكذا يجوز تخفيف احديهما
ثم اختلفوا ههنا فاختار ابو عمرو تخفيف الاولى لان الاستثقال من اجتماعهما
فعلى ايتهما وقع التخفيف جاز لكن قد رأيناهم ابدلوا من اول المثلين في نحو دينار
وديوان حرف اللين وكان ذلك للتخفيف فكذا في الهمزتين واختار الخليل
تخفيف الثانية لان الثقل انما يحصل عند الثانية فلا يصار الى التخفيف قبل
حصول الاستثقال واذا عرفت ذلك فلنبين كيفية التخفيف فيهما او في احديهما
فنقول اذا اجتمعتا واريد تخفيفهما جميعا فوجهان احدهما ان تخفف الاولى على ما تقتضيه
قياس التخفيف لو انفردت ثم تخفف الثانية على ما تقتضيه قياس تخفيفها للاجتماع
والثاني ان تخففا معا على حسب ما تقتضيه تخفيف كل واحدة منهما لو انفردت وان
اريد تخفيف احديهما لم يخل اما ان يكونا متفقتين اولا فان لم يكونا متفقتين خففت ايتهما
شئت على حسب ما تقتضيه التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت وجاز في نحو يشاء
الى الواو ايضا في الهمزة الثانية مع جواز التحقيق والتخفيف على ما مر وان كانتا متفقتين
فان كان الاولى آخر كلمة جاز ان يحذف احديهما وتسهل الاخرى على القياس
المتقدم وجاز ان تقلب الثانية بحرف من جنس حركة ما قبلها كالساكنة فتقلب
في جاء احدهما الفا ومن تلقاء ابلهم ياء وفي يذرأ اولئك واوا وان لم تكن الاولى

آخر كلمة جاز ان تخفف ايتهما شئت على حسب ما تقتضيه قياس التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت

وجاز في مثله ادخال الالف بين الهمزتين قال ذو الرمة فيا ظبية الوعساء بين جلاجل

وبين النقا آانت ام ام سالم • الوعساء الارض اللينة وجلاجل اسم موضع يروى

بالجيم مفتوحة وبالحاء المهملة مضمومة وقال ابن درستويه حرصوا على اثبات الهمزتين

فرادوا الفا بينهما هربا من اجتماعهما وقال لا يجوز اثبات تلك الالف في الخط كراهة اجتماع

الفات ثلاث قال المص في شرح المفصل لم يثبت ذلك يعني اثبات الالف

بين الهمزتين الا في مثل آانت وشبهه واما مثل جاء احدهم فلا يعرف مثل ذلك فيه قوله

الاعلال تغيير حرف العلة للتخفيف قوله تغيير شامل له وللتخفيف الهمز والابدال فلما قيد بقوله

حرف العلة خرج تخفيف الهمزة وبعض الابدال مما ليس بحرف علة كاصيلال في اصيلان

كما يجي ولما قال للتخفيف خرج نحو عالم بالهمزة في عالم فبين تخفيف الهمز والاعلال

مباينة كلية وبين الابدال والاعلال عموم اذ وجدا في نحو قال ووجد الاعلال بدون

الابدال في يقول والابدال بدون الاعلال في اصيلال ويجمع الاعلال ثلاثة اشيا

القلب كما في قال والحذف كما في قلت والاسكان كما في يقول ولم يقل ويجمع الابدال

لمعنى ذكر في تخفيف الهمزة وسميت الالف والواو والياء حروف العلة المص

فيه من التغيرات المطردة وقد جعل بعضهم الهمزة من حروف العلة ولذلك ولم يعدها

كثيرا اذ لم يجر فيها ما اجري في حروف العلة من الاطراد اللازم في كثير من الابواب

قوله ولا يكون الالف اصلا في متمكن ولا فعل ولكن اما بدل من واو او ياء او زائدة

لانا استقرينا الاسماء المتمكنة والافعال فلم نجد الالف فيها الا كذلك ولانها لو وقعت

اصلا

اصلا لم تحتمل اما ان تقع مبدلة في محل آخر او لا فان وقعت في محل مبدلة ادى الى

اللبس بين الاصلية والمنقلبة وذلك مخل بمعرفة الاوزان وان لم تقع مبدلة

عن الواو والياء اصلا ادى ذلك الى وقوع الياء والواو المتحركتين في كل

موضع كان حصل فيها التحرك وهي كثير مستثقل هذا مع وقوع حرف العلة

كثيرا في الكلمات فلما ذكرنا في اول ذي الزيادة فثبت انها لا تكون اصلا في

الاسم المتمكن والفعل واما الحروف فالالف فيها اصلي لان الحروف غير مشتقة

ولا متصرفة فلا يعرف لها اصل غير هذا الظاهر فلا يعدل عنه من غير دليل فلا يقال

الف ما ولا زائدة لعدم الاشتقاق يعتقد فيه القلب ولا يقال انهما بدل لانه ضرب

من التصرف ولا تصرف للحروف وكذا الاسماء المبنية والاعجمية لعدم تحقق فيها

ثم بين اتفاقهما واختلافهما في المواقع ومثال تقدم الواو عينا على الياء ولاما

ولم يتقدم الياء عينا على الواو لاما واورد عليه بالحيوان واجيب عنه ان اصله

حييان وحملهم على ذلك عدم نظير ذلك في كلامهم بالاستقراء وقياسه حايان

لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها لكن يتوهم تحركا ليكون مطابقا لمدلوله في التحرك كالجولان

والنفقان وفي الموتان حملوا النقيض على النقيض ولذلك لم يدغموا في الحيوان

لكن لما كره هو اجتماع مثلين قلبوا الثانية واوا ولم يقلبوا الاولى لان التغيير بالآخر

اولى ولا يستقيم الاستدلال بحيي على ان اللام ياء في الحيوان فانه لو كان واوا

ايضا لانقلب ياء لانكسار ما قبله فلم ينهض الاستدلال ولو صح الاستدلال

ولو صح الاستدلال بذلك لصح الاستدلال برضي على ان اللام ياء وهو فاسد

ثم لو قلنا الحروف الاصول في اوّل واوو واو ولام كما هو الاصح لكان الواو مثل
الياء في وقوعها فاءً وعينا ولاما ولو قلنا تركيب الواو من واو وياء ووواو
لان باب شويت اكثر من حييت لكان الواو مثل الياء في وقوعها فاءً ولاما ولو قلنا
تركيبه من واو وواو وواو لكان الواو مثل الياء في وقوعه فاءً وعينا ولاما وقيل بذلك
لما قالوا في تصغير واو اُوَيّة تقلب فاءه همزة لكونها اوّل واوين متصدرتين اذ لو كان
عينه ياءً لقيل في التصغير وُيَيّة ولان كون العين واوا نحو طال اكثر من كونها ياءً نحو
باع والحمل على الاكثر اولى وويّيت اي نمّمت وبيّيت اي كتبت الياء قوله
الفاء اعلم ان الواو تقلب ياءً اذا سكنت وانكسر ما قبلها نحو ميزان وميقات واصلهما
موزان وموقات كرهوا الواو الساكنة بعد الكسرة فقلبوها ياءً وان الياء
تقلب واوا اذا سكنت وانضم ما قبلها نحو موقظ وموسر والاصل ميقظ وميسر
قوله وتقلب الواو همزة اي اذا اجتمع واوان متحركتان في اوّل الكلمة تقلب الاولى همزة
لزوما نحو اواصل جمع واصل واصله وواصل بواوين الاولى هي الفاء والثانية مبدلة
من الالف كما في ضوارب وكذا اُوَيصل تصغير واصل واُصَيل وُوَيصل بواوين الاولى
هي الفاء والثانية مبدلة من الالف كما في ضويرب وكذا الاُوَل جمع الاولى
واصله وُوَل لان حروفه الاصول كما تقدم واوان ولام وذلك لاستثقال
وان تجد الواو وكانت مضمومة كما في وجوه او اجتمع واوان وسكن الثاني
كما في وُورِيَ مجهول وارى فتقلب همزة جوازا اقّال وارأه مواراة اي ستره
وقال المازني تقلب ايضا همزة جوازا اذا كان مكسورا في اول الكلمة كما في اشاح

واصله

واصله وشاح وغيره يتبع فيه السماع والوشاح شيء ينسج من الاديم عريضا و
يرصّع بالجواهر تجعله المرأة بين عاتقيها وكشحيها قوله والتزموه اعتراض على قوله
وجوازا في نحو ووري فانهم قلبوا في الاولى لزوما مع سكون الثاني واجاب بانهم
حملوه على الاوّل واعترضوا عليه من وجهين الاوّل ان الاولى ان يقال قلبوا في الاولى
وجوبا لاستثقال الواوين لانهم قالوا في تأنيث مثل كوثر من وعد قلت اَوعد
والاصل وَوعد قلبت الاولى همزة لاجتماع الواوين وان كانت الثانية ساكنة
ثم قال المعترضون وانما لم يقلب وجوبا في وُوري لانهم شبهوا مدتها بالف وارى
لانقلابها منها وجوابه انهم ما صرحوا باللزوم فيمكن ان يكون مرادهم ايضا الجواز
لكن كانوا قد صرحوا باحد الوجهين الجائزين ويجيء في مسائل التمرين ما يؤيد هذا
الثاني حمل المفرد الذي هو الاصل على الجمع الذي هو الفرع وذلك ممتنع وجوابه
ان في الاولى علم التأنيث وهو الالف والاوّل مجرد من ذلك فقد حمل المؤنث
على المذكر قوله واما اناة اي واما قلب الواو همزة في اناة والاصل وناة
وهي المرأة التي فيها فتور وفي احد واصله وحد وفي اسماء فعلى غير القياس
لان قياس الواو المفتوحة في اول الكلمة ان تبقى واسماء علم قال سيبويه اصله
وسماء فعلاء من الوسامة وهي حسن الوجه فامتناعه من الصرف للالف للتأنيث
وقال المبرد هو جمع اسم ووزنه افعال منع الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي
والاول اظهر اذ التسمية بالصفات اكثر من التسمية بالجموع ولانه لو سمي به مذكر
امتنع ايضا وقيل امتناعه حينئذ لان الاسم المؤنث سمّي به مذكر كزينب قوله
اي فدل على ان المانع الف التأنيث لا التأنيث المعنوي

اصل اتّعد واتّسر اوتعد وايتسر قلب حرف العلة فيهما تاءً وادغم يقال اتّسر اي لعب
بالقمار هذا اذا لم يكن حرف العلة منقلبة عن الهمزة واما اذا كانت منقلبة عنها كما
في ايتزر و اصله ائتزر قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فلا تقلب تاءً
لانها عارضة قد تزول عند الوصل كقولك وائتزر زيد وتحذف الواو من نحو
يعد لان الواو من جنس الضمة وتقدر بضمتين والكسرة التي بعدها من جنس الياء
التي قبلها ووقوع الشيء بين الشيئين يضادانه مستثقل فوجب الفرار منه
ولما كان حذف الواو في مثله واجبا لم يثبت مضاعف معتل الفاء نحو وددت
بفتح العين لانه يكون مضارعه مكسور العين فكان يجب حذف الواو فاوه لم يدغم
يلزم خلاف القاعدة ولو ادغم لزم الاعلال للاعلالين ولا تحذف من نحو يوعد
لان الواو في الاصل ليست بين ياء وكسرة بل بين همزة وكسرة لان الاصل يأوعد وحذفت
من يسع لانه كان مكسور العين في الاصل فلما حذفت الواو فتحت العين لحرف الحلق
ولم تحذف من يوجل لان فتحة عينه اصلي وانما حكموا بالعروض في الاول والاصالة في
الثاني لسقوط الواو من الاول دون الثاني وشبهت الفتحة في يسع بالكسرة في
التجاري حيث كانت عارضة واصله تجاري فقلبوا الضمة كسرة لوقوعها قبل ياء و
وشبهت الفتحة في يوجل بالكسرة في التجارب حيث كانت الكسرة اصلية لانه جمع
تجربة ولا تحذف الياء من نحو ييسر لانه من جنس الكسرة والميسر قمار العرب بالازلام
ولا ييئس ايضا لذلك وقد جاء هنا حذف الياء بكثرة قال الياءين مع الهمزة
وقلبها الفا كانهم توسطوا فلم يحذفوا كما في ييس ولم يثبتوا كما في ييئس بل قلبوها

الفا

الفا كما قالوا ياتعد فهو موتعد وبه كان يتكلم الامام الشافعي رض والفصيح في مضارع
وجل يوجل على القياس وبعضهم يقلب الواو ياء لانها اخف من الواو وبعضهم الفا
لانها اخف منها وبعضهم يكسر ليقلب الواو ياء وهو شاذ وليت هذا ولغة من
يقول تعلم لان اولئك لا يكسرون الياء وانما كررت ههنا لما ذكرت قال
في الصحاح يقول بنو اسد انا ايجل ونحن نيجل وانت تيجل كلها بالكسر وهم لا يكسرون
الياء في يعلم لاستثقالهم الكسرة على الياء وانما يكسرون في ييجل لتقوي احد الياءين
بالاخرى قوله وتحذف الواو من نحو العدة فاصلها وعدة لاستثقال الكسرة على الواو
مع اعلالها فعل فنقلت كسرة الواو الى العين ثم حذفت ولزم تاء التانيث نحو تعد
كالعوض من المحذوف فان زال احد الوصفين لا تحذف فلم تحذف من نحو الوعد
لعدم الكسرة ولا من نحو الوصال والوداد وان كانت مكسورة لعدم اعلال فعله
نحو واصله ووادده وانما قلنا نقلت كسرة الواو الى العين ثم حذفت ولم تحذف
متحركة لئلا يزيد اعلال الاسم على اعلال الفعل وهي في الفعل حذفت ساكنة لا متحركة
فان قيل لم تحذف في قوله تعالى ولكل وجهة هو موليها مع انه يلزم فيه الجمع بين
العوض والمعوض والجواب من وجهين الاول انها ليست مصدرا جاريا على الفعل
بل هي اسم للجهة المتوجه اليها والواو تثبت في الاسم نحو ولدة جمع وليد وهو الصبي
والعبد فالاسم وجهة والمصدر جهة والثاني انه مصدر لكن صححت تنبيها على الاصل
كالقود واستحوذ وهذا قول ابي عثمان المازني وشبهه بضيون وهو السنور
الذكر وحيوة وهو اسم رجل واستضعف ابو علي هذا لانه لو كان كذلك للزم

ان يجي فعله مصححا لان هذه المعتلات اذ صححت في موضع تبعها فعلها نحو استحوذ

استحوذا او استصوب استصوابا ولما لم يجي شي من هذه الافعال مصححا دل على ان وجه

اسم المتوجه لا مصدر فان قيل فقد جاء القول والبيع مصححين مع ان فعلهما معتل فما منع

في الوجهة مثل ذلك فالجواب ان القول والبيع ليسا على وزن الفعل بخلاف وجهة

والموافقة في الوزن توجب الاعلال الا ترى ان بابا ونابا لما وافقا بناء الفعل

اعلا ولم يعل نحو عوض لعدم موافقته له في ذلك هذا ذكر بعض الفضلاء في شرح

تصريف ابن مالك نافلا عن ابي علي ثم قال وفيه عندي نظر من وجهين الاول ان

وجهة انما تكون على وزن الفعل اذا اجتمعت الواو والتاء وحتى تكون حرف متحرك

وبعده حرف ساكن وبعده حرفان متحركان كما ان الفعل كذلك ولما كانت التاء

عوضا عن الواو فانما يقدر دخولها بعد حذفه ولا يجوز اجتماعهما معه واذا لم يجز ذلك

فكيف تكون وجهة على وزنه نعم له ان يقول انما يقدر كونها عوضا بعد حذف

الواو والا فيجوز اجتماعهما وهذا كما تقول في الظرف الواقع خبرا انه لا يسوغ اظهاره

معه اذا كان بدلا منه اما اذا لم يجعله بدلا منه جاز استعماله معه الثاني ان

موافقة المصدر للفعل في الزنة لم يذكرها احد من الصرفيين ثم قال ذلك الفاضل

فان كان قد تفرد ابو علي بهذا القول منه لانه لا تقدم في هذه الصناعة ولا يجاريه

احد في اعتقادي وذلك العين الاعلال الواقع في العين اما بالقلب واما بنقل الحركة

والاسكان واما بالحذف اما الاول فثلاثة اقسام لانه اما بانقلابهما الفا واما

بانقلابهما همزة واما بانقلاب احدهما الى الآخر اي انقلاب الواو الى الياء وبالعكس

اما القسم

اما القسم الاول من القلب فهو اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما او كانا في حكم المتحرك الذي

انفتح ما قبله فانهما تقلبان الفا لوجهين الاول ان كل واحد منهما مستثقل بحركتين

فاذا انضم الى ذلك حركته وحركة ما قبله اجتمع في التقدير اربع حركات متواليات

في كلمة وذلك مستثقل فاجتنبوه بقلبهما الفا لتجانس حركة ما قبلهما والثاني ان الواو

والياء اذا تحركتا صار كل منهما بمنزلة حرف مد وبعضه او بمنزلة حرفي مد فالواو

المفتوحة كواو والف والمكسورة كواو وياء والمضمومة كواوين وكذا حكم الياء

واجتماع حروف العلة مستثقل فقلبوهما الى الالف لانه حرف يؤمن معه من الحركة

وذلك اما في اسم ثلاثي نحو باب وناب واما في فعل ثلاثي نحو قام وباع لكنهما

لما كان فرعي قام وباع اجريا مجراهما فجعل ما قبل الواو والياء في حكم المفتوح او نقلت

حركة الواو والياء الى ما قبلهما وجعلتا في حكم المتحرك فقلبتا الفا واسكان الى

من الفعل المحمول على الفعل الثلاثي لانه استفعل من كان لا افتعل من الكون ليعدل ان

تكون المدة زائدة كما في منتزاح ولقولهم في مصدره استكانة فانه يدل على انه

استفعل لا افتعل لان افتعل لا يجي منه افتعالة وقد تقدم تقريره واما في اسم محمول

على فعل ثلاثي نحو مقام واصله مقوم فجعل ما قبل الواو في حكم المفتوح او نقل حركة الواو

الى ما قبله ثم جعلت الواو في حكم المتحرك حملا على قام او في اسم محمول على فعل محمول

على الفعل الثلاثي كمقام فانه محمول على اقام واقام محمول على قام وكالاقامة والاستقامة

واصلهما الاقوام والاستقوام فالقاف ان كانت ساكنة فهي في حكم المتحرك

بالنظر الى الاصل فحملا على اقام واستقام فقلبت الواو الفا فالتقى الفان فحذفت

احدها وهي الثانية الزايدة عند الخليل وسيبويه والاولى التي هي عين عند الاخفش ثم عوض التاء كما مر واما اذا كانا ساكنين فلا ينقلبان الفا وشذ قولهم طائي وياجل اما وجه ذكر طاءي ههنا مع ذكره في المنسوب فقد ذكرناه ثمه واما ذكر ياجل ههنا مع انه ذكره في قريب فلان ذكره هناك باعتبار انه لما لم يقع بين ياء وكسرة فالقياس بقاؤه وذكره ههنا باعتبار انه لما لم يكن متحركا فقياسه ان لا ينقلب الفا وقد جاء تبت اليك فتقبل تابتي وصمت ربي فتقبل صامتي اي توبتي وصومي ويمكن ان يقال القلب في هذه الصور على لغة من يقلب حرف العلة الساكنة المفتوح ما قبلها الفا فانه ذكر الواحدي في الوسيط في تفسير قوله تع ان هذان لساحران قال ابن عباس رض هي لغة بلحارث ابن كعب ثم قال اجماع النحويين على ان هذه لغة حارثية وذلك ان بلحارث بن كعب وخثعما وزبيدا وقبايل من اليمن يجعلون الف التثنية في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد يقولون اتاني الزيدان ورايت الزيدان ومررت بالزيدان وذلك انهم يقلبون كل ياء ساكنة انفتح ما قبلها الفا فجعلوا ياء التثنية ايضا هذه المعاملة كما قال قائلهم اي قلوص راكب تراها طاروا علاهن فطر علاها وهذه ليست ياء التثنية ولكن لما كان اللام في علاهن مفتوحة قلبوها الفا وحكى هذه اللغة جميع النحويين جميع ذلك مذكور في الوسيط **قوله** وبخلاف يريدانه اذا كان ما قبلها ساكنا كما في الخ فانها لا تنقلبان ايضا الفا **قوله** ونحو القود اشارة الى سؤال وهو ان يقال ما ذكرتم يقتضي قلب العين الفا في نحو القود وهو القصاص والقيد مصدر الاصيد وهو الذي لا يرفع راسه كبرا وخيلت الناقة اذا وضعت

قرب

قرب ولدها فيما الفعرة منه الذئب واغيلت المراة سقت ولدها الغيل يقال اضرت الغيلة بولد فلان اذا اتيت امه وهي ترضعه والغيل بالفتح اسم ذلك اللبن واغيمت السماء واجاب عنه بانه شاذ ذكر في الصحاح انه قال ابو زيد هذا الباب كله يعني نحو قوله تع استحوذ عليهم الشيطان اي غلب يجوز ان يتكلم على الاصل تقول العرب استصاب واستصوب واستجاب واستوجب وهو قياس مطرد عندهم قال الله تعالى الم نستحوذ عليكم اي الم نغلب على اموركم **قوله** وصح جواب سؤال آخر وهو ان يقال تحركت العين في تلك الامثلة مع انفتاح ما قبلها ولم تنقلب الفا وتقرير الجواب ان اصل قوي قوو وانقلبت الواو المتطرفة ياء لانكسار ما قبلها فلو قلبوا العين الفا اجتمع اعلالان واصل هوي تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فلو انقلب الواو ايضا الفا لاجتمع اعلالان وصح باب طوي وحيي مع انه لا يجتمع فيه اعلالان لو قلبوا العين الفا لانه فرع هوي لان الاصل فعل بفتح العين لخفته وكثرته فلما صحت في الاصل صحت في الفرع ايضا لو قلبوا العين في تلك الامثلة الفا لوجب القلب في مضارعها كما في خاف يخاف فيلزم تحرك الياء التي هي لام بالضم في مضارعها وذلك مرفوض والى هذا المص بقوله لما يلزم من يقاي ويطاي ويحاي ولم يذكر مضارع هوي لان ذلك لا يجري فيه لان مضارعه يهوي بكسر العين فلا يجري العلة المذكورة فيه **قوله** وكثر الادغام لما ذكر انه لا تعل العين في هذه الامثلة وقد جاء في بعضها الادغام اشار اليه وقال كثر الادغام في حيي لاجتماع المثلين وبعضهم لا يدغم لان قياس ما ادغم في الماضي

ان يدغم في المضارع فيلزم تحريك الياء بالضم قوله وقد يكسر الفاء يعني اذا ادغم فمنهم
من يبقي فتحة الفاء للخفة ومنهم من يكسرها للمناسبة كقولهم في جمع الوي لي ولي بكسر
اللام وضمها وقيل فيه نظر لان لقائل ان يقول الضمة التي قبل الياء المدغمة في لي
ثقيلة فيناسب ان يهرب عنها الى الكسرة للياء التي بعدها وليست الفتحة في حي
ثقيلة قبل الياء المدغمة فلا يناسب ان يهرب عنها الى الكسرة فالاولى ان نقول
من ادغم ينقل حركة الياء الى ما قبلها فكسر الحاء ومن حذف الحركة من غير النقل
ابقى الفتحة قوله بخلاف باب قوي راجع الى الادغام اي كثر الادغام في باب حيي
بخلاف باب قوي فانه لم يجئ فيه الادغام والمراد بباب حيي كل فعل هو مضاعف
الياء وبباب قوي كل فعل هو مضاعف الواو وانما لم يجئ الادغام في باب
قوي مع ان اصله قوو ولان الاعلال مقدم على الادغام فلما انقلبت الواو المتطرفة
ياء لم يبق مقتضى الادغام وانما قلنا الاعلال مقدم لان سبب الاعلال موجب
لعدم اجتماع المثلين
للاعلال وسبب الادغام ليس بموجب بل مجوز ويدل عليه امتناع التصحيح في باب رضي
وجواز الفك في باب حيي قوله ولذلك اي ولاجل ان الاعلال مقدم على الادغام
لم يدغموا في يحيي الى آخره لانه لما انقلب الياء في يحيي والواو في يقوى واحواوى
اصله احواوو
وارعوى الفاء والواو في يحواوي ويرعوي ياء لم يبق مقتضى الادغام وجاء
في مصدر احواوى ترك الادغام ليناسب فعله في الصورة والادغام لاجتماع
يعني احويواء
الياء والواو وسبق احدهما بالسكون ومن قال في اشهياب اشهياب بحذف
الياء وقال في احويواء احواء بحذف الياء ايضا لانه انقل من اشهياب

لان الياء فيه محفوفة بالواوين بخلاف الياء في اشهياب ولم يدغم لسكون
ما قبل المثلين كما في اقتتال قتال قوله ومن ادغم اقتتال اي من لم ير ان سكون ما قبل
المثلين في هذا البناء وقال قتال فهو اسر ان يقول حواء لانه يكتفي اول المثلين
وتحرك ما قبله بحركته فيقال قتال وحواء قوله وجاز عطف على قوله وكثر اي وجاز الادغام
في حيي واستحيي وهما مبنيان للمفعول لاجتماع المثلين لكن لم يكثر كثرة حيي
لسكون ما قبل المثلين هنا ولا يلزم جعله كحيي كما جعل اجح بمنزلة حج لان الادغام في ذلك
واجب بخلاف هذا قوله بخلاف احيي اي لم يجز الادغام في احيي واستحيي ماضيين
مبنيين للفاعل لان الياء لما انقلبت الفا فيهما لم يبق مقتضى الادغام وامتنع الادغام
في يحيي ويستحيي وان كان قد اجتمع فيه مثلان لئلا يقع الضم على الياء قوله ولم يبنوا
مما تكلم في قوي ونحوه اشباهه بحسب الاعلال والادغام وهو مما عينه ولامه واو
اشار الى ان مضاعف الواو مختص بفعل بكسر العين لانهم لو بنوا منه
او شرف لقالوا قووت وقووت وهم لاجتماع الواوين اكره منهم لاجتماع
اليائين واما نحو القوة والصوة وهو العلم في الطريق والبو وهو جلد ولد البعير
المملو بالتبن والجو وهو الهواء وفي بعض النسخ والحو بالحاء المضمومة وهي جمع
الاحوى وهو الاسود فمحتمل للادغام قال بعض شارحي المفصل قوله محتمل بفتح
الميم الثانية وكذا الرواية عن المص يعني عن الزمخشري ثم فسره بان معناه انه موضع
احتمال الادغام لان شرط الادغام سكون الاول وتحرك الثاني وهذا الشرط
متحقق هنا والظن ان الاولى ان يقال قوله محتمل بمعنى مغتفر ومسوغ اللام
للتعليل اي نحو القوة الخ مغتفر ومسوغ لوقوع الادغام فيه قوله وصح باب

ما افعله عطف على قوله وصح باب قوي وانما لم يعلوا افعل التعجب نحو ما اقول
زيدا واقول به وما ابيعه وابيع به لانه لو اعل لكان الحمل على قال وباع مثلا لكنه
لما لم يتصرف تصرف الافعال لم يحملوه على المتصرف في الاعلال او لانهم قصدوا
الفرق بين باب التعجب وغيره في المعتل العين وكان هذا اولى بالتصحيح لشبهه
بالاسم في عدم التصرف **قوله** وافعل اي وافعل التفضيل نحو زيد اقول وابيع
من عمرو محمول عليه لانهما يجريان مجرى واحدا فيما يجب ويمتنع ويجوز فانه يجب
ان يكون بناؤهما من الثلاثي المجرد ويمتنع ان يكون من الالوان والعيوب
ويجوز من كل ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب فمن ثم حمل افعل التفضيل في
التصحيح على ما افعله ونقول لم يعلوا اسم التفضيل لقصد الفرق بين لفظ الفعل و
لفظ الاسم لما اتفقا في الصورة فان لفظ الفعل الماضي من الافالة ولفظ اسم
التفضيل من القول متفقان لولا الاعلال فصححوا الاسم واعلوا الفعل وكان ذلك
اولى من العكس لان الاعلال في ابتداء كان انما يتوجه بالحمل على الفعل الماضي الثلاثي نحو قال
والفعل بالفعل اشبه فحمله عليه اولى وهذا التعليل هو الذي ذكره سيبويه لاسم
التفضيل وحمل فعل التعجب عليه والمص عكس اولا بان حمل اسم التفضيل على فعل التعجب
ثم ذكر لاسم التفضيل هذه العلة التي ذكرها سيبويه فقوله للبس عطف من حيث المعنى
على قوله محمول عليه فكانه قال وافعل التفضيل لم يعل للحمل على ما افعله وللبس بالفعل وصحح
باب ازدوجوا واجتوروا لما كانا بمعنى تزاوجوا وتجاوروا تنبيها على التوافق
في المعنى وصح باب اعوادّ واسوادّ لانهما لو اعلا لتحرك الفاء وحذفت همزة
الوصل واحد الالفين منها ويقال عادّ وسادّ فلم يدر انهما افعالّ او فاعل وصح عور

وسود لانه بمعنى اعوارّ واسوادّ ثم اشار الى انه اذا لم يعل فعل لم يعل متصرفاته ومقاول
ومبايع اسم فاعل من قاول وبايع وصح تقوال وتسيار وهما مصدران كالتقول
والتسير لانهما لو اعلا لتحرك الفاء وانقلبت الواو والياء الفا وتحذف لحذف الالفين
فيقال تقال وتسار فيلتبس بالفعل اي مبنيا لما لم يسم فاعله من مضارع قال وسار
وصح مقوال ومخياط وهو الابرة لانهما لو اعلا القيل فيهما مقال ومخاط فلم يدر امفعل
هو ام مفعال ومقول ومخيط محذوفان من مقوال ومخياط او بمعناهما فلذا لم يعلا
ولان مقوالا ومخياطا ليسا على مثال الفعل لمفارقتهما بالالف التي بعد العين ولانه
اكتنف حرف العلة ساكنان فيهما وذلك موجب التصحيح في الفعل نحو اسواد
ففي الاسم اجدر وانما اعتذر في هذه الصورة لتحقق مقتضى الاعلال وهو الحمل على
الثلاثي **قوله** واعل نحو يقوم اشارة الى سؤال آخر وهو ان يقال ما ذكرتم يقتضي ان
يعل تلك الامثلة بقلب عينها الفا فيقال يقام ويباع ومقام ومباع حملا على قام
وباع فاجاب عنه بانها اعلت بالاسكان ونقل الحركة لئلا يلتبس وذلك لانها
لا يعلم حينئذ اعينها مفتوحة ام لا وهذا اولى مما ذكره آخرون وهو ان اعلالها
انما كان كذلك لكون الواو مضمومة لانهم قد اعلوا اساود واسيد وسود بضم
الواو فان قيل العلة ليست الضمة وحدها بل مع سكون ما قبلها اجيب بان ذلك
لا يمنع الحمل على الماضي كما حملوا اخاف على خاف هكذا ذكروا وفيه نظر لان الكلام فيما فيه
حرف العلة مضمومة مع سكون ما قبلها ذكر بعض الشارحين ان مجيء مقوم بفتح
الميم وضم القاف نظرا فلو ذكر معونا بدل مقوم لكان اولى لانه جاء معون ومعونة

على وزن مَفْعَلٌ ومَفْعَلَةٌ اصلهما مَقْوَمٌ ومَقْوَمَةٌ نقلت حركة العين الى ما قبلها ولانه
[مقوم] ومبيع اسم للمفعول لانه لا يجيء اسم المفعول من قام لكونه لازما ولانه يذكر مبيعا
ومقوما ثم يذكر اسم المفعول بعدهما فيما بعد عند قوله وتسكّان وتنقل حركتهما في يقوم
ويبيع وان اراد بهما اسم المفعول على تقدير مقوم به فاصلهما مقووم ومبيوع نقلت
ضمة الواو والياء الى ما قبلها وحذفت احدى الساكنين كما يجيء هذا كلامه وفيه بحث

قوله ونحو جوادٍ عطف على قوله نحو تقوال اي صح نحو تقوال ونحو جواد وانما صح
تلك الامثلة لانه لو قلب حرف العلة فيها الفا لقيل جاد وطال وغار لانه كان يحذف
احدى الالفين لالتقاء الساكنين فيلتبس بفاعل او بفعل مع انه يحتاج ان يكون اسم فاعل
من جدية اي سائلته وطلبته بالثمن وغيرته اي الصفة بالوراء وان يكون فعلا ماضيا
من جاد يجود وطال يطول وغار يغور ولما تبين ان شرط اعلال العين في مثل ذلك
ان يكون جاريا على الفعل او يكون موافقا للفعل حركة وسكونا مع مخالفة كما سنذكر
وهذه ليست بموافقة مع الفعل حركة وسكونا وهو ظاهر ولا بجارية على الفعل لان الجاري
على الفعل هو اسم الفاعل واسم المفعول لانهما الموافقان معه صيغة ودلالة على الحدوث
ولذلك فان جار الله العلامة ذكر في المفصل لبيان اسم الفاعل والمفعول انهما الجاريان
على يفعل ويفعل ولبيان الصفة المشبهة انها ليست بجارية على الفعل وصح نحو الجولان
والحيوان والصوري وهو اسم ماء بعينه والحيدى يقال حمار حيدى اذا كان كثير
الحيد من ظله لنشاطه اما للتنبيه بحركته على حركة مسماه وحملوا الموتان على الحيوان لانه
نقيضه واما لان شيئا منها ليس بجار على الفعل وهو ظاهر ولا موافق معه حركة وسكونا

وصح

وصح نحو اُدْوُرٍ واَعْيُنٍ لانه لو قيل ادؤر واعين معتلا بنقل الحركة والاسكان لالتبس
بمضارع دار وعان من قولهم عان فلان علينا يعين عيانة اي صار لنا عينا
اي ربيئة او لانه ليس بجار على الفعل وهو ظاهر ولا بمخالف على الوجه المذكور وهو يعني
ان موافقته مع الفعل حاصلة الا ان شرطا اعتبارها ان يكون لها مخالفة للفعل
بوجه ولما لم يكن في ادور تلك المخالفة فقد شرط الاعلال فوجب التصحيح وصح نحو
جدول للنهر الصغير وخروع شجر يقال له بالفارسية بيد انجير وعليب اسم واد
لمحافظة الالحاق او لان السكون الذي قبل حرف العلة لازم فحكم لم يكن ما قبلها
مفتوحا ولا في حكم المفتوح وذكر في الشرح المنسوب الى الملهم ان السكون
قبل العين غير عارض وهو سهو لان حرف العلة ليست عينا في تلك الكلمات
بل هي زائدة **قوله** وتقلبان همزة لما فرغ مما قلب فيه الواو والياء الفا شرع
فيما تقلبان فيه همزة وهو عطف على قوله في اول الباب تقلبان الفا فنقول
اسم الفاعل من الثلاثي المجرد يعتل بالهمزة ان اعتل فعله كقائل وبائع والاصل قاول
وبايع فاريد اعلالهما لاعتلال فعلهما ولم يمكن الاعلال بالحذف لانه يزيل
صيغة الفاعل ويصير الى لفظ الفعل ولا يكفي الاعراب فاصلا لانه يزول بالوقف
فقلبت الفا اما بان لم يعتدوا بالالف الكائنة قبلها فصار حرف العلة كانه
ولي الفتحة فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او نزلوا الالف منزلة الفتحة
لزيادتها قبلها وكونها من جوهرها ومخرجها فالتقا الفان فكرهوا حذف احد
احدهما وكذا التحريك الاولى لما مر فحركوا الاخرة لالتقاء الساكنين بقلبها همزة

لقرب الهمزة من الالف ونقيط هذه الهمزة كما نقطها الحريري في الرسالة الرقطاء
في نحو نائل حيث قال نائل يديه فاض خطار وحكي ان ابا علي الفارسي دخل
على واحد من المتسمين بالعلم فاذا بين يديه جزء فيه مكتوب قائل منقوطا بنقطتين
من تحت فقال له ابو علي هذا خط من فقال خطي فالتفت الى صاحبه كالمغضب
وقال قد اضعنا خطواتنا في زيارة مثله وخرج من ساعته **قوله** بخلاف غاور
فانه لم تقلب واوه همزة لصحة غور كما مر وشاك من الشوكة وهي شدة البأس
وقد شاك الرجل يشاك شوكا اي ظهرت شوكته وحدته وفي اسم فاعله ثلثة
اوجه احدها شائك بالهمز على مقتضى القياس والثاني شاك كقاض على تأخر العين
الى موضع اللام ووزنه فالع فتقول هذا شاك ومررت بشاك ورايت شاكيا
ومثله لاث العمامة على راسه يلوثها لوثا والثالث ان تحذف العين فتقول
هذا شاك ولاث بالرفع ورايت شاكا ولاثا ومررت بشاك ولاث قال الزمخشري
في الكشاف الهار الهائر وهو المتصدع الذي اشفى على التهدم والسقوط وزنه
فعل قصر عن فاعل كخلف عن خالف ونظيره شاك وصات في شائك وصائت
والوليت بالف فائل وانما هي عينه واصله هور وشوك وصوت وهذا
يخالف ما ذكره في المفصل حيث قال في اعلال العين وربما حذفت اي العين
كقوله شاك ويخالف ايضا ذكره هاهنا في المفصل فيما حذف منه حرف اصلي
لا يرد في التصغير ويقرره ما ذكر المص اي ابن الحاجب في شرح هذا الموضع من
المفصل من ان هارا لا يجوز ان يكون فعلا لانه اي الزمخشري اثبته محذوفا منه حرف
مما حرف للقول

اصلي

أصلي ولا ان يكون مقلوبا لان حكم مثل قاض ان يكون الياء فيه كالثابتة اذ حذفها
عارض كقولك رايت قويضيا فوجب ان يكون فاعلا حذفت عينه وهذا يؤيد
ما ذكرناه في المصنف تحقيقا للاصل لا ردا واعتراضا على ما ذكر في بعض الحواشي واما جاء
فقد تكلمنا عليه في اول الكتاب **قوله** وفي نحو اوائل عطف على قوله في نحو بائع
اي تقلب الواو والياء همزة اذا وقعا بعد الف باب مساجد ويكون قبل
الالف واوا او ياء واقسامه اربعة لانه اما ان يكتنف الالف واوان كما في
اوائل جمع اول او ياآن كما في خيائر جمع خير او يكون قبل الالف واو وبعدها ياء
كما في بوائع جمع فوعلة من البيع وانما جعلوه جمع فوعلة وان كان جمع بائعة
ايضا كذلك رفعا لوهم من يتوهم ان الهمزة في بوائع فرع على مفردها فرفعوا
هذا الوهم بتقدير مفرد لا همزة فيه او يكون قبل الالف ياء وبعدها واو
كما في سيائق والاصل سياوق جمع سيقة وهو ما استاقه العدو من الدواب
مثل الوسيقة وعللوا ذلك بانهم استثقلوا وقوع حرفي علة بينهما الف وهو
حاجز غير حصين في جمع ثقيل لكونه اقصى الجموع مع كون حرف العلة الواقع بعد الالف
مجاورة للطرف الذي هو محل التغيير فقلبت الفا ثم همزة كما في نحو بايع بخلاف
عواوير وطواويس لوقوع الياء الساكنة بعد العين فصارت كالمعتد والبعد
من الطرف الذي هو محل التغيير هذا راي سيبويه والخليل واما الاخفش فانه لا يرى
الهمز الا في الواوين فقط ويحتج بالسماع والقياس واما السماع فقولهم ضياون بالواو
بالياء في جمع ضيون وهو السنور الذكر واما القياس فلان الثقل في الواوين

اكثر منه في غيرها والجواب عن الاول ان المازني سأل الاصمعي عن عيل كيف تكسره العرب فقال عيايل بالهمز واما ضياون فشاذ للتنبيه على الاصل كالقود او لانه لما صح في الواحد صح في الجمع وعن الثاني انهم حملوا اجتماع اليائين واجتماع الياء والواو على اجتماع الواوين فلما لم يفرقوا بين الواو والياء في كساء ورداء حيث قلبوها همزة لوقوعها طرفا بعد الف زايدة كما جيء فكذا ههنا لكونها مجاورة للطرف واما قول الشاعر وكحل العينين بالعواور فانها صح مع المجاورة للطرف لفظا لبعده عنه تقديرا اذ اصله عواوير بدليل انه جمع عوار في المفرد رابع العالم بحذف في الجمع بل تقلب ياء ان لم يكنها نحو حلاق وحماليق وحملاق العين باطن اجفانها الذي يسوده الكحل وجرموق وجراميق وقنديل وقناديل فلما حذفها الا ضرورة جرت مجرى الملفوق بها فصححت وقبل هذا البيت غرك ان تقاربت اباعري ٥ وان رايت الدهر ذا الدواير ٥ حنى عظامي واراه ناغري ٥ وكحل البيت يقول للامراة غرك حتى اجترات على مخالفتي اني كبرت وتقاربت اباعري يريد انه ترك السفر والرحلة الى الملوك فابله مجتمعة لا يفارق بعضها بعضا وناغري اي كاسر اسناني والعواور وجع العين يريد ان مر الزمان افسد بصره وحنى عظامه وقصر خطوه وعكسه قول الشاعر فيها عيايل اسود ونمر لان الياء زيدت للاشباع كما والعيايل فرق بين الاصل والفيه من قوله فيها للمخارنة قال في الصحاح عيال الرجل من يعوله وواحد العيال عيل والجمع عيايل مثل جيد وجياد وجيايد واعال الرجل اذا كثر عياله فهو معيل وقال بعضهم عيايل جمع عيل اي ذو عيال هذا اذا كان قبل الالف واو وياء واما

ان لم يكن

لم يكن كذلك فحرف العلة الواقعة بعد الالف ان كانت اصلية كما في مقاوم ومعايش فتبقى وان كانت زايدة كما في رسايل وعجايز وصحايف فتقلب همزة فرقا بين الاصلية والزايدة والزيادة اولى بالتغيير وجاء معايش بالهمز وهو ضعيف

قوله والتزم همز مصايب يريد ان القياس ان لا يقلب فيه الواو همزة لانها عين الكلمة وليس كما قبل الالف واو ولا ياء فقياسه ان يبقى كما في مقاوم لكن التزموا همزها على خلاف القياس تنبيها على انه ليس جمع مفعلة ولا مفعلة كمقاوم ومعايش بل هو جمع مفعلة اذ الاصل مصوبة نقلت حركة الواو الى الصاد وقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وانما احتيج الى هذا التنبيه لان قياس جمع اسم الفاعل في مثله ان جمع مصحح ويقال فيه مصيبات لما تقرر في الجمع ان نحو مكرم استغني فيه بالتصحيح عن التكسير فلما جمع هذا جمع التكسير كان مظنة ان يتوهم انه ليس جمع مفعلة بضم الميم وكسر العين بل انما جمع مفعلة او مفعلة بفتح الميم وكسر العين او فتحها فقلبت الواو همزة ليكون ذلك تنبيها على انه جمع مفعلة بضم الميم وكسر العين على خلاف اصله اذ الاصل فيه ان يجمع مصححا كما عرفت

قوله وتقلب ياء فعلى لما فرغ مما تقلبان فيه الفا او همزة شرع فيما تقلب فيه احدهما الى الاخرى وقدم ما تقلب فيه الياء واوا فنقول تقلب ياء فعلى واوا ان كان اسما نحو طوبى وكوسى وذكر في شرح الهادي انهما تانيث الاطيب والاكيس وهما وان كان اصلهما الصفة لكنهما جاريان مجرى الاسماء لانهما لا يكونان

كان وصفين بغير الالف واللام فاجريا مجرى الاسماء التي لا تكون صفات هذا اذا
فعلى اسما وان كان صفة فلا تقلب ياؤه واوا لكن يكسر ما قبلها فتسلم الياء
نحو مشية حيكى يقال حاك الرجل اذا حرك منكبيه في المشي وقسمة ضيزى اي
قسمة جائرة من ضازه يضيزه اذا جار واصلها حيكى وضيزى فلم يقلبوا فيهما الياء
واوا بل قلبوا الضمة كسرة لتسلم الياء وفرقا بين الاسم والصفة ولم يعكسوا لان
الاسم لخفته اولى بقلب الياء فيه واوا وانما حكموا بانهما فعلى بالضم ولم يجعلوهما
فِعلى بالكسر لانه لم يوجد فعلى بالكسر في الصفات الا في نحو للذي لا يطرب للهو
ووجد فيه فعلى بالضم كثيرا كحبلى وفضلى وكذا باب بيض واصله بيض بضم الفاء
لانه جمع ابيض كاحمر وحمر فقلبوا الضمة كسرة لتسلم الياء لان الجمع مستثقل فلو
قلبوا فيه الياء واوا لازداد الثقل ثم اختلفوا في غير باب فعلى وفعل قال سيبويه
القياس الثاني اي قلب الضمة كسرة لتسلم الياء لانه اقل تغييرا واورد عليه بقول
الشاعر وكنت اذا جاري دعا لمضوفة ٥ اشمر حتى ينصف الساق مئزري
فان المضوفة مفعلة من ضفت الرجل ضيافة اذا نزلت عليه ضيفا او من ضفت
اشفقت وحذرت والمضوفة هو امر يشفق منه مما ينزل من حوادث الدهر
ولم يقلبوا فيها الضمة كسرة بل الياء واوا ويروى هذا البيت على ثلاثة اوجه
المضوفة والمضيفة والمضافة واجاب سيبويه عنه بانه شاذ ونحو معيشة
عند سيبويه يجوز ان يكون مفعلة بالكسر فلا يكون مما نحن فيه بل نقل فيه الكسرة

من الياء

من الياء الى العين ويجوز ان يكون مفعلة بالضم نقل الضمة الى ما قبل الياء ثم قلبوا
الضمة كسرة لتسلم الياء وقال الاخفش القياس الاول اي بقاء الضمة وقلب
الياء واوا كما في طوبى وكوسى فمضوفة قياس عنده ومعيشة مفعلة
بالكسر اذ لو كانت بالضم لزم معوشة واجيب عنه بان الابقاء والقلب في طوبى
وكوسى انما كان للفرق بين الاسم والصفة كما مر قوله وعليهما اي بين انه اذا
وقع ياء قبلها ضمة في غير باب فعلى وفعل فمذهب سيبويه قلب الضمة كسرة ومذهب
الاخفش قلب الياء واوا واشار الى مسئلة متفرعة على المذهبين وهو انه لو بني
من البيع مثل ترتب بضم التائين لقيل تبيع على مذهب سيبويه وتبوع على
مذهب الاخفش قوله وتقلب الواو لما فرغ مما قلب فيه الياء واوا شرع فيما
قلب فيه الواو ياء فنقول اذا وقعت واو وقبلها كسرة في مصدر اعل فعله قلبت
الواو ياء نحو قام قياما وقيما وقولهم حال حولا شاذ كالقود والقياس حيالا
بخلاف لاوذ لواذا وقاوم قواما فانه لما صح في الفعل صح في المصدر يقال لاوذ
القوم ملاوذة ولواذا اي لاذ بعضهم ببعض ومنه قوله تعالى الذين يتسللون
منكم لواذا ولو كان من لاذ لقال لياذا قوله وفي نحو جياد عطف على قوله
في المصادر اي تقلب الواو المكسور ما قبلها ياء اذا كان في جمع اعل مفرده
كحياض ودِيار ورياح جمع جيد وديك ورياح وديار وريح واصل جيد
جيود اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء
وادغمت واصل دار دور انقلبت الواو المتحركة الفا واصل ريح روح

انقلبت الواو يا لسكونها وانكسار ما قبلها وكذا تير جمع تارة والدليل على ان ياءه
واو قولهم تاورته والناس يتتاورون وما ذكر ابو البقاء من ان الف
تارة مبدلة من الواو واشتقاقه من التورة وهو الرسول بين القوم لكن المذكور
في الصحاح انه من الياء وكذا ديم جمع ديمة والاصل دوم لانه من دام يدوم
ذكره بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك وبه يشعر لفظ اللمع والزمخشري
لكن المذكور في الصحاح ما ذكرنا في باب الجمع وشذ طيال في قول الشاعر
تبين لي ان القماءة ذلة وان اعزاء الرجال طيالها وهذا شاذ من جهة القياس
ومن جهة الاستعمال ايضا لان الاكثر طوال لصحته في المفرد وهو طويل وصح رواء
جمع ريان لان الاصل رواي قلبوا الياء همزة فلو قلبوا الواو ايضا ياء لزم
الجمع بين الاعلالين وهو مستكره وصح نواء جمع ناو وهو السمين من الابل
من نوت الناقة اي سمنت تنوي نواية وهو على القياس لصحة العين في مفرده
قوله وفي نحو رياض عطف على قوله في نحو جياد اي تقلب الواو ياء في نحو رياض
جمع روضة وثوب لسكونها في الواحد مع الالف بعدها لانه اذا وقع بعدها
الالف استثقلت الواو لطول النطق بها مع ان سكون الواو في الواحد بمنزلة
اعلالها لان السكون يجعلها كالميتة بخلاف عودة وكوزج جمع عود وكوز
لفقدان الالف والعود المسن من الابل وهو الذي جاوز في السن البازل
واما ثيرة في جمع ثور فشاذ والقياس ثورة لفقد الالف وهذا شاذ قياسا
لا استعمالا كاستحوذ وقال المبرد انما قالوا ثيرة ليكون القلب دليلا على انه

جمع ثور

جمع ثور من الحيوان لا جمع ثور من الاقط والمخصص انهم لما قالوا في جمع ثور
من الحيوان ثيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها حملوا ثيرة في جمعه
عليه وليس لثورة جمع ثور من الاقط ما يحمل جمعه في القلب عليه قوله وتقلب
مخرجا الواو والياء وان تباعدا لكنهما تجريان مجرى المثلين لما فيهما من المد
وسعة المخرج فكرهوا اجتماعهما فقلبوا الواو ياء وادغموها في الياء ويشترط ان
يكون الاولى ساكنة ليمكن الادغام وانما جعل الانقلاب الى الياء لانها اخف
فقالوا سيد وميت ووزنها عند المحققين من اهل البصرة فيعل بكسر العين وذهب
البغداديون الى انه فيعل بفتح العين كضيغم وصيرف نقل الى فيعل بكسرها قالوا
لانا لم نر في الصحيح ما هو على فيعل بالكسر وهذا ضعيف لان المعتل قد ياتي فيه ما لا ياتي
في الصحيح فانه نوع على انفراده فيجوز ان يكون فيعل بناء مختصا بالمعتل كاختصاص جمع
فاعل منه بفعلة كقضاة ورماة وغزاة في جمع قاض ورام وغاز وكما اختص بفيعلولة
كينونة واصلها كيونونة ولو كان سيد فيعلا بالفتح لقالوا سيد بالفتح واصل ايام
ايوام ودي‍ار فيعال من درت واصله ديوار يقال ما بالدار ديار اي احد
وقيام فيعال من قام يقوم ولو كان ديار وقيام على زنة فعال لقالوا دوار
وقوام لانهما من الواو وقيوم فيعول من القيام واصله قيووم فلو كان على
فعول لقيل قووم والقيام والقيوم هو الله تعالى ومعناه القائم بتدبير خلقه
واصل دلية دليوة لانها تصغير دلو واتى بالتاء لان الدلو يذكر ويؤنث

و اصل طيّ طَوْيٌ لانه مصدر طويتُ واصل مرمي مرموي لانه مفعول
من رميت واصل مُسلِمِيّ رفعا مُسلِموي وانما قال رفعا اذ لايجتمع الواو والياء
في مسلمي نصبا وجرا او اُبدلت الضمة كسرة في مرمي ومسلمي لئلا يقع الياء ساكنة
قبلها ضمة وذكرهما هنا وان لم يكونا من هذا الباب لاتفاق الجميع في الحكم وجاء
في جمع اَلْوى لُيٌّ بالضم على الاصل وبالكسر على الاصل المذكور وهو انه تقلب الضمة
كسرة اذ كانت قبل ياء ساكنة وهو من لوى الرجل اذا اشتد خصومته وانما قال
في جمع الوى احترازا من اللي الذي هو المصدر فانه لايجوز فيه الضم ولا الكسر
ولم تقلب في سُوير وبويع وتُسُوير وتُبُويع مجهولات ساير وبايع وتساير
وتبايع اما لئلا يلتبس مجهول فُعِّلَ وتُفُعِّلَ لانه اذا قيل ح سُيِّر لم يعلم انه مجهول
ساير او سَيَّر واما لان الواو فيها بدل من الالف والالف لا يدغم في شيء
فكذلك الحرف الذي هو بدل عنها واما ضَيْوَن وحَيْوَة فشاذ لان القياس
القلب والادغام قال في الصحاح انما لم يدغم في ضَيْوَن لانه اسم موضوع وليس
على وجه الفعل وكذلك حَيْوَة اسم رجل وفارق هيّنا وميّتا وسيّدا وحيوة
غير منصرف للعلمية والتانيث ونحو شاذ والقياس نُيَّق اذ الاصل نُوَيْق
وصُيَّم وقُيَّم شاذ لانهم قلبوا الواو ياء مع عدم المقتضي واصلهما صُوَّم وقُوَّم
وقوله الا طرقتنا مية ابنت منذر * فما ارّق النيّام الا سلامها * اشذ و
القياس النُوّام فوجه شذوذه قلب الواو ياء من غير الموجب ووجه كونه اشذ

بعده

بعده عن الطرف الذي هو محل التغيير بسبب الالف الواقعة فيه نحو نُوّام وتُكسان لما
فرغ مما يكون فيه الاعلال بالقلب شرع فيما يكون الاعلال فيه بالنقل والاسكان نحو يقوم
وقد تقدم ذكره حين اعترض به على ما قلبت فيه العين الفا ومَفْعُل ومَفْعِل كذلك اي
مَقُوْل ومَبِيت ومفعول كذلك نحو مقول ومبيع نقلت حركة العين الى ما قبلها
فاجتمع ساكنان العين وواو مفعول فحذف عند سيبويه واو مفعول لان علامة اسم
المفعول الميم دون الواو الا ترى الى استمرارها في الميم في الثلاثيات وغيرها دون
الواو وغير ان الواو نشأت من اشباع ضمة عين مفعل الجاري على يفعل لئلا يلزم المثال
المرفوض وهو مفعُل فحذف الزايد الذي لا يتعلق به كثير معنى اولى من حذف الاصل
وعند الاخفش العين لان الاصل في ان كثر اذا كان الاول حرف مد ان يحذف
الاول كما في قل وبع ثم قال فخالفا اصليهما اما مخالفة سيبويه اصله فلانه اذا اجتمع
ساكنان والاول منهما حرف لين حذف الاول وخالف اصله هنا فحذف
الثاني وقيل فيه نظر لان ذلك انما ثبت فيما كان الاول حرف مد ولين والثاني
صحيحا كقل وخف واما اذا كانا مدين فلم يثبت الا اذا كان حذف الثاني مفوتا
للدلالة على معناه كما في المصطفون واما مخالفة الاخفش اصله فلان الفاء اذا وقعت
مضمومة وبعدها ياء اصلية باقية قلبها واوا والانضمام ما قبلها محافظة على الضمة وقد قلب
الضمة هنا كسرة مراعاة للعين التي هي ياء مع حذفها ومراعاتها موجودة احذر
وكان كل واحد منهما حافظ على اصله من وجه آخر فراعى سيبويه اصله في ان
الياء التي هي عين اذا انضم ما قبلها قلب الضمة كسرة فلما راى الفاء فيه

نو مبيع كسرت على بلتطنة ان الكسر لاجل اليا فرأى ان المحذوف واو مفعول
وراعى الاخفش اصله في ان اليا الاصلية لو بقيت لانقلبت واو الانضمام ما قبلها
على اصله فرأى ان الكسر للفرق بين ذوات الواو وذوات اليا ورأى
ان حذف اليا الاصلية اولى لانه قياس التقاء الساكنين وشذ مشيب ومهوب
من الشوب والهيبة والقياس مشوب ومهيب وكثر التصحيح في اليائي نحو مبيوع
وقل في الواوي نحو مصوون لان الواو اثقل من اليا ذكر في الصحاح والنزهة انه
ليس يائي مفعول من بنات الواو بالتمام الا حرفان مسك مدووف اي مبلول
وثوب مصوون وفي بعض النسخ واعلال نحو تلووا ويستحيي قليل وتلووا
للجمع المذكر من لوى يلوي واصله تلويوا كتضربوا انقلبت حركة اليا الى الواو الاولى
وحذف لالتقاء الساكنين مضارع تلووا ومنه قوله تعالى وان تلووا او تعرضوا ومنهم
من ينقل حركة الواو الى اللام ويحذف احدى الواوين وهو قليل لما يلزم من اجتماع
اعلالين ويستحيي مضارع استحى ومنهم من ينقل حركة الياء الى الحاء ويحذف احدى اليائين
وهو ايضا قليل لذلك ويحذفان في نحو قلت لما فرغ مما يكون الاعلال فيه بالقلب و
بالنقل والاسكان شرع فيما يكون فيه الاعلال بالحذف وهو على قسمين بطريق
الوجوب وبطريق الجواز اما بطريق الوجوب ففي موضعين احدهما انه يعرض
ما يوجب سكون الآخر اما لاتصال الضمير فيحذف العين ويكسر الفاء ان كانت
العين يائية او واوا مكسورة كهبت ونمت في غيره كقلت وقد مر تحقيقه
ولم يكسروا في لست لشبهه الحرف بعدم التصرف ثم اعلم ان ليس مخفف ليس

كعلم

كعلم لانه فعل لاتصال الضماير به في لست لسنا ولست الى لستن ولا يجوز ان يكون
اصله فعل بفتح العين لان المفتوح العين لا يجوز اسكان عينه لخفة الفتحة الا ترى ان قال
في علم وظرف علم وظرف لم يقل في قتل وضرب قتل وضرب ولا يكون فعل بالضم
لان هذا المثال لا يكون في ذوات اليا فتعين ان يكون فعل بكسر العين كصيد البعير اذا كان
داء في رأسه فيرفعه وكانهم لما لم يريدوا فيها التصرف لغلبة شبهه حرف النفي
عليه سلبوه ما للافعال من التصرف والزموه السكون لئلا ينقلب اليا الفا واجروه
مجرى الحروف كليت حتى بالغ القائل ومنها العمل فقال ليس الطيب الا المسك واما
لكونه مجزوما نحو لم تقل ولم يبع او في حكم المجزوم نحو قل وبع لانه فرع تقول وتبيع
ولذلك لم يختلف في الضمة والكسرة فيهما وثانيهما نحو الاقامة والاستقامة والاصل
الاقوام والاستقوام فقلبوا العين الفا حملا على اقام واستقام فالتقى ساكنان
الالف التي هي العين والالف الزائدة فحذفت الاولى لالتقاء الساكنين على اصل
الاخفش في مقول واما اصل سيبويه فيقتضي ان يكون المحذوفة هي الثانية وذكر
بعض الشارحين ان ذكر الاقامة والاستقامة مكرر وجوابه ان ذكرهما هناك
لقلب العين الفا وههنا للحذف لالتقاء الساكنين واما بطريق الجواز ففي نحو
سيد وميت فانه يحذف اليا الثانية منهما تخفيفا لاجتماع اليائين وكثرة
قال في شرح الهادي لم يلتزموا ههنا التخفيف والتزموه في كينونة وقيلولة
لكثرة حروف الكلمة مع التانيث وكلام المصنف يدل على انهما مما يجوز فيه الحذف
وفيه نظر لانه لم يستعمل مثل كينونة وقيلولة اصل نحو كيونونة يكون مخففا عنه الا نادرا

تقول كان كونا وكينونة صحاح

في قوله ع يا ليت انا ضمنا سفينة ع حتى يعود الوصل كينونة واذا كان كذلك
لم يجز جعلها من باب ما يحذف عينه على سبيل الجواز لانه اصل مرفوض لا يصار اليه الا لضرورة
ويمكن ان يجاب عنه بان شيئا من القواعد لم يقتض وجوب حذفها كما في قيل وبيع
والاقامة والاستقامة بل هو مثل سيد وميت في جواز الحذف ثم الزموه
التمام ولا خلاف في انه مغير عن كينونة بحذف العين بدليل عوده اليه في قوله
حتى يعود الوصل كينونة ووجود فيعلول كخيتعور وهو كل شيء لا يدوم على حالة
واحدة ويضمحل كالسراب وكالذي ينزل من الهواء كنسج العنكبوت قال الشاعر
كل انثى وان بدا لك منها آية الحب حبها خيتعور وقال الكوفيون هو مغير
بابدال ضمة اوله فتحة واصله كونونة على وزن سرجوجة وهي الطبيعة وهو ضعيف
لانه لو كان كذلك لم يكن لابدال الواو ياء والضمة فتحة وجه قوله وفي باب قيل لما كان
هذا البحث الى قوله بخلاف اقيم واستقيم مشتملا على ما فيه القلب والحذف والاسكان
لان اعلال قيل بالنقل والقلب واعلال بيع بالنقل والاسكان واعلال قلت بالحذف
مع ما يجوز فيها من الوجوه اخره الى هنا والمراد بباب قيل وبيع الفعل الماضي الثلاثي
معتل العين وفيه ثلاث لغات الاولى قيل وبيع ووجهه ان اصل بيع بيع فاسكن الياء
كراهة الكسرة عليها بعد الضمة فحصل ياء ساكنة قبلها ضمة فكسرت الفاء وهي افصحها
ثم حمل عليه قيل وبهذا يتقوى قول سيبويه على قول الاخفش حيث غيروا الحركة و
لم يغيروا الحروف والثانية ان يشم الفاء الضم تنبيها على الاصل ولا يخفى عليك ان
الاشمام هنا ليس بالمعنى المذكور في الاول الوقف وهذه اللغة فصيحة والثالثة قول و

بوع ووجهها

قول وبوع ووجهها ان تقول اصل قول قول كره الكسر على الواو بعد الضم فحذفوه
فصار قول ثم حملوا بوع عليه وهذه وان كانت تقوي مذهب الاخفش الا انها لغة
رديئة لا اعتداد بها لان حمل الثقيل على الخفيف اولى من حمل الخفيف على الثقيل فان اتصل
اي فان اتصل بنحو قيل وبيع ما يسكن لامه من الضمير المرفوع المتحرك وحذفت العين
لالتقاء الساكنين جاز ايضا ثلاث لغات كسر الفاء والاشمام والضم قوله وباب اختير
يعني ان الفعل الماضي المعتل العين المبني للمفعول من الانفعال والافتعال مثل باب
قيل وبيع فيهما اي في الواوي واليائي فاختير يائي وانقيد واوي وانما اجري
مجراه في اللغات الثلاث لان اصل اختير وانقيد اختير وانقود وتبر وقوي
كبيع وقول قوله بخلاف اقيم اي بخلاف الماضي المبني للمفعول من الافعال والاستفعال
كاقيم واستقيم فان اصلهما اقوم واستقوم فلم يقع فيهما قبل العين المكسورة ضمة
ليعامل معاملة قيل وبيع بل وقع قبلها سكون فاجري مجرى يقيم ويستقيم ولم يجر فيهما
ما جرى في قيل وبيع لعدم موجب ذلك قوله وشرط اعلال العين في الاسم الذي يكون
على ثلاثة احرف ولا يكون جاريا على الفعل موافقة الفعل حركة وسكونا مع مخالفة
بزيادة او بنية مخصوصتين بالاسم كمفعل وتفعل فلذلك لو بنيت من البيع مثل
مضرب وتحلئ قلت مبيع وتبيع بالاعلال لموافقتهما الفعل حركة وسكونا مع
المخالفة بزيادة الميم بنية مخصوصتين بالاسم كمفعل وفي تبيع بزنة تفعل بكسر الفاء
فلا يحصل من الاعلال الالتباس لان مثل ذلك لا يكون في الافعال والتحلئ
بكسر الفاء ما افسده السكين من الجلد اذا قشر من حلات الجلد اي قشرته

ولو بنيت من البيع مثل تضرب قلت تبيع بالتصحيح لئلا يلتبس وانما قال غير الثلاثي احترازا من نحو باب وناب وانما قال غير الجاري لان الجاري على الفعل نفعل من غير لزوم الشرطية وقوله مما لم يذكر بيان قوله غير الثلاثي والجاري على الفعل واما نحو يزيد علما فانما اعل فعلا ثم نقل الى العلمية لانه اعل بعد تقديره اسما و كذلك ابان ان قلنا زيادة همزة ووزنه افعل اعل في حال الفعلية ولذلك لم يصرفه بعضهم ومن راى انه فعال صرفه لعدم المقتضى فلا يكون من هذا الباب والاستدلال على انه فعال بانه لو كان افعل لم يعل لانه من قبيل الاسماء ضعيف لجواز انه قد اعل قبل تقديره ولانتقاضه بنحو يزيد وكذا الاستدلال على انه فعال بصرفه في قول الشاعر درس المنا بمتالع فابان فتقادمت بالحبس فالسوبان ضعيف ايضا لان صرف ما لا ينصرف في الشعر كثير واراد بقوله المنا المنازل فحذف العجز واكتفى بالصدر وهذا الحذف قبيح وابان ومتالع بضم الميم جبلان وقوله تقادمت اي صارت قديمة والحبس بفتح الحاء والغين المعجمة وقيل بكسرها موضع او جبل ذكره الصغاني والسوبان اسم وادٍ واستدل بعضهم على ان ابان فعال بانه لو كان افعل لزم التسمية بالماضي وهو مستبعد وهذا ايضا ضعيف لانه قد سمي به كثيرا نحو شمر وكعسب واقوى ما يدل على انه فعال ان فعالا في الاعلام اكثر من افعل معتلا مع ان اكثر المتقدمين صرفوه قوله اللام تقلب الواو والياء الفا اذا وقعتا لاما متحركا ما قبلها ولم يكن بعدها موجب للفتح لما تقدم في العين كغزا ورمى بخلاف غزوت ورميت لسكون الواو والياء وقوله تخشين لجمع المؤنث ووزنه تفعلن

لم ينقلب فيه

لم ينقلب فيه الياء الفا لسكونها واما تخشين للواحدة المخاطبة واصله تخشيين كتعلمين قلبت اللام فيه الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين فوزنه تفعين وقوله تابين لجمع المؤنث ايضا ووزنه تفعلن واما تابين للواحدة المخاطبة فاصله تابيين كتعلمين حذفت لامه ووزنه تفعين لما مر بخلاف غزو ورمي لسكون ما قبلهما وبخلاف ما اذا كان بعدهما موجب للفتح نحو غزوا ورميا لانه لو انقلبت اللام فيهما الفا لحذف لالتقاء الساكنين ولالتبس بغزا ورمى ونحو رحيان وعصيان لانه لو انقلبت لامهما الفا لقيل عصان ورحان فيلتبس بالمفرد عند سقوط النون بالاضافة قوله واخشيا اي واخشيا نحو اغزوا في عدم اعلال اللام لانه من باب لن يخشيا اذ الامر مشتق من المضارع وبعد اللام فيهما الف الضمير فلما لم يعل من نحو لن يخشيا لئلا يحذف اللام ويلتبس بالمفرد ولم يعل ايضا من اخشيا وان لم يحصل الالتباس لانه كان يقال فيه اخشا بالالف وفي المفرد اخش بغير الالف قوله واخشين عطف على قوله لن يخشيا اي لان اخشيان باب لن يخشيا ومن باب اخشين لكونهما امرا وتحقق ما يوجب فتح اللام فيهما والاولى ان يقال هو عطف على قوله واخشيا اي واخشين ايضا نحو اغزوا في عدم اعلال اللام تشبيها بلن يخشيا فانه وان لم يحصل الالتباس فيه على تقدير الاعلال ولانه يقال اخشان لكن حمل على لن يخشيا لموافقته في وجوب فتح اللام لما وقع بعده ويجوز ان يكون قوله بذلك اشارة الى اخشيا فيكون قد حمل اولا اخشيا على لن يخشيا ثم اخشين على اخشيا قوله بخلاف اخشوا فانه يقلب فيه اللام الفا لانه

ليس بعدها موجب للفتح واصله اخشيوا قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين فصار اخشوا وحكم اخشونّ كحكم اخشوا لانه لما اتصل
بقولنا اخشوا نون التاكيد حركت الواو بالضم لكونها واوا قبلها فتحة لقيت
ساكنا نحو اخشوا القوم فصار اخشونّ واصل اخشي اخشيي كاعلمي تحركت الياء وانفتح
ما قبلها فقلبت الفا وحذفت لالتقاء الساكنين فصار اخشي وحكم اخشينّ حكم اخشي
لانه لما اتصل به نون التاكيد حركت الياء بالكسر لكونها ياء ساكنة قبلها فتحة لقيت
ساكنا بعدها نحو اخشي القوم فصار اخشينّ قوله وتقلب الواو ياء اذا وقعت
مكسورا ما قبلها كدعي ورضي والغازي لاستكراههم الواو المتطرفة بعد الكسرة
فلذلك رفضوه او وقعت رابعة فصاعدا ولم ينضم ما قبلها سواء كان قبلها
مفتوحا او مكسورا لوجهين الاول انه لما زاد على ثلاثة احرف ثقل والياء اخف
ولم يمنع مانع كالضم في يدعو ويغزو فقلبوها ياء الثاني انه لما وجب قلبها
في بعض متصرفاته ياء حملوا الباقي عليه اما في نحو اغزيت واستغزيت فحملا للماضي
على المضارع وذلك لان كل فعل ماضيه على اربعة احرف فصاعدا غير تفعّل وتفاعل
وتفعلل فان ما قبل آخر مضارعه يكسر نحو يكرم ويستخرج فاذا كان معتل اللام وكان
لامه واوا فانها تقلب ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها نحو يغزي ويستغزي
وحملوا الماضي على المضارع فقالوا اغزيت واستغزيت كما قالوا اقول مع
لاعلال قال وباع ثم هكذا قلبوا الواو ياء في تفعّل وتفاعل نحو تغزّيت وتغازيت
مع انه لم يقلب في مضارعهما ياء فانك تقول يتغزّى ويتغازى بقلب الواو

فيها

فيها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لان تفعّل وتفاعل مطاوع فعّل وفاعل فلما كانت
الواو تقلب في الاصل ياء لانكسار ما قبلها نحو يغزّي ويغازي وكان الماضي يحمل عليه
نحو غزّيت وغازيت بقي بعد دخول تاء المطاوعة في الماضي على حالها ولم يمكن ابقاؤها
في المضارع لتحركها وانفتاح ما قبلها واما في نحو يغزيان ويرضيان فبالعكس مما سلف
اي حملا للمضارع على الماضي وذلك لان الواو في ماضيهما تقلب ياء لانكسار ما قبلها
نحو غزي ورضي فحمل المضارع عليه طلبا للمماثلة فقالوا يغزيان ويرضيان واذا
كانوا قد اعلوا اسم الفاعل لاعلال الفعل مع اختلاف جنسهما فاعلال الماضي لاعلال
المضارع واعلال المضارع لاعلال الماضي اولى وبعضهم يقول انما قلبت الواو ياء
في تغزّيت وتغازيت لان اسم فاعلهما متغزّ ومتغازٍ وهو ضعيف لان اسم الفاعل
من دنا داني ومع ذلك فلا يقال دنيت قوله بخلاف يدعو ويغزو فانه
لم تقلب الواو فيهما ياء وان كانت رابعة لانضمام ما قبلها وقولهم قنية شاذ
والقياس قنوة والذي حسنه قولهم قنيت وقيل لا شذوذ في قنية لانه يقال
قنوت الشي وقنيته قنوة وقنوة وقنية وقنية اي كسبته فالقنوة
والقنوة من قنوت والقنية والقنية من قنيت وكذا قولهم هو ابن عمي دنيا شاذ
والقياس دنوا وقولهم دنيا اي لاصق النسب يقال هو ابن عمي دنيّ ودنيا
قوله وطيّ اي وقبيلة طي تقلب الياء في باب رضي وبقي ودعي الفا فيقولون
رضا وبقا ودعا لانهم استثقلوا الكسرة قبل الياء فقلبوها فتحة فانقلبت الياء الفا وكذلك

مختص بالافعال دون الاسماء كالقاضي **قوله** وتقلب الواو طرفا ليس في الاسماء المتمكنة
اسم آخره واو قبلها ضمة وانما يجي ذلك في الفعل كيغزو وفي الاسماء الغير المتمكنة نحو هو
وذو فاذا ادى قياس الى مثل ذلك غير وعدل الى بناء غيره كما اذا جمعت دلوا كما
اذا جمعت دلوا افاق اصله ادلو قلبت الواو ياء والضمة كسرة فيصير من باب قاض
فيعل اعلاله ويقال هذا ادل ومررت بادل ورأيت ادليا وانما فعلوا كذلك
لانهم لو بقوه على حاله لقالوا هذه ادلو ومررت بادلو فيجتمع الضمة او الكسرة مع الواو
وانه ثقيل ويضاف الى ذلك ثقل الياء اذا اضفت الى نفسك فقلت هذه ادلوي
ونقل الياء اذا نسب اليه فيقال ادلويّ فغيروه احترازا عن الثقل ومنهم من يقول
قلبت الضمة كسرة فانقلب الواو ياء في مثل ادل وقلنس وما ذكرناه اولى لانه يلزم
ان يكون الحركة تابعة للحرف بخلاف الثاني فانه يلزم منه ان يكون الحرف تابعا
للحركة وقوله كما انقلبت في الترامي والتجاري اي كما قلبت الواو ياء وقلبت الضمة
كسرة كما قلبت ضمة الترامي والتجاري كسرة واصلهما الترامُي والتجارُي
وهما مصدر ترامينا وتجارينا وانما فعلوا كذلك ههنا لانه ليس في الكلمات ما آخره
ياء قبلها ضمة **قوله** بخلاف قلنسوة وقمحدوة وهو ما خلف الرأس والمراد بهما لم يكن
الواو فيه متطرفا وبخلاف الواو الواقعة في العين مع وجود الضمة قبلها نحو القوباء وبخلاف
الياء الواقعة في العين مع وجود الضمة قبلها كالقيلاء فانه لا تقلب الواو في الصورة
الاولى ياء والضمة كسرة ولا الضمة في الصورة الثانية كسرة لعدم وقوع الواو والياء
فيها طرفا والقوباء داء معروف يتقشر ويتسع يعالج بالريق وهي مؤنثة لا تنصرف

ويلي

والجمع قوب قال لي يا عجبا لهذه الفليقة هل تغلبن القوباء الريقة والفليقة الداهية
وقد تسكن الواو من القوباء استثقالا فان سكنتها ذكرت وصرفت والياء
فيه للالحاق بقرطاس والهمزة منقلبة منها قال ابن السكيت ليس في الكلام فعلاء
مضمومة الفاء ساكنة العين ممدودة الآخر فان الخشاء وهو العظم الناتئ وراء
الاذن والقوباء والاصل فيهما تحريك العين قال الجوهري والمزاء وهو ضرب
من الاشربة عندي مثلهما فمن قال قوباء بالتحريك قال في تصغيره قويباء
ومن سكن قال قويبي **قوله** ولا اثر للمدة يريد ان الجمع اذا كان على فعول من المعتل
اللام الواوي كعتيّ وجثيّ جمع عات وجاث واصلهما عتوو وجثوو فان الواو
اعني واو فعول والواو التي هي لام تقلبان يائين لان الجمع مستثقل والواو الاولى
زائدة فلم يعتد بها حاجزا فصارت الواو التي هي لام كانها وليت الضمة فكانه في
التقدير عتو او نزلوا الواو التي هي مدة منزلة الضمة فقلبت الواو التي هي لام ياء
على حد قلبها في ادل فصار عتوي وجثوي فاجتمع واو فعول مع الياء المنقلبة عن
الواو الاصلية والسابقة ساكنة فقلبت ياء وادغمت في الياء وكسروا عين الكلمة التي
هي التاء كما كسروا في ادل ثم منهم من يكسر الفاء ايضا اتباعا للعين فيقول عِتيّ بكسرتين
ومنهم من يبقيها على حالها مضمومة فيقول عُتيّ بضم العين وكسر التاء وظهر لك انه لا اثر
للمدة الفاصلة بين الواو التي في الطرف والضمة التي قبلها الا في جريان الاعراب
فانك تقول هذه ادل ومررت بادل ورأيت ادليا فيكون الضمة والكسرة تقديرا
والفتحة لفظا وتقول هذا عتي ومررت بعتي ورأيت عتيا بالاعراب لفظا في
الاحوال وقالوا في جمع نحو وهو الجهة والسحاب الذي اراق ماءه نحوّ وحكوا عن اعرابي

انه قال انكم لتنظرون في نحو كثيرة يريد جمع النحو الذي هو اعراب الكلام قاله في شرح الهادي وكل ذلك قد جاء شاذا منبها على الاصل كالقود وانما قال في الجمع لانه لم يجب القلب في المفرد لخفته نحو قوله تع وعتوا عتوا كبيرا وهذا هو الوجه والقلب الصاجائز على ضعف نحو معدي ومغزي والقياس معدو ومغزو ومنه ضحا يضحو ضحيا اي برز للشمس وعتا الملك يعتو عتيا وعسي يعسو عسيا اي تجبر وعتا الشيخ يعتو عتيا اذ كبر وولى وتقلبان همزة اصل كساء ورداء كساو وردا لانها فعال من الكسوة ومن قولهم فلان حسن الردية فوقعت الواو والياء طرفا بعد الف زايدة فاما ان لا يعتدوا بالالف فصار حرف العلة كانه ولي الفتحة فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او نزلوا الالف منزلة الفتحة لزيادتها قبلها وانها من جوهرها ومخرجها فقلبوا حرف العلة الفا كما يقلبونها بعد الفتحة فالتقى الفان فلم يحذف احديهما او تحريك الاولى لئلا يعود الممدود مقصورا فحركوا الاخيرة لالتقاء الساكنين فانقلبت همزة واما اذا لم يكونا بعد الف زايدة بان كانت الالف منقلبة عن حرف اصلي فلا يعتلان لئلا يتوالى في الكلمة اعلالان اعلال العين واللام وذلك نحو زاي وناي اما زاي فهو ثاني والفه منقلبة عن واو ولامها ياء من لفظ زويت الا ان عينه اعتلت وسلمت لامه وكان الاصل ان تعتل اللام وتصح العين كما قالوا هوى ونوى لكنه الحق في الشذوذ بالراية وهو العلم والغاية وهو مدى الشئ واما ناي وهو ماوى الابل فمن نويت ولم يقلبوا فيهما لما مر ذكر في الشرح المنسوب الى المص انها جمع زاية ونايه وفيه نظر بل الوجه ان يقال زاي وزاية وناي ونايه على حد تمر وتمرة وكذا لو وقع تاء التانيث بعدهما كما في شقاوة وسقاية لم يجعلا كالمتطرف بل كل متوسط

لانفصال تاء التانيث بالكلمة فلا تقلبان همزة لم يجروا قلنسوة مجرى قلنس فنحو صلاءة وهو الفهر وعظاءة وهو دويبة اكبر من الوزغة وعباءة وهو ضرب من الاكسية شاذ والقياس صلاية وعظاية وعباية وذكر بعضهم ان الصواب ان يقال ويعتد بتاء التانيث اذا كانت لازمة نحو شقاوة وسقاية لانها اذا كانت عارضة لا يعتد بها لانها في قوة الانفصال نحو عداءة وبناءة وشقاوة من عدا يعدو وبنى يبني وشوى يشوي فانه يقال للمذكر عداء وشواء وبناء واذا كان كذلك فمن اعل صلاءة وعباءة كانت التاء عنده عارضة لانه بنى الواحد على اسم الجنس الذي هو الصلاء والعباء ومن صححها فقال صلاية وعباية كانت التاء عنده لازمة لانه لم يقصد بناء صلاية وعباية على صلاء وعباء وتقلب الياء واوا في فعلى اسما كتقوى وهو التقية والورع من وقيت واصله وقيى قلبت الواو تاء كما في تراث وتخمة فصار تقيى وهذا ليس موضع استشهاد ثم قلبت ياؤه واوا فصار تقوى وهو المراد بالاستشهاد وهو غير منصرف لان الفه للتانيث وذكر في الكشاف انه روى سيبويه عن عيسى بن عمر على تقوى من الله بالتنوين ووجهه انه جعل الالف للالحاق لا للتانيث كتترى فيمن نونه الحقها بجعفر وانما قال فيمن نونه لان بعضهم يجعل الف تترى للتانيث كما مر في الامالة وكذلك قلب الياء واوا كما في البقوى واصله بقيى قال في الصحاح يقال ابقيت على فلان اذا رحمته والاسم منه البقيا بضم الباء

وكذلك البَعْوَى بفتح الباء بخلاف الصفة نحو صديا مؤنث صَدْيان بمعنى عطشان من صدي اذا عطش وريا ضد صديا وهي انثى ريان فانهم لم يقلبوا فيهما اليا واوا افرقا بين الاسم والصفة وكان التغيير في الاسم اقرب لخفة الاسماء وثقل الصفات ولهذا كان من الاسباب المانعة من الصرف وتقلب الواو ياء في فعلى اسما كالدنيا والاصل الدنوا لانه من دنا يدنو والعليا والاصل العلوا لانه من علا يعلو فان قيل كيف تقول انها اسمان وانت قد تصف بها وتقول الدار الدنيا والمنزلة العليا قلت هذان وان كنت تراهما صفتين فانهما لا يكونان كذلك الا في حال التعريف ولا تقول منزلة عليا ولا دار دنيا والصفة لا تلزم حالة واحدة وانما شانها ان تكون مختلفة تارة نكرة وتارة معرفة فلما خص كونها صفة بحال التعريف كونها صفة كلا صفة قال ابن جني الدنيا والعليا وان كانتا صفتين الا انهما خرجتا الى مذهب الاسماء كما تقول في الاجرع والابطح والابرق انها الان اسماء فاستعملوها استعمال الاسماء وان كانت في الاصل صفات الا تراهم قالوا ابرق وابارق واجرع واجارع فصرفوا ابرقا واجرعا وجمعوها على مثال احمد واحامد وشذ القصوى وحزوى والقياس القصيا وحزيا ثم اعلم ان القصوى مما استغني فيه بالوصف عن الموصوف كالصاحب والاصل فيه الغاية القصوى فصار كانه اسم غير صفة فلذلك حكم فيه بالشذوذ وحزوى اسم مكان بخلاف الصفة كالغزوى مؤنث الاغزى فانه لم تقلب فيها الواو ياء فرقا بين الاسم والصفة كامر وحاصل الكلام انهم ارادوا ان يفرقوا بين الاسم والصفة

كامر

كامر وحاصل الكلام انهم ارادوا ان يفرقوا بين الاسم والصفة في اليا بين اعني في فعلى وفُعلى فقلبوا في الاسم ولم يقلبوا في الصفة فرقا بينهما ولم يعكسوا لان الاسم لخفته بالتغيير اولى ثم لما تقرر انهم يقلبون في الاسم دون الصفة ارادوا ان يفرقوا بين البابين اعني فَعلى وفُعلى فخصوا فعلى مفتوح الفاء بقلب ياءه واوا وخصوا فُعلى مضموم الفاء بقلب واوه ياء تفرقة بينهما ولم يعكسوا لان فعلى بالضم اثقل فكان اولى بان يقلب فيه الواو ياء لتحصل الخفة فظهر لك انه لم يفرق في فعلى بالفتح من الواو بين الاسم والصفة نحو القصيا دعوى من الاسماء وشهوى مؤنث شهوان من الصفات وكذا لم يفرق في فُعلى بالضم من اليا بين الاسم والصفة نحو الفتيا من الاسماء والقضيا من الصفة قوله وتقلب اليا اي اذا وقعت اليا بعد همزة واقعة بعد الالف في باب مساجد ولا يكون اليا في مفرده واقعة بعد همزة كاينة بعد الف فانه تقلب اليا الفا والهمزة ياء نحو مطايا وركايا في جمع مطية وركية وهي البير واصلها مطايو وركايو من مطوت بهم اي مددت بهم في السير وركوت البير اي شددته واصلحته قلبت الواو فيهما ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار مطايي وركايي بيائين قلبت اليا الواقعة بعد الالف همزة كما في صحائف فصار مطاءي وركاءي بياء واقعة بعد الهمزة الواقعة بعد الف باب مساجد فكرهوا وقوع الهمزة المكسورة بين حرفي العلة في الجمع المستثقل مع ان مفرده ليس كذلك حتى يراعى فابدلوا كسرة الهمزة فتحة فانقلبت

فانقلبت الياء الفا فصار مطاءا وركاءا فكره وهو هنشة ووقوع الهمزة بين الفين فقلبوا ياء فصار مطايا وركايا وكذلك خطايا على القولين اما على قول الخليل فانه لما جمع خطيئة على خطائي وقدم الهمزة على الياء وقع الياء بعد همزة بعد الف في باب مساجد واما على قول غير الخليل فلانه تقلب الياء الواقعة بعد الالف من خطائي همزة فيجتمع همزتان فتقلب الثانية ياء لانكسار ما قبلها فيصير خطائي بياء بعد همزة بعد الف باب مساجد فتقلب الياء الفا والهمزة ياء كما مر وكذا اصلايا والصلاءة الفهر وهو الحجر ملء الكف يجمع على صلائي بيائين قلبت الاولى همزة فصار صلائي بياء بعد همزة قلبت الهمزة والياء الفا كما مر وكذا الصلاءة بالهمزة وجمع على صلائي بهمزة بعد ياء ثم قلبت الياء همزة فصار صلاء بهمزتين قلبت الثانية ياء فصار صلائي بياء بعد همزة فتقلب الياء الفا والهمزة ياء كما مر وكذا شوايا جمع شاوية وهي اسم فاعل من شوى يشوي وهو لفيف مقرون واصله شواوي قلبت الواو الواقعة بعد الالف همزة كما في اوائل فصار شوائي فوقعت الياء بعد همزة بعد الف في باب مساجد وليس مفرده كذلك ففعل به ما مر وانما لم تقلب العين في شاوية همزة كما في قائلة وبائعة لان فعلها لم يعل عينه نحو شوى يشوي وليس مفرده كذلك احتراز عن شواء جمع شائية اسم فاعل من شاءت اي سبقت وهو ناقص مهموز العين والاصل شوائي فانه وان كان الياء فيها واقعة بعد همزة بعد الف في باب مساجد لكن لم تقلب الياء فيه الفا و

الهمزة ياء لان الياء كانت واقعة بعد همزة كائنة بعد الف في مفرده ايضا وفي ذلك قصد المناكلة الواحد للجمع واحتراز ايضا من شواء جمع شائية اسم فاعل من شاء وهو اجوف مهموز اللام والاصل شوائي ثم قدم الهمزة على الياء عند الخليل فصار شواءي وعند غيره قلبت الياء الواقعة بعد الالف همزة فصار شواءء بهمزتين قلبت الثانية ياء لانكسار ما قبلها فصار شوائي فعلى المذهبين وقعت الياء بعد همزة بعد الف في باب مساجد لكن لم يعمل العمل المذكور قصد المناكلة المفرد للجمع كما مر وحكم جواء جمع جائية كذلك لانه اسم فاعل من الاجوف المهموز اللام وهو جاء يجيء وقول المص وليس مفرده كذلك اولى من قول بعضهم وهو انه انما تقلب اذا كانت الهمزة عارضة في الجمع لانه وان كان يصح الاحتراز به عن شواء جمع شائية من شاءت وهو الناقص المهموز العين لان الهمزة غير عارضة بل هي عين الكلمة لكن يرد عليه شواء وجواء جمعا شائية وجائية من شاء ويشاء وجاء يجيء الاجوف مهموز اللام لان الهمزة فيهما عارضة لانقلابها عن حرف العلة لان اصلهما شوائي وجوائي مع انه لم يعمل فيهما العمل المذكور فان قيل انها غير عارضة بل هي لام قدمت على العين كما هو مذهب الخليل فالجواب ان المختار في ذلك مذهب غير الخليل وايضا لو كان المختار مذهبه لكان يجب عليهم ان يقولوا خطاء لان الهمزة غير عارضة ما قرروه لان اصل خطائي على فعائل فقدم الهمزة على الياء وصار خطائي فليست الهمزة عارضة ولا احد يقول خطاء فوجب ان يقال وليس مفرده كذلك وكان المص انما كرر قوله بخلاف اشارة الى البابين اعني ما فيه الهمزة عارضة كشواء

من شاووث وما فيه الهمزة عارضة كشواء وجواء من شاو وشاء وجاء وجئ والى انه
لا يجري فيها ما مر من العمل ويمكن ان يكون مراد النحويين بقولهم اذا كانت الهمزة
عارضة في الجمع انه لا يكون الهمزة في مفرده كذلك بل يكون الجمع مختصا بذلك فلا يكون
الفرق بين ما ذكر المص وبين ما ذكروه الا في العبارة فيندفع عنهم ما اورد عليهم
قوله وقد جاء اداوى اي كان مقتضى الاصل المذكور ان يقال ادايا وعلايا وهرايا
لان اصلها اداوو وهراوو قلبت الواو فيها ياء لانكسار ما قبلها وقلبت الياء همزة
كما في صحايف فصار اداءي وعلاءي وهراءي بياء واقعة بعد همزة بعد الف
في باب مساجد وليس مفردها كذلك فكان القياس ادايا لكنهم قلبوها واوا
ليشاكل الجمع الواحد لان مفردها اداوة وهي المطهرة وعلاوة وهي ما يعلق على
البعير بعد حمله نحو السقاء والسقو وهراوة وهي العصا قوله وتسكنان اي وتسكن
الواو والياء في باب يغزو ويرمي مرفوعين لاستثقال الضمة على الواو والياء
بعد الضمة او الكسرة فتسكن وكذلك الغازي والرامي رفعا وجرا ولا تقع في
المجرور الا الياء لانه ليس في الاسماء المتمكنة ما اخره واو وقبلها حركة وتحريك الياء
في الرفع شاذ كما في قول الشاعر قد كاد يذهب بالدنيا ولذتها * موالي ككباش
العوس سحاح * العوس بالضم ضرب من الغنم يقال شاة سحاح اي سمينة
وكذا تحريك الياء في الجر شاذ كقوله ما ان رايت ولا ارى في مدتي * كجواري
يلعبن في الصحراء * وكقوله كمشتري بالخيل احمرة بترى * والاحمرة جمع حمار والبتر
جمع ابتر قوله كالسكون اي كما ان سكون الواو في النصب شاذ في قول الشاعر
معطوع الذنب

واني

واني وان كنت ابن سيد عامر * وفارسها المشهور في كل موكب *
فما سودتني عامر عن وراثة * ابى الله ان اسمو بام ولا اب * وكذا سكون الياء
في النصب قال يا دار هند عفت الا اثافيها * وفي المثل اعط القوس باريها قال
يا باري القوس بريا لست تحسنه * لا تفسد القوس اعط القوس باريها * وكالاثبات في الواو
والياء والالف في حال الجزم فانه شاذ قال هجوت زبان ثم جئت معتذرا *
من هجو زبان لم تهجو ولم تدع * اي لم تهج لانك اعتذرت ولم تترك الهجو لانك
هجوته وفي بعض القراءات ارسله معنا غدا نرتعي ونلعب وقوله نرتعي جواب الامر
ولذلك جزم ونلعب بالعطف عليه وانه من يتقي ويصبر باثبات الياء واجاز
ابو علي ان يكون من موصولة ويتقي صلته وجعل جزم ويصبر باثبات الياء عطفا
على محل يتقي لان الموصول هنا يتضمن معنى الشرط بدليل دخول الفاء في خبره وعلى تقدير ان
يكون من شرطية احتمل ان يكون ثبوت الياء لاجل الكسرة وكذا قوله ما انس لا انساه
اخر عيشتي * ما لاح بالمعزاء ريع سراب * والامعز المكان الصلب الكثير الحصا والارض
معزاء والريع بكسر الراء الطريق * وتحذفان في مثل يغزون واصله يغزوون سكنت
الواو الاولى كما في يغزو ثم حذفت الاولى لالتقاء الساكنين ثم ضمت الميم لتناسب الواو
واصل اغزن اغزو وحذفت ضمة الواو ثم الواو لالتقاء الساكنين فصار اغزو
ثم الحقت نون التاكيد وحذفت الواو لالتقاء الساكنين ولم تحرك كما في اخشون
لوقوع الضمة قبلها بخلاف اخشون فان ما قبل الواو فيه فتحة واصل اغزن اغزوي
حذفت كسرة الواو ثم هو لالتقاء الساكنين ثم كسرت الزاي لوقوع الياء الساكنة

بعدها فصار اُغزي ثم لحقت نون التاكيد فاجتمعت ساكنة مع ياء المخاطبة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين ولم تحرك كما في اخشين لو قوع الكسرة قبلها بخلاف اخشينّ وارمنّ وارمِنّ كاغزنّ واغزِنّ في التعليل الآن الميم في ارمن اصلها الكسرة لكنها ضمت بعد حذف الياء لاجل واو الجمع قوله وبحو يد اصل هذه الكلمات يدْيٌ ودميٌ او دمَوٌ وسمْوٌ وبنوٌ واخوٌ وشيٌ منها لا يقتضي الحذف بل قياس بعضها الاثبات كيدٍ ودمٍ واسمٍ لسكون ما قبل حرف العلة فيها كما في ظبيٍ وقنوٍ وقياس بعضها الابدال كابنٍ واخٍ لتحرك حرف العلة وانفتاح ما قبلها كما في عصا لكن حذفت على خلاف القياس لكثرتها في كلامهم والله اعلم قوله الابدال جعل حرف مكان حرف غيره فقوله مكان حرف ولم يقل جعل حرف عوضا عن حرف احترازا عن جعل حرف عوضا عن حرف في غير موضعه نحو همزة ابن واسم وتاء عدة وزنة ولا يسمى ذلك بدلا الا تجوزا او قوله غيره احترازا عن رد المحذوف في مثل ابٍ واخٍ وستٍ فانك اذا انسبت اليها تقول ابوي واخوي وستهي بردلاماتها وجعلها في مكانها فيصدق عليه انه جعل حرف مكان حرف ولا يسمى ابدالا اذ ليس جعل حرف مكان حرف غيره بل جعل حرف مكان حرف وهو نفسه وبهذا القيد خرج نحو اخت وبنت عن التعريف فان التاء وان قلنا التاء فيها عوض عن المحذوف لكن ليس بالحقيقة في مكانه فان المراد بكونه في مكانه ان يكون العوض فاء ان كان الاصل فاء كما في اجوه وعينا ان كان الاصل عينا كما في قال ولاما ان كان لاما كما في ماء وزائدا

دالا على المعنى المقصود ان كان الاصل كذلك كما في قائم بالهمزة في قائم بالالف وان تاء اخت وبنت ليست كذلك فان قيل هذا التعريف غير مانع لانه دخل فيه مثل اطلم واصله اظطلم جعل الظاء مكان تاء افتعل لارادة الادغام ولا يسمى ذلك ابدالا الا مع ان الظاء ليس من حروف الابدال فكان يجب عليه ان يزيد قيدا آخر وهو ان يقول لا للادغام فجوابه ان المص لما بين حروف الابدال علم ان المراد بحرف في قوله جعل حرف مكان حرف غيره احدى تلك الحروف فكانه قال الابدال جعل الحرف من حروف انصت يوم جد طاه زل مكان حرف غيره فيستقيم ح ولا يلزم محذور لانه بين ذلك عن قريب قوله ويعرف اي ويعرف الابدال بالامثلة التي اشتقت مما اشتق منه الكلمة التي فيها الحرف المبدل كتراث للمال الموروث فان قولنا ورث ووارث وموروث يدل على ان اصله وراث وكذا اجوه جمع وجه فان الوجه والتوجه والمواجهة يدل على ان همزته عوض من الواو ويعرف ايضا الابدال بقلة استعمال ما ذلك الحرف فيه بخلاف ما فيه الحرف كالثعالي فان الثعالب اكثر استعمالا منه فعلم ان الياء فيه عوض من الباء ويعرف الابدال في الثعالي بامثلة الاشتقاق ايضا لانه جمع ثعلب وثعالة للانثى وثعلبان للذكر قوله وبكونه فرعا اي يعرف الابدال بكون اللفظ فرعا للفظ آخر والحرف زائد في الاصل فان الحرف الواقع في الفرع بازاء الحرف الزائد في الاصل يكون مبدلا منه كضويرب فانه فرع ضارب والف ضارب زائد فواو ضويرب بدل منه قيل هذا منقوض بعلقيان تثنية علقى وهو نبت اذ علقيان فرع علقى منقلبة من الياء لما ذكروا من ان الف علقى للالحاق ونونوا والواحدة علقاة وقد عرفت فيما

بحث الابدال

ان الالف الالحاق تكون منقلبة عن اليا وهذا ضعيف لانه قال سيبويه الف علقى للتانيث ولذا حكم بمنع صرفه واذا كان كذلك فلا يرد النقض لانه لما ثني علقى قلبت الفها فاليا في علقيان بدل من الالف قال صاحب الكشاف فيه ان صحت الرواية عن ابي عبيدة انه فسر البعض بالكل في قوله تعالى وان يك صادقا يصبكم بعض الذي يعدكم فنشد بيت لبيد ۝ تراك امكنة اذا لم ارضها ۝ او يرتبط بعض النفوس حمامها ۝ فقد حق فيه قول المازني في مسألة العلقى كان اجفى ما اقول له والحكاية انه قال المازني للمبرد سمعت ابا عبيدة يقول ما اكذب النحويين على العرب حيث يزعمون ان الالف في العلقى للتانيث وسمعناهم يقولون لله علقاة للواحدة فقال المبرد فلما قال ولكن قال كان اجفى من ان يفقه ما اقول له والجواب عن قول ابي عبيدة ان من جعل الالف للتانيث من العرب روى قول العجاج يستن في علقى وفي مكور غير منون ولم يقل في الواحد علقاة ومن روى علقى بالتنوين جعل الالف للالحاق ويقول علقاة يستن الفرس وغيره اي يقمص وهو ان يرفع يديه ويطرحهما معا ويعجن برجليه والمكور ضرب من الشجر والواحد مكرة قوله وبكونه اي يعرف الابدال بكون اللفظ فرعا من لفظ والحرف اصل في الفرع فالحرف الذي بازائه في الاصل يكون بدلا منه كمويه فانه فرع ماء لكونه تصغيره فلما قيل في التصغير مويه بالهاء علم ان الهاء اصل لان التصغير يرد الاشياء الى الاصل فهمزة ماء تكون بدلا من الهاء واعترض عليه بان اوائل فرع اواول والهمزة في اوائل غير زائدة مع انه ليس في الواحد بازائه وهو الواو بدلا منها بل هي بدل مما في الواحد وهو مدفوع لانه لا يلزم من كون الهمزة غير زائدة في الفرع ان تكون اصلية

الجواب عن قول ابي عبيدة انه جاء في علقى لغتان احديهما علقى بغير التنوين فعلى هذا الالف للتانيث وبغال فعلى هذا الالف للالحاق في مونثه علقاة

فالهمزة في اوايل وان كانت غير زايدة فليست باصلية بل هي منقلبة عن الواو قوله وبلزوم بناء مجهول لو لم يحكم بالابدال نحو هراق واصله اراق لعدم فعل وكذا اصطبر واصله لعدم افتعل وكذا اداركت واصله تداركت فابدل التاء دالا لارادة الادغام واتي بهمزة الوصل لامتناع الابتداء بالساكن وانما حكم بذلك لعدم افاعل وافاعل قوله وحروفه اي وحروف الابدال اربعة عشر يجمعها قولهم انصت يوم جد طاه زل وقوله انصت من الانصات ويوم ظرفه وجد مبتداء مضاف الى طاه وهو علم وزل من الزلل وهو خبر المبتداء والظرف مضاف الى الجملة اي انصت في هذا اليوم وقال بعضهم حروفه ثلاثة عشر يجمعها قولك استنجده يوم طال وهذا وهم لانهم نقصوا الصاد والزاي وهما من حروف الابدال لقولهم صراط وزقر في سراط وسقر وزادوا السين وهو ليس من حروف الابدال ولو اورد استمع واصله استمع فابدل السين مع التاء اجيب بان المراد ما لا يكون للادغام والا لورد اذكر واظلم واصلهما اذتكر واظتلم يعني يلزم ان يكون جميع الحروف غير حروف ضوي مشفر تبدل للادغام والياء والواو والميم وان كان من حروف ضوي مشفر فهي من حروف الابدال فثبت لزوم ما ذكرنا وفساده ظاهر قوله فالهمزة من حروف اللين اعلم ان الابدال اما للتخفيف او لمشاكلة الحروف وتقاربها في المخرج او في الصفات كالجهر والهمس الى غير ذلك فالهمزة تبدل من حروف اللين والعين والهاء اما ابدالها من حروف اللين والعين والهاء اما ابدالها من حروف اللين فعلى ضربين مطرد وغير مطرد اما المطرد فعلى

ضربين لازم وجايز اما اللازم فاما في اللام نحو كساء ورداء واصلها كساوٌ وردايٌ
او في العين نحو قايل وبايع والاصل قاوِل وبايِع او في الفاء نحو اوَاصِل واصله وواصِل
والتعليل قد مر في الاعلال ولما كان التغير بالاخر اولى قدم للعلم ما الابدال في لامه على ما في
عينه وما في عينه على ما في فائه واما الجايز ففي اجوه واوري واصلها وجوه وووري
واما غير المطرد من الالف نحو دابة وشابة والعالم قال شعر فخندف هامة هذا
العالم وفي بازٍ ومن الياء في شيمة ومن الواو في موقد واما ابدالها من العين نحو
اباب بحر في عباب بحر وهو معظم البحر فشاذ واما ابدالها من الهاء فنحو ماءٍ واصله
ماه بدليل مويه وقد يبدلون الهمزة في جمعه ايضا فيقولون امواء لكن الابدال في ماء
لازم وفي امواه ليس كذلك **قوله** والالف من اختيها لازم في نحو قال وباع وآل
على راي فان اصله عند الكسائي اوَل لان تصغيره عند بعضهم اويل قلبت الواو
الفا وعند البصريين هي مبدلة عن الهاء وآل الرجل اهله وعياله والباقي ظاهر **قوله**
والياء من اختيها اصل ميقات وغازٍ وقيام وحياض موقات وغازوٌ و
قوام وحواض وقد مر ذلك وابدال الالف في حبلي والواو في صوم وصبوة
ويوجل ياءً شاذ واصل ذيب بالهمز فيبدلونها ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها
وابدال الياء من احدى حرفي التضعيف في امليت الكتاب املية املاء و
في التنزيل فهي تملى عليه بكرة واصيلا قال ان عمر قاليت لا املاه حتى يفارقا
اي لا املّه قالوا والاصل املَلَه املّه امللا وفي التنزيل فليملل الذي عليه الحق وذهب
بعضهم الى انهما لغتان لان تصرفهما واحد فليس جعل احدهما اصلا والآخر فرعا

اولى من العكس وقالوا اظفاري اي قصّصت ويجوز ان يكون المراد قصّيت
اظفاري اي تتبعت على اقاصيها لان المأخوذ اطرافها وطرف كل شيء اقصاه وابدل
ايضا من النون في قوله تع واناسيَّ كثيرا والاصل اناسين لانه جمع انسان ومن
العين في قول الشاعر ومنهل ليس له حوازق ٭ ولضفادي جمه نقانق اي لضفادع
جمه والمنهل مثل المشرع والحوازق الجوانب جمع حازق وحازقة والحزق
الجنس يعني ليس له جوانب تمنع الماء ان ينبسط ويجوز ان يريد ان جوانبه
لا تمنع الواردة بل كلها سهلة لمن يريد والنقانق جمع نقنقة وهي الصوت
وجمه معظمه وكثرته ومن الباء في قوله كان رحلي على شغواء حادرة ٭ ظمياء
قد بل من طل خوافيها ٭ لها اشارير من لحم متمرة ٭ من الثعالي ووخز من ارانيها
والاصل الثعالب والارانب لانهما جمعا ثعلب وارنب والشغواء العقاب
والحادرة اي سريعة شبّه راحلته في سرعتها بعقاب وظمياء اي يضرب الى
السواد او عطشى الى دم الصيد والطل مطر ضعيف والخوافي ريش جناحها واذا
بلّها الطل اسرعت والضمير في لها للعقاب اي ولها في وكرها اشارير لحم قد
جففته وبسطته والاشارة بالكسر القطعة من القديد تتمرة تقطيعه صغارا و
التمر والمتمر المقطع والوخز شي منه ليس بالكثير ومن السين في قوله اذا ما عُدّ اربعة
فِسالُ ٭ فزوجك خامس وابوك سادي اي ابوك سادس والفسال جمع فسل
وهو اللئيم ومن التاء في قوله شعر قد مر يومان وهذا الثالي ٭ وانت

بالهران لاتبالي اي وهذا الثالث قوله والواو من اختيها اي من الالف في ضوارب جمع ضاربة وفي ضويرب تصغير ضارب وفي رجوي وعصوي ومن الياء في موقن اسم فاعل من ايقن والاصل ميقن وفي طوبى والاصل طيبى من طاب يطيب وفي بوطر والاصل بيطر من البيطرة ومنه البيطار وفي بقوى والاصل بقيا من البقي عليه اي اشفق وهو من بقي فكانه طلب بقاءه قوله وشاذ عطف على قوله لازم اي ابدالها من اختيها لازم فيما مر وشاذ فيما سيذكره ثم ان الشاذ قد يكون لازما كما في ما ء وقد يكون ضعيفا كما في قولهم هذا امر مضوّ عليه وهو نهوّ عن المنكر والاصل مضوي من المضي ونهوي من النهي لان القياس في مثلها قلب الواو ياء مع الادغام على ما مر وكذا ابدال الواو من الياء في جباوة من جبيت الخراج جباية وقيل في كون واو المضو بدلا من الياء نظر لانه يقال مضيت على الامر مضيا ومضوت على الامر مضوا وكذا في كون الواو في جباوة بدلا من الياء في جباية نظر لان جباية وجباوة لغتان قال في الصحاح جبيت الماء في الحوض وجبوته اي جمعته قيل مصدر الاول جبي والثاني جبو وقال فيه ايضا جبيت الخراج جباية وجباوة هكذا ذكره وهو ضعيف لانه لا يلزم من استعمالها كونهما اصلين لجواز معرفة الابدال وبقلة الاستعمال قوله ويبدل ايضا الواو من الهمزة في جونة وجون واصلها جؤنة وجؤن بالهمز فابدل الواو منها وقيل المثال غلط لان تركيب جاون مهمل في الكلام وح لا يعلم ان اصل ثاني جونة الهمزة قال صاحب الصحاح والجونة

بالنجم

بالضم مصدر الجون من الخيل والجونة ايضا جونة العطار وربما همزوا وقول صاحب الصحاح وربما همز والظاهر ان قول صاحب الصحاح في ارادة عكس ما ذكره المص لانه جعله معتلا في الاصل والهمزة فيه بدلا من الواو وجونة العطار حقه قوله والميم من الواو لازم في فم ليلا يلزم اسم معرب على حرف واحد على ما مر في النحو وضعيف في لام التعريف وهو لغة طي قال شعر ذاك خليلي وذو يعاتبني ٭ يرمي وراءي بامسهم وامسلمه ٭ وذو بمعنى الذي ووراءي بمعنى قدامي وامسلمه واحد السلام وهي الحجارة يعني انه يذب عني ويدفع قدامي بالسهم والاحجار وهذا البيت في الصحاح بالسهم بتشديد السين وامسلمه بسكون الميم ومن النون لازم في نحو عنبر وشنباء يكتب بالنون ويلفظ بالميم والشنباء من الشنب يقال شنب الثغر شنبا اذا رق وجرى الماء عليه والوصف منه اشنب والانثى شنباء وضعيف في البنام والاصل البنان وهي اطراف الاصابع وطامه الله على الخير اي طانه الله على الخير بمعنى جبله وضعف ابدالها من الباء في بنات مخر يقال السحائب بيض رقاق ياتين قبل الصيف بنات مخر وبنات بخر والباء هي الاصل لانه من البخار وفي قولهم مازلت راتما اي راتبا من رتب رتوبا ثبت وفي قولهم رأيته من كثم اي من كثب وهو القرب قوله والنون اي ابدال النون من الواو في صنعاني وبهراني شاذ كانهم قالوا صنعاوي وبهراوي كصحراوي ثم ابدلوا من الواو نونا وقيل النون بدل من الهمزة في صنعاء وبهراء والاول هو الاصح لانه لا مقاربة

لكن قوله طلب بقاءه اولى اذ ليس في مادة الفعل ولا في زنته ما يدل على الطلب

بين الهمزة والنون لان النون من الفم والهمزة من اقصى الحلق واما النون والواو
فمتقاربان وقالوا لعن والاصل لعل لكثرة استعماله ثم ابدل اللام نونا
لتقاربهما في المخرج ولذلك يدغم فيها كقوله تع ويؤت من لدنه اجرا عظيما
وقيل انهما لغتان لعلة التصرف في الحروف قال الشاعر هل انتم عائجون بنا لعنا
نرى العرصات او اثر الخيام وانما حكم في الاولين بالشذوذ وفي الثالث بالضعف
لان المراد بالشاذ ما كان بخلاف القياس وان كان موافقا لاستعمال الفصحاء
وبالضعيف ما يكون بخلاف استعمال الفصحاء قوله والتاء من الواو والياء في
اتعد واتسر وانما قال على الافصح لانه قد جاء فيهما ايتعد وايتسر وشاذ في نحو
اتلجه والاصل اولجه لانه من الولوج وشذ ابدالها من السين في طست وحاج
واصله طس لان جمعه طسوس وتصغيره طسيس فان قيل جمع ايضا على طسوت
فلم حكمتم بان السين اصل والتاء بدل من غير عكس قلت لما ثبت من ان التاء
من حروف الابدال ولم يثبت ذلك في السين واما ابدالها من الباء في
الذعالت والاصل الذعالب فضعيف ذكر في الصحاح الذعاليب قطع الخرق
قال منشرا عنه ذعاليب الخرق وقال ابو عمرو واطراف الثياب يقال لها
الذعاليب واحدها ذعلوب وانشد لجرير وقد تكون على الحاجات ذا لبث
واحوذيا اذا انضم الذعاليب واللبث واللباث المكث والاحوذي
الخفيف في الشيء لحذقه ذكر جميع ذلك في الصحاح وعلم منه ان اصل الذعالت
الذعاليب بانقلاب مدته ياء كما هو القياس نحو قرطاس وقراطيس وكذا ابدال

التاء

التاء من الضاد في لصت ضعيف ذكر في الصحاح ان اللصت بفتح اللام اللص
والجمع لصوت وهم الذين يقولون للطس طست وذكر في شرح الهادي
انه يقال لص بحركات اللام والكسر افصح ولصت بفتح اللام والجمع لصوت
كبيت وبيوت والدليل على ان التاء بدل من الضاد قولهم تلصص بينهم وهو
بين اللصوصية واللصوصية بضم اللام وفتحها قوله والهاء من الهمزة والاصل
فيما ذكر ارقت الماء وارحت الدابة اي رددتها الى المراح واياك ولانك
ولما دخل لام الابتداء غير والهمزة هاء لان اللام لا يجامع ان لانهم لا يجمعون بين
حرفين لمعنى واحد وان فعلت فعلت وهي في لغة طي والهمزة في اذا الذي
للاستفهام وابدل هاء قال واتى صواحبها فقلن هذا الذي منح المودة غيرنا
وجفانا يعني ان الرجل المذكور في اول القصيدة صاحبات امرأة مذكورة
فقلن اي الصاحبات اذا الذي اي أهذا الذي وانما ابدلوا الهمزة هاء في هذه
الصور لان الهمزة حرف شديد مستثقل والهاء حرف مهموس خفيف
ومخرجاهما متقاربان وشذ ابدالها من الالف في انه قال في شرح الهادي يجوز
ان يكون الهاء بدلا من الالف وهو الاصل لان الاصل لكثرة الاستعمال الوقف
على انا بالالف ويجوز ان يكون الهاء لبيان حركة نون انا وكذا الابدال شاذ
في حيهله اعلم ان حيهل مركب من حي وهل مبني على الفتح يقال حيهل الثريد
اي ايته وقد جاء حيهلا بالتنوين وفي الحديث اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر

اي اسرع بغمر بالذكر فانه منهم وجاء ايضا حيهلا بالالف قال الشاعر بحيهلا
يزجون كل مطية امام المطايا سيرها المتقاذف قوله سيرها مبتداء
والمتقاذف صفته وامام المطايا خبره والجملة صفة مطية والمتقاذف
السير الذي يتبع بعضه بعضا واما قول المؤذن حي على الصلواة فبالعين وليس
من ذلك وقد ابدلوا من الالف هاء وقالوا حيهله وكذا الابدال شاذ في منه
مستفيضا كما في قول الشاعر قد وردت من امكنه من ههنا ومن هنه ان لم
تروها فمه اي وردت الابل من امكنة مختلفة ان لم تروها فما تصنع هكذا
رواية البيت في المفصل ان لم تروها بالتاء وفي شرح الهادي ان لم اروها
بالهمزة ثم ذكر فيه انه يجوز ان يكون الهاء بدلا من الالف لتقاربهما في المخرج ويجوز
ان يكون زجرا اي مه يا انسان كانه يخاطب نفسه ويزجرها وكذا الابدال شاذ
في ياهناه وهو مختص بحال النداء والاصل هناو على فعال بمعنى قبيح قلبت واوه الفا
على طريقة القلب في كساء فامتنع التلفظ بالفين فقلبت الثانية هاء ولم تقلب همزة
لئلا يظن انه فعال من التهنئة وانما قال على راي لان فيه خلافا فذهب بعض البصريين
الى انها بدل عن همزة مبدلة عن الواو وبعضهم الى انها بدل الى ان الهاء اصلية وليست
بدلا وضعيف بقلة باب سلس وبعضهم الى ان الالف بدل من الواو والهاء للسكت
وذهب الكوفيون والاخفش الى ان الالف والهاء زائدتان والهاء للسكت
واللام محذوفة كما في هن وهنه ويبطل قول الكوفيين والقول الرابع للبصريين جواز تحريكها

في السعة واجابوا عن ذلك بانها حركت حال الوصل تشبيها بها الهاء السكت
بهاء الضمير ويبدل من الياء في هذه امة الله وانما جعلوا الياء الاصل لما ثبت
من كونها للتانيث في تضربين وتقومين هكذا ذكر في الشرح المنسوب
الى المص وذكر المص في شرح الكافية ان بعضهم ذكر ان الياء في هذه امة الله علامة للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث
او يكون الياء بدلا من الهاء في قولك هذه امة الله وقد واللام اي يبدل
اللام من النون في اصيلال لقرب المخرج بينهما والاصيل الوقت بعد العصر الى
المغرب وجمعه اصل واصال واصائل ويجمع ايضا على اصلان كبعير وبعران
ثم صغر الجمع فقالوا اصيلان ثم ابدلوا من النون لاما فقالوا اصيلال ومنه قول
النابغة وقفت فيها اصيلالا اسائلها اعيت جوابا وما بالربع من احد و
هذا التصغير شاذ لان فعلانا من ابنية الكثرة فلا يصغر على لفظه ذكر في شرح
الهادي انه يمكن ان يقال اصيلان تصغير اصيل على غير لفظه كعشيشية ونظائرها وكلام
سيبويه يدل على هذا ومن الضاد في قول الشاعر لما راى ان لا دعه ولا شبع
مال الى ارطاة حقف فالطجع اي فاضطجع قبل الغنم للذيب والدعة سعة
العيش والهاء عوض من التاء والارطى شجر من اشجار الرمل والواحدة ارطاة
والحقف المعوج من الرمل قوله والطاء من التاء يريد انه اذا كان فاء افتعل صادا
او ضادا او طاء او ظاء ابدلت تاءه طاء لزوما فيقال اصطبر واصل اصتبر

افتعل من الصبر وقد شبه بهذا التاء تاء الضمير فقال حفصط في حفصت من الحوص وهو الخياطة وسياتي ذلك في باب الادغام منفصلا ان شاء الله تعالى قوله والدال من التاء يريد انه اذا كان فاء افتعل دالا او ذالا او زايا قلبت تاؤه دالا فيقال ازدجر واصله ازتجر وقد شبه بهذا التاء تاء الضمير فقال فزد في فزت من الفوز وسياتي هذا ايضا في باب الادغام ان شاء الله تعالى وقد ابدل تاء الافتعال دالا في بعض اللغات في غير ذلك فيقال اجدمعوا واجدز في اجتمعوا واجتز قال الشاعر

فقلت لصاحبي لا تحبسانا ... بنزع اصوله واجدز شيحا

خاطب الواحد خطاب الاثنين يقول لا تحبسنا بنزع اصول الكلاء واقطع شيحا ودع اصوله في الارض لئلا يطول المكث بنا وهذا شاذ لا يقاس عليه فلا يقال في اجترا اجدرا وقد ابدلوا من التاء دالا في غير افتعل وقالوا دولج في تولج وهو موضع يدخله الوحش من الولوج قال سيبويه التاء فيه مبدلة عن الواو وهو فوعل لانك لا تكاد تجد تفعل اسما وفوعل كثير قوله والجيم من الياء المشددة لاشتراكهما في المخرج لكونهما من وسط اللسان واشتراكهما في الجهر قال ابو عمرو قلت لرجل من بني حنظلة ممن انت فقال فقيمج قلت من ايهم فقال مرج وقد ابدل من غير المشددة قال لاهم ان كنت قبلت حجتج فلا يزال شاحج ياتيك بج اقمر نهات ينزي وفرتج يريد اللهم ان قبلت حجتي فلا يزال ياتيك بي شاحج هذه صفته والشاحج من شحج البغل صوت والاقمر الابيض والنهات النهاق وينزي اي يحرك وقوله وفرتج اي وفرتي والوفرة الشعرة الى شحمة الاذن واما قول

الشاعر

واما قول الشاعر حتى اذا ما امسجت وامسجا فقيل ان الجيم فيه بدل من الياء فحركت بالحركة التي كانت للياء في الاصل فان الاصل امسيت وامسيا وقيل انها بدل من الف امسى وساغ ابدالها من الالف لكونها مبدلة من الياء وان كانت الجيم لا تبدل من الالف وانما كان هذا اشذ لانهم جعلوا فيه الياء المقدرة كالملفوظة قوله والصاد من السين السين حرف مهموس مستفل فاذا وقعت قبل هذه الحروف المستعلية كرهوا الخروج من المستفل الى المستعلي فابدلوا من السين صادا على سبيل الجواز لان الصاد يوافق السين في الهمس والصفير ويوافق هذه الحروف في الاستعلاء فيتجانس الصوت ولا يختلف ولا فرق بين ان يكون السين ملاصقة لهذه الحروف او بينهما فاصل واصل تلك الكلمات اسبغ وسلخ وسقر وسراط فان تاخرت السين عن هذه الحروف لم يسغ فيها هذا الابدال فلا تقول في قست قصت ولا في بخس بخص لانها اذا كانت متاخرة كان المتكلم منحدرا بالصوت من عال ولا يثقل ذلك ثقل التصعيد من منخفض قوله والزاي من السين اذا وقعت السين ساكنة قبل الدال ابدلت زايا ابدالا جائزا كقولك يزدل في يسدل ثوبه وذلك لان السين حرف مهموس والدال حرف مجهور فكرهوا الخروج من حرف الى حرف ينافيه فقربوا احدهما من الآخر بان ابدلوا من السين زايا لانهما من مخرج واحد واختهما في الصفير وتوافق الدال في الجهر فيتجانس الصوتان واذا وقعت الصاد ساكنة قبل الدال جاز فيها ثلاثة اوجه احدها ان تجعل زايا خالصة نحو هذا فزدي انه يريد فصدي قاله حاتم حين عقر ناقة وقيل له حتى فصدتها

وذلك لان الصاد مطبقة مهموسة رخوة والدال منفتحة مجهورة شديدة
فبعدت الدال عنها بعض البعد لما بين جرسيهما من التنافي فابدلوا من الصاد
زايا لتوافقهما في المخرج والصفير مع ان الزاي يناسب الدال في الجهر فلما دنا ما والثاني
ان يضارع بها الزاي ومعنى المضارعة ان يشرب الصاد شيئا من صوت
الزاي فيصير بين بين اي يصير مخرجه بين مخرج الصاد ومخرج الزاي لئلا
يذهب صوت الصاد بالكلية فيذهب ما فيه من الاطباق واليه اشار بقوله وقد
ضورع بالصاد الزاي ولا يجوز المضارعة في السين لان الزاي والسين
من مخرج واحد وهما حرفا صفير فيعسر الاشراب مع شدة التقارب بخلاف
الصاد مع الزاي فان الاطباق الذي في الصاد امكن من اشرابها صوت الزاي
ولا اطباق في السين او نقول لا يجوز المضارعة في السين لانه لا اطباق فيه يذهبه
القلب فيقال يزدق باشمام الصاد الزاي ولا يقال يزدل باشمام السين
الزاي والى هذا اشار بقوله دونها والضمير منه عائد الى السين وبعض الشارحين
توهم انه عائد الى الزاي وان المعنى ضورع بالصاد الساكنة الزاي ولم يضارع
بالزاي الصاد وهو سهو بل المعنى ما ذكرنا يدل عليه ما ذكر المص في شرح المفصل وغيره
في شرح الهادي ثم ان الزاي ضورع بالصاد متحركة ايضا فقالوا اصدق وصدر
والمراد انه اذا تحركت الصاد لم يجز قلبها زايا فانه قد صار بين الصاد والدال حاجز
وهو الحركة لما قيل ان محل الحركة من الحرف بعده او نقول انما لم يجز قلب الصاد
المتحركة زايا لقوتها بالحركة ولكن يجوز المضارعة لان فيها ملاحظة للصاد والدال

ان يجعل

ان يجعل صادا خالصة وهو الاصل واليه اشار بقوله والبيان اكثر منها اي المضارعة
والابدال واراد بالبيان تركه على حاله الاولى ولا يخفى عليك ان البيان في السين
ايضا اكثر من الابدال فان يبدل اكثر من يزدل ونحو مس زقر كلبية يعني ان
السين ان كانت متحركة لم تبدل زايا الا في لغة بني كلب فانهم يبدلونها زايا
ويقولون في مس سقر مس زقر واما اجدر واشدق بمضارعة الجيم الشين ومضارعة الشين
الجيم فقليل ولا يتحقق الفرق بينهما اذ اللفظ اجدر واشدق اذ ضورع فيهما واحد
الادغام للادغام معنيان لغوي وصناعي فاللغوي ادخال الشيء في الشيء يقول ادغمت
الثياب في الوعاء اذا جعلتها فيه وادغمت الفرس اللجام اذا ادخلته في فيه
ومنه حمار ادغم وهو الذي يسميه العجم ديزج وذلك اذا لم تصدق حمرته ولا تهم
زرقته فكانهما فكان لونه لونان قد امتزجا ومعناه الاصطلاحي ما ذكروا انما قال الحرفين
اذ لا يتصور الادغام الا في حرفين ولا بد من سكون الاول لينفصل الثاني اذ لو تحرك
حالت الحركة بينهما فلم يتصل بالثاني ولا بد ايضا ان يكون الثاني متحركا لانه مبين
للاول والحرف الساكن كالميت لا يبين نفسه فكيف يبين غيره وانما قال فمتحرك
بالفاء دون ثم ليدل على انتفاء المهلة ولم يقل بالواو ليعلم الترتيب وقوله
من مخرج واحد احتراز عن مثل فلس وقوله من غير فصل احتراز عن مثل ربيا
فانه ساكن فمتحرك من مخرج واحد لكن فصل بينهما بنقل اللسان فان الفصل
قد يكون بحرف نحو زبرب وقد يكون بنقل اللسان من محل الى محل آخر نحو
فلس ومن محل ثم اليه نحو ربيا بخلاف النطق بهما دفعة ولذلك يفرق بين قولنا

قد بالادغام وقد ذبحكه فانه يتلفظ بالدالين في الاول برفع اللسان دفعة وفي الثاني برفعه مرتين لا يقال لا حاجة الى هذا القيد فانه يعلم من الفاء في قوله فتحركت لانا نقول الفاء يدل على التعقيب عادة ولا يلزم منه ان لا يكون التلفظ بحرفين يفصل بينهما بتنفس او غيره وانما علم ذلك من قوله من غير فصل اذ المراد به ان يرتفع اللسان بهما ارتفاعة واحدة بحيث يصير الحرف الساكن كالمستهلك لا على حقيقة التداخل بل على ان يتصاحبا فامتاز بهيئته وهو الحرف المشدد وزمانه اطول من زمان الحرف الواحد واقصر من زمان الحرفين ويقال ادغمت الحرف ادغاما بالتخفيف وهو من عبارات الكوفيين وادغمته افتعلته ادغاما بالتشديد وهو من عبارات البصريين والغرض من الادغام طلب التخفيف لانه ثقل عليهم التلفظ بالمتجانسين لما فيه من العود الى حرف بعد النطق به قال بعض الفضلاء التباعد للتلفظ بين الحرفين يجعل اللفظ بها بمنزلة الوثبة فلذلك اجيز الابدال والتقارب المفرط يجعل اللفظ بها بمنزلة حجلان المقيد وشبهه بعضهم بوضع القدم ورفعها في موضع واحد وبعضهم باعادة الحديث مرتين وكل ذلك مستكره بل اذا كرر طعام واحد تمجه النفس لمتته وكرهته فكيف بما عليه فيه كلفة العمل اذ ارجع اليه بعينه ولذلك صارت الحروف المتباعدة المخارج احسن في التأليف واسهل مما تدانت مخارجه الى ترى الى قول الشاعر وقبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر حتى لا يكاد ينشده منشد ثلاث مرات ولا يتعتع لسانه فيه ولا يتلعثم وانما ذلك لقرب المخارج والى خفة قول الآخر شعر يذكرنيك

الخز والشر

الخز والشر والذي اخاف وارجو والذي اتوقع وذلك لاختلاف مخارج حروفه وبعد بعضها عن بعض قوله ويكون اي يكون الادغام في المثلين والمتقاربين لكن بعد ان يصيرا مثلين ليمكن الادغام اما المثلان فثلاثة اقسام قسم يجب فيه الادغام وقسم يمتنع فيه ذلك وقسم يجوز اما الاول ففي حالتين الاولى ان يكون اول المثلين ساكنا فانه يجب الادغام نحو لم يذهب بكر الا في صورة استثناها منها ان يكون المثلان همزتين فنقول اما ان تكونا في كلمة واحدة او في كلمتين فان كانتا في كلمتين فيمتنع الادغام نحو اقرأ آية وان كانتا في كلمة واحدة فاما ان تكون الهمزتان عينا مضاعفة اولا فان كانتا عينا مضاعفة فيجب الادغام سواء كان بعدهما الف اولا نحو سآل ودآث وهو الاكال يقال دأثت الطعام اذا اكلته والدآث ايضا اسم واد وسؤول وجؤز وبؤس جمع سائل وجائر من الجؤار وهو الصوت وبائس وهو الفقير قال المتنخل الهذلي لا درّ درّي ان اطعمت نازلهم قرف الحتي وعندي البر مكنون لو انه جاءني جوعان مهتلك من بؤس الناس عنه الخير محجوز يقال في الذم لا درّ درّه اي لا كثر خيره والقرف بالكسر القشر والحتي سويق المقل واما ان لم تكن الهمزتان عينا مضاعفة فلا يجوز الادغام كان تبني من قرأ مثل سبطر فتقول قرأى بقلب الثانية ياء وسيتحقق ذلك في مسائل التمرين ان شاء الله تعالى فظهر مما ذكرنا ان المراد بنحو سآل ان يكون الهمزتان عينا مضاعفة وليس المراد ان يلتقي همزتان بعدهما الف كما ذكره بعض الشارحين فانه فاسد

يدل عليه ما ذكر في شرح الهادي وغيره من الكتب ومنها ان يكونا الفين نحو حمراء
فان اصله القصر وزيدت الف للمد توسعا فالتقى الفان فلما لم يمكن حذف
احدهما لما مر في الجمع ولا الادغام للتعذر قلبت الثانية همزة ومثله كساء ورداء
وقائل وبائع قلبت حرف العلة فيها الفا فالتقى الفان فلم يمكن الادغام فقلبت الثانية
همزة لما مر ومنها ان يؤدي الادغام الى الالتباس نحو قوول مجهول قاول لانه
لو قيل فيه قول بالادغام التبس بمجهول قول اي لم يدر انه فوعل او فعل ومنها ان
يراد المحافظة على المد نحو قالوا وما ونحو في يوم فانه لا يدغم واو قالوا في واو وما
ولا ياء في في ياء يوم ومنها ان يجتمع واوان او ياءان ويكون الاولى بدلا من الهمزة
نحو تووي من الايواء يقال آويته اي انزلته وضممته وكذا نحو رييا وهو المنظر
المنظر الحسن اذ خففت همزتهما لان الواو الاولى في تووي والياء الاولى
في رييا بدل عن الهمزة فتكون الواو والياء عارضين فلم يلزم الادغام وقرأ
بعضهم وريا بالادغام وفيه قولان احدهما ان اصله رئيا فخففت همزته واعتد
فيه بالعارض فادغم والثاني ان يكون من رويت الوانهم وجلودهم ريا اذا
امتلأت وحسنت واعلم ان هاء السكت نحو ماليه هلك لا يدغم لانه اما موقوف
عليه او منوي به الوقف ولم يذكره المص الحالة الثانية مما يجب فيه الادغام ان يكون
المثلان متحركين في كلمة ولا الحاق ولا لبس نحو رد يرد وانما قلنا في كلمة احترازا
من ان يكونا في كلمتين نحو ضرب بكر فانه لم يجب الادغام لانه لا يلزم ان يلاقي
اول الكلمة الثانية آخر الكلمة الاولى وقولنا ولا الحاق احتراز من نحو قردد ولا لبس

احتراز

احتراز عن نحو سرر فانه لو ادغم لم يعلم اهو على فعل بضمتين او على فعل بسكون العين
ثم استثنى من شيئين الاول من نحو حيي فانه لم يجب فيه الادغام لئلا يلزم ضم الياء
في مضارعه وهو مرفوض كما مر في الاعلال الثاني نحو اقتتل وتتنزل وتتباعد
اما نحو اقتتل فلانه لو نقل حركة التاء الى القاف وادغم التاء في التاء وسقط همزة
الوصل ويقال قتل فيلتبس بالماضي من التفعيل ولو اسكن التاء الاولى من تتنزل
وادغم في الثانية لاحتيج الى همزة الوصل ويقال اتنزل فيلتبس المضارع لاحتمال
ان يكون الهمزة فيه همزة الاستفهام وكذا لو ادغم في تتباعد لقيل اتباعد
فيلتبس المضارع بالماضي لاحتمال ان يكون الهمزة للاستفهام واورد بعض
الشارحين بعد العلة التي ذكرها في اقتتل واخويه ونقلنا عنه ان لقائل
ان يقول ان جواز الادغام مستلزم لجواز الالتباس فينبغي ان لا يجوز ثم
اجاب عنه بان جواز الادغام لا يقتضي الا جواز الالتباس ووجوب الادغام
يقتضي وجوب الالتباس وهو قبيح وجميع ما ذكره فاسد لانه ليس العلة ما ذكره
بل انما لم يجب الادغام في اقتتل لان التاء الاولى من الثانية في حكم الانفصال
لان تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها فهي شبيه بقولك انعت تلك
هكذا ذكر في المفصل وقرره المص في شرحه له ولم يجب في تتنزل وتتباعد
لانه لو ادغم لاحتيج الى همزة الوصل ولا يجوز ادخالها على المضارع لما يجيء
وانما قلنا ليس العلة ما ذكره لان اللبس في الفعل لا يمنع من الادغام لانه قد يقع
قد يقع في بعض الصور باتصال الضمير المرفوع وفي البعض المضارع وفي النوع بصيغة

الامر و تحقيق ذلك عن قريب زيادة تحقيق انشاء الله تعالى هذا مع انه لم يتحقق اللبس في تتنزل وتتباعد ثم قال بعد ذلك لو قال المص الا في حيي واقتتل وتتنزل وتتباعد فانه جايز لكان اولى لان الكل مشترك في جواز الادغام وعدم وجوبه اعلم ان كلام هذا الشارح يوهم انه لا فرق بين هذه الابواب وليس كذلك لان الادغام في باب حيي كثير كما مر في الاعلال وان الادغام في باب تتنزل و تتباعد لا يجوز في الابتداء وقد جاء في الوصل قليلا بشرط ان لا يكون قبله ساكن صحيح وفي باب اقتتل وان جاز في الابتداء والوصل لكنه قليل فلذلك فصل بين حيي والبواقي والحق اقتتل بتتنزل وتباعد وسيحقق جميع ذلك انشاء الله تعالى ثم قال ولو قال المص ولا عروض لحركة الثاني لكان اولى لانها اذا كانت عارضة لا يجب الادغام نحو اردد القوم وانا اقول انما لم يذكر ذلك هنا لانه يشير بعد ذلك الى جواز الامرين اي الادغام وتركه في رد ولم يردد ولا يخفى ان من يقول رد ولم يرد اي بالادغام يقول رد القوم ولم يرد القوم كذلك ومن قال اردد ولم يردد بالفك يقول اردد القوم ولم يردد القوم كذلك وقال ايضا لقائل ان يقول لا حاجة الى قوله الا في اقتتل وتتنزل وتتباعد لان عدم الوجوب فيه للالتباس وقد علم ذلك من قوله ولا لبس ثم اجاب عنه بان الالتباس لم يحصل ههنا في اللفظ والمراد بقوله ولا لبس هو اللبس لفظا وهذا الكلام لا حاصل له لانه احترز بقوله ولا لبس عن مثل سرر ولمم وسنبينه بيانا شافيا انشاء الله تعالى ثم انه يجوز فك الادغام عند الضرورة فيجب ادغامه كقوله مهلا اعاذل قد جربت

من خلقي اني اجود لاقوام وان ضننوا اي بخلوا فاظهر التضعيف ضرورة وشذ نحو قطط شعره اشتدت جعودته وضببت المراة نبت الشعر على جبينها ولححت العين اي لصقت بالرمص وضبب البلد اي كثر ضبابه وهي مما جاء باظهار التضعيف لبيان الاصل كالعود في الاعلال وتنقل حركته يريد انه اذا ادغم فيما كان المثلان متحركين فاما ان يكون ما قبلهما متحركا او ساكنا فان كان متحركا كما في مد واصله مدد فانه يسكن اول المثلين ويدرج في الثاني من غير زيادة عمل وان كان ما قبل المثلين ساكنا فاما ان يكون ذلك الساكن حرف لين اولا فان كان حرف لين فيدغم ايضا من غير نقل الحركة نحو مادّ وتمودّ الثوب وخويصة وان لم يكن ذلك الساكن حرف لين تنقل حركة اول المثلين اليه ثم يدغم كما في يردّ واصله يردد نقل حركة الدال الى الراء ثم ادغم وسكون الوقف يعني لو سكن اخر المثلين للوقف لم يكن ذلك مانعا من الادغام لان السكون الذي يكون للوقف كالحركة نحو مكنتي جواب سوال وهو ان يقال قد اجتمع مثلان ههنا ولا الحاق ولا لبس مع انهم لم يوجبوا الادغام فاجاب بان نون الوقاية في نحو مكنتي ويمكنني والضمير المرفوع في نحو مكنا سلككم والضمير المنصوب في ما سلككم ليس من نفس الكلمة التي اتصل بها فلا يكونان في كلمة واحدة وممتنع لما فرغ مما يجب فيه الادغام شرع فيما يمتنع وهو في صور منها في الهمزة وفي الالف كما مر وانما ذكرهما مع استثنائهما فيما قبل لانه انما علم مما مر عدم وجوبه وبين ههنا امتناعه ومنها ان يكون الثاني ساكنا لغير الوقف سواء كانا في كلمة نحو ظللت او في كلمتين

نحو رسول الحسن وانما امتنع الادغام فيهما لانه لو ادغم لوجب تحرك الثاني
ولا يستقيم اذ لا يكون ما قبل الضمير المرفوع المتحرك الا ساكنا وكذا لا يجوز تحريك
لام التعريف للادغام وكذا لا يدغم في نحو ارددْ ولم يردد عند الحجازيين
لسكون الثاني واما بنو تميم فيدغمون ويقولون رُدَّ ولم يَرُدَّ لان السكون عارض
فلا يعتد به ويفرقون بين ظللت ولم يردد مع ان السكون فيهما عارض بان
السكون في ظللت لازم مع التاء لا ينفك وفي لم يَرُدَّ قد يزول عند زوال الجازم
فاذا اورد عليهم ان اتصال التاء بظللت كاتصال الجازم بيرد يجيبون عنه بان التاء
كالجزء من الكلمة بخلاف الجازم فلذلك ادغم في لم يَرُدَّ ولم يدغم في ظللت
ومنها ان يكون الثاني مكررا للالحاق فانه لا يدغم نحو قردد لانه كررت الدال
فيه للالحاق بجعفر فلو ادغم لخرج عن هذا الغرض ومنها ان يؤدي الادغام الى
الالتباس زنة بزنة اخرى نحو سرر كامر وكذا نحو طلل وسرر لانه لو ادغم
لم يدر أهو فعَل بفتح العين في الاصل سكن لاجل الادغام او فعْل بسكون العين
فان قلت قد ادغموا نحو رد مع هذا الالتباس اجيب بان الادغام ينفك
وتحرك العين نحو رددت واما نحو سرر وطلل فلو ادغم فيه لم ينفك ادغامه
وبانه ليس في الافعال الثلاثية ما هو ساكن العين وضعا فيعلم ان السكون عارضي
واما الاسماء فسكون العين فيها شائع كثير فلا يعلم ذلك فيه واذا علم في الفعل
انه متحرك العين فخصوصية الحركة من الضم والفتح والكسر يعلم عند اتصال ما يوجب
الانفكاك نحو شددت وفررت ويعلم ايضا بالمضارع لانك اذا قلت

يفروشد

يفروشد علم ان ماضيها فعَل واذا قلت يعض علم ان ماضيه فعِل وبصيغة الامر ايضا لانك
اذا قلت فِرَّ بالكسر وشُدَّ بالضم وعَضَّ بالفتح علم ذلك ايضا واما قولهم قَصَّ بمعنى قصص
راس الصدر الذي يقال له بالفارسية سر سينه فليس مما اجتمع فيه مثلان متحركان
وادغم بل هما مثلان احدهما متحرك العين والآخر ساكن العين كنشر ونشر ومنها ان يقع
قبلهما ساكن صحيح وهما في كلمتين مثلين كانا او متقاربين نحو قرم مالك والقرم السيد
ومن بعد ظلمه وانما امتنع الادغام لانه لو ادغم فاذا اسكن الميم الاول فان لم تنقل حركته
الى الراء وادغم لزم التقاء الساكنين على غير الوجه المغتفر وان نقل حركته الى الراء تغير
بناء الكلمة والمراد بالصحيح في قوله ساكن صحيح ان يكون غير حرف مد حتى يمتنع الادغام في نحو
قوم مالك بالواو لعدم المد وفي نحو عدو وليد وولي يزيد ايضا لذهاب المدة
بالادغام فيلزم المحذور المذكور من انه ان نقل حركة الواو والياء الثانية الى الاولى منهما
تغير بناء الكلمة وان لم تنقل يلزم التقاء الساكنين على غير الوجه المغتفر واما ان كان قبلهما
ساكن وحرف مد نحو اما مقام وحميم مالك وعدو رفيق فلا يمتنع الادغام
قال المص في شرح المفصل هذا الموضع مما اضطرب فيه المحققون لان النحويين مطبقون
على انه لا يصح الادغام والمقريون مطبقون على انه يصح فيه لمجيئه منهم قال وفي صح النحو الشاطبي
بين القولين وقال اراد القراء الاخفاء وسموه ادغاما لقربه منه واراد النحويون الادغام المحض قال
المصنف في هذا الجواب اشكال جدا اعني ظاهره الا انه لا ريب ان القراء اشتهر الادغام
الادغام الصريح وقد كان هذا المجيب يعني الشاطبي يقرء به في نحو الخلد جزاء ثم قال
والاولى الرد على النحويين في منع الجواز وليس قولهم حجة الا عند الاجماع ومن القراء جماعة

من النحويين فلا يكون اجماعهم حجة مع مخالفة القراء لهم ثم لو قدر ان القراء ليس
منهم نحوي فانهم ناقلون لهذه اللغة وهم يشاركون النحويين في نقل اللغة فلا يكون
اجماع النحويين حجة دونهم واذا ثبت ذلك كان المصير الى قول القراء اولى
لانهم ناقلون عمن ثبتت عصمته من الغلط في مثله ولان القراءة ثبتت تواترا وما نقله
النحويون آحاد ثم ولو سلم ان مثل ذلك ليس بمتواتر فالقراء اعدل واكثر
فكان الرجوع اليهم اولى قوله وجائز اي الادغام في غير ما ذكرنا من الواجب والممتنع
جائز واعترض عليه بان المثلين اذا كان اولهما كلمة يصح الابتداء بها نحو جاد مدود
غير القسمين المذكورين مع ان الادغام فيه ممتنع بخلاف المثلين اللذين اولهما
كلمة لا يصح الابتداء بها نحو خشي ياهند فان ادغامه جائز لانه بمنزلة جزء كلمة
قوله المتقاربان لما كان الادغام يقع في المثلين والمتقاربين اشار الى بيان
تقارب الحروف وتباعدها والمراد بالمتقاربين المتقاربين ما تقاربا في المخرج
او صفة تقوم مقامه كالجهر والهمس الى غير ذلك ومخرج الحرف هو المكان
الذي ينشأ منه ومعرفة ذلك بان تسكنه وتدخل عليه همزة الوصل وتنظر
اين ينتهي الصوت فحيث انتهى فثمة مخرجه الا ترى انك تقول اب
وتسكت فتجد الشفتين قد انطبقت احديهما على الاخرى وجملة المخارج ستة
عشر تقريبا وانما قلنا تقريبا لان التحقيق ان لكل حرف مخرجا مخالفا لمخرج
الاخر والا لكان اياه قال في شرح الهادي وهي على اختلافها تكون
من اربع جهات الحلق واللسان والشفتان والخياشيم قوله فالهمزة

يريد ان الحلق

يريد ان للحلق سبعة احرف وثلاثة مخارج فاقصاها من اسفله الى ما يلي الصدر
مخرج الهمزة ولذلك ثقل اخراجها لتباعدها وبعدها الهاء ثم الالف هكذا قاله
سيبويه وزعم ابو الحسن ان مخرج الالف هو مخرج الهاء لا قبله ولا بعده
قال ولهذا قال سيبويه اصل الحروف العربية تسعة وعشرون حرفا وعد الهمزة
والالف والهاء فيها الى آخرها على ترتيبها في المخارج فقدم الالف على الهاء
ثم قال والحروف العربية ستة فاقصاها مخرج الهمزة والهاء والالف فقدم
الهاء على الالف فتقديمه الالف على الهاء مرة وتاخرها عنها اخرى يدل
على انهما من مخرج واحد وابطلوا قوله بانا متى حركنا الالف انقلبت الى الهمزة
ولو كانت الهاء من مخرجها لكان اقرب اليها من الهمزة فكان ينبغي ان ينقلب
اليها واجيب بان هذا يدل على فساد مذهبكم لان الهاء اقرب اليها على زعمكم
من الهمزة فلو كان الانقلاب لاجل القرب لانقلبت هاء فلما لم ينقلب الا همزة
دل على ان الهمزة اقرب المخارج اليها وليس بينهما فاصل ولم ينقلب هاء لانها
في موضعها هذا ضعيف لان قولهم لو كان الانقلاب لاجل القرب لانقلبت
هاء ممنوع لجواز ان يكون خفاء الهاء مانعا عن ذلك وقولهم لم تنقلب هاء
لانها في موضعها ضعيف لان كونها في موضعها لو لم يقتض الانقلاب اليها
فلم يكون مانعا هذا مع انهما لو اتحدا في المخرج لم يتميز احدهما عن الاخر قوله
وللعين اي مخرج العين والحاء غير المعجمتين وسط الحلق فالعين ابعدهما
من الفم والحاء اقربها اليه وللغين والخاء ادناه اي الى الفم فهذه الحروف
السبعة حلقية قوله وللقاف اي مخرج القاف هو اقصى اللسان وما تحاذيه
من ...

من الحنك الاعلى ومخرج الكاف من اقصى اللسان والحنك ما يليهما اي ما يلي اقصى
اللسان والحنك يريد ان مخرج الكاف ارفع من مخرج القاف اي اقرب منه
الى مقدم الفم يعرف ذلك فانك اذا تقف على القاف والكاف تحواق
اك تجد القاف اقرب الى الحلق والكاف ابعد والجيم والشين والياء وسط
اللسان وما يحاذيه من الحنك الاعلى وللضاد اول احدى حافتي وما يليهما من
الاضراس التي في جانب الايسر او الايمن والحافة الجانب وينبغي ان تعلم
انه ليس المراد باول احدى حافتيه ما هو في مقابلة اقصى اللسان وما يليه لتاخر ذكر الضاد
عن القاف والكاف فانه دل على تاخر مخرجه من مخرجها واذا اخر ذكره عن ذكر
الجيم والشين والياء علم ان مخرجها من حافة اللسان لكن اقرب الى مقدم الفم
بقليل وهو مخرج الضاد ثم ان اخراجها من الجانب الايسر ايسر عند الاكثر وقد
يستوي الجانبان عند بعض قوله واللام ما دون طرف اللسان يريد بطرف اللسان
اول احدى حافتيه وذلك لان ابتداء مخرج اللام اقرب الى مقدم الفم من
مخرج الضاد ويمتد الى منتهى طرف اللسان وما يحاذي ذلك من الحنك الاعلى
فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية وليس في الحروف اوسع مخرجا
منه والثنايا هي الاسنان المقدمة اثنتان فوق واثنتان اسفل جمع ثنية
والرباعيات بفتح الراء وتخفيف الياء هي الاربع خلفها والانياب اربع
اخرى خلف الرباعيات ثم الاضراس وهي عشرون ضرسا من كل جانب
عشر منها الضواحك وهي اربعة من الجانبين ثم الطواحن اثنا عشر طاحنا
من الجانبين ثم النواجذ وهي الاواخر من كل جانب اثنتان واحدة من

واخرى

واخرى من اسفل ويقال لها ضرس الحلم وضرس العقل ويتبين لك بهذا
مخرج الضاد فتامل قوله وللنون ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا وهو اخرج
من مخرج اللام الا ترى انك اذا نطقت بالنون والراء الساكنتين وجدت طرف
اللسان عند النطق بالراء فيما هو ادخل من مخرج النون واخرج ولذلك لم يقل
المصنف وللراء والنون منها ما يليهما بل افرد كل واحد بالذكر اشارة الى ان مخرج
النون وذلك لانحراف الراء الى مخرج اللام ولا يخفى عليك بعد الاحاطة بما ذكرنا
مرجع الضمير من قوله منهما ما يليهما مرتين لو تاملت وبه يندفع ما ذكر بعض الشارحين
من انه لم يظهر بين مخرج الراء والنون فرق على ما ذكر المصنف وللطاء والدال
والتاء طرف اللسان واصول الثنيتين العليين وللصاد والزاي والسين
طرف اللسان وفويق الثنيتين السفليين وذكر في شرح الهادي انه ينبغي ان
يقدم ذكر السين على الزاي لان السين مقدم في المخرج لان الزاي اقرب الى
مقدم الفم من السين وللظاء والذال والثاء طرف اللسان وطرف الثنيتين
العليين فهذه الحروف الثمانية عشر لسانية اي مخرجها اللسان وان كان مشاركة
غيره كما عرفت والمراد بالثنايا في هذه المواضع الثنتان وانما عبر المصنف بلفظ الجمع
لان اللفظ به اخف مع كونه معلوما وللفاء باطن الشفة السفلى وطرف الثنيتين
العليين وللباء والميم والواو ما بين الشفتين وهذه الحروف الاربعة مخرجها الشفة
وان كانت مشاركة غيرها في البعض ويقال لها شفهية او شفوية ومن قال ان

ان اللام شفة يا او هو المختار لقولهم شفيهة وشفاه ورجل شفاهي بالضم اي
عظيم الشفة فال شفهية ومن قال ان لامها واو لقولهم في الجمع شفوات ورجل
اشفى اذا كان لا ينضم شفتاه قال شفوية فهذه خمسة عشر مخرجا للحروف العربية
التسعة والعشرين واما المخرج السادس عشر وهو الخيشوم فهي للنون الخفية وسيذكره
ان شاء الله تعالى وانما جعلنا مخرج النون الخفية زايدا على ما مر من المخارج حتى صار
المخارج ستة عشر ولم نجعل كذلك في مخرج غيرها من الحروف المتفرعة كهمزة بين بين
والف الامالة لان مخرج تلك ليس زايدا على مخرج المذكورات وغايته ان تلك
الحروف ازلن عن مخرجهن فتغيرت جروسهن وكل مخرج قدمناه في الذكر فهو اقرب
الى ما يلي الصدر وابعد عن مقدم الفم مما اخرناه عنه وكل حرف من مخرج قدمناه
على غيره من ذلك المخرج فالسابق في الذكر اقرب الى الحلق وابعد من مقدم الفم
مما بعده ثم ان اصل حروف المعجم تسعة وعشرون على ما هو المشهور ولم يكمل عدد
الا في لغة العرب ولا همزة في كلام العجم الا في الابتداء ولا ضاد الا في العربية ولذلك
قال عم انا افصح من تكلم بالضاد يعني انا افصح العرب وقال في شرح الهادي يعني
قال انه عني نقص الضاد لصعوبتها فقد اخطا لاستواء العرب الاقحاح في الاتيان
بالحروف كلها ثم قال فيه وعد لام الف حرفا مستقلا عامي لا وجه له وقد عدها الحريري
حرفا واحدا في رسالته الرقطاء حيث قال اخلاق سيدنا تحب وقال
اذا فاضلته فلا تب وقد جاء مواضع بهذا وهذا لا وجه له وجمع بعضهم الحروف

التسعة

والعشرين في بيت وهو قوله غيث فخضب طوق عنزلة تاج ذكر صد
منفس احسن وكان المبرد يعدها ثمانية وعشرين ويترك الهمزة ويقول الهمزة
لا صورة لها وانما تكتب تارة واوا وتارة ياء وتارة الفا فلا اعدها مع الحروف
التي اشكالها محفوظة معروفة جارية على الالسن موجودة في اللفظ يستدل عليها
بالعلامات قوله ومخرج المتفرع ما تقدمت هي الحروف الاصول وانما جعلناها
اصولا لاخلاصها على ما يوجبه مخارجها وليتها حروف اخرى متفرعة وانما كانت
هي متفرعة لانها هي تلك لكن ازلن عن معتمدهن فتغيرت جروسهن وفي الفصيح ثمانية
همزة بين بين وهي ثلاثة بين الهمزة والالف وبين الهمزة والياء وبين الهمزة
والواو والنون الخفية نحو عنك سميت بذلك لخفائها ويقال لها الخفيفة
لسكونها وهو اذا ما وقعت فيه النون ساكنة قبل الحروف التي تخفى قبلها
على ما سياتي الا ترى انك اذا قلت عن كان مخرجها من طرف اللسان وما فوقه
واذا قلت عنك لم يكن لها مخرج من الفم لكنها غنة تخرج من الخيشوم فلو نطق
بها الناطق مع هذه الحروف وامسك انفه لبان اختلالها والف الامالة
نحو رمى ويسميه سيبويه الف الترخيم تليين الصوت ونقصان الجهر فيه
ولام التفخيم نحو الصلواة والصاد كالزاي وقرء بذلك حمزة والكسائي
في قوله تع ومن اصدق من الله قيلا والشين كالجيم في نحو اشدق فهذه
الحروف المتفرعة مستحسنة لما يستفاد بالامتزاج من تسهيل الالفاظ وطوع
وتخفيف النطق في المسموع وقد وجدت في القران وغيره من فصيح الكلام

وقد زيدت حروف مستهجنة مستقبحة غير ماخوذ بها في القران العزيز ولا في
غيره من كلام من نثر ولا نظم وهي الضاد كاللين كقولهم في ضبع سبع يقربون
لفظ الضاد من الشين حيث صعب عليهم النطق بالضاد والطاء التي كالتاء
هي في لسان اهل العراق كثيرة كقولهم في طالت تالت وفي السلطان السلتان
وينشاء ذلك من لغة العجم لان الطاء ليس من لغتهم فاذا احتاجوا الى النطق
بشيء من العربية فيه طاء تكلفوا ما ليس من لغتهم وضعف نطقهم والفاء كالباء
وفي المفصل والهادي وشرحه الباء كالفاء ومثل له في شرح الهادي
بقولهم في بور فور والبور جمع البائر وهو الهالك والضاد الضعيفة
اي التي لم تقو قوة الضاد المخرجة من مخرجها ولم تضعف ضعف الظاء المخرج فكانه
فكانها بينهما والكاف كالجيم كقولهم في جمل كمل ثم قال واما الجيم التي كالكاف
والجيم التي كالشين فلا تحقق لانا عددنا الكاف التي كالجيم والشين التي كالجيم
وهما هما في التحقيق لكن يمكن ان يقال اذا كان شين في الاصل ثم يتلفظ به
على وجه يقرب من الجيم فهو الشين كالجيم وان كان جيم في الاصل ثم تلفظ
به على وجه يقرب من الشين فهو الجيم كالشين وهكذا القول في الجيم كالكاف
والكاف كالجيم وذكر في شرح الهادي ان الحروف المستهجنة انما
نشات بمخالطة العرب غيرهم وذلك حين جاء الاسلام واقتنوا
الجواري من غير جيلهم وجاء منهم اولاد اخذوا حروفا من لغات امهاتهم
وخالطوها بلغة العرب قوله ومنها المجهورة هذا اشارة الى انقسام الحروف

بحسب الصفات

بحسب الصفات ولها بحسبها انقسامات كثيرة ذكر بعضهم اربعة واربعين
وزاد بعضهم ونقص آخرون والمص ذكر ما هو المشهور وفايدة هذه الصفات
الفرق بين ذوات الحروف لانه لولا هي لاتحدت اصواتها فكانت
كاصوات البهائم لا تدل على معنى فسبحان من دقت في كل شيء حكمته
فالمجهورة ما ينحصر اي يحتبس جري النفس مع تحركه وذلك لانه يكون قويا
في نفسه وقوي الاعتماد عليه في موضع خروجه فلا يخرج الا بصوت قوي
شديد ويمنع النفس من الجري معه وهي ما عدا حروف ستشحثك خصفه وخصفة
اسم امراة والشحث الالحاح في المسالة ومنه يقال للمكدي شحاث قال
الزمخشري في الحواشي معناه ستكدي عليك هذه المراة والمهموسة
بخلافها وهو ما لا ينحصر اي لا يحتبس جري النفس مع تحركه وذلك لانها ضعفت
في نفسها وضعف الاعتماد عليها ولضعف الاعتماد لا تقوى على منع النفس
فيجري معها النفس وجري النفس مع الحروف مما يضعفها ومثل للمجهورة
بقق وللمهموسة بككك فانك اذا قلت ققق وجدت النفس محصورا
لا تحس معه بشيء منه واذا قلت ككك وجدت النفس جاريا مع النطق بها
غير محصور وانما مثلوا بذلك لانه اذا ظهر تباين القسمين في الحرفين المتقاربين
وهما القاف والكاف كان في المتباعدين ابين وقال المص في شرح المفصل
انما سميت المجهورة مجهورة من قولهم جهرت بالشيء اذا اعلنته وذلك انه
لما امتنع النفس ان يجري معها انحصر الصوت بها فقوي التصويت بها وقيل

فسميتها مهموسة اخذا من الهمس الذي هو الاخفاء لانه لما جرى النفس معها لم يقو التصويت بها قوته في المجهورة فصار في التصويت بها نوع خفاء لانعدام النفس عند النطق بها هذا قول المتقدمين وخالف بعض المتاخرين فجعل الضاد والظاء والذال والدال والزاي والعين والغين والياء من المهموسة وجعل الكاف والتاء من المجهورة ورأى ان الشدة تأكد الجهر وذكر في الشرح المنسوب الى المص انه لو قال اي البعض في الضاد والى آخرها انها بين المجهورة والمهموسة لكان اقرب مع ان الضاد بعيدة عن الهمس واما جعله الكاف والتاء من المجهورة فبعيد وليس الشدة تأكد الجهر وانما الشدة انحصار جري الصوت عند الاسكان فالجهر انحصار جري النفس مع التحريك كما تقدم فقد يجري النفس ولا يجري الصوت كالكاف والتاء وقد يجري الصوت ولا يجري النفس كالضاد والعين فظهر الفرق بينهما قوله والشديدة

حروف الشديدة

والحروف الشديدة حروف ينحصر جري صوتها عند اسكانها في مخرجها فلا يجري وهي ثمانية احرف يجمعها اجدك قطبت ومعنى قطبت مزجت الشراب بالماء او هو من القطوب بمعنى العبوس والحروف الرخوة بخلاف الحروف الشديدة فهي حروف لا ينحصر جري صوتها عند اسكانها وما بينها اي بين الشديدة والرخوة حروف لا يتم لها الانحصار المذكور ولا الجري المذكور فهي ثمانية يجمعها لم يروعنا وعلم من ذلك ان الرخوة ثلاثة عشر حرفا وسميت الشديدة شديدة ماخوذة من الشدة التي هي القوة لان الصوت لما انحصر في مخرجه لم يجر اشتد

اي منع

اي امتنع قبوله للتليين لان الصوت اذا جرى في مخرجه اشبه حروف اللين وتمثلوا لها بالحج فانك لو وقفت على قولك الحج وجدت صوتك راكدا محصورا حتى لو رمت مد صوتك لم يمكنك ذلك والرخوة ماخوذة من الرخاوة التي هي اللين لقبوله التطويل لجري الصوت في مخرجه عند النطق بها فانك لو وقفت على قولك الطش وهو المطر الضعيف وجدت صوت الشين جاريا تمده ان شئت ثم حقق بيانها بحروف متقاربة احدها شديدة وثانيها رخوة وثالثها ما بينهما وهي الجيم والشين واللام وقدرها سواكن ليتبين انحصار الصوت في مخرجه وجريه او ما بينهما بخلاف ما تقدم فانه في التحريك تبين قوله والمطبقة اي والحروف

حروف المطبقة

المطبقة ما ينطبق اللسان مع على الحنك الاعلى فينحصر الصوت حينئذ بين اللسان وما حاذاه من الحنك الاعلى وهي الصاد والضاد والطاء والظاء وهي في الحقيقة اسم متجوز فيها لان المطبق انما هو اللسان والحنك واما الحروف فهو مطبق عنده فاختصر فقيل مطبق كما قيل للمشترك فيه مشترك ومثله كثير في اللغة والمنفتحة ضد المطبقة فلا ينحصر الصوت عند النطق بها بين اللسان والحنك بل يكون ما بين اللسان والحنك منفتحا والكلام في المنفتحة التسمية كالكلام في المطبقة لان الحرف لا ينفتح وانما ينفتح عنده اللسان عن الحنك والحروف المستعلية ما يرتفع اللسان بها الى الحنك وهي الحروف المطبقة والخاء والغين والقاف ولا يلزم من الاستعلاء اطباق ويلزم من الاطباق الاستعلاء الا ترى انك اذا نطقت بالخاء والغين والقاف من الاستعلاء الاطباق ويلزم من الاطباق الاستعلاء الا ترى انك اذا نطقت بالخاء والغين استعلى اقصى اللسان الى الحنك من غير اطباق واذا

نطقت بالضاد واخواتها استعلى اللسان ايضا وانطبق الحنك على وسط اللسان
وسميت المستعلية مستعلية لان اللسان يستعلي عندها الى الحنك فهي مستعلى عندها اللسان
ويجوز تسميتها مستعلية كما يجوز في قولهم ليل نائم ويجوز ان يكون تسميت
مستعلية لخروج صوتها من جهة العلو وكل ما خلا من عال فهو مستعل والمنخفضة بخلافها
ويقال لها المستفلة ايضا لان اللسان لا يستعلي بها عند النطق الى الحنك كما يستعلي
بالمستعلي قوله وحروف الذلاقة هي ستة احرف يجمعها قولك مر بنفل وانما سميت
بذلك لان الذلاقة اي السرعة في النطق انما هي بطرف اسلة اللسان والشفتين
وهما مدرجتا هذه الحروف الستة لان ثلاثة منها ذولقية وهي اللام والراء
اي هما طريقان لهذه الحروف الستة
والنون وثلاثة شفهية وهي الباء والفاء والميم وهذه الحروف احسن
شفوية تسمى
الحروف امتزاجا بغيرها ولا تجد كلمة رباعية او خماسية الا وفيها شيء منها فمتى
رايتها خالية عنها فهو دخيل في العربية كالعسجد وهو الذهب والدهدقة
وهو الكسر الا ان يشذ شيء يكون عربيا وانشاد لا عبرة به والنقل بالتحريك الغنمة
والمصمتة بالتحريك ما عداها كانهم لما لم يجاوزها منطوقا بها اصمتوها اي جعلوها صامتة
او صمت المتكلمون ان يجعلوا منها رباعيا او خماسيا وحروف القلقلة ما
ينضم فيها الى الشدة ضغط في الوقف والضغط العصر ويقال ضغطه يضغطه
ضغطا زحمه الى حائط ونحوه وهي خمسة احرف يجمعها قد طبج من الطبج وهو الضرب
على الشيء الاجوف كالراس ونحوه ويقال ايضا طبج الرجل يطبج فهو طبج
اي وهو الاحمق وتسمى ايضا حروف اللقلقة قال الخليل القلقلة شدة
الصوت واللقلقة شدة الصياح قال المص في شرح المفصل سميت حروف

قلقلة

حروف قلقلة اما لان صوتها صوت اشد الحروف اخذا من القلقلة التي
هي صوت الاشياء اليابسة واما لان صوتها لا يكاد يتبين به سكونها ما لم تخرج
الى شبه التحرك لشدة امرها من قولهم قلقله اذا حركه وانما حصل لها ذلك لاتفاق
كونها شديدة مجهورة فالجهر يمنع النفس ان يجري معها والشدة تمنع ان يجري
صوتها فلما اجتمع لها هذان الوصفان وهو امتناع النفس معها وامتناع جري صوتها
احتاجت الى التكلف في بيانها فلذلك يحصل ما يحصل من الضغط للمتكلم عند النطق
بها ساكنة حتى تكاد تخرج الى شبه تحركها لقصد بيانها اذ لولا ذلك لم تتبين
وحروف الصفير الصاد والزاي والسين فانك اذا وقفت على قولك افصْ
ازْ اِسْ سمعت صوتا يشبه الصفير لانها تخرج من بين الثنايا وطرف اللسان
فينحصر الصوت هناك وياتي كالصفير واللينة حروف اللين وهي الالف والواو
والياء لما فيها من قبول التطويل لصوتها وهو المعنى باللين فاذا وافقها ما قبلها
في الحركة فهي حرف مد ولين فالالف حرف مد ولين ابدا والواو والياء بعد
الفتحة حرف لين وبعد الضمة والكسرة حرف مد ولين هكذا ذكر المص في شرح المفصل
وهذا يقوي ما ذكرنا في اول التقاء الساكنين وقال بعض الفضلاء في شرح الهادي
انما سميت لينة وحروف المد وحروف اللين لانها تخرج في لين من غير كلفة
على اللسان وذلك لاتساع مخرجها لان المخرج اذا اتسع انتشر الصوت وامتد
ولان واذا ضاق انضغط فيه الصوت وصلب الا ان الالف اشد امتدادا
واستطالة اذ كان اوسع مخرجا والمنحرف اللام لان اللسان عند النطق بها ينحرف

بها الحرف عند [illegible]
اي مال وعدل

الى داخل الحنك والمكرر الراء لانك اذا وقفت عليه رايت اللسان يتعثر بما فيه
من التكرير والهاوي الالف لانه يهوي في مخرجه الذي هو اقصى الحلق اذا مددته
من غير عمل عضو فيه قال سيبويه هو حرف يتسع لهواء الصوت مخرجه اشد من اتساع
مخرج الواو والياء لانك قد تضم شفتيك في الواو وترفع في الياء لسانك قبل
الحنك بان الواو والياء مثل الالف الا انك تضم الشفتين وترفع لسانك في الياء
نحو الحنك فيحصل فيه عمل العضو ولا كذلك الالف فانه تجد فيه الفم والحلق منفتحين غير معترضين
على الصوت بضغط ولا عصر ويقال له الراسي ايضا لانه صوت لا معتمد له في الحلق
والراسل الصوت الخفي والهاوي من الهوي بضم الهاء وهو الصعود وبفتحها هو النزول
هكذا ذكر في شرح الهادي والمهتوت الهاء لخفائه وضعفه وقال المص في شرح المفصل
تعليلا لهذه التسمية انه حرف شديد يمنع الصوت ان يخرج معه وهو وان كان مهموسا
يجري النفس معه الا انه عند الوقف عليه لا نفس يجري معه فيتحقق خفائه وذكر في شرح
الهادي ان المهتوت الهاء لضعفها وخفائها وسرعتها على اللسان وهو من الهت وهو
اسراع الكلام يقال للرجل اذا كان جيد السياق للحديث هو يسرده سردا
ويهته هتا ورجل هتات اي خفيف كثير الكلام لان الذي يسرد الحديث ويكثر الكلام
ربما لم يبين الحروف وقيل الهت عصر الصوت ثم قيل فيه ان ما ذكر في المفصل من ان
المهتوت التاء كانه غلط من الناسخ ثم ذكر فيه والدليل على ان المهتوت الهاء
قول الخليل هتة في الهاء لاشبهت الهاء وعنى بالهتة العصرة التي فيها دون الحاء
وقال ابو الفتح ابن جني ومن الحروف المهتوت وهو الهاء وذلك لما فيها من الضعف

والخفاء

والخفاء قوله ومتى قصد اي متى قصد ادغام احد المتقاربين في الآخر فلا بد من قلب
احدهما ليصير من جنس واحد ليتحقق الادغام والقياس قلب الاول لان الساكن
بالتغيير اولى الا لعارض كما في اذبح عتودا فانه اذا اريد ادغام الحاء تقلب العين
حاء والعتود ولد المعز وفي اذبح هذه تقلب الهاء حاء ثم تدغم الحاء في الحاء وذلك
لان العين والهاء ادخل في الحلق من الحاء فكرهوا قلبهما اليهما فيستثقل وفي جملة من
تاء الافتعال لمثل ذلك ولكثرة تغير هذه التاء على ما سياتي وقولهم محم في معهم بقلب
العين والهاء حاء ضعيف والفصيح معهم من غير القلب والادغام وست واصله
سدس شاذ لازم اما شذوذه فلان القياس قلب احد المتقاربين الى الآخر
عند ارادة الادغام واما لزومه فلانه لم يستعمل الا كذلك اي بقلبهما تاء دين مدغما
والدليل على ان اصله سدس قولهم في تصغيره سديس وفي تكسيره اسداس كرهوا توالي
الفاء واللام لقلة باب سلس فقلبوا السين تاء لانهما مهموسان متقاربان في
المخرج فصار سدت ثم قلبوا الدال تاء وادغموا لتقاربهما في المخرج وتوافقهما في
الشدة ولا يدغم من حروف المقاربة ما يؤدي الى لبس حروف الكلمة نحو وطد ووتد
لانهم لو ادغموا لم يدر انها دال او طاء او دال او تاء ويقال وطدت
الشيء اطده وطدا اي ثبتته ووتدت الوتد اتده وتدا وكذا لم يدغموا في قولهم
شاة زنماء والزنمة شيء يقطع من اذن البعير فيترك معلقا ويقال بعير زنم وازنم
وناقة زنمة وزنماء ومن اجل انهم لم يدغموا فيما يؤدي فيه الادغام الى اللبس لم يقولوا
وطدا ولا وتدا بالسكون لانهم ان لم يدغموا فيما يؤدي فيه الى الالتباس يلزم الثقل وان ادغموا

يلزم اللبس وهذا بخلاف امّحى واطّيّر واصل امّحى انمحى ادغموا النون في الميم لانه لا يؤدي
الى اللبس اذ ليس افعل من ابنيتهم واصل اطّيّر تطيّر ادغموا التاء في الطاء واتوا الهمزة لوصل
ولا يحصل اللبس اذ ليس افعّل من ابنيتهم وبنو تميم قد يدغمون وتدا ويقولون ودٌّ
وهو شاذ قوله ولا يدغم حروف ضوي مشفر فيما يقاربها لزيادة صفتها وذلك
لان الضاد فيها استطالة قال في شرح الهادي ويقال للضاد مستطيل وطويل لانه طال
فادرك مخرج اللام وفي الواو والياء لين وفي الميم غنة وفي الشين والفاء تفش من
قولهم تفشى الشيء اذا انتشر والفواشي كل شيء منتشر من المال كالغنم السائمة والابل وغيرهما
وذلك زيادة رخاوة وتكرير في الراء تكرير وانما قال فيما يقاربها لانها تدغم في مثلها و
يرد عليه سيّد واصله سويد ولية واصلها لوية لانهما انما ادغما بعد ان صيّرا مثلين
بالاعلال وانما ادغمت النون في اللام والراء مع ما فيها من الغنة التي هي اكثر من
غنة الميم لكراهة نبرتها وبهر نبرة المغني رفع صوته وادغمت النون في الميم وان لم
يكن بينهما تقارب بالان الغنة التي فيهما جعلتهما كالمتقاربين وادغمت النون في الياء والواو
من يوم وولي لامكان بقاء غنتها وقد جاء الادغام عن بعض القراء في بعض شائنهم
واغفر لي وتخسف بهم والنحويون ينكرون ذلك ولا حروف الصفير في غيرها محافظة
على الصفير ولا الحروف المطبقة في غيرها محافظة على الاطباق ويفهم من قوله من غير اطباق
انها تدغم بتبقية الاطباق كقراءة ابي عمرو وفرطت في جنب الله وفيه نظر سيأتي
ولا يدغم حرف حلق في ادخل منه لئلا يلزم ادغام الاسهل في الانقل فيلزم الثقل
الا الحاء في العين والهاء لشدة التقارب ومن ثم قلبوا الثاني الى الاول فقالوا اذ تحتّوا

واذبحاذه في اذبح عتودا واذبح هذه ولم يقلبوا الاول الى الثاني فلم يقولوا
اذبعتودا واذبهّذه وفيه نظر لانه يجوز ادغام الخاء في الغين بقلب الخاء غينا
مع ان الغين ادخل في الحلق من الخاء كما سيجيء ويمكن ان يجاب عنه بانهما لما كانا من
المخرج الثالث من مخارج الحلق فكانه ليس احدهما ادخل من الآخر في الحلق فان
قلت الحاء والعين المهملتان من المخرج المتوسط فلو صح ما ذكرتم لوجب ان لا يذكرهما
ايضا قلت لما جاز ادغام الحاء في الهاء مع انهما ليسا من مخرج واحد ولم يكن بد
من ذكر الهاء ولذلك ضم العين معها لئلا يتوهم الاختصاص لما بين تقارب الحروف
بحسب المخرج وبحسب صفة تقوم مقامه وبين منها ما لا يدغم فيما يقاربها شرع
في الحروف التي تدغم فيما يقاربها وذكرها على الترتيب المذكور عند ذكر المخارج
وترك الهمزة لانها لا تدغم فيما يقاربها فقال تدغم الهاء في الحاء نحو اجبه حاتما يقال
جبهته اي صككت جبهته ولم يذكر الالف لانها لا تدغم لا في مثلها ولا في مقاربها لانها
لو ادغمت في مثلها فلا بد من تحريك الثانية لان المدغم فيه لا يكون الا متحركا و
تحريكها يؤدي الى قلبها همزة فلا يكون الاول كالثاني فلا يمكن الادغام واذا
لم تدغم في مثلها فالاولى ان لا يدغم في مثلها ما يقاربها لان الادغام في المتقارب
لا يكون الا بعد صيرورتها مثلين فيعود الى ادغام الالف في الالف وان شئت
قلت الالف لا تدغم في مثلها لما مر ولا فيما يقاربها لئلا تزول ما فيها من زيادة
المد والاستطالة ثم قال والعين في الحاء نحو ارفع حاتما وفي الهاء وفي الحاء والعين بقلبهما
حاءين كما تقدم في اذ تحتّوا واذبحاذه وجاء ادغام الحاء في العين بقلب الحاء
عينا في قراءة ابي عمرو فمن زحزح عن النار في فمن زحزح عن النار والغين في الخاء
المعجمة المعجمة

نحو ادمِغ خالدًا ايقال دمغه دمغًا اي شجّه حتى بلغ الشجة الدماغ واسمها الدامغة والحاء في الغين نحو اسلخ غنمك في اسلخ غنمك بقلب الحاء غينا وان كانت الغين ادخل لشدة تقاربهما كما في من زحزح عن النار ولا تقل لحاء والغين من المخرج الثالث من مخارج الحلق وهو ادنى المخارج الى اللسان فاجري مجرى حروف الفم ولذلك تقول بعض العرب منخل باخفاء النون في الخاء كما تخفى في حروف اللسان والفم والقاف في الكاف نحو خلقكم والكاف في القاف نحو لك قال والجيم في الشين نحو اخرج شطأه ولم يذكر الشين والياء والضاد لانها من حروف ضوي مشفر فلا تدغم فيما تقاربها الماهر ويدغم اللام المعرفة وجوبا في مثلها نحو اللحم واللبن وفي ثلاثة عشر حرفا وهي التاء والثاء والدال والنون وغير المعرفة لازم في بل ران لشدة التقارب وجائز في البواقي نحو هل تدري وهل سالم ولم يذكر الراء لانها ايضا من حروف ضوي مشفر وللنون الساكنة في الادغام خمس احوال الاولى تدغم وجوبا في حروف يرملون نحو من ماء ومن لبن فان قيل هذا منقوض بنحو قنوان فانه لا يدغم قلت هو وامثاله كالمستثنى لانه قد بين انه لا يدغم منها في كلمة بالو دي اللبس بتركيب نحو وتد ومنها الواو دغم لا اللبس الثانية ان الافصح ابقاء غنتها في الواو والياء نحو من ويل ويوم والثالثة ان الافصح ذهاب غنتها في اللام والراء نحو من ربه ومن لبن الرابعة انها تقلب ميما قبل الباء لكراهة نبرتها نحو من باب الخامسة انها تخفى في غير حروف الحلق نحو من ذا والمراد من ذلك خمسة عشر حرفا الباقية لانه ذكر وجوب الادغام مع حروف يرملون ويعلم منه انه يجب الاظهار مع حروف الحلق نحو من عندك والنون المتحركة تدغم جوازا في حروف يرملون قوله والظاء اي والظاء والذال بنقطتين

والظاء

والظاء والذال والثاء يدغم بعضها في بعض ويدغم ايضا هذه الحروف الثلاثة في الصاد والزاي والسين نحو فرط ذا بما فرطت فرط ظالم وعلى هذا وكان القياس يقتضي ان يؤخر ذكر الظاء والذال والثاء عن الصاد والزاي والسين لان مخرجها متاخر عن مخرجها كما عرفت لكن ذكرها مع الطاء والدال والتاء للاتحاد في الحكم واعلم ان المراد بالتاء هنا غير تاء افتعل واشباهها فان ابدالها لا من الادغام والقلب ذكرها في بعد من سائر الحروف ونحن نبيّنها هناك ان شاء الله تعالى قوله والاطباق قد علم من قوله فيما مر والمطبقة تدغم من غير المطباق ان المطبقة تدغم في غيرها مع بقاء الاطباق وقوله بعد ذلك والطاء والدال والتاء الى اخره قرر ذلك ايضا وهذا مذهب العلماء وليس مرضيا عند المص فلذلك رده بقوله والاطباق في نحو فرطت الخ وتقريره ان الاطباق صفة للمطبقة لا يكون الا بها واذا لم يكن الاتيان بها في الادغام لانه يجب به ابدالها الى المدغم فيه فيؤدي الى ان تكون موجودة غير موجودة وهو متناقض فان قيل الاطباق في المطبقة كالغنة في النون فكما امكن مجيء الغنة من غير النون فلا يبعد الاطباق من غير المطبقة قلت الغنة لا يتوقف حصولها من مجيء النون لانها تخرج من الخيشوم والنون من الفم فامكن انفراد الغنة عنها نعم لا يتبين النون الا بالغنة ولا يلزم من التلازم من احد الطرفين التلازم من الطرف الاخر وذلك بخلاف الاطباق لان الاطباق رفع اللسان الى ما يحاذيه من الحنك للتصويت بصوت الحرف المخرج عنده فلا يتقوم الا بذلك الحرف واذا كان كذلك فالتحقيق ان نحو فرطت واحطت بالاطباق ليس معه ادغام ولكنه لما اشتد التقارب وامكن النطق بالثاني بعد الاول من غير نقل اللسان كان كالنطق بالمثل بعد المثل فاطلق عليه الادغام لذلك يحس الانسان من نفسه ضرورة عند قوله احطت النطق بالطاء

حقيقة وبالطاء بعدها فلا يجوز ان يقال ان الطاء مُتَغَيّة لان ادغامها يوجب قلبها الى
ما بعدها ولا يصح ان يقال ان ثمّ حرفا آخر ادغم في التاء مع بقاء الطاء لما يؤدي اليه
من التقاء الساكنين وذلك فاسد وحاصله انه لو كان هناك ادغام مع وجود الاطباق
لزم الاتيان بطاء اخرى وجمع بين ساكنين لكن هذا باطل فلا يكون هناك ادغام ثم
اشير فيه السؤال على الملازمة وهو انا لا نسلم انه لو كان هناك ادغام لزم الاتيان بطاء
اخرى وجمع بين ساكنين فلم لا يجوز الاطباق بدون المطبقة كالغنة بدون النون واجيب
بامر **قوله** والضاد والزاي والسين يدغم بعضها في بعض مثال الصاد خلص زايرو مثال
الزاي فاز ضّابر وسابر ومثال السين افلس جابرا وزايرو ولم يذكر الفاء لانه من حروف
ضوي مشفر وذكر ان الباء يدغم في الميم نحو يعذب من يشاء وفي الفاء نحو يعذب في النار
وترك الميم والواو لانها ايضا منها وله وتدغم تاء افتعل في اشرع في بيان احوال تاء افتعل
وما اشبهه فنقول عين افتعل ان كان تاء كما في اقتتل يجوز فيه الادغام والبيان واذا
بينت فلا اشكال وان ادغمت فلك فيه وجهان ان شئت اسكنت التاء الاولى
وادغمتها في الثانية بعد ان تنقل حركتها الى القاف فاذا تحركت القاف سقطت همزة
الوصل للاستغناء عنها فتقول قتّل بفتح القاف وعلى هذا تقول في المضارع يقتّل
يَقِتّل بفتح القاف وكسر التاء واصله يقتتل نقلت حركة التاء الاولى الى القاف وادغمتها
في التاء الثانية وهي مكسورة فبقيت على كسرتها واسم الفاعل مقتّل بضم الميم وفتح
القاف وكسر التاء واصله مقتتل فعل به ما ذكرنا وجمعه مقتّلون وان شئت حذفت
حركة التاء الاولى من غير نقلها الى ما قبلها ثم كسرت القاف لالتقاء الساكنين فتستغني
عن همزة الوصل وتقول قِتّل بكسر القاف وفتح التاء وعلى هذا تقول في مضارعه

يقتّل

يقتّل بفتح الياء وكسر القاف والتاء المشددة واصله يقتتل فاسكن التاء الاولى من غير نقل
الحركة وادغمت في التاء المكسورة فبقيت على كسرتها ثم كسرت القاف لالتقاء الساكنين
واسم الفاعل مقتّل بضم الميم وكسر القاف والتاء المشددة لما ذكرنا وجمعه مقتّلون قال المص
في شرح المفصل كان قياس اجراء اقتتل مجرى الكلمتين عند النحويين منع الادغام
لسكون ما قبل الاول لانهم يمنعون من ادغام مثل قرم مالك والجواب ان فيه نيابة
شبه الكلمة الواحدة وشبه الكلمتين فجوز فيه الادغام لذلك ولم يجز في قرم مالك
لان الانفصال فيه محقق وانما لم يجز في بقاء همزتها وحذفها الوجهان في الحمر والحمر حيث
كانت الحركة في لحمر محققة العروض واما هذه فاصلها الحركة وسكونها عارض فلما تحركت
لم يكن اعتبار سكونها العارض باولى من حركتها الاصلية مع كونها متحركة فلذلك لم يحكم
في اسقاط الهمزة التي لم يجأ بها الا لذلك السكون العارض **قوله** وقد جاء مردفين
اتباعا واصله مرتدفين من ارتدفه اي استدبره فلما اريد الادغام قلبت التاء
دالا فصار مرددفين بدالين ثم حذفت حركة الدال الاولى وادغمت في الثانية
وكسرت الراء لالتقاء الساكنين فصار مردّفين بضم الميم وكسر الراء والدال ويجوز
فتح الراء لما مر وجاء ضمها لاتباع الميم قال الزمخشري في المفصل يجوز مقتّلون بالضم اتباعا
للميم لما حكي عن بعضهم مُرُدّفين **قوله** وتدغم التاء اي اذا كان فاء افتعل تاء وجب
الادغام بقلب الاولى الى الثانية وهو الافصح لان الاول هو الذي يدغم في الثاني
فينبغي ان يبقى الثاني على لفظه ويجوز قلب الثانية الى الاولى وهو فصيح فتقول اتّاءر
واتأر والاصل اتتأر يقال اتتأرت من فلان اي اخذت ثأري منه و

والاصل استتارت وذكر في شرح الهادي انه اذا كان فاء افتعل تاء فيجوز البيان
لاختلاف الحرفين فتقول في افتعل من الترد اتترد فهو متترد ويجوز الادغام وهو احسن
لتقارب مخرجيهما مع انهما مهموسان ثم قيل فيه واوجب الزمخشري الادغام وقد نص سيبويه
على جواز البيان وانما يلزم الادغام اذا كان الاول ساكنا في المثلين ولا في البيان من مشقة
وههنا ليسا بمثلين حقيقة قوله ويدغم فيها السين اي اذا كان فاء افتعل سينا يجوز فيه البيان
نحو استمع وهو حسن لاختلاف المخرجين وفي التنزيل ومنهم من يستمع اليك ومنهم من ادغم
لتقارب المخرجين واتحاد الحرفين في الهمس ويجب قلب تاء الافتعال سينا فيقول
اسمع يسمع فهو مسمع وقرئ ومنهم من يسمع اليك ولا يجوز قلب السين الى التاء فلا يقال
اتمع لئلا يذهب صفير السين وقوله شاذ اي اتخذ شاذ اراد بقوله شاذ الادغام وبقوله لئل
قلب الثاني الى الاول قوله وتقلب بعد حروف الاطباق اي اذا كان فاء افتعل احدى
الحروف المطبقة تقلب تاؤه طاء لانها لو بقيت مع مقاربتها لادى اما الى ادغامها
وهي في التاء والمنافيها من الاطباق الذي يفوت بالادغام واما الى اظهارها فيتعسر النطق
بها لقربها في المخرج ومنافاتها في صفاتها لان التاء حرف شديد والصاد والضاد
والظاء المعجمة رخوة وايضا فان التاء حرف مهموس والضاد المعجمة والطاء والظاء
مجهورة فقلبوا تاء الافتعال حرفا يوافق التاء في المخرج ويوافق ما قبله في الصفة قصدا
لنفي التنافر بين الحروف واذا عرفت انها تقلب بعد حروف الاطباق طاء فيجب اما ان
يكون فاء افتعل طاء واما ان يكون ظاء واما ان يكون صادا او ضادا فان كان طاء
فتدغم وجوبا في الطلب والاصل اطتلب قلبت التاء طاء وادغم وجوبا لاجتماع المثلين
وان كان ظاء فتدغم جوازا على الوجهين اي بقلب الاول الى الثاني وبالعكس فيقال في اظطلم

اظلم

اظلم واطلم وجاء في قول زهير هو الذي يعطيك نائله عفوا ويظلم احيانا فيظطلم
الوجوه الثلاثة وهو ترك الادغام والادغام على الوجهين اي بالظاء والطاء ومعنى البيت
انه يعطي ماله عفوا اي بسهولة ولا يمن به ولا يمطل بنائله ويظلم احيانا اي يطلب منه في غير موضع
الطلب فيحمل ذلك لمن سأله ولا يرد من استجداه في الاوقات التي مثله يطلب فيها وفي
الاوقات التي مثله لا يطلب فيها وان كان صادا او ضادا فالبيان اكثر نحو اصطبر
واضطرب وجاء الادغام فيهما شاذا على الشاذ اي بقلب التاء صادا او ضادا نحو اصبر واضرب
لا بقلبها طاء لئلا يفوت صفير الصاد واستطالة الضاد واما شذوذه فلما بينا ان حروف
الصفير لا تدغم في غيرها وان حروف ضوي مشفر لا تدغم فيما يقاربها واما كونه على الشاذ فلان
القياس قلب الاول الى الثاني قوله وتقلب مع الدال اي اذا كان فاء افتعل دالا او ذالا
او زايا قلبت تاؤه دالا لان التاء تخالف هذه الثلاثة في الصفات اما مخالفتها
للذال والزاي فلان التاء حرف شديد وهذان رخوان والتاء مهموس وهذان مجهوران
واما مخالفتها للدال فلان التاء حرف مهموس والدال مجهورة فقلبت دالا لكونه
موافقا للتاء في المخرج وللذال والزاي في الجهر فاذا قلبت ولا تدغم وجوبا في ازدان
وهو افتعل من الزين والاصل ازتان فلما قلبت التاء دالا فاجتمع المثلان فادغم وجوبا او
قويا في اذكر والاصل اذتكر افتعل من الذكر قلبت التاء دالا ثم ادغم في الذال في الدال
بعد قلبها اليها لتقاربها والمراد بالقوي الفصيح لذكر الضعيف في مقابلة الفصيح وضعيفا
في ازان والاصل ازتان افتعل من الزين قلبت التاء دالا ثم ادغم بقلب الدال الى
ولم يقلب الزاي دالا محافظة على الصفير قوله ونحو خبطا اي وقد شبهوا تاء الضمير بتاء الافتعال
فيتاسو ووجه الشبه ان التاء ضمير وهو كالجزء من الكلمة فهي كتاء افتعل في انها جزء من الكلمة فلما

شبهت بتاء افتعل ووقعت بعد الحرف التي يكره اجتماعها معها قلبوها في نحو خبطت
وحصت تاء لوقوعها بعد حرف الطباق وفي فزت وعدت دالا لوقوعها بعد الزاي
والدال فصار الادغام في خبط وعد واجبا لاجتماع المثلين وشاذا على الشاذ وفي حصط
بان تقلب الطاء صادا او يقال حص كما في اصبر وضعيفا في فزد بان تقلب الدال
زايا ويقال فز كما في ازان ولا يجوز فيهما ان تقلب الاول الى الثاني ويدغم ويقال احط
وفد لئلا تفوت صفة الصاد والزاي واشار المصنف في شرح المفصل الى ان تشبيه تاء
الضمير بتاء الافتعال ثم الادغام بعدها ضعيف حيث قال كما لا يحسن في خبط تسعد وفي فزد
وفي انقد تسعد ان يقال خبط سعد وفز سعد وانقد سعد لا يحسن خبط وفز ونقد لانها
مثلها في كونها كلمة منفصلة في التحقيق ويقال خبطت الشجر خبطا اذ ضربتها بالعصا ليسقط ورقها
وانشد سيبويه وفي كل حي قد خبط بنعمة فحق لشاس من نداك ذنوب اي خبطت
في كل حي بنعمة جعله في الافضال والانعام كخابط الشجر للماشية والذنوب النصيب وهو في
الاصل الدلو العظيم واصله ان السقاة كانوا يقسمون الماء فيكون لهذا ذنوب ولهذا
ذنوب والبيت لعلقمة بن عبدة يخاطب الحارث ابن ابي شمر الغساني وكان
اخوه شاس اسيرا عنده فقال هذا الشعر يمدحه ويسئله اطلاق اخيه فلما قال وحق
لشاس من نداك ذنوب قال نعم واذنبة واطلق له اسرى تميم كلهم وحصت
من الحوص وهو الخياطة وفزت من الفوز وعدت من العود قوله وقد تدغم تاء نحو تتنزل
وتتنابزوا وذلك اذا كان في حال الوصل ولم يكن قبلها ساكن صحيح اما ان يكون قبلها متحرك
نحو قال تنزل او ساكن غير صحيح نحو قالوا تنزل واما ان كان في غير حال الوصل فلا يجوز الادغام
لانك لو ادغمت التاء الاولى في الثانية لاحتجت الى همزة الوصل لسكون الاول وهمزة

الوصل

لا تدخل المضارع لانه في معنى اسم الفاعل وكما تدخل في اسم الفاعل لا تدخل الفعل المضارع وكذا
ان كان قبلها ساكن صحيح نحو هل تتنزل فلا تدغم لئلا يلزم التقاء الساكنين على غير حده
وكذا تدغم تاء تفعل وتفاعل فيما تدغم فيه التاء وهي الطاء والدال والظاء والذال والثاء
والصاد والزاي والسين وصلا وابتداء فان كان في الابتداء فيجب همزة الوصل
نحو اطيروا واصله تطيروا قلبت التاء طاء وادغم واتي بهمزة الوصل ونحو اثاقلوا
وادارءوا اصلها تثاقلوا وتدارءوا فلما قلب وادغم احتيج الى الهمزة واما ان كان
في الدرج فلا يحتاج الى الهمزة وهو ظاهر قال الله تعالى اطيرنا بموسى ومن معه وقال تعالى
حتى اذا اخذت الارض زخرفها وازينت وقال تعالى اثاقلتم الى الارض وقال تعالى
واذ قتلتم نفسا فادارأتم فيها ولكن اطيروا وازينوا افعلوا بل تفعلوا لانه لو كان
افعلوا لوجب ان يقال اطاروا وازانوا وكذا ليس اثاقلوا وادارءوا افتعلوا
بل تفاعلوا فلذلك جاءت الالف مقررة بين الفاء والعين قوله ونحو اسطاع
انه اذا وقع في باب الاستفعال بعد التاء احدى هذه الحروف فلا تدغم التاء فيها
سواء كانت تلك الحروف ساكنة نحو استدرك واستطعم لفقد شرط الادغام
وكذا لا يدغم التاء في مثل هذه الصورة نحو استتبع او كانت الحروف متحركة لاعتلال
فانه لا يجوز ان يدغم ايضا لان فاءها وان تحركت لكنها في نية السكون نحو استدان
واستطال والاصل استدين واستطول ولانك لو ادغمت لتحركت السين بالقاء
حركة التاء عليها وسين استفعل لا تكون الا ساكنة وكذا نحو استقاب واما نحو اسطاع
بادغام التاء في الطاء مع بقاء صوت السين فنادر للجمع بين ساكنين وهو في قراءة
حمزة قوله الحذف هذا اخر احوال الابنية واعلم انه اذا انضم الى بناء تفعل وتفاعل

وتتفعّل في المضارع تاء اخرى فيجوز ان يؤتى بهما جميعا وهو الاصل قال الله تعالى تتنزّل عليهم
الملائكة ويجوز حذف احدهما لانه اجتمع مثلان ولم يمكن الادغام لانه لو ادغمت التاء
الاولى في الثانية فلا بد من اسكان الاول واجتلاب همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع
لما مرّ واذا لم يمكن الادغام واستثقلوا المثلين تعين حذف احدهما قال الله تعالى فانذرتكم
نارا تلظّى فانه مضارع واصله تتلظّى اذ لو كان ماضيا لقال تلظّت وكقوله تعالى فانت له تصدّى
فانه مضارع واصله تتصدّى اذ لو كان ماضيا لقال تصدّت ويشترط في هذا الحذف
ان يكون التاءان مفتوحتين فان ضممت احدهما بان بني الفعل للمفعول كقولك تُتَحمّل
المذ لانك ان حذفت الاولى وقلت تحمّل التبس بالمبني للفاعل وان حذفت الثانية
وقلت تحمّل التبس بباب التفعّل ثم مذهب سيبويه والبصريين ان المحذوفة هي الثانية لان الاولى
حرف جيء بها لمعنى المضارعة فالثانية احقّ بالحذف ولان الثقل نشأ منها وقيل هو الاولى
لان الثانية في تفعّل لمعنى كالمطاوعة مثلا ويخلّ حذفها بهذا المعنى فحذف الاولى اولى
ولان الادغام وصلا في مثل قال تنزّل وقالوا تنزّل من حيث الصورة حذف الاولى
حذفوا ما كانوا يدغمونه وينبغي ان يعلم انه اذا لم يحذف يجوز ادغام الثانية فيما بعدها
ان كانت مما يدغم فيه فيقال تذّكّرون وفي التنزيل تسّاقط عليك رطبا جنيا والاصل
تتساقط ادغمت التاء الثانية في السين وان حذفت احدهما وقلت تذكرون
لم يجز ادغام الباقية فيما بعدها لانك لو ادغمت لاحتجت الى الف الوصل وهو لا يدخل المضارع
ولانه يكون اجحافا بالكلمة بحذف احدى التاءين وادغام الثانية قيل في شرح الهادي
ان قول الزمخشري لئلا يجمعوا بين حذف التاء الاولى وادغام الثانية لا يدلّ على
ان التاءين اذا لم يحذف احدهما جاز ادغام احدهما في الاخرى فان هذا لا يجوز

لما بينا

لما بينا وانما يؤذن بان ادغام الثانية فيما بعدها انما امتنع لحذف احدى التاءين
حتى انه لولا الحذف لجاز هذا الادغام وهو كلام صحيح قوله وفي نحو مست اي وقد جاء حذف
احد المثلين في مسّت واحسّت وظلت لانه لما تعذّر الادغام لسكون الثاني حذفوا اما الاول
لانه الذي كانوا يدغمونها واما الثانية لان الثقل نشأ منها ثم انه يجوز فتح الفاء وكسرها
من مست وظلت ووجه ذلك انك ان حذفت من غير نقل الحركة فتحت وان نقلت
الحركة ثم حذفت كسرت واما احست فليس فيه الا فتح الفاء لالقاء حركة العين عليها
اذ لو حذفوا السين الاولى مع حركتها فاجتمع ساكنان فيؤدي الى تغيير ثان والحذف
في ظلت فصيح لكثرة استعماله بخلاف مست واحست واما قوله وقرن في بيوتكن بكسر
القاف وفتحها فيجوز ان يكون من هذا حذفت الراء الاولى من اقررن او اقررن بعد
ان نقلت كسرة الراء من قررت بالمكان بالفتح اقرّ بالكسر او فتحها من قررت بالكسر
اقرّ بالفتح الى القاف وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها ويجوز ان يكون المكسور
من وقر يقر وقارا وهو الرزانة والثبات والمفتوح من قار يقار اذا اجتمع ومنه القارة
وهي الاكمة لاجتماعها قوله واسطاع اي وجاء الحذف في اسطاع يسطيع واصله استطاع
يستطيع وهو فصيح لكثرته وبعضهم يحذف الطاء ويقول استاع يستيع وهذا يدل على
جواز الامرين في مست وقوله يسطيع تدل على ان حذف التاء اولى وقالوا في بني
العنبر وعلى الماء من الماء بلعنبر وعلماء وتماء وذلك لانه لما كان النون واللام متقاربين
وتعذر الادغام لسكون الثاني حذفوا ومثل ذلك قليل قال الشاعر * غداة طفت
علماء بكر بن وائل * وعاجت صدور الخيل شطر تميم * يقال طفا العود على الماء [illegible]

قبيلة وعاجت اي مالت وقصدت وشطره اي نحوه يعني قيل هؤلاء وقصد هؤلاء
وقيل طفت علماء يذكر في موضع المدح والمعنى انهم علوا في المنزلة والعلو بحيث لا يعلوهم
احد كما ان الميتة طفوا الماء وتعلوا عليه واما نحو يتسع ويتقي بالتخفيف فشاذ لانه
لما امكن التحقق بالادغام فالعدول الى التخفيف بالحذف بخلاف القياس ووجهه
انهم لما حذفوا الواو من يسع ويتقي حملوا يتسع ويتقي عليه وقد جاء تق الله عبدنا
والكتاب الذي تتلوا وهو مبني على يتقي بالتخفيف فانه اذا حذف حرف المضارعة
وما بعده متحرك لم يحتج الى همزة الوصل في الامر فيقال تق فاية فقالوا اتقى يتقي
كرمى يرمي واصله وقى يوقي فلما ابقوا الواو ولزم حذفها في المضارع لوقوعها بين
الياء والكسرة فابدلوا من الواو تاء حتى لا يقع حذف قوله بخلاف اعني ليس قولهم
تخذ يتخذ من قبيل يتسع ويتقي بل هو اصل ولذلك تقول في الامر منه اتخذ وفي
ماضيه تخذت بكسر الخاء نعم لو قيل في مضارعه تخذ بفتح التاء لكان من باب يتقي
ويكون الامر تخذ قال صاحب الصحاح يقال ايتخذوا في القتال بهمزتين اي اخذ
بعضهم بعضا والاتخاذ افتعال من الاخذ الا انه ادغم بعد تليين الهمزة وابدال التاء
ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا ان التاء اصلية فبنوا منه فعل يفعل
فقالوا تخذ يتخذ وقرئ لتخذت عليه اجرا قوله واستخذ قيل اصله اتخذ وهو استفعل
من تخذ يتخذ حذفوا احدى التاءين وهو اشذ من يتسع ويتقي بتخفيف التاء فيهما
لان الحذف منهما كان للحمل على يتسع ويقي وهنا لا وجه له والظاهر انه ليس اصله استتخذ
ولو كان منه لجاء الاصل اذ لا مانع يمنع من وجوده وايضا فانه بمعنى تخذ ولو كان استفعل

لا يخالف

لا يخالف معناه ولذلك قال بعضهم اصله اتخذ ابدلوا السين من التاء كما ابدلوا التاء
من السين في قول الشاعر يا قاتل الله بني السعلات عمرو بن مسعود شرار النات اي شرار
الناس وعلى هذا ايضا هو اشذ من يتسع ويتقي فقوله استخذ في محل المبتدأ وقوله
اشذ خبره وهو فعل قولك ضرب فعل ماض ونحو تمترونّي يريد انه اذا اتصل
نون الوقاية بالكلمة فقد تقدم الكلام في حذفها واثباتها قوله وهذه مسائل التمرين
انما وضع التصريفيون هذا الباب ليتمرن المتعلم التصريف فيما علمه اي يتعود
من قولهم مرن على الشيء يمرن مرونا ومرانة تعوده واستمر عليه يقال مرنت
يده على العمل اذا صلبت ومرن وجه فلان على هذا الامر وانه لممرن الوجه اي صلب
الوجه ويختلف في معنى قولهم كيف تبني من كذا مثل كذا فذهب الاكثرون الى ان معناه
انك اذا فككت صيغته التي هو عليها وتنقل الى ما طلبت مماثلته فجعلتها في الحركة
والسكون وترتيب الزوائد والاصول وان حصل في الفرع قياس يقتضي تغيير
فعلت فكيف تنطق به وهذا كما اذا قيل صغ من هذا السوار مثل
هذا الخاتم فان معناه غير صورة هذا السوار وصغ منه صورة تماثل
الخاتم فالاصل الذي هو الذهب والفضة واحد وانما اختلف
الصور فكذلك الحروف الاصول بمنزلة الجوهر تبقى في الحالتين
وتختلف صورها وقياس قول ابي علي ان تزيد على ما ذكرنا وركبت
وحذفت ما حذف في الاصل قياسا بان تقول اذا ركبت منها
زنتها وعملت ما يقتضيه القياس بالمعنى المذكور وحذفت ما حذف

في الاصل قياسا فكيف ينطق به وقياس قول آخرين انك اذا ركبت
منازيها الى آخر ما ذكرنا وحذفت ما حذف في الاصل قياسا وغير
قياس وسيتبين اثر الخلاف ان شاء الله تعالى وينبغي ان تعلم ان ذلك البناء
انما يكون من الحروف الاصلية اعني لو كان في المثال الذي يبنى منها زوايد حذفتها و
بنيت من اصول الكلمة ما طلب بناؤه حتى لو قيل لك كيف تبني من مستغفر مثل جعفر
لقلت غفر حذفت الميم والسين والتاء لانهن زوايد وكذا لو قيل ابن من الخروج
مثل ضارب لقلت خارج ثم اختلف العلماء في البناء فقال سيبويه لك ان تبني
من العربي غير ما ورد مثله في كلام العرب لان الغرض رياضة النفس وامتحان
فهم الطالب وتقوية ملكته على قياس كلام العرب وقال ابو الحسن لك ان
تبني من العربي غير ما ورد مثله في كلام العرب او لم يرد ومن الاعجمي اعجميا وعربيا
لانه ازيد في الدربة بصنع الكلام وكلام سيبويه اقيس وكلام ابو الحسن اوغل
في باب الرياضة وعلى هذا لو قيل ابن من ضرب مثل جعفر بفتح الجيم وكسر الفاء او ضمها
لم يجز عند سيبويه ويجوز عند ابي الحسن ولا بد من تخالف الصيغتين والاصلين فلا يقال
كيف تبني من ضرب مثل خرج لانه لا يتغير شيء ولا من ضرب مثل اضرب اذ ثم
الغرض بان يقال كيف يكون مضارع ضرب وايضا لا يبنى من الرباعي ثلاثي
ولا من الخماسي رباعي ولا ثلاثي اذ يحتاج الى حذف بعض الحروف الاصول فيكون
هدما لا بناء وذكر جميع ذلك في شرح الهادي فمثل محوي في هذا شروع
في ذكر تفاصيل كيفية البناء فاذا بنيت مثل محوي من ضرب قلت على الاكثر مضربي

وذلك

وذلك لان قولك محوي اسم فاعل من حي يحيي وكان قبل لحوق ياء النسبة خمسة
احرف قبل آخره ياء مشددة وانت اذا نسبت اليه حذفت الياء الاخيرة كما
اذا نسبت الى المشتري فتقول محيي فيجتمع كسرة واربع ياءات فتحذف احدى
الياءين وتقلب الاخرى واوا فتقول محوي فاذا بنيت مثله من ضرب قلت على
القول الاول مضربي لانه ليس في الفرع قياس يقتضي التغيير واما على قول ابي علي
فتقول مضريّ لانه تحذف ما حذف في الاصل قياسا وقد حذفت لام الكلمة يعني
احدى الياءين فوجب ان تحذف ايضا من الفرع ويقال مضريّ وكذا على قول
الآخرين لانهم يحذفون ما حذف في الاصل قياسا او غير قياس واذا بنيت
مثل اسم من دعا قلت دعو او دعو بضم الدال او كسرها لان اصل اسم سمو او سمو
بكسر السين او ضمها قال في الصحاح واسماء يكون جمعا لهذا الوزن وهو مثل جذع واجذاع
وقفل واقفال هذا على ما ذهب اليه الاكثر وعلى مذهب ابي علي ايضا لان الحذف في اسم
ليس بقياس فيجريه في الفرع خلافا للآخرين فانهم يقولون ادع لانهم يحذفون ما حذف
في الاصل قياسا او غير قياس وقد حذف من الاصل اللام وحركة الفاء بان نقلت
الى العين لما مر واتي بهمزة الوصل فاذا حذف من الفرع مثل ذلك احتيج الى همزة
الوصل فيقال ادع واذا بنيت مثل غد من دعا قلت دعو على القولين ايضا لان اصل
غد غدو والحذف الذي فيه ليس بقياس فيتبعه ابو علي وقلت دع على القول الثالث
لانهم يحذفون ما حذف في الاصل قياسا او غير قياس وفي كلام المصنف لف ونشر اي مثل اسم
من دعا دعو لا ادع خلافا للآخرين ويجوز ضم الدال وكسرها من قوله دعو لا ادع خلافا
للآخرين ويجوز ضم الدال لما اشرنا اليه واما قوله ثانيا دعو مفتوح الدال اي مثل غد

من دعا فحقه دعوّا دعى خلافًا للآخرين واذا بنيت مثل صحائف من دعا
قلت دعايا والاصل دعايو قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فصار دعايي
ثم قلبت الياء الواقعة بعد الالف همزة كما في صحائف فصار دعائي ثم وقعت
فيه الياء بعد همزة بعد الف في باب مساجد وليس مفردها كذلك فقلبت
الياء الفا والهمزة ياء كما مر في ركايا وشوايا واتفقوا ههنا لانه لا حذف
في الاصل على القياس ولا على غير القياس واذا بنيت مثل عنسل من
عمل قلت عنمل من غير ادغام لئلا يلتبس بفعّل واذا بنيت مثل عنسل من
باع وقال قلت بنيع وقنول بالتصحيح وباظهار النون فالتصحيح لسكون ما
قبل حرف العلة واظهار النون خوف اللبس بفعّل واذا بنيت
مثل قفعدد من عمل قلت عنملّ بلا مين لان القياس اذا بنيت رباعيا وخماسيا
من ثلاثي ان تكرر اللام واذا بنيت مثل قفعدد من باع وقال قلت بنيع
وقنول بالاظهار فيهن لئلا يلتبس بعلكّد وهو البعير الغليظ الشديد
العنق فانك لو قلت عمّل وبيّع وقوّل لم يدر انه مثل قفعدد وادغم ام مثل
علكد في اصله ولا يبنى مثل جحنفل وهو الغليظ الشفة من كسرت ولا من جعلت
لانك لو بنيت لقلت كسنرر وجعنلل ولو ادغم بطل الغرض من الثقل
ولو ادغمت لالتبس بفعّل واذا بنيت مثل ابلم وهو خوص المقل من
وأيت من الوأي وهو الوعد مكسورة الهمزة في الزاي فصار اوئي ثم اعل
اعلال قاض فقيل اوء واذا بنيت مثل ابلم من اويت قلت اوّ بلا ادغام
والاصل اؤوي قلبت الهمزة الثانية واوا لزوما لاجتماع الهمزتين ثم

ادغمت

ادغمت الواو المبدلة في الواو التي هي عين ثم ابدلت ضمة هذه الواو كسرة كما مر
فصار اوّي ثم اعل اعلال قاض فقيل اوٍّ وهذا بخلاف تووي واصله تؤوي
فانه اذا قلبت فيه الهمزة واوا فالفصيح ان لا يدغم وههنا وجب الادغام والفرق
ان القلب في مثل اوٍّ وجب لاجتماع الهمزتين فوجب الادغام وفي تووي ليس القلب
بواجب فلم يجب الادغام يقال آوى فلان الى منزله ياوي اويا على فعول واذا بنيت
مثل اجرد قلت ايّي والاصل اؤوي وهو بقلة من وأيت قلت ايي والاصل
اوؤي قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وصار ايي اي اعل اعلال قاض
وصار ايي فتقول هذا ايٍ ومررت بايٍ ورأيت اييا واذا بنيت من
اويت مثل اجرد قلت ايّي والاصل اؤوي قلبت الهمزة ياء وجوبا لسكونها ووقوع
همزة مكسورة قبلها وصار ايوي ووجب قلب الواو ياء وادغام الياء فيها وصار
ايّي بثلث ياآت وقياس ما اجتمع في آخره ثلث ياآت ان يحذف الاخيرة فحذفا
غير اعلالي على الاكثر ويعرب الاسم اعرابه لو لم يحذف منه شيء فبقي ايّ فتقول هذا ايٌّ
ومررت بايٍّ ورأيت ايّا هذا على مذهب من يحذف الياء الاخيرة من مثله حذفا
غير اعلالي ويقول هذا احيٌّ بالاعراب على الياء لفظا واما من يحذفها حذفا اعلاليا
ويقول هذا احيٍ ومررت باحيٍ فيقول ههنا هذا ايٍ ومررت بايٍ ويلزمه
ان يقول رأيت ايّيا كما يلزمه ان يقول في النصب رأيت احيّيا واذا
بنيت مثل اوزّة وهو طير الماء من وأيت قلت ايّاة والاصل اوأيَة لان
اصل اوزّة اوززة على وزن افعلة نقلت حركة الزاي الاولى الى الاولى وادغمت
فاذا بنيت مثلها من وأيت يصير اوئية قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها

وصار ايثايه تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفاً فصار ايثاآتا ولو بنيت
مثل اوزة من اويت قلت اياة مدغماً والاصل اءوية قلبت الهمزة الثانية
ياء لزوماً فصار ايوية قلبت الواو ياء وادغمت فصار ايية تحركت الياء
وانفتح ما قبلها فصار اياة واذا بنيت مثل اطلخم بتشديد الميم من وايت قلت
ايئيا لان اصل اطلخم اطلخمم فاذا بنيت مثله من وايت يكون اوايي بثلث
ياآت انقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار ايي ايي ادغمت
(كما في ميزان)
الياء في الياء فصار ايي ايي تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفاً فصار
ايئيا ويقال اطلخم الليل اذا اظلم واذا بنيت مثل اطلخم من اويت قلت ايويا
والاصل اءويي قلبت الهمزة ياء لزوماً وصار ايويي ثم ادغمت الياء في الياء
فصار ايويي تحركت الياء وانفتح ما قبلها فصار ايويا ولم يدغم الياء في الواو
لان الهمزة همزة وصل فلو وصلت حذفتها وترجع الهمزة المنقلبة ياء الى اصلها
فتقول قال اءويا فلذلك لم يدغم وسئل ابو علي عن مثل ما شاء الله من اولق
فقال ما الق الالاق وبنى هذا على ان اولقاً فوعل والالقال ولق الولاق واذا كان
اولق فوعلاً فمثال شاء منه الق ومثال الله منه الالاق لان اصل الله الاله و
نقل حركة الهمزة والحذف فيه ليس بقياس فجريه في الالاق ولو نظر الى لفظ
الله لقيل ما الق اللاق وهذا على تقدير ان يقول لفظة الله من قولهم اله اذا تحير
واما اذا قلنا انه من قولهم لاه اذا استتر فالجواب ما الق الالق ثم قال بناء
على ان فوعل اي جميع ذلك على تقدير ان يقال وزن اولق فوعل ولو قلنا انه فعل
لكان الجواب ما ولق الولاق وما ولق اللاق وما ولق الولق تكثيبه ما شاء الله

ثلاث

ثلاث كلمات وقد بنى ابو علي من اولق مثل الكلمتين الاخيرتين ولم يبين مثل الاولى
لانه لا يجوز ذلك اذ يحتاج الى حذف بعض الحروف الاصول فيكون هدما لا بناء
وقد قدمنا في اول هذا الباب ما يرشد الى ذلك وسئل ابو علي عن مثل قولك
باسم من اولق فقال بالق او بالق بكسر الهمزة وضمها لما اختلف في ان اصل اسم
سمو او سمو وهذا ايضاً مبني على ان اولق فوعل وسئل ابو علي ابن خالويه عن مثل
مسطار من راءة وهو اسم شجر فظنه ابن خالويه مغفلاً وتحير فاجاب ابو علي
بانه مسئاء وذلك لان اصل مسطار مستطار فهو في الاصل مستطير انقلبت الياء
فيه الفاً ثم حذفت التاء لاجتماعها مع الطاء كما في مسطاع فاذا بنيت مثله من راءة
يكون مسترأى وتحركت الواو وما قبلها في حكم المفتوح فقلبت الفاً فصار مستراء ثم
حذفت التاء كما في مسطاع على ما هو القياس عند ابي علي واما على الاكثر وهو الوجه
الاول فنقول مسترآء لانهم لا يحذفون من الفرع الا ما اقتضاه في نفسه لا بالنظر
الى اصله فان قيل لم قلتم بان اصله مسترأو بالواو دون الياء قلت لما جهل ان
الالف اذا كانت عيناً وجهل اصلها حملت على الانقلاب عن الواو وذكر في شرح
المنسوب الى المص انه يلزم ابا علي ان لا يكون الجواب في قولك ما شاء الله الق
الالاق ولكن ينبغي ان يقول ما الق اللاق لان الهمزة حذفت من الاصل حذفاً قياسياً
فان قال هو غير واجب ايضاً ثم قال فيه ولعل ابا علي اجاب كذلك وانما وقع الغلط
لان الخط واحد ذكر ابو منصور في كتاب تكملة لبيان المعرب المصطار من صفات
الخمر رومي معرب ويقال مسطار بالسين وهي التي فيها حلاوة وسئل ابن جني ان

عن مثل كوكب من وايت مخففا جمع السلامة مضافا الى ياء المتكلم فيجي ايضا فقال ابن جني

اويّ والاصل وؤيّ فاذ خففته بنقل حركة الهمزة وحذفها يصير ووَيّ واذا اعللته

كاعلال رحى يصير ووي ثم اذا جمعته جمع السلامة يصير وَوَوْن فاذا اضفته الى ياء المتكلم

سقط النون ويصير ووَوِي ادغمت الواو في الياء فيصير ووَيّ ثم انقلبت الواو

الاولى همزة لاجتماع الواوين كما في اويصل فصار اوَيّ وذكر في الشرح المنسوب الى المصنف

ان قلب الواو الاولى في مثله غير لازم لان الثانية في حكم الساكن لعروض النقل عليها

فلو قيل ووَيّ لكان مستقيما وانا اقول هذا يؤيد ما ذكرناه في الاعلال في اول الفاء

لجواب اعتراض بعض الشارحين ومثل عنكبوت من بيع بيعوت هذا ظاهر

ان قلنا وزن عنكبوت فعللوت كما هو المذكور في اكثر الكتب واما ان قلنا

وزنها فنعلوت كما يشعر به المذكور في الصحاح فمثلها من البيع بنيعوت والصحيح

الاول لان زيادة النون ثانية ساكنة قليلة ومثل اطمان من البيع ابيَعَّعَ بتشديد

العين الثانية وتصحيح الياء لان اصل اطمانّ اطمانن نقلت حركة النون الى الهمزة

وادغمت النون في النون فاذا بنيت مثله من البيع يكون ابيَعْعَعَ ثم ادغم

العين الثانية في الثالثة بعد نقل الحركة كما في ماثله فيصير ابيَعَّعَ ولا تقلب الياء الفا

لما مر ان توسط حرف العلة بين الساكنين مانع من الاعلال كما في اسوَدَّ

وابيَضّ ومثل اغدودن من القول والبيع اقووَّل وابيَيَّع واصلها اقووول

وابيَويَع فادغمت الواو الثانية من اقووول في الثالثة لسكونها وتحرك الثالثة

فصار اقووَّل وقلبت واو ابيَويَع ياء لسكونها قبل الياء ثم ادغمت في الياء

وقال ابو الحسن اقوويل وذلك لانه قلب الواو الاخرة في اقووول ياء لضعفها

بتطرفها كراهة للجمع بين ثلث واوات فصار اقوويل ثم قلبت الواو الثانية ياء

لوقوعها ساكنة قبل الياء وادغمت في الياء لاجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون

فصار اقوَيّل ومثل اغدودن اي لو بنيت للمفعول منهما قلت اُقوُوول وابيُويع

على المذهبين فلا يدغم لئلا يلتبس بناؤه ببناء آخر وقال في شرح الهادي انما لم يدغم

لان الواو الثانية في اقوُوول والواو في ابيُويع صارت مدة زائدة لسكونها

وانضمام ما قبلها فجرت مجرى الف فاعل فلم تغير ولهذا لم يلزم الهمزة في فوعل من

الوعد اذا قلنا ووعد لان الثانية مدة وابو الحسن لم يعتد بالواو الثانية لمدها

كما لم يعتد بها في سُوير فلم تقلب هذا هو المذكور في شرح الهادي وقوله لم يلزم

الهمزة في فوعل الى آخره مبني على راي من راى قلب الواو الاولى همزة وجوبا

في نحو اواصل وان لم تكونا متحركتين وقد مر ما فيه من الكلام ومثل مضروب من القوة

مقويّ والاصل مقووو وقلبت الواو المتطرفة ياء كراهة لاجتماع الواوات

فصار مقوُوي ثم قلبت الواو الثانية ياء وادغمت فيها لاجتماع الواو والياء وسبق

احدهما بالسكون ثم ابدلت الضمة كسرة فقيل مقويّ وذكر في الشرح المنسوب

الى المصنف انه قلبت الواو المتطرفة ياء مثلها في قوي كما قالوا مرضي من رضي وهذا وهم

ان قلب الواو المتطرفة ياء في مثل مرضي قياسي وليس كذلك لما مر في الاعلال انه تقلب

الواو طرفا بعد الضمة في المتمكن ياء والمدة انما لم تؤثر اذا كانت في الجمع اما في المفرد

فتؤثر ولهذا يقال عتوّ وجثوّ اذا كانا مصدرين ولذا ذكر بعده وقد جاء نحو

معديّ ومغزيّ كثيرا والقياس الواو وقال في الصحاح يقال رضيت الشي وارتضيته

١٩٧

لام مكررة ثم ادغمت الياء الاولى في الياء الثانية والثالثة في الرابعة فصار قضيّية كرهوا
اجتماع الياآت كما كرهوا في امييّي فحذفوا الياء الاولى وقلبوا الثانية واوا كما فعلوا
في اموي فصار قضوية ومثل حمصيصة من قضيت قضوية والاصل قضييية ادغمت
الياء في الياء ثم قلبت الياء الاولى واوا فصار قضوية والحمصيصة بالصاد والضاد المعجمة
بقلة حامضة تجعل في الاقط ومثل ملكوت من قضيت قضوت والاصل قضيوت
تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وحذفت الالف لالتقاء الساكنين فصار قضوت
ووزنه فعوت ومثل جحمرش من قضيت قضيي والاصل قضييي ابدلت الاخيرة كما
ابدلت ياء قاض فصار قضيي ولم يعل هذه الياء مع تحركها وانفتاح ما قبلها لانها مسوطة
للالحاق ومثلها لا تقلب وانما اعلت الاخيرة وان كانت للالحاق لان مثلها تعل كما
في ملهاء ومعزى ومثل جحمرش من حييت حيوو والاصل حييي اعلت الاخيرة اعلال فاض
ثم ابدل ما قبلها واوا لاجتماع الياآت ومثل جلبلاب من قضيت قضيضاء والاصل
قضيضاي قلبت الياء الاخيرة همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة والجلبلاب بالكسر
النبت الذي يسميه العامة اللبلاب ويقال هو الحلب الذي تعتاده الظباء ومثل
دحرجت من قرأ قرأيت والاصل قرأأت قلبت الثانية ياء لاجتماع الهمزتين وكان
القياس قلبها الفا لانها ساكنة قبلها فتحة لكن لما اتصل بها تاء المتكلم ولا يكون قبلها
الف وجب قلبها ياء واذا بنيت مثل سبطر من قرأ قلت قرأي والاصل قرأأ
قلبت الهمزة الثانية ياء وذكر بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك ان وزنها فواعلين
الاول انه لم قلب الثانية دون الاولى وبلوازب انها لام واللام اولى من العين بالاعلال

فهو مرضيّ مرضي وقد قالوا مرضوّ فجاؤوا به على الاصل والقياس مع هذا ايضا يدل على ان
[margin: اي كلام صاحب الصحاح]
قوله كما قالوا مرضي من رضي ليس بصحيح ويمكن ان يقال معنى الكلام المذكور في الشرح المنسوب
الى المصنف ان القياس ان لا تقلب واو مرضو ياء لان المدة مانعة كما ذكر لكن جاؤوه
على رضي وكذا احكم معوي مع قوي في ينبغي مما اوردنا عليه واذا بنيت مثل عصفور
من القوة قلت قويّي والاصل قووو باربع واوات الاولى عين والثانية لام
والثالثة زائدة كما في عصفور والرابعة لام مكررة فقلبوا الاخيرة ياء ثم ادغموا
فصار قوّوي ثم ابدلوا ضمة الواو كسرة فقالوا قوّيّ ولو بنيت مثل عصفور من الغزو
قلت غزويّ والاصل غزوو وقلبت الواو الاخيرة ياء كراهة لاجتماع ثلاث واوات
ثم ادغمت الواو فيها وكسرت كما مر وذكر في الشرح المنسوب الى المص انهم قلبوا
الاخيرة على الاصل المتقدم واراد به نحو مرضي من رضي وقد عرفت فساده ومما يدل
[margin: اي الاصل]
على فساده ما ذكر في شرح الهادي من انك لو بنيت مفعولا من القوة قلت هذا
مكان مقوي فكراهة اجتماع ثلاث واوات وتقول فيه من الشقاء مشقوّ فيه
فلا تغير كما لا تغير مغزو وافظهر ان علة القلب ما ذكرنا لا ما ذكر في الشرح المنسوب
الى المص الا اذا حمل على المعنى الذي ذكرناه فيستقيم واذا بنيت مثل عضد قضيت
قلت قض ومثل قذعملة من قضيت قضية والاصل قضيية بثلث ياآت الاولى
لام الكلمة والثانية والثالثة لام مكررة فحذفت الياء الاخيرة كما في معية
تصغير معاوية عند اجتماع ثلاث ياآت ثم ادغمت الياء الاولى في الياء الثانية
ومثل قذعميلة قضوية والاصل قضيييية باربع ياآت الاولى لام والثانية

لام مكررة

[margin: توجيه الشارح ان المراد من الاصل في قول صاحب الصحاح هو القياس حتى جعل مرضيا خلاف القياس مستدلة على عدم قياسية مرضي ليس كذلك بل المراد به الاصل المهجور والذي حكى به للتنبيه كالقود والصيد واستحوذ ونحوها]

لان الطرف بالتغيير اولى والثاني لم كان القلب الى الياء والجواب ان الياء تغلب على
اللام الا ترى ان الواو متى وقعت رابعة فصاعدا قلبت ياء كاغزيت واستغزيت
ولذا قال النحويون ان الالف اذا كانت لاما وجهل اصلها حملت على الانقلاب عن الياء
بخلاف ما اذا كانت عينا فانها تحمل على الانقلاب عن الواو ثم ذكر في موضع آخر منه انه
اذا قيل لم لم يدغم الاولى في الثانية ويستغنى به عن القلب كما في سآل فالجواب من وجهين
احدهما ان ابا عثمان سأل ابا الحسن عن ذلك فاجابه بما معناه ان العينين لا تكونان الا بلفظ
واحد واما اللامان فقد تكونان مختلفين كدرهم وجعفر ومتفقين كجلباب فلذلك افترقت
الحال بينهما والثاني انه يجوز في الحشو ما لا يجوز في الطرف وظهر لك من هذا ان قلب الهمزة
الثانية ياء واجب فما ذكر في الشرح المنسوب الى المصنف من انه لو قيل قرأ أو لكان اولى لان
الهمزة الثانية في كلمة اذا كانت متحركة انما تقلب ياء في نحو جاء وائمة وتقلب واوا
فيما عداه سهو لما عرفت ولان ما ذكره حكم الهمزتين المتحركتين ونحن فيه ليس كذلك واذا
بنيت مثل اطمأننت من قرأ قلت اقرأيأت وذكر في الشرح المنسوب الى المصنف انه لو قيل
اقرأوأت لكان اقرب لما تقدم وفيه النظر الذي تقدم واذا بنيت مثل يطمئن منه
قلت يقرئي كيقرعي واصله يقرأئ ء نقلت حركة الهمزة الاولى وهي كسرة الهمزة الوسطى
الى الهمزة الساكنة قبلها فقلبت ياء وصار يقرئي ولم يقولوا يقرائي لانه لما نقل
في يطمئن حركة اللام الاولى الى ما قبلها فعلوا بما ماثله مثله لما امكن ولم يدغموا كما ادغموا
في يطمئن لان الهمزة في مثله لا تدغم عوده الخط اعلم ان للشيء في الوجود اربع مراتب الاولى
حقيقته في نفسه والثانية مثاله في الذهن وهذان لا يختلفان باختلاف الامم والثالثة

اللفظ

اللفظ الدال على مثال الذهني والوجود الخارجي والرابعة الكتابة الدالة على اللفظ وهذان
قد يختلفان باختلاف الامم كاختلاف اللغة العربية والفارسية والخط العربي
والهندي والمقصود في هذا الموضع بيان احكام خط العربية فانه ليس جاريا على اللفظ
فانه قد يحذف من الكتابة ما يثبت في اللفظ وقد يزاد في الكتابة ما لم يتلفظ به
ويبدلون الحرف من الحرف بان يكتب بالياء او الواو ويكون اللفظ بالالف
كالصلوة والحبلى فلا بد من بيان ذلك كله وعرفه بانه تصوير اللفظ بحروف هجائه
يعني تصوير اللفظ المقصود تصويره يقال حروف الهجاء وحروف الهجاء وحروف الهجاء والتهجي
تهجية وتسميتها كلها بمعنى فالهجو والهجاء والتهجي تعديد الحروف باسمائها والالفاظ التي
يتهجى بها اسماء مسمياتها الحروف المبسوطة اي المفردة البسيطة التي منها تركيب الكلم فقولك
صاد اسم يتهجى به فمن ضرب انواع تهجيته وكذلك راء باء اسمان لقولك رب اذا
عرفت ذلك فنقول اللفظ الذي يقصد تصويره اما ان يكون من اسماء الحروف
او لا فان لم يكن من اسماء الحروف فاما ان يكون له مدلول يصح كتابته او لا فان لم يكن
له مدلول يصح كتابته كزيد فاذا قيل اكتب زيدا فانما تكتب مسمى الزاي والياء والدال
وهي هذه الصورة زيد وان كان له مدلول يصح كتابته كالشعر فاذا قيل اكتب شعرا
فان قامت قرينة تدل على ان المقصود لفظ شعر كتبت هذه الصورة شعر والا
فمقتضاه ان تكتب ما يطلق عليه الشعر والقرآن وان كان اللفظ من اسماء الحروف فاما
ان تسمى به مسمى آخر او لا فان لم تسم به مسمى آخر الاصلي فاما ان يقصد به المسمى وهو الحرف
المسمى به او لا يقصد به المسمى بل قصد به الاسم الذي هو من اسماء الحروف وان قصد
المسمى وقيل اكتب جيم عين فاء راء وانما يكتب هذه الصورة جعفر لانه مسماها خطا ولفظا

وانما قلنا انه مسماها خطا ولفظا لان المفهوم من الجيم المكتوب اول حرف من جعفر وهو جيم لا الجيم وكذا المفهوم من الجيم الملفوظ وهو جه ومما يدل على انه المسمى خطا ولفظا ان الخليل بن احمد قال لاصحابه كيف تنطقون بالجيم من جعفر قالوا جيم قال انما نطقتم بالاسم ولم تنطقوا بالمسئول عنه والجواب جه لانه المسمى واما ان قصد به الاسم لا الحرف المسمى به وقيل اكتب جيم مرادا به هذا اللفظ فانما يكتب هذه الصورة جيم هذا اذا لم يسم به مسمى آخر فان سمي به مسمى آخر كما لو سمي رجل بجيم او بسين فللكتاب فيه مذهبان منهم من يكتبها ياسين وهو الذي اختاره المص ومنهم من يكتبها على صورة مسماها وهو يس فقوله وفي المصحف على اصلها على الوجهين اي وكتبت اسماء الحروف التي تسمى غير الحروف بها في المصحف على اصل اسماء الحروف وهو ان تكتب بصورة لفظها ان قصد بها المسمى الآخر وبصورة مسماها ان قصد به ذلك وهو المراد من قوله على الوجهين وانما قال على اصلها ليعلم ان كل واحد منهما اصل في اسماء الحروف المذكورة هكذا ذكر في بعض الحواشي والاولى ان يقال في تقريره اسماء الحروف الواقعة في المصحف ان لم تجعل لما تسمى به مسمى آخر فقياسها ان تكتب بصورة الحروف التي هي مسماها هكذا يس وان جعلت لما تسمى به مسمى آخر كتبت كغيرها من الاسماء وهو هكذا ياسين والصواب ان نقول المراد بقوله على اصلها ان تكتب بصورة مسماها وبقوله على الوجهين ان يراد بها مسماها او مسمى آخر فيكون المعنى ان اسماء الحروف تكتب في المصحف بصورة مسماها سواء اريد بها مسماها او مسمى آخر ومن هذه التفاصيل ظهر فائدة تقييدنا قوله تصوير اللفظ بقولنا المقصود تصويره

قوله والاصل في كل كلمة ان تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقوف عليها

وهذا

وهذا اصل معتبر في الكتابة فكتب نحو ره وقه زيدا بالهاء لانك اذا وقفت عليها قلت ره وقه بالهاء وكتب نحو مثل مه انت ومجيء مه جئت بالهاء ايضا لانك اذا وقفت بالهاء بخلاف نحو حتام والام وعلام اي بخلاف ما اذا اتصل ما الاستفهامية بحرف الجر فانها لا تكتب بالهاء لانه لا يجب الوقوف عليها بالهاء وذلك لشدة الاتصال فصارت مع ما قبلها كالشيء الواحد ولاجل انه صار حروف الجر مع ما الاستفهامية كالشيء الواحد كتبت حتى والى وعلى مع ما الاستفهامية بالالف وكتبت مم وعم بغير نون اي لاجل ان حروف الجر مع ما الاستفهامية يصير كالشيء الواحد كتبت مم وعم بغير نون وان وصلت في ما الاستفهامية عند اتصال حرف الجر بها الا الياء كتبت الياء ووجبت الياء في حتى مه والى مه وعلى مه ووجبت النون في من مه وعن مه هو لم ومن ثم اي ولاجل ان كل كلمة تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقوف عليها يكتب انا زيد بالالف لان الوقف عليه كذلك ومنه لكنا هو الله ربي لان الاصل لكن انا كما تقدم ولاجل ان مبنى الكتابة على الوقف كتبت تاء التانيث هاء في نحو رحمة وقحة وهو الى ومن وقف بالتاء يكتبها تاء بخلاف التاء في اخت وبنت وباب قايمات وباب قامت هند فانها لا تكتب هاء بل تاء اذ الوقف عليها بالتاء ولاجل ما ذكرنا كتب المنون المنصوب بالالف نحو رايت زيدا وكتب المنون الغير المنصوب بالحذف نحو جاءني زيد ومررت بزيد وكتب اذن بالالف على الاكثر لان الوقف عليه بالالف على الاكثر ولان الوقف عليه بالالف على الاكثر وبعضهم يكتبها بالنون توهما انها نون في الوقف وذكر في شرح الهادي انه لا يبدل من نون اذن الف لانها من نفس الكلمة فهي

كنون مِن وعَن ولَدُن وقد يوقف عليها بالالف تشبيها بالنون الخفيفة ونون
التنوين فعلى تلك اللغة لا يبعُد ان تكتب بالالف لكن الاولى ان تُكتب بالنون
ايضا فرقا بينها وبين اذا التي هي ظرف وكُتب اِضربا بالالف وهي امر للواحد المذكر
موكدا بالنون الخفيفة ومنهم من يكتبه بالنون الحاقا باضرِبُنّ امر للجمع المذكر وكان القياس
اِضرِبُن ان تكتب بواو والف لانك اذا وقفت عليه سقطت نون التاكيد وقلت
اِضرِبُوا وكان قياس اِضرِبِن للواحدة المخاطبة ان تكتب بياء لانك اذا وقفت عليه
قلت اضربي باسقاط النون ورد الياء وكان قياس هل تَضرِبُن ان يكتب بواو ونون
لانك اذا وقفت عليه سقطت نون التاكيد ورجعت الواو والنون المحذوفتان
وقلت هل تضربون لكنهم كتبوها على لفظها لعسر تبيّن هذا الاصل وهو ان عند الوقف يحذف
نون التاكيد ويرد ما حذف لاجل النون فانه لا يعرفه الا الحاذق في هذا الفن اولانه
لو كتب على هذا الاصل لم يعرف الحاذق بهذا الفن ايضا ان القصد الى النون لان هذه
الالفاظ بغير نون التاكيد ايضا تكون كذلك وقد يجري اِضرِبَنْ مجراه لانها نون خفيفة
مثلها والاكثر على ما تقدم من كتابته بالالف لفوات الامرين اللذين كان المنع لهما وهما عُسر
تبيّنه وعدم تبيّن قصدها ولاجل ما ذكرنا كُتب قاضٍ بغير الياء وباب القاضي بالياء
لان الافصح الوقف على قاض بغير الياء وعلى القاضي بالياء ومن ثم كُتب حرف الجر
في نحو بزيد ولزيد وكزيد متصلا لانه لا يوقف عليه مع كونه على حرف واحد وكُتب
نحو منك ومنكم متصلا لانه لا يبتدأ به والنظر اي والنظر بعد ذلك في شيئين الاول
فيما لا صورة له تخصه والثاني فيما خولف فيه الاصل اما بوصل او زيادة او نقص او بدل او
الاول المهموز اي ما فيه الهمزة وهمزته اما في اوله او وسطه او آخره فان كانت في اوله فتكتب

الفا

الفا مطلقا اي سواء كانت مفتوحة او مضمومة او مكسورة كاحد واُحد وابل وسواء
كانت همزة قطع كما ذكرنا او همزة وصل كانصر واعلم وسواء كانت اصلية كما
ابل او منقلبة كما في احد وذلك لان الهمزة تشارك الالف في المخرج وهي اخت
حروف اللين فابدلوها الفا في الخط للتخفيف ولان التخفيف كما هو مطلوب في اللفظ
مطلوب في الكتابة ايضا فهذه الهمزة وان لم يكن تخفيفها خطا فخففوها بالكلية
الغرض اجمع وان كانت في وسط فتكتب على نحو ما تخفف به ساكنة او متحركة
فان كانت ساكنة فتكتب بحرف حركة ما قبلها مثل ياكل ويؤمن وبئس لان تخفيفها
كذلك وان كانت متحركة فما قبلها اما ساكن او متحرك فان كان ساكنا فتكتب
بحرف حركتها نحو يسأل ويلؤم ويسئم ومنهم من يحذفها ان كان تخفيفها بالنقل
كمسلة او بالادغام كما في شيّ ومنهم من يحذف المفتوحة فقط والاكثر على حذف المفتوحة
بعد الالف نحو تساءل ومنهم من يحذفها في الجمع وان كان قبلها متحرك وهي متحركة فتكتب
على نحو ما تخفف فلذلك كتب نحو مؤجل بالواو ونحو فئة بالياء ولما عرفت ان تخفيفها كذلك
وكتب نحو سال ولؤم وبئس ومن مقرئك ورؤس بحرف حركتها لما عرفت ان تخفيفها
بان تجعل بين بين المشهور وجاء في سئل ويقرئك القولان وهما ان تكتب بالحرف
حركتها او بحرف حركة ما قبلها لما عرفت من الخلاف في ان تخفيفها بان تجعل بين بين
المشهور او البعيد وان كانت الهمزة في آخره فاما ان تكون بحيث لا يجوز الوقف
عليها لاتصال غيرها بها او لا يكون كذلك فان لم تكن كذلك فما قبلها اما ساكن
او متحرك فان كان ساكنا حذفت نحو هذا خبء ورايت خبئا ومررت بخبء
وليس الالف في رايت خبئا صورة الهمزة وانما هي الالف التي يوقف عليها نحو ضاربا

من التنوين مثلها في رأيت زيدا وان كان ما قبلها متحركا كتبت بحركة ما قبلها كيف
كانت الهمزة اي سواء كانت ساكنة او متحركة مثل قرأ ويقرئ وردؤ ولم يقرأ
ولم يقرئ ولم يردؤ ويقال ردؤ الشيء يردؤ رداءة فهو رديء اي فاسد
هذا اذا كانت الهمزة المتطرفة بحيث يجوز الوقف عليها وان كانت بحيث لا يوقف
عليها لاتصال غيرها بها من ضمير متصل وتاء تانيث فهي كالهمزة المتوسطة فمن كتبها ثمة
بصورة كتبها ههنا كذلك ومن اسقط اسقط وكتبت الامثلة في المتن وسيأتي
نحو مقروءة وبريئة فانهم كتبوه بحذفها كانهم راعوا تخفيفها حيث قالوا مقروة وبرية
وهذا بخلاف الهمزة التي تكون في الاول واتصل بها غيرها فانها لا تكون كالوسط
ولذلك يكتب الفا كيف كانت نحو كاحد وباحد وكان قياس همزة لئلا ان تكتب
بالالف لكنها كتبت بالياء اما لكثرة استعماله وصارت الهمزة فيه كالمتوسطة
او لانه لو كتب بالالف مع حذف النون لكانت صورته لالا فكرهوا ذلك فكتبوا
بالياء وكان قياس لئن ايضا ان تكتب بالالف لكن كتب بالياء لكثرة استعماله
لانها في الاول
وكل همزة بعدها حرف مد كصورتها تحذف فلذلك نحو كتبوا خطأ في حال النصب
بالف واحدة وكتبوا مستهزئون بواو واحدة ومستهزئين بياء واحدة وقد
تكتب الهمزة ياء في نحو مستهزئين فيكتب بياءين وما فعلوا في مستهزئون كذلك
كانهم لما استثقلوا الواوين لفظا استثقلوهما خطا وليس الياء في الاستثقال
مثلها فان قيل الالف اخف من الياء فقياس ذلك ان يكتب خطاء في النصب
بالفين اجيب بانهم كرهوا صورتها مرتين بخلاف نحو قراا لو كتب بالف واحدة فلا يلتبس
التبس بقرا وبخلاف قرآن فانه لو كتب بالف واحدة التبس بقرآن للجمع المؤنث

وبخلاف

وبخلاف نحو مستهزئين في المثنى فانهم كتبوه بياءين ولم يكتبوا مستهزئين في الجمع بياءين فرقا
بينهما وكان الجمع اولى بالتخفيف لانه اثقل وبخلاف نحو ردائي فانهم كتبوه بياءين
لان الياء الاولى مخالفة للياء الثانية او لان اصل ياء النسب فردي فكانه لم يجتمع
قلب صورة الهمزة كصورة الياء
الهمزة مع حرف مد اعتبارا بالاصل وبخلاف نحو حيائي للمغايرة بين صورتي
الياءين وللتشديد الذي يذهب بالمد ولانهم حذفوا احدى الياءين في المشددة
فكرهوا حذف الياء الاخرى التي هي صورة الهمزة وبخلاف نحو لم تقرئي للواحدة
المخاطبة من قرأ يقرأ فانه يكتب بياءين للمغايرة المذكورة ولئلا يلتبس بتقري مضارع
قرى   واما الوصل قد ذكرنا ان النظر بعد ذلك في شيئين لما فرغ من الاول
وهو ما لا صورة له تخصه شرع في الثاني وهو ما خولف فيه الاصل المقرر في الخط فنقول
اقسامه اربعة الوصل والزيادة والنقص والابدال اما الوصل فانهم وصلوا الحروف وشبهها
بما الحرفية نحو انما الهكم الله وانما تكن اكن وكلما اتيتني اكرمتك بخلاف ما الاسمية
نحو ان ما عندي حسن واين ما وعدتني وكل ما عندي حسن فانهم لم يصلوها وذلك لانهم
راوا الحرف كالتتمة للاسم الذي قبله فوصلوه به بخلاف الاسماء فانها مستقلة في
الدلالة فلذلك لم يصلوها وكذلك من وعن اذا وقع بعدهما لفظة ما ان جعلت حرفية
وصلت والا فصلت وقد يكتب ما سكن قبلها من نحو مما وعما متصلا لوجوب الادغام
ولم يصلوا متى بما الحرفية وان كانت مثل اين لما يلزم من قلب الياء الفا فيقع الوهم
الوهم فيها ووصلوا ان الناصبة للفعل مع لا نحو لئلا يعلم بخلاف المخففة نحو علمت ان لا يقوم
فرقا بينهما ولم يعكسوا اما لقلة هذه والكثير بالتخفيف اولى واما لان اصل هذه التشديد
فكرهوا ان يزيدوها اخلالا بالحذف ووصلوا ان الشرطية بلا وما نحو الا تفعلوه واما

تخافن

وحذفت النون في جميع ما ذكر لانه متصل بما سكن ما قبله وانما ذكر ذلك لان مطلق الوصل
لا يفيد الا الاتصال ولم يعلم منه الحذف فبين ان الوصل في ذلك كله بحذف النون و
علله بتاكيد الاتصال لان النون تحذف وجوبا لفظا فلما وصلوا الى الوصل حذفوها
خطا ليوافق الخط اللفظ ووصلوا يومئذ وحينئذ في مذهب البناء ولذلك كتبت الهمزة
ياء لانهم جعلوها كالمتوسطة والا فالقياس ان تكتب الفا وقد تكتب ياء وان لم يجعل مبنيا
وكتبوا نحو على المذهبين متصلا اما على مذهب سيبويه فلانه على حرف واحد فيجب اتصاله
واما على مذهب الخليل فكان قياسا ان يكتب منفصلا لان أل عنده كهل لكن الهمزة
لزم حذفها حتى صارت كالعدم ولانه كثر في الكلام فاختير بالوصل واما الزيادة فانهم
زادوا بعد واو الجمع المتطرفة في الفعل الفا نحو اكلوا وشربوا فرقا بينها وبين واو
العطف فانه وان لم يحصل الالتباس في اكلوا وشربوا لان واو تكتب متصلة
واو العطف لا تكتب نحو متصلة لكن قد يجي من الافعال ما لا يتصل به الواو نحو جاؤوا
وساؤوا او يحصل الالتباس حينئذ فجعلوا الباب كله واحدا وهذا بخلاف نحو يدعو زيد
ويغزو فانه لا يلتبس وان قدر الانفصال لان المفرد ليس بيدع ولا يغز ومن اجل انهم زادوا
بعد واو الجمع المتطرفة الفا كتب ضربوهم بالالف اذا كان هم تاكيدا لواو الجمع وان كان هم مفعولا
كتب بغير الف لان الضمير المفعول كالجزء مما قبله فكتب بغير الف لانها لم تقع متطرفة ومنهم
من يكتب الالف في نحو شاربوا الماء وزايروا زيد كما في الفعل ومنهم من يحذف الالف في الجمع
وان لزم الالتباس لندوره وزواله بالقراين وزادوا مائة الفا فرقا بينها وبين منه
وخص مائة بالزيادة لانها قد حذفت لامها فيزاد جبرا لها والحقوا المثنى بها لان صورة
المفرد باقية في لفظ المثنى فعاملوه معاملته بخلاف الجمع لسقوط تاء في مات وزادوا

في عمرو

٢٠٧

في عمرو واوا فرقا بينه وبين عمر وانما زاد اذا كان علما لشهرته في اسمائهم وكثرة استعماله
واستعمال ما يخاف ان يلتبس به فلا يزاد في عمر واحد عمور الاسنان وهو ما بينهما من اللحم
ولا في العمر الذي هو بمعنى العمر في قولك لعمر الله ولا في مثل قول الشاعر باعداء العمر من
اسيرها حراس ابواب على قصورها ولا في عمرو العلم ايضا اذا كان قافية لان الموضع
الذي يقع عمرو في القافية لا يجوز ان يقع فيها عمر فلا يفضي الى اللبس ولا اذا كان مصغرا
لان لفظهما حينئذ واحد فلا يحتاج الى التفرقة ولا اذا كان مضافا الى المضمر نحو عمرك لان المضمر
لان المضمر المجرور كالجزء مما قبله فلا ينفصل منها بالواو ولا اذا كان منصوبا منونا نحو عمرا لوجود الفرق
منها بالالف بعد عمرو حال النصب وعدمها بعد عمر وانما اختص عمرو بالزيادة دون عمر لانه
اخف وانما زيدت الواو دون الالف لئلا يلتبس بالمنصوب ودون الياء لئلا يلتبس بالمضاف
الى ياء المتكلم وزادوا في اولئك واوا فرقا بينه وبين اليك وحملوا اولاء عليه وخص
اولئك بالزيادة لانه اسم فهو اولى بالتصرف من الحرف في اليك وزادوا واوا في اولى
فرقا بينه وبين الي ولم يعكسوا لما مر وحملوا اولوا عليه واما الالى المقصور في مثل قول الشاعر
هم الالى ان فاخروا قال العلى بفي امرئ فاخركم عفر البرى فلا يزاد فيها الواو لان فيها
واللام فلا يلتبس واما النقص فانهم كتبوا كل مشدد من كلمة حرفا واحدا نحو شد ومد
وادكر واجري فتحت مجراه لشدة اتصال الفاعل مع كونهما مثلين بخلاف نحو وعدت
لان الدال والتاء ليسا مثلين وبخلاف اجبهه لان المفعول ليس في الاتصال كالفاعل
وبخلاف لام التعريف فانه لا يكتب مع ما ادغم فيه حرفا واحدا سواء كان المدغم فيه
لاما او غيرها نحو اللحم والرجل لكون اللام كلمة والذي ادغم فيه من كلمة اخرى ولانه لو كتب لام
التعريف مع الذي ادغم فيه حرفا واحدا نحو الحم ورجل لالتبس بما دخل عليه همزة الاستفهام

بخلاف الذي والتي والذين فانها تكتب بلام واحدة لان اللام فيها لا تنفصل فصار
كالجزء وكتب نحو اللذين في التثنية بلامين فرقا بينه وبين الجمع وحمل اللتين عليه وكان
الجمع اولى بالتخفيف لثقله والمحذوفة هي اول الاسم لا حرف التعريف لان حرف التعريف
جيء به لمعنى فحذفه يخل بالمقصود وكذا كتب اللاتي واخواته كاللائي واللواتي واللاء بلامين
لان من جملتها اللاء فلو كتب بلام واحدة لالتبس بالا ونحو مم وعم يريد انه اذا ادغم
آخر كلمة في اول الاخرى فحذف طرف المدغم ليس بقياس وانما جاء في كلمات قليلة
والاصل فيهما من ما وعن ما وان ما وان لا وان فيهما شرطية ونقصوا الالف من بسم الله
الرحمن الرحيم لكثرته بخلاف باسم الله وباسم ربك ونحوه وكذا نقصوا الالف من
لفظة الله والرحمن مطلقا ونقصوا الالف من نحو للرجل وللدار سواء كان اللام فيه
للجر او للابتداء لئلا يلتبس بالنفي بخلاف نحو بالرجل ونقصوا مع الالف واللام في نحو للحم وللبن
مما اوله لام اما نقص الالف فلما مر واما نقص اللام فلئلا يجتمع ثلاث لامات اولى للجر او للابتداء
والثانية للتعريف والثالثة فاء الكلمة ونقصوا الف الوصل في الاستفهام نحو ابنك بار
واصطفى البنات كراهة لالفين في اول الكلمة وجاء في نحو آلرجل الحذف والاثبات
اما الحذف فلما مر واما الاثبات فلئلا يلتبس الخبر بالاستخبار فما كثر بخلاف اصطفى فانه لم
يكثر كثرته ونقصوا الالف من ابن اذا وقع صفة بين علمين مثل هذا زيد بن عمرو بخلاف
ما اذا كان خبر المبتدأ نحو زيد ابن عمرو لانهم ارادوا تخفيفها خطا كما خففوها لفظا بحذف التنوين
وبخلاف المثنى لانه لم يكثر كثرته ونقصوا الفها مع الاشارة نحو هذا وهذه وهذان وهؤلاء
لكثرة الاستعمال بخلاف هاتا وهاتي لانهما لم يكثر كثرة ما تقدم فان جاءت الكاف ردت الالف
نحو هاذاك وهاذانك لانه لما اتصل الكاف بذا وصارت كالجزء منه كرهوا ان يتصلوا ها

فمنه

فمنه نحو ثلاث كلمات ونقصوا الالف من ذلك واولئك ومن الثلث و
الثلثين للاختصار ونقصوا الالف من لكن ولكن للاختصار او للكثرة او لكراهة صورة
لا فيهما ونقص كثير الواو من داود كراهة اجتماع الواوين والالف من ابراهيم واسمعيل
واسحق وبعضهم الالف من عثمان وسليمان ومعاوية وسليمان لكثرة الاستعمال مع كونها اعلاما
واما البدل فكتبوا كل الف رابعة فصاعدا في اسم او فعل ياء نحو المغزى ويغزى تنبيها
على انها تنقلب ياء عند التثنية او على انها ممالة الا فيما قبلها ياء نحو حيا فانه يكتب بالالف
كراهة اجتماع الياءين الا في نحو يحيى وريى علمين فانه يكتب بالياء فرقا بينهما علمين وبينهما فعلا
ولم يعكسوا لاستثقال الصفة والفعل وكون الالف اخف من الياء واما الالف الثالثة فان كانت
عن ياء نحو رحى كتبت ياء والا كتبت الفا على ما يقتضيه الاصل ومنهم من يكتب الجميع بالالف
لانه القياس وانفى للغلط على الكاتب وعلى تقدير الكتابة بالياء فان كان منونا فالمختار انه يكتب
بالياء ايضا وهو قياس المبرد وقياس المازني بالالف وقياس سيبويه المنصوب بالالف وما سواه
بالياء ثم اشار الى ما يعرف به الواوي من اليائي فقال ويعرف بالتثنية نحو فتيان وعصوان
فعلم ان الف فتى من الياء والف عصا من الواو وبالجمع نحو الفتيات والقنوات وبالمرة
نحو رمية وغزوة فعلم ان الف رمى من الياء والف غزا من الواو وبالنوع نحو رمية وغزوة
وبرد الفعل الى نفسك نحو غزوت ورميت وبالمضارع نحو يغزو ويرمي ويعرف ايضا
بكون الفاء واوا نحو وعى فانه اذا كان الفاء واوا علم ان اللام ياء لا واو لانه ليس في
الكلام ما فاؤه ولامه واو الا واو على وجه ويعرف بكون العين واوا نحو شوى لان
ما لا يكون واو الا انه ليس ما عينه ولامه واو الا ما شذ نحو القوى والصوى وان جهل
بان لم يجر فيه شيء مما ذكرنا فان اميلت فالياء نحو متى والا فالالف نحو المنا وهو القدر
وانما كتبوا نحو لدى بالياء لانقلابها ياء في نحو لديك وكلا يكتب على الوجهين لاحتمال ان

ان يكون الفه عن الواو بدليل قلبها تاء في كلتا و احتمال كونها عن الياء لامالتها فان الالف
الثالثة عن الواو لا تمال الكسرة ولم يكتب شيء من الحروف بالياء غير هذه وهي بلى لامالتها
فان الالف الثالثة عن الواو لا تمال للكسرة ولم يكتب شيء من الحروف بالياء غير هذه وهي
بلى لامالتها وعلى لقولهم عليك والى لقولهم اليك وحتى حملا عليها لانتهائها بمعناها في الغاية
والانتهاء والله اعلم واحكم بالصواب
واليه المرجع والمآب وقع الفراغ من تسويده يوم
الخميس سابع شهر ذي قعدة الحرام من شهور سنة [illegible]
[illegible] العبد الفقير الى الله الغني محمد [illegible]
من مماليك [illegible]